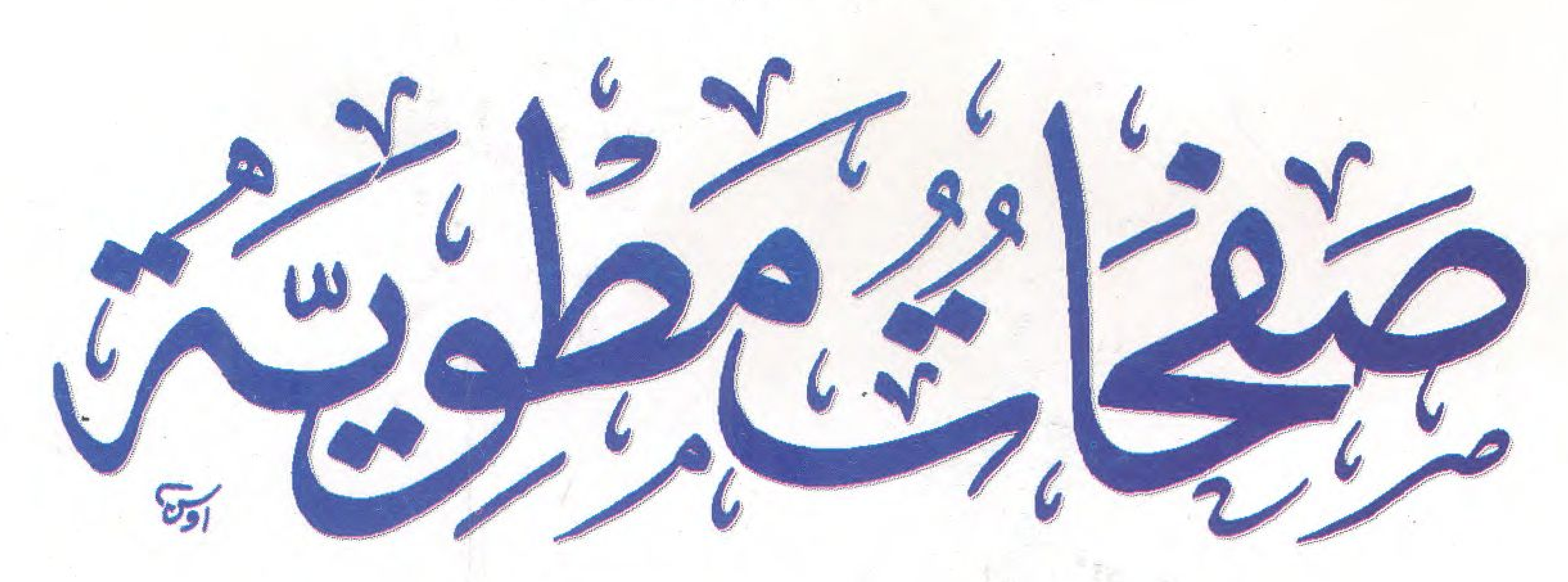


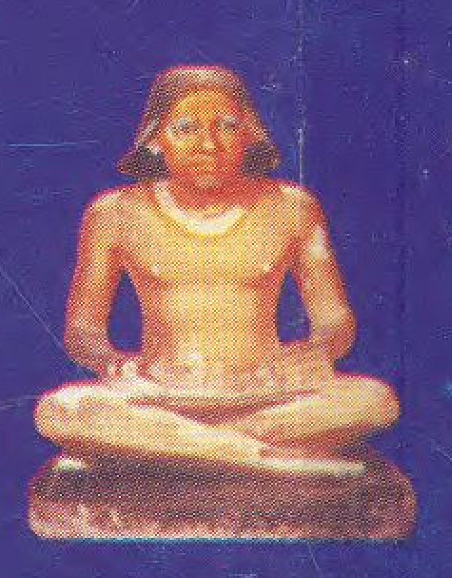
سلسلة العلوم الاجتماعية

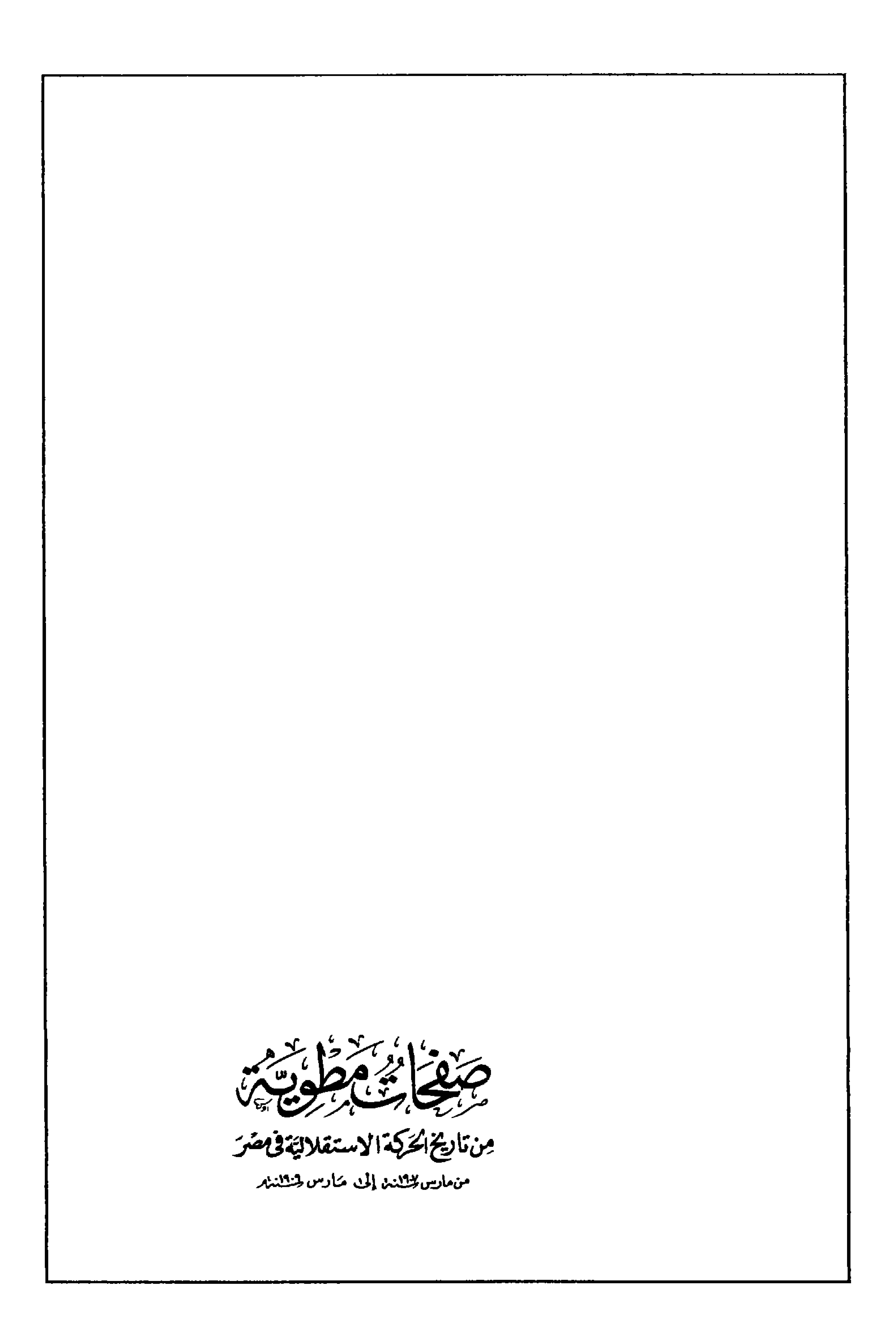


من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر

من مارس سنة ١٩٠٧ إلى مارس سنة ١٩٠٩

أحمد لطفي السيد باشا

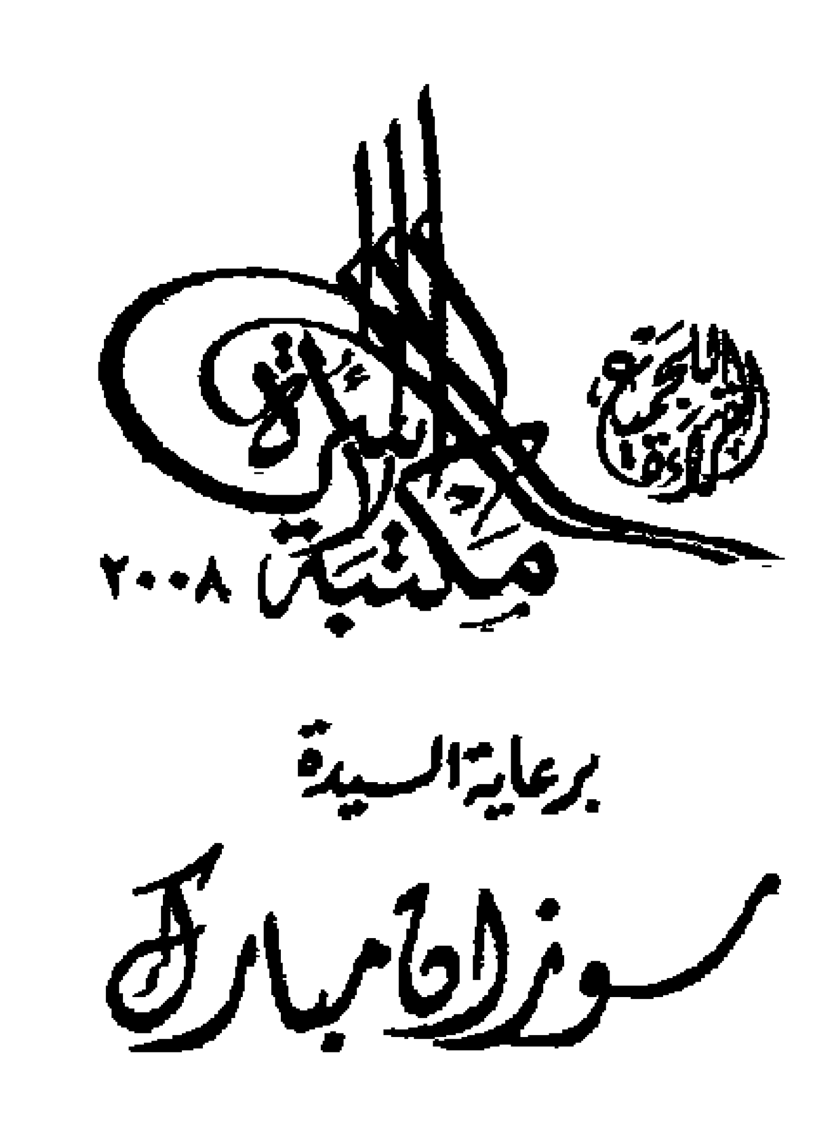




صفحات مطوية

من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر

من مارس سنة ١٩٠٧ إلى مارس سنة ١٩٠٩



المشرف العام

د . ناصر الأنصارى

تصميم الغلاف

د . إيناس حسنى

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الجهات المشاركة

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

ورارة التنمية المحلية

المجلس القومى للشباب

وزارة التنمية الإقتصادية

صفحات مطوية

من تاريخ الحركة الاستقلالية فى مصر

من مارس سنة ١٩٠٧ إلى مارس سنة ١٩٠٩

عصر الانقلاب الفكرى فى السياسة الوطنية

المختارات السياسية

أحمد لطفى السيد باشا



صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية فى مصر

لوحة الغلاف من أعمال الفنان : مصطفى الرزاز

كإضافة جديدة لمكتبة الأسرة قدمنا على غلاف كل كتاب لوحة تشكيلية لفنان مصرى معاصر من مختلف المدارس والأجيال وهذه اللوحات لا تعبر بالضرورة عن موضوع الكتاب.

وتتقدم مكتبة الأسرة بالشكر لقطاع الفنون التشكيلية بوزارة الثقافة ومتحف الفن المصرى الحديث على هذا التعاون.

السيد ، أحمد لطفى، ١٨٧٢ - ١٩٦٣ .

صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية فى مصر من مارس ١٩٠٧ إلى مارس ١٩٠٩ عصر الانقلاب الفكرى فى السياسة الوطنية / أحمد لطفى السيد.ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨.

٣٦٨ ص ؛ ٢٤ سم (أسرة ٢٠٠٨ - علوم اجتماعية - المختارات السياسية)

تدمك : ٢ - ٥٩٤ - ٤٢٠ - ٩٧٧ - ٩٧٨.

١ ـ مصر - الأحوال السياسية.

أ - العنوان .

رقم الإيداع بدار الكتب ٢١٢٩٨ / ٢٠٠٨

I.S.B.N 978 - 977- 420 -594 - 2

ديوى ٣٢٠,٩٦٢

توطئة

منذ ثمانية عشر عامًا انطلق مهرجان القراءة للجميع على جناح فكرة أن الكتاب هو عماد المعرفة الرئيسى، والثقافة الرفيعة، وأن الكتاب ينفرد عن غيره من أدوات التثقيف ومصادر المعرفة بقدرته على تنمية الفكر وصنع العقول المستنيرة، وتكوين الشخصيات المتميزة، وفتح آفاق الاستنارة أمام الملايين، والإسهام فى تشكيل وجدان الأمة، وحفظ تراثها، والوصول إلى رؤى مستقبلية لنهضتها.

ولقد حرصت مكتبة الأسرة طوال أعوامها السابقة كرافد رئيسى للمهرجان على تحقيق الهدف النبيل من تأسيسها.. ذلك الهدف الذى تحدد فى طرح العبقرية الإبداعية والفكرية والعلمية للمجتمع المصرى المعاصر، وفتح نوافذ على الفكر والإبداع العالمى، وإقامة جسور بين الحضارات المختلفة، والتعرف على ثراء التاريخ الفرعونى والإسلامى، وأخيرًا تحفيز الأجيال الجديدة على القراءة حتى تصبح عادة، بل ضرورة ملحة تترسخ أهميتها فى الأذهان من خلال كتب عظيمة الفائدة، تباع بأسعار رمزية فى متناول الملايين.

ولأن وصول الكتاب إلى كل مكان فى مصر سيظل حلم السيدة الفاضلة سوزان مبارك، راعية القراءة للجميع. فلقد أعلنت هذا العام مبادرتها الجديدة بإهداء مليون كتاب مجانًا للمجتمع، ولأن مهرجان القراءة للجميع يتخذ شعارًا مختلفًا كل عام يتواءم مع الرسالة التى يهدف إلى تحقيقها وتنوعها وتطورها عامًا بعد عام، فإن مكتبة الأسرة تتخذ توجهًا عامًا فى اختياراتها للكتب، يستهدف دائمًا تحقيق وعى عام متجدد يطور القوى الاجتماعية، ويقوم على

منظومة قيم تتلخص فى تعميق دور العلم والتفكير العلمى، وتعزيز الديمقراطية، والتعددية وترسيخ قيمة المواطنة والانتماء والمشاركة والمسئولية، ودور مؤسسات المجتمع المدنى، وتأكيد قيمة التسامح وثقافة السلام، وترسيخ قيمة دور المرأة، وقيمة التجدد الثقافى والتفكير النقدى والحوار والتبادل والتواصل المجتمعى والدولى، وإبراز تواصل الإبداع المصرى. ولقد تم استحداث قيمة جديدة هذا العام هى تعزيز تجليات الوطن وقضاياه، وذلك لمواجهة متغيرات خرائط الصراع المضاد، الذى يسعى إلى التفتيت بإشعال الفتن والانقسامات التى تحول الانتماء الوطنى إلى ولاءات لأعراق وعقائد ومذاهب، وفق تصنيفات قاطعة تعمل على تعبئة الناس وقولبتهم لكى تضعهم فى موقف التضاد بعضهم لبعض على سبيل الاستبعاد والاستعداء للنيل من سيادة الدولة الوطنية، وانتهاك دعمها للمواطنة والديمقراطية والمجتمع المدنى ومشروعية التعايش؛ ولذا ستظهر تجليات الوطن وقضاياه وتتجسد فى الإبداعات التى ستطرحها مكتبة الأسرة هذا العام.

لقد نهض صرح مكتبة الأسرة على أعمدة المكتبة العربية، وثراء تحفها الإبداعية والفكرية، واكتشاف الأقلام الموهوبة الشابة، فالتف الجميع حوله كواحد من أكبر المشاريع الثقافية فى تاريخ مصر الحديث، نأمل دائمًا أن يحقق أحلامه العظمى، وأن يساهم مساهمة فعلية فى نهضة المجتمع.

مكتبة الأسرة

تقديم

حين رسفت مصر فى أغلال قيود الاحتلال البريطانى بعد فشل الثورة العرابية تنازع مصر تياران فكريان؛ أحدهما: كان يرى ضرورة ارتباط مصر بدولة الخلافة، وربط مصيرها بها، وكان من دعاة هذا التيار: مصطفى كامل، وعبدالعزيز جاويش، وعلى يوسف، والشاعر أحمد شوقى.

أما التيار الثانى: فكان ينادى بفك ارتباط مصر بدولة الخلافة، وتعميق الشعور الوطنى، والالتفات إلى قضايا البلاد الداخلية، والدعوة إلى مبدأ «مصر للمصريين» وكان أحمد لطفى السيد ومن ورائه حزب الأمة أبرز الدعاة إلى هذا الاتجاه.

ويعد أحمد لطفى السيد الذى ولد سنة ١٨٧٠، والملقب بأستاذ الجيل أحد تلاميذ المدرسة العصرانية الحديثة، التى أنشأها الأفغانى وتلميذه محمد عبده، وهى المدرسة التى تقوم على تقديس العقل مقابل النقل، ومحاولة مزج المسلمين بغيرهم والسير وراء الحضارة الغربية ، ونقلها إلى المجتمع المسلم، ولعل ذلك يتجلى فى حرصه على ترجمة كتب أرسطو عن الفرنسية وهى: الأخلاق والكون والفساد، وعلم الطبيعة، وعلم السياسة.

وقد ساهم أستاذ الجيل بإسهامات عديدة فى شتى الميادين السياسية والاجتماعية والعلمية، إذ إنه تولى العديد من المناصب المهمة؛ حيث شارك فى تأليف «حزب الأمة» سنة ١٩٠٨، كما حرر صحيفة «الجريدة» فضلا عن تعيينه مديرًا لدار الكتب، فمديرًا

للجامعة المصرية، ثم وزيرًا للمعارف والداخلية والخارجية، فعضوًا بمجلس الشيوخ، بالإضافة إلى تعيينه رئيسًا لمجمع اللغة العربية سنة ١٩٤٥، واستمر فيه إلى أن توفى عام ١٩٦٣ عن عمر يناهز التسعين عامًا.

وعلى الرغم من هذه المناصب المهمة، والأدوار التى لعبها إلا أن لطفى السيد لم يترك مؤلفات على كثرة ما كتبه فى «الجريدة» لسان دعوته إلى حرية الفكر، وحرية الإنسان، وحرية الوطن، ولم يتوفر لنا مما كتب سوى ثلاثة مؤلفات جمعها له إسماعيل مظهر، وهى «المنتخبات» فى جزءين، و«تأملات»، و«صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية» بالإضافة إلى مذكراته «قصة حياتى».

وتكمن أهمية الكتاب الذى بين أيدينا من كونه ينشر مجموعة من الصفحات المطوية التى تمثل خلاصة آراء الأستاذ أحمد لطفى السيد فى السياسة، ومن كونه يمثل أول كتاب فى «الأدب السياسى» الذى يندرج تحته عناصر عدة تشتمل على المقالة السياسية والتراجم والتاريخ السياسى والمذكرات - كما أشار إسماعيل مظهر الذى قام بتجميع مختارات من كتابات أحمد لطفى السيد، التى نشرت فى صحيفة الجريدة، ويطوف بنا كاتبها فى أحوال البلاد السياسية والاجتماعية فى الحقبة الزمنية التى تأسس فيها حزب الأمة ١٩٠٧ وحتى عام ١٩٠٩، ومن ثم فسوف نطالع فى هذا الكتاب بعضًا من خطبه السياسية والاجتماعية، ومقالات عن الخديو وعن اللورد كرومر أمام التاريخ فضلاً عن التطرق إلى الحكم الذاتى وسياسة الوفاق والمجالس النيابية والنظام السياسى الكائن فى هذه الفترة، وتطلعات مفكرى وقادة مصر حول تعديل ذلك النظام تحقيقًا لاستقلال السلطة الأهلية.

ومكتبة الأسرة تقدم هذا الكتاب ضمن إصداراتها هذا العام لأستاذ الجيل أحمد لطفى السيد احتفاءً بالعيد المئوى للجامعة المصرية.

مقدمة

اعتقادى الثابت أن نشر هذا الكتاب القيم هو أول عمل من نوعه فى تاريخ الآداب المصرية. وأعنى بذلك أنه أول كتاب فى «الأدب السياسى» والأدب السياسى فى الأمم التى عنيت به يتألف من عدة عناصر، أهمها المقالة السياسية والتراجم والتاريخ السياسى والمذكرات. وقلما خلف رجل اشتغل بالسياسة المصرية شيئًا من ذلك يستنير به أخلافه الذين سوف يعكفون على خدمة البلاد من الناحية السياسية.

إن تاريخ المسألة المصرية فى القرن التاسع عشر وهذا العهد من القرن العشرين يتكون من عهدين معينين تماماً: الأول منهما يبدأ بغزو نابليون. والثانى يبدأ بالاحتلال البريطانى لهذه البلاد .

العهد الأول: عهد بيّن القسمات ظاهر التفاصيل، فقد عُنِىَ بعض الكُتّاب به، وقد نعثر فيه على بعض مذكرات تنير لنا السبيل بعض الشىء. أضف إلى ذلك أن الحياة السياسية المصرية فى خلاله لم تكن قد تنافرت نواحيها تنافرها الآن.

أما العهد الثانى: فقلما نقف على شىء من أسراره إلاَّ فى الكتب الأجنبية كتواليف الفرنسيين والإنجليز وقليل غيرهم، وهى تواليف انتحى أصحابها منحىً

خاصاً يتماشى فى الغالب مع الأغراض التى كانت ترمى إليها السياسة الأوروبية أو تمليها المطامع الاستعمارية. وبالرغم من أن الحياة السياسية المصرية فى هذا العهد قد ازداد تنافرها، وتشعبت نواحيها، مما يوسع أمام المؤرخ أو كاتب المذكرات مجال الكتابة والتفكير والتعليق، فإنه قلما تقع على شىء من ذلك خلفه لنا سياسى من السياسيين المعروفين، أو وزير اشتغل فى عهد الاحتلال مع المحتلين فصوّر لنا الحياة السياسية فى صورتها الواقعية، أو فكر فى أن يخلّف لمن يجيئون من بعده مذكرات تنير لهم السبيل وتوضح لهم النهج وفى هذا ما يدل على أن الناحية السياسية من حياتنا مهملة، بل تكاد تكون لا شىء إلى جانب أشياء هى فى الواقع لا تساوى إلى جانبها قلامة ظفر، مما يهتَم به بعض كتَّاب دفعهم إلى كتابة ما كتبوا: إما الزلفى وإما المال.

الحوادث التى وقعت فى الثورة المصرية الأخيرة (١٩١٩ـ ١٩٢٢) هى من الحوادث الجسام فى حياة الأمة المصرية. وتحليل الأسباب التى أدّت إلى هذه الثورة، ثم تطوراتها والأفكار التى حامت فى جوّها والنزعات التى قادت بعض فئات منها فى نواحٍ منها، كل هذه أشياء لم يترك واحد منا عنها كتاباً أو مذكرة.

كنت ممن شهد هذه الثورة وكنت ممن اعتقل وسجن فى سبيلها مرات عديدة، وحررت جريدة "الأفكار" للحزب الوطنى وكانت أول من حمل على لجنة ملنر وقاومتها أشد المقاومة، وكنت قادراً على كتابة مذكرات أو جمع مذكرات حتى مما كان ينشر فى الصحف. وشهد بعضنا حوادث المظاهرات والمواقع التى دارت فى شوارع القاهرة. وكان منا موظفون كبار نظموا إضراب موظفى الحكومة وهو حادث من أروع حوادث تلك الثورة. وكان منا صحفيون احتكوا بتلك الحوادث عن طريق مباشر، وكان منهم القادرون على تصوير سياسة الصحف والآداب ومتجهات الرأى العام وتلونه بمقتضى الحوادث. كل هذه أشياء لم يَخُطَّ واحد منا فيها حرفاً ولم يترك من ورائه كلمة تنير السبيل لمن يأتون من بعده.

ترك مصطفى كامل رسائل، وخلّف فريد مذكرات، وكتب سعد زغلول حوادث الثورة وعالجها بالضرورة علاج الخبير، فأين جميع ذلك؟

من قبل هؤلاء وفى زمن لم تكن قد نضجت فيه الفكرة السياسية ولم تكن الحياة السياسية لهذه الأمة قد بلغت ما بلغت من الخصب فى زمن مصطفى كامل وفريد وسعد زغلول. خلّف عرابى مذكرات مكتوبة كتبها فى منفاه بجزيرة سرنديب. وقعت فى يدى هذه المذكرات وهى مجلد ضخم حمله إلىَّ أحد أبنائه فحملتها من فورى إلى صاحب المعالى أحمد لطفى السيد باشا وكان مديرًا لدار الكتب فاشتراها واحتفظ بها للدار ذخرًا لمن يأتى من أخلافنا. فكان عرابى رحمه الله أول زعيم سياسى من زعماء هذه الأمة أدّى الأمانة التى فى عنقه لأبناء أمته. وأنى لأرجو أن تقوم دار الكتب على طبع هذه المذكرات بعد أن تعهد بها إلى من يستطيع التعليق عليها، وتبيان ما غمض منها، وشرح ما يحتاج إلى الشرح من حوادثها.

وقد اشتغل أستاذنا أحمد لطفى السيد باشا بسياسة البلاد منذ أن كان طالبًا، وله فى ذلك ذكريات كثيرًا ما حدَّثنا بها. ذكريات غير معروفة لأحد، وأحداث لا يعرفها إلاَّ من شهدها، وله على ذلك تعليقات وتعليلات سياسية واجتماعية، لو أنها نشرت يوما إذًا، لكان لها شأن فى هداية الأجيال المقبلة وأى شأن. شأن فى السياسة، وشأن فى التاريخ.

هذه الصفحات المطوية التى ننشرها اليوم هى خلاصة آراء أستاذنا الكبير فى السياسة المصرية من أوائل سنة ١٩٠٧وهى السنة التى تألف فيها حزب الأمة وظهرت صحيفته "الجريدة" إلى أوائل سنة ١٩٠٩ وعندى أن هذا العهد هو عهد الانقلاب الفكرى الذى تميز فيه الاتجاه الاستقلالى فى سياسة مصر الوطنية. وسنعقب على ذلك بكتاب آخر فى مجلدين ننشر فيه آثار أستاذنا الكبير فى السياسة المصرية فى أوائل سنة ١٩٠٩ إلى سنة ١٩١٤ وهى السنة التى اجتاحت فيه العالم كارثة الحرب العالمية الأولى.

لمصر الآن عند أستاذنا الكبير حق تطالبه به، هو مذكراته السياسية منذ أن وفد على سويسرا عقيب تخرجه من مدرسة الحقوق إلى سنة ١٩٠٧، ومذكراته من سنة ١٩١٤إلى الآن. ولذهابه إلى سويسرا سرٌّ يتعلق بالخديو عباس وبمصطفى كامل ليس لنا أن نبوح به، بل نترك له وحده حق القول فيه، وإن كان

من حق المصريين جميعًا أن يعرفوه. فإن حياة السياسيين والمشتغلين بالمسائل العامة وبالإصلاح الاجتماعى ليست لهم وحدهم، بل إن للأمة فيها نصيباً وأى نصيب.

لعلى بنشر هذه الصفحات أكون قد قمت ببعض الواجب، فهى بمثابة مذكرات متصلة لعهد من عهود الانقلاب الفكرى فى السياسة المصرية، شبابنا اليوم أحوج ما يكون إلى الإلمام بأحداثه واتجاهاته.

إسماعيل مظهر

خطب سياسية واجتماعية

أيها السادة[1] :

إذا كان حل المسألة المصرية، أو استقلال مصر، أمراً أوروبيًّا محضاً كما قال لورد كرومر، فلا شك عندى فى أن جميع الأعمال التحضيرية التى تؤدى حتماً إلى الاستقلال هى بيد المصريين ومن أعمالهم الذاتية التى لا دخل لأوروبا فيها. المصريون هم الذين يقومون بتعليم أنفسهم وترقية أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ثم لا يكون من عمل أوروبا بعد إلا الاعتراف لهم بالاستقلال. المصريون يقومون بوضع المقدمات المنتجة للاستقلال، وأوروبا تعترف بذلك الاستقلال. فعمل أوروبا لنا لا يمكن أن ينتظر مطلقاً قبل أن نفرغ نحن من القيام بواجبنا الوطنى الأقدس، الذى هو استجماع كل الأسباب المؤدية للاستقلال. غير أننا فى الماضى قد أخطأنا فى تقدير الواجب علينا وألقينا مسئولية العمل لاستقلال مصر عن عاتقنا إلى عاتق غيرنا. فعلقنا آمالنا فى أول الأمر بالأستانة، أى بحكومة جلالة السلطان صاحبة السيادة علينا، وبقينا ننتظر نتائج ما يعمله لنا الأتراك. فلم ننل من وراء ذلك شيئا حتى أن الإنكليز أنفسهم

---

(١) خطبة ألقيت فى نادى حزب الأمة بسراى البارودى وكانت بشارع غيط المدة بجوار باب الخلق ونشرت بعدد الجريدة رقم ٣٦٢ الصادر فى ١٧ من مايو سنة ١٩٠٨. بعنوان «الحالة الحاضرة».

قد عرضوا شروط الجلاء سنة ١٨٨٧وحفظوا لأنفسهم امتياز الدخول فى مصر إذا جرى فيها من الحوادث ما يدعو لدخول دولة أجنبية. ولكن فرنسا التى لم تكن تطفأ نار مطامعها فى مصر إلى ذلك الحين، ولم تكن خمسة الأعوام التى مرت على الاحتلال كافية لجعلها تنسى أسفها على عدم مشاركة الإنكليز فى الدخول إلى الإسكندرية، والتى كانت صاحبة النفوذ الأول فى مصر قبل الثورة والتى تعرف أن حصول إنكلترا على امتياز فى مصر من شأنه أن يقضى على نفوذها فيها -قد زينت للباب العالى عدم قبول الشروط الموضوعة للجلاء، فظلت المسألة على ما كانت عليه.... أنسنا وقتئذ من غيرة فرنسا الظاهرة على مصالحنا وطمعنا فى مساعدتها إيانا على نيل استقلالنا؛ فولى جماعة منا وجوههم شطر باريس وما جنينا من وراء ذلك إلا وعوداً من بعض النواب الفرنساويين قد ذهبت بها الأيام. غير أن حبل الرجاء ما زال معلقًا بحكومة فرنسا حتى قطعه نهائيًا الاتفاق الفرنساوى الإنكليزى سنة ١٩٠٤، عند ذلك تقطعت بنا الأسباب، ولم نشأ أن نقصر مجهوداتنا على العمل لاستقلالنا فى داخل بلادنا بل تطوح بعضنا إلى لوندره، وصرنا نعلق الآمال فى نيل الحكومة الذاتية والاستقلال النوعى، مرة على وزارة الأحرار وأخرى على أعضاء البرلمان، وثالثة على حسن الشهادة فى حقنا من المعتمد البريطانى فى مصر. تواكلنا وتوكلنا فى استرداد حريتنا القومية على جاذبية المعتمد البريطانى أو على أخلاقه الشخصية وعظم تأثيره فى وزارة أمته، كما تتوكل الرعية الضعيفة فى إقامة العدل بينها على الأخلاق الشخصية لملكها المستبد. ونحن فى هذا لم نلحظ أنه إذا كانت تركيا وفرنسا لم تعملا شيئًا لاستقلالنا فإن إنكلترا التى ما احتلت بلادنا إلا لمصلحتها -هى للعمل لمصلحتنا أبعد كثيراً من تركيا وفرنسا وإلا صرنا نعلق الأمل بمعتمد جديد يجىء فيشهد لنا لا علينا، ويوفى بعهود أمته فى إنالتنا الحكم الدستورى تدريجًا ويمحو سوء التفاهم وبالجملة كان يؤمل كثير منا أن هذا المعتمد الجديد مبعوث وزارة الأحرار الجديدة، سيحمل لنا من بلاده ما يستطيع نقله من حرية قومه. وينقل إلينا هيكلاً من هياكل الدستور. ويربط بحذقه وحسن نيته ثقة أوروبا المالية بنا ثقة أكيدة يفيض منها الذهب، وتسعد بها البلاد كل ذلك كنا نعتبره المقابل لمطالبنا المجردة!! مضحكات مبكيات!!

أجل كان اللورد كرومر يسير فى سياسته على ضرب من الاستئثار بالسلطة تقتضيه مصلحة الاستعمار: إنماءٌ فى الحركة الاقتصادية يأمن به الأوروبيون على مصالحهم فلا يحركون ساكنًا فى المسألة المصرية، وضغط شديد على التعليم فى مدارس الحكومة وإيقافه عند حد يضمن عدم نبوغ أبناء المصريين وتقدمهم فى العلم، واعتبار الموظف المصرى دائمًا آلة فى يد الموظف الإنكليزى حتى يفقد البقية الباقية من ملكة الحكم، وليستوى فى العبودية أمام الإنكليز الرفيع والوضيع والموظف وغيره، واعتبار الأمة برجالها كمية عاطلة عمياء لا تبصر مرئيًا ولا تعترف بجميل وإذاعة الأخبار عن تعصب المصريين واضطرابهم فى جميع أرجاء العالم حتى يبرر تصرفه فى مصر على ما يشاء. تلك هى سياسة اللورد التى يكون من جرائها القضاء على كل رجاء مصرى فى الاستقلال.

جاء السير إلدون غورست[1] تستقبله الأمة بما ذكرنا من الآمال فى تغيير سياسة سلفه تغييرًا جوهريًا. وها هو ذا قد أقام بين ظهرانينا عامًا كاملاً تفشت فى خلاله الأزمة المالية تفشيًا هائلاً، فلم يشأ أن يمد يده لمساعدة الأمة بأية صورة من الصور. رغماً من إلحاح جميع طبقات الأمة. ثم رمانا آخر العام بتقرير يبين فيه سياسته فلم نجد مخالفة مطلقًا بينها وبين سياسة سلفه، بل كأن تقريره وتقرير سلفه مكتوبان بقلم واحد نعم يوجد بين سياستهما فرق واحد هو اتفاق بينه وبين صاحب السلطة الشرعية[2] على صورة لم نعهد لها مثيلاً فى أيام سلفه. وقد أيده بما ذكره فى تقريره إذ يقول:

«ومهما يكن قد تم من الأعمال الحسنة؛ فالفضل للخديو ونظاره على معونتهم الصادرة من صميم الفؤاد، واتفاقهم على العمل بالوئام والإخلاص مع البريطانيين الموظفين فى الحكومة المصرية».

هذا هو كل الفرق بين السياستين. ولكن ماذا نجنى نحن الأمة من هذا الوفاق؟ لم نجن شيئًا مطلقًا بل قد يثقل على نفوسنا أن نحتمل أن أميرنا يكون

---

(١) المعتمد البريطانى الثانى بعد كرومر وكان رجلاً ضعيف الرأى خامل الذكر.
(٢) الخديو.

موضوعاً لمدح أو غيره فى تقرير قنصل حكومة محتلة بالفعل لا بالقانون. خصوصًا أنه ليس من البعيد أن يظن الناس بحق أن الأمير راض تمام الرضا عن سياسة هذا المعتمد الجديد الذى يقضى فيها على كل أمل فى الاستقلال. ولم يظهر له عمل إلى الآن من الأعمال التى من شأنها ترقية حال البلاد من أى نوع من أنواع الرقى. نعم إن مدته لا تزال قصيرة، ولكن تقريره يدل على نية إبقاء الحال على ما هى عليه حال على أسوأ ما تكون عليها بلد من البلاد التى تطمع بحق فى الاستقلال.

كنا قطعنا الأمل من المعتمد القديم، وليس عندنا الآن أدنى دليل يدل على أن المعتمد الجديد يترك محلاً لثقتنا فى انتقال نظاماتنا إلى حال أحسن.

رأيتم أن الإنكليز، هم الإنكليز وأن السير إلدون غورست مع اتفاقه مع السلطة الشرعية أشد خطرًا علينا من اللورد كرومر باختلافه معها. فعلى من يكون اعتمادنا فى بلوغ الاستقلال؟

على أنفسنا، على أعمالنا، على تضامننا، على أن تكون أمتنا كما قال صولون[١] :

«خير الأمم أمة يتأثر فيها جميع الأفراد للإهانة التى تقع على واحد منهم». يطالب جميعهم على السواء بتعويض الإهانة بنفس الحِدَّة التى يطالب بها من وقعت عليه شخصيًا.

تلك هى الأمة المتضامنة الأفراد التى يدخر لها المستقبل السعادة القومية عاجلاً أو آجلا من أجل أن يكون عملنا مفيدًا لبلادنا، يجب علينا أن نتفق بادئ الأمر فى النظر إلى حالتنا الراهنة وتقديرها تقديرًا حقيقيًا لا مبالغًا فيه ولا متجاوزًا فى الحكم عليه. حد الحقيقة ولو كانت مُرَّة تؤلم عواطفنا فإنا إذا لم نحتمل مرارة الحقيقة التى تظهر لنا النقص الذى يجب علينا سده، لا يمكننا أن نحتمل المشاق التى تعرض لنا فى سبيل استقلال بلادنا.

---

(١) Solon سياسى أثينى قديم.

هنا يجمل بى أن أقول إن بعض الناس يخطئ كثيرًا فى هذه الحقيقة ويظنون أن إشهارنا لنقص اجتماعى أو سياسى أو تصدينا لنشر تصرفٍ منتقدٍ صدر من سلطة أهلية، كل ذلك يقيم علينا الحجة بأننا غير أهل للحكومة الذاتية. ولكنهم نسوا أن ستر عيوب الأمة عنها، إقرار لها على ما هى عليه من التأخر وصرف لها عن إصلاح ذاتها، وذلك هو الذى جر علينا إلى الآن أسوأ النتائج.

فالواجب علينا تلقاء يأسنا من كل مساعدة خارجية عنا، أن نقف تمام الوقوف على حالتنا الحاضرة بجميع أنواعها سياسية واجتماعية واقتصادية.

حالتنا السياسية

كان يجب أن يكون الفرق بين حكومة محمد على باشا وحكومة سمو الخديو كالفرق بين مبادئ الربع الأول من القرن الماضى وبين المبادئ الحالية للقرن العشرين. كان لحكومة محمد على باشا شبيهات فى الحكومات الأوروبية المتمدنة وقتئذ، ولكن حكومتنا الحالية ليس بينها وبين حكومات أوروبا حتى الصغيرة منها شبهٌ ما.

كان يجب أن يكون الفرق بين حال أمتنا فى عهد محمد على باشا وبينها الآن، كالفرق بين جهلها وفقرها فى ذلك العهد، وبين معارفها وثروتها اليوم، ولكن أمتنا لا تزال تحفظ شبهًا كبيرًا من صورتها فى أوائل القرن الماضى فيما يتعلق بحالها السياسية.

لا أنكر أن حكومة اليوم فيها نظامات قضائية ونظامات إدارية، ولا أن أمتنا اليوم فيها أناس متعلمون. ولكن الحكومة والأمة لا تزالان تحفظان من صورتهما القديمة أسوأ العلاقات بين الحاكم والمحكوم تحفظان مبدأ الاستبداد استبداد بالرأى من جانب الحكومة، وطاعة عمياء من جانب الأمة. فما أشبهنا اليوم بنا أيام الظلمات الأولى.

من القضايا المسلمة أن شكل الحكومة ينم دائمًا على مبلغ الأمة من درجات الأخلاق، عاليها وسافلها؛ لأن الحكومة ليست فى الحقيقة إلا عرضًا من أعراض الأمة، فكيفما تكون الأمة تكون حكومتها.

فهل بقيت أمتنا على ما كانت عليه من أخلاق الذل من أوائل القرن الماضى إلى الآن، حتى تمكنت المبادئ الاستبدادية من النمو والبقاء فيها، وهل يكون الفرق بين مصر الأمية وبين مصر المتعلمة، فرقًا قليلاً جداً؛ بحيث إن المبادئ الاستبدادية لا تزال تجد من نفوسنا أبوابًا مفتوحة لقبولها وإسكانها فى القلوب مسكنًا مباركًا حتى بقيت حكومتنا استبدادية لا أثر فيها لسلطة الأمة ولا ظلَّ فيها للدستور؟

أيها السادة ـ ليس العلم بخواص الأجسام وتصريف الماء ومقاومة المواد وفقه القوانين، هو كل مقومات الأمم، وليس هو الموجد للأخلاق العامة التى يكون من نتائجها الثقة المتبادلة بين الرجل والرجل والتضامن بين العامل والعامل، ونصرة الحق والشجاعة الأدبية فى إبداء الرأى والاستقلال الذاتى الذى يجعل الحر يأبى أن يكون عبدًا للسلطة مهما كانت قدرتها على نفسه وعلى ماله تلك الصفات التى هى من أركان الاستقلال العام. لكى يمكننا الحكم على أن تلك الصفات العالية هى الغالبة فى الأمة، يجب علينا أن نرقب عن كثب ميول الرأى العام فيها. ولا شيء يوقفنا على ميول الرأى العام إلاَّ الجرائد.

الرأى العام والجرائد

الجرائد مرآة الرأى العام تظهر عليها صورته المضبوطة. يظهر عليها شكله ولونه، بل هى مقياس درجات الأخلاق ومظهر المعلومات فى الأمة، ترى فيها المطامع التى تنحجب فى أدمغة الأفراد والعواطف التى تنطوى فى الصدور، فما أصدق هذه المرآة الصحافية فى تحصيل صورة الرأى العام؛ فإن رأيت جرائد الأمة تتجنب الانتقاد على أعمال سلطة من السلطات، أو تخشى عظيماً من العظماء أو تتخبط فى الآراء السياسية على غير هدى من العلم، أو تكون مريضة الذوق فى طعوم الحوادث، فاحكم بأن الرأى العام لا يزال يحسب للسلطة حسابًا لا يتفق معه حب الاستقلال الذاتى حبًا كاملاً مستأثرًا بجميع حواس الأمه وملكاتها على صورة تنفجر فى الحال عن الاستقلال الفعلى العام.

من ينظر إلى الرأى العام فى زمن محمد على باشا يجد أنه كان متجانس الأجزاء متماسك الجسم. مركزه كاذب حقيقة. إلا أنه كان قويًا فى خطته وكانت محكمته نافذة الأحكام، يخيل لى أن أول مادة صُدِّر بها قانونها هى هذه المادة أو ما فى معناها:

«يجب على المصرى منفردًا ومجتمعًا أن يدارى الحاكم الأكبر ومن دونه، وأن لا يغرّر بنفسه فينقد عملاً من أعماله».

وبقية قانون الرأى العام أو قانون السلوك السياسى للأمة كان محررًا على هذا النمط:

تحذير من الوقوف فى وجه الأسد حبًا فى الحياة الخسيسة، أو خوفًا من العقاب الصارم الشريف. ضعف وهوان باسم الطاعة. نفاق وتملق باسم الإخلاص. اعتبار أن شكل الحكومة إنما هو قضاء من الله لا مرد له ولا مخفف لويلاته إلا هو .

حقيقة أن ذلك القانون قد باد جسمه، ولم يبق منه إلا رسمه، وهو هذا الذى لا تزال تلحظه إذا أمعنت النظر فى خلال حديث من يحادثك فى السياسة من بعض سياسى الصدفة الذين لا يزالون يدعون: «ربنا يولى من يصلح» وتلك هى الجملة التى تختم بها عادة المناقشات السياسية فى المنادر[1]، ولا يظنون لشدة تواضعهم أن الواحد منهم هو جزء غير منقسم من الإرادة العامة للأمة، التى يجب أن يخضع لها كل عظيم، وأن مقامها فوق كل مقام.

ذلك هو الشبه الباقى بين الرأى العام قصير النظر فى النصف الأول من القرن الماضى، وبين الرأى العام عندنا اليوم. هذا الرأى العام الجديد الذى هو الآن مزيج من تلك الآثار القديمة ومن أشعّة النور التى نفذت إلى عقولنا والفيض الروحى الذى انتشر فى قوانا بفضل التعاليم المدنية الحديثة وانتشار الحرية الشخصية إلى درجة ما، ذلك المزيج الذى لم تتجانس أجزاؤه تمام التجانس إلى الآن، يظهر أثره فى الجرائد بصورة جلية ظاهرة: تريد إحداها أن تقضى على عادة من العادات التى التصقت بالدين وليست منه. ولكنها تخشى أن تثير على نفسها ثائرة بعض الفقهاء. تريد إحداها أن تحمل على خلق عام مضر بالاجتماع ولكنها تخشى أن يرفضها المشتركون فيها أو يتهموها بأنها دسيسة إنكليزية. تريد

---

(١) قاعات الاستقبال فى العهد القريب واحدتها مندرة، ولعلها آتية من معنى التندر وتجاذب أطراف الحديث.

أن تنقد عملاً من أعمال السلطة الشرعية ولكنها تخشى غضب جمهور غير قليل من الناس لا يلبثون أن يقولوا إنها إنكليزية أيضًا ومعادية للسلطة الشرعية. تريد إحداها أن تنتقد عملاً من أعمال الحكومة أو الإدارة الإنكليزية فلا تخشى شيئًا من الجمهور. ذلك لأن الجمهور أو الرأى العام بجهته القديمة لا يسمح بالطعن فيما ألفه من العادات الأولى، وبجهته الحديثة، جهة المدنية والعلم، كله آذان لسماع الطعن بحق فى الإنكليز أو فى شخص بعينه ليس من العادة تقديسه والخوف منه.

قد يفهم مما ذكرت أن الرأى العام فى بلدنا لا يزال يفهم الاستقلال فهمًا ناقصًا على صورة غير مستكملة جميع المحاسن . وإن هذه الحكومة الحالية على استبدادها هى الحكومة المناسبة للأمة!!!

كلاً. بل أقول إن حالتنا الحاضرة هى حالة استثنائية ليست الأمة فيها أمام حكومتها فقط بل أمام حكومتها زائداً عليها حكومة أجنبية أخرى قد أخل وجودها بالتوازن بين قوة الأمة وقوة حكومتها. وصير مجهودات الأمة إلى الاستقلال متضاعفة أضعافاً كثيرة. فإذا كان يجب علينا عند عدم وجود الاحتلال الأجنبى أن نصرف مجهودًا واحدًا لنيل الاستقلال، فإنه يجب علينا الآن أن نصرف مجهودات كثيرة مع وجود هذا الاحتلال الثقيل.

من أجل ذلك كان شكل حكومتنا الحالية لا يحصِّل صورة الأمة تمامًا لاختلال التوازن بين القوتين. ومن أجل ذلك كنا مظلومين.

ولكن القوىَّ لا يمكن أن يكون قويًا إلى الأبد، والضعيف لا يمكن أن يبقى ضعيفًا إلى الأبد، بلى إن الرأى العام عندنا على ما فيه من بعض العوج وما يثقله من تلك الحكومة المزدوجة، قد أظهر قوة شديدة فى بعض الحوادث، فاضطرت الحكومة إلى أن تجرى خلفه فيها، مثل مشروع النفى الإدارى وغيره[1]. فكلما زاد الرأى العام قوة فى التأثير، ازدادت الحكومة ضعفًا فى استبدادها حتى

(١) قانون سن للمحافظة على الأمن العام، وكان قانونًا إداريًا سلب فيه المتهمون كثيرًا.... من ضمانات القانون العام علاجًا لحالة الأمن وكان قد اعتل أمره إلى درجة مخيفة.

يحصل التوازن بين القوتين، ثم تزيد قوة الرأى العام بحكم الرقى الطبيعى فتظهر سلطة الأمة بأجلى المظاهر وأقواها.

وإنّا يسرنا أن الرأى العام عندنا قد أخذ يزداد قوة وتماسكًا لبركة هذه الحركة السياسية الجديدة. ذلك الشعور الذى خرج من جوف الأمة يستصرخ عزائم أفرادها إلى الرقى العلمى والسياسى. ذلك الشعور الذى يملأ أعيننا نورًا لتنظر إلى المستقبل، ويملأ قلوبنا ثقة بالرجاء فى المستقبل. ويهز أعصابنا إلى أن نتضامن لسعادة المستقبل. تلك الحركة الجديدة التى ابتدأت بالمجاميع السياسية أو الأحزاب السياسية. وكان أولها ظهورًا إلى عالم السياسة هو "حزب الأمة" الذى ولدته حاجتنا إلى الاشتغال بأحوالنا السياسية بطريقة معينة محدودة وبرنامج مكتوب منشور ودعوة واضحة نشرت فى الضحى تنادى بسلطة الأمة.

يحسن فى هذا الموقف أن أرد على جماعة اليائسين الذين ينظرون لهذه الحركة السياسية الجديدة بأجفان متكسرة تشف عن عدم الثقة. فإذا دعوا إلى الدخول فى حزب سياسى ابتسموا لك عن استهزاء وإن رضوا بالدخول مدوا إليك يدًا فاترة النشاط، ما اعتادت أن تبسط إلا إلى منفعة شخصية. أولئك هم يظنون أن هذه الحركة صناعية صرفة. وأن القائمين بها إنما هم يقلدون أبناء الأمم المتمدنة وأن أمتنا بعيدة عن هذه الحركة بعد ما بين الساكن والمتحرك. إن هؤلاء يكادون ينكرون قوانين الارتقاء الطبيعى التى تسير عليها الظواهر الاجتماعية كما تسير عليها الظواهر الطبيعية، ويكادون يظنون أن أمة غفلت عن الاشتغال بسياستها يومًا، يجب أن تغفل دهرًا، أو أن تغفل إلى الأبد. خطأ على خطأ. ألا يعرف هؤلاء الفرق بين الحركة الصناعية وبين الحركة الطبيعية؟

ألا يعرفون أن الطبيعة لا تسمح لشىء بالبقاء فيها إلا إذا كان منها. إليكم دليلاً حسيًا على أن هذه الحركة طبيعية، «حزب الأمة». هذا الحزب تألف من سراة البلاد وأعيانها وطائفة غير قليلة من كتّابها وأذكيائها للمطالبة لأمتهم بحقوقها والعمل لرقيها وسعادتها. وإن كنت لا أنكر أن سيرهم فى ذلك كان بطيئًا وأن عملهم بالنسبة لما يطلب منهم قليل نظرًا لما صادفوه فى سبيلهم من العقبات المعروفة، إلا أنهم لم يهنوا أمام السلطات، بل زادوا تشددًا فى مبدئهم وتقدمًا إلى

غرضهم. فلو كانت هذه الحركة صناعية لكان قد فشل أعضاء هذا الحزب فى اجتماعهم وتقوَّضت أركان أملهم فى بلوغ الغاية التى إليها يقصدون.

أكثر من هؤلاء اليائسين بعداً عن الحق، أولئك الذين يقولون إن هذه الحركة الجديدة هى مظهر من مظاهر التعصب الدينى أو البانسلامسم(١). ولكن هؤلاء يعلمون كما نعلم أن المصريين أبعد الناس عن هذه التهم وأبرأهم منها. وإنما هم يشيعون ذلك كلما احتاجوا إلى صرف أنظار أوروبا عما يجرى فى مصر من التصرفات الإنكليزية. وقد كنا ظننا أن هذه التهمة قد رحلت عنا برحيل جناب اللورد كرومر، فإذا بها تتجدد على نغمة أخف من الأولى على لسان وزير الحربية الإنكليزية فى مجلس النواب فى الشهر الماضى.

إنهم يريدون بهذه التهمة أن يحولوا بيننا وبين جاذبية الأحرار الأوروبيين ويخلعوا بها قلوب الأجانب أصحاب المنافع فى مصر. وبهذه الطريقة يعزلوننا عن كل مدد سياسى ومالى، حتى تزول كل رقابة على تصرفاتهم فى مصر. عبثاً نجادل أصحاب الأغراض. ولكننا نصرح بأن المصريين يحفظون فى قلوبهم للنزلاء الأوروبيين فى مصر كل محبة ويعلمون أن وجودهم فيها من أكبر ينابيع الخير والثروة على البلاد. نعم إن اختلاط العنصر الأهلى، والعنصر الأجنبى فى مصر ليس على نسبة ما بينهما من المنافع المشتركة الكبيرة، ولكن ذلك يجىء من جهة الأجانب لا من جهة المصريين؛ فإن امتيازات الأجانب واختلاف عاداتهم العائلية عن عادات المصريين فى الحجاب (٢)، يجعل الأجانب لا يرغبون كثيراً فى الاختلاط التام المنشود الاختلاط الذى كان يجب أن تستتبعه علاقات المعاملة اليومية بين الفريقين.

---

(١) Pan -- islamism أى الجامعة الإسلامية، وقد كثر فيها حيناً وروج لهذه الدعوى المستعمرون ونادى بوجودها نفر من صنائعهم من المصريين ليكون طريقهم إلى اتهامنا بالعصبية الدينية.

(٢) امتيازات الأجانب، امتيازات منحت لهم ضعفاً من حكوماتنا السالفة وألغيت بمعاهدة مونترو أما الحجاب فى ذلك الوقت فكان من الشدة بحيث رمى قاسم بك أمين بالمروق من الدين لأنه قال بتحرير المرأة ورفع ذلك الحجاب. واليوم نرى المحجبات نصف تحجب كأنهن آثاراً قديمة من عصر بائد.

ولا شك عندى فى أن التهم التى يتهمنا بها الساسة الإنكليز من انحطاط الصفات عن المستوى اللازم لكسب الحكومة الذاتية والتعصب الدينى وكره الأجانب: إلخ. كل ذلك ليقنعوا أمتهم والعالم الأوروبى، وليحاولوا إقناعنا نحن أيضاً، باستحالة إجابة مطالبنا فيما يختص بالحكم الذاتى - إنهم ليحسون بضعف حجتهم فيقولون: «ومع ذلك فإنا نعطيه تدريجاً». قول حسن لو صدقت السياسة وابتدءوا فى تدريجنا إليه. ولكنهم لم يفعلوا إلا نقيض ذلك.

النظامات

دونكم نظامات سنة ١٨٨٣وما كان ينويه الشارع المصرى وقتئذ من ترقية الأمة تدريجيًا، ودونكم نظامات اليوم. أسمحوا لى أن أعرض لكم صورة النظامين لتروا أنفسكم بأنا نتأخر فى روح التشريع وفى تنفيذ القوانين عوضاً عن أن نتقدم، كما هم يعدوننا كل يوم.

إن قوانين سنة١٨٨٣ تحصر السلطة دائمًا فى شخص الجناب العالى ووزرائه، إلا أنها كانت مع ذلك ترمى إلى تنفيذ أربع قواعد معقولة يؤدى تنفيذها بالزمان إلى الحكومة الدستورية وهى على ما رأيت بالاستقراء!

١ - ليس للاحتلال سلطة على الناظر فى نظارته.

٢ - كل سلطة تؤخذ من الحاكم الإدارى إلى الحاكم القضائى هى كسب للأمة.

٣ - كل ضمانة تعطى للحاكم القضائى هى تقدم نحو الحرية والاستقلال.

٤ - كل توسيع فى منطقة الانتخابات هو ظفر وتقدم نحو الحكومة الذاتية.

بناءً على هذه القواعد كان كل ناظر عاملاً حقيقة لا حكمًا، غير مشارك فى أعمال نظارته ولا راضخ إلا للقانون الأصلى فى تشكيل الوزارة وسقوطها - أخذت أغلب اختصاصات الحكام الإداريين إلى القضاة - أحيط القضاة جميعًا بضمانة عدم العزل وعدم النقل وعدم الرضوخ إلا إلى القانون -كان العمدة يعين بانتخاب الأهالى ومحض إرادتهم.

لو نفذت كل هذه القواعد التى كانت روحًا للتشريع بالضبط وحسن النية، لكنا قد وصلنا اليوم إلى الحكم الذاتى المطلوب.

ولكن كل وزير مصرى قد رُمى فى نظارته بمستشار، عُيّن ليستشار وليس له من التنفيذ شىء، فإذا هو فى العمل كل شىء. والناظر مهما كان علمه ومهما صحت رغبته أمام هذا المستشار المدرع بقوة الاحتلال ليس إلا مرءوسًا، رضى الناظر بهذا الاعتداء أو لم يرض. فالنتيجة دائمًا أن الاحتلال يكتب شيئًا وينفذ غيره.

محيت ضمانة القضاة الابتدائيين وضربت عليهم المراقبة الشائنة بكرامة القاضى. رضى القضاة أو لم يرضوا، فالنتيجة تقهقر فى التشريع.

جعل للحكام الإداريين إشراف على التحقيق الجنائى. وجعل لنظارة الحقانية حق نقل قضاة الاستئناف فى المحاكم الجنائية. رضوا أو لم يرضوا، فالنتيجة أن التشريع سائر إلى الوراء.

جعل انتخاب العمد، عمد البلاد (واسمهم كافٍ فى إظهار أهميتهم) بمحض إرادة الداخلية بوساطة لجنة إدارية. وأصبحوا يعاقبون على الإهمال بالحبس. رضى العمد والأمة أو لم يرضوا، فالنتيجة أن التشريع سائر إلى الوراء.

على ذلك يظهر لكم بالعيان أننا فى جميع نظاماتنا الحكومية نتقهقر إلى الوراء. ولا شىء عندنا من ذلك يسير إلى الأمام حتى ولا الوعود. فإن وعودهم إن لم تكن تتقهقر كثيرا عن أزمان غلادستون(١)؛ فإنها على الأقل ثابتة فى مستوٍ واحد، ولا فرق إلا فى كيفية أدائها.

***

قال اللورد دوفرين: «إن الحكومة الذاتية المحلية أحسن إعداد وأصلح ملاقاة لما يقرب من النظام الدستورى». قاعدة حسنة مقبولة ووعد ينمى الرجاء. كررها اللورد كرومر. وقال بها السير إلدون غورست فى تقريره الأخير.

وقد رأيتم أن العنصر الوطنى فى الحكومة ينزل عن السلطة شيئاً فشيئاً، والعنصر الإنكليزى يأخذ السلطة شيئًا فشيئًا، والنظام البيروقراطى الذى تسير

---

(١) رئيس وزراء إنجلترا فى أوائل الاحتلال، ومن الذين قطعوا اليهود بالجلاء، بل قال بعد اعتزال الوزارة إنه يعتقد أن زمن الجلاء حان منذ زمن بعيد.

عليه الحكومة الآن يميل إلى تركيز السلطة أو حصرها فى شخص الرئيس الإنكليزى دون الأهلى. ولو علمتم ما للقضاة الإنكليز فى المحاكم الأهلية من الرقابة على زملائهم المصريين والأثر فى مستقبلهم، وأضفتم ذلك إلى ما ذكرته لكم من تأخر التشريع فى روحه وفى تنفيذه ببعض أمثلة، لعلمتم أن تخفيف المراقبة عن بعض المديرين لا يجىء بالنتيجة المقصودة من تشجيع العنصر الوطنى وتعويده الاستقلال وملكة الحكم. هل بعد ذلك يصح القول بأن الإدارة الإنكليزية تسير على ما وضعه اللورد دوفرين من المبادئ لإنالة المصريين الحكم الذاتى والدستور بالزمان؟

قال السير إلدون غورست: «إن نظام الامتيازات الأجنبية أصبح لا يطابق الدرجة التى بلغتها الحضارة فى مصر»(١). قول حق لا شبهة فيه. ولكن إذا كانت حضارة الأمة بلغت مبلغاً لا يجوز أن يكون فيها طبقات ممتازة، فكيف يسوغ أن تبقى فيها حكومة استبدادية بكل معانى الكلمة ومن كل وجه؟

سلب نفوذ الحكام الوطنيين بقوة الاحتلال وغصب حقوق الأمة بقوة الاحتلال: كل ذلك يكون منطبقًا على تقدم مصر فى الحضارة -فى نظر السير إلدون غورست، ولكن الامتيازات الأجنبية هى وحدها التى لا تنطبق على حضارة مصر!!!

***

مهما يكن من القرائن التى تحدث بها السير غورست لإثبات دعواه من أن مصر بعيدة جداً عن الدستور، فلقد ألزم نفسه الحجة بأنها قد تقدمت فى المدنية إلى حد أنه أصبح من المحرم أن توجد فيها طبقة أوروبية ممتازة. ولا شك فى أن الميل إلى التسوية بين المصريين وبين النزلاء الأوروبيين فى المعاملات والقوانين، يقتضى بطبيعة الحال أن المصريين يستحقون الدستور أو الدستور

(١) قيل هذا الكلام فى سنة ١٩٠٨، ولم تلغ الامتيازات إلا بمعاهدة «مونترو» ولم يكن الإنجليز صادقين فى هذا الكلام، وإنما كانوا يهددون به دول أوروبا كلما أرادوا أن يعززوا احتلالهم لمصر، تنفيذًا لسياستهم الاستعمارية.

الناقص على الأقل، ونعنى به توسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة، اللهم إلا أن نكون نحن أنفسنا لا نميل إلى الدستور أو التوسع فى الحكم الذاتى كما رواه عنا المعتمد البريطانى. وليتنى أدرى من هى تلك الطبقة التى تميل إلى عدم التوسع فى الحكم الذاتى بعد أن بحَّ صوت الجرائد بطلب الدستور وقررته الجمعية العمومية مرتين.

نعم طلبنا الدستور بطريقة تدريجية متواضعة على قاعدة أنه لا يمس صوالح النزلاء الأوروبيين ولا امتيازاتهم فقابلته حكومتنا بالرفض(١).

قدمنا لها مشروعًا لتوسيع اختصاص مجالس المديريات(٢) وسعينا بكل ما فى استطاعتنا من طرق الإقناع لدى الوزارة فأخذت الحكومة تمحو وتثبت من مشروعها الأول، وأخرجته بعد ذلك خاليًا من القاعدتين اللتين أسسنا مشروعنا عليهما، وهما وضع أساس سلطة الأمة، وتمليك تلك المجالس الانتخابية إدارة التعليم الأهلى من غير قيدٍ ولا شرط.

وقد مضى على ذلك سبعة أشهر تقول الحكومة إنها تستشير أعيان البلاد والمديرين واللجنة المنتخبة من مجلس الشورى لتعديل القانون النظامى. الأناة فى التقنين مطلوبة. ولكن الحكومة التى تعدّل قانون الجنايات فى يومين، ثم تضع قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات بأسرهما فى أيام، لا يمكن أن يفهم من تسويفها هذا إلا كسب الوقت وانتظار أن الرأى العام تبرد حدته عليها وتفتر أعصابه المتوترة، فتخرج قانون توسيع الاختصاص(٣) فى فرصة مناسبة خاليًا من كل توسيع جوهرى.

يؤكد هذا الفهم أن السير إلدون غورست مع علمه بالضرورة بأن حزب الأمة ومجلس شورى القوانين يحضّران مشروع توسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة، قد قال فى تقريره أنه لا يسمح بأى توسيع جوهرى!

---

(١) هذه إحدى نتائج الاحتلال الإنجليزى: إذلال المصريين ومحاربتهم بالجاليات الأوروبية التى استنزفت دماء هذا الشعب واستغلت موارد أرض الفراعنة لمصلحتهم دون المصريين.

(٢) مشروع تقدم به حزب الأمة للحكومة.

(٣) اختصاص مجالس المديريات.

فليس من السهل على ذى النظر الصحيح تلقاء تلك المغالطات وذلك التسويف والتعنت من جانب الحكومة والوعود المُخَلفَة - أن يحكم بأن فى نية الإنكليز حقيقة أن يعطونا من حقوقنا إلا وعوداً نتغذى بها. وهيهات أن تكون الوعود هى كل ما نطمع فيه من الحكم الذاتى!

ولكن وزارتنا مع كل ذلك راضية بالوقوف فى المركز الذى وجدت فيه من يوم تنصيبها، لم تخط مع الرأى العام خطوة واحدة إلى الأمام: وإنى مع ما أعلم من ذكاء كل منهم وقدرته على العمل وطهارته، أجدنى مضطراً إلى التصريح بأن الوزارة الحالية مع ماضيها الطويل فى الاستسلام للسلطة، لا يمكنها بعد ذلك أن تقوم بما تطلبه منها الحال الحاضرة من التقدم إلى الأمام. وعلى ذلك لا يمكنها أن تكون بمجموعها حائزة لثقة الأمة.

***

أيها السادة: تلك هى حالتنا السياسية. تلك هى الحال السيئة التى يجب علينا العمل على تغييرها بكل ما نستطيع بالطرق السلمية المدنية، أعنى بها إنماء العواطف السياسية وتحسين الحال الاجتماعية والاقتصادية.

قلت لكم فى صدد كلامى إن مهمتنا شاقة جداً وطويلة، وإن حالتنا الاستثائية تقتضى مجهودات كثيرة كنا فى غنى عن الكثير منها لولا هذا الاحتلال.

الاشتغال بالحال السياسية قد يكون فرض كفاية. ولكن حالتنا الحاضرة تجعل التفكير فى تقدمنا السياسى فرض عين على كل منا.

نعم أصبح فرض عين على كل منا أن يعتقد بسلطة الأمة، وينشر حوله فى دائرته، واسعة كانت أو ضيقة، هذا الاعتقاد. وأنه مما لا يحتاج فيه إلى علم أو إلى فلسفة، بل هو أمر معروف هدى إليه الشرع الشريف وقضت به طبيعة التمدن الإنسانى. لا يتكلف الداعى إليه إلا أن يلفت نظر من حوله إلى أن رأى الجماعة فوق رأى الواحد. وأن قدرة الأمة فوق قدرة الحكومة بالضرورة. وأن الحكومة وكيلة للأمة. وأن مقام الأمة فوق كل مقام. هذا الاعتقاد إذا جعله كل منا إيمانه السياسى وطبقه على الحوادث التى تقع أمام عينيه صباح مساء، وعلى

كل تصرفات الحكومة يومًا فيومًا، بلغنا بقوة هذا الإيمان إلى ما نطلبه من تغلب قوة الرأى العام على قوة الحكومة. هناك يصبح استقلالنا النوعى حاصلاً فعلاً وحتمًا.

اعملوا على ذلك وليعلم كل منكم أن إرادته الفردية قوة هائلة لا تقاوم، إذا كانت متحدة مع إرادة قومه. وإن الإرادة العامة للأمة هى مجموع الإرادات الفردية. فإن كانت هذه مريضة أو ضعيفة أو مخالفة بعضها لبعض فى تحقيق الاستقلال كانت الإرادة العامة ضعيفة على نسبة القوى التى تتكون هى منها.

أيها السادة: إن الرقى السياسى لا يقصر على اعتقاد المذاهب السياسية والدعوة إليها ومحاولة تطبيقها فى جميع مظاهر الحياة العامة. بل إن له ركناً آخر لا يتحقق بدونه وهو الرقى الاجتماعى.

أيها السادة: أشعر أنى أسرفت تصرفًا فى وقتكم وحسن استماعكم، إلا أنى مع ذلك أستميحكم كلمة على حالنا الاجتماعية التى هى ركن كبير من أركان رقينا السياسى.

حالتنا الاجتماعية

يقولون إن الاستقلال بعيد علينا لأن الاستبداد قد حل كثيرًا من صفات الحكم فى أنفسنا- وهذه الحجة تزيدنا تمكنًا من أنهم يرتكبون فى معاملتنا طرق المغالطة؛ لأنه إذا كان الاستبداد مفسدة الطباع والأخلاق، فاستمرار الحكومة استبدادية، إنما هو استبقاء لعلة الفساد وإضافة فساد إلى فساد.

لا أنكر أن حالتنا الاجتماعية تدعو إلى العمل لرقيها عما هى عليه الآن. ولكن الإنسان بأصله الحر لا يلبث أن يرجع حالاً إلى صفات الحرية متى زال عنه الاستبداد.

موضوعات التعليم أو برامجه وطرائقه فى مصر، بعيدة عن أن تصل بنا إلى الرقى الاجتماعى المطلوب.

لأجل أن يكون التعليم مفيدًا، يجب أن يكون الغرض منه تسليح الناشئ للقيام بوظيفة رجل.

ولكن الغرض من التعليم عندنا هو إنماء القوى الآلية أو القوى التى يقوم بها الإنسان. آلة مضبوطة نوعًا للدخول فى تركيب الماكينة الكبرى. ماكينة أعمال الحكومة.

ليس فى برامجنا من العلوم الأخلاقية وعلوم التربية والاجتماع شىء. وليس فى منازلنا كذلك من مبادئ التربية إلا قليل مما يصلح لتقويم الأخلاق على ما تقتضيه مصلحة العمران الحديث.

أما طريقة التعليم فهى طريقة «الكُتَّاب»(١) العقيمة. يعلّم الأستاذ التلميذ أو يلقنه ما فى الكتاب: وهذا لا ينمى من الملكات إلا ملكة الحافظة أو ملكة التقليد ولكن الملكة المفكرة، ملكة الإبداع والاختراع، ملكة الإدراك والتفكير، ملكة الذوق السليم، ملكة العالم والكاتب والسياسى والفيلسوف: هذه الملكة تبقى دائمًا طفلة تتطفل فى حركتها اليومية على المحفوظات وآراء الغير تستعير منها ما تشاء من المعلومات وتنشرها إلى الخارج ـ واقفة عند وظيفة النقل.

أما الطريقة المفيدة فهى أن ينصرف الأستاذ عن الكتاب ويقبل على التلميذ فيوحى إلى روحه ما يُكَملها ويعدها للقيام بالواجب عليها فى الحياة.

الأساتذة عندنا لا يشترط فيهم شىء، بل تكفى الجنسية الإنكليزية لأن يكون المرء أستاذاً فى المدارس الثانوية. وهى وبعض الشهادات من أى نوع أو فى أى علم، قد تكفى لأن يكون الشاب أستاذاً فى مدارسنا العليا. ولكن هى السياسة ما دخلت فى التعليم إلا أفسدته.

لذلك توجهت الآمال إلى «الجامعة»(٢) التى نرجو أن لا يكون ما يقولونه عن مداخلة الحكومة فى إدارتها إلا من قبيل المداخلة السطحية البعيدة عن برنامج

---

(١) الكتاتيب هى المدارس القديمة التى ورثناها عن عصر المماليك وكان تعليمها أوليًا قاصرًا، ومعلموها جهلاء بأمور الدنيا، ومن نوادر الاحتلال الإنجليزى المضحكة أنه عندما علت الصيحة بضرورة تكوين جامعة مصرية، صاح كرومر ـ المصلح الأكبر عند الإنجليز ـ يقول إن الإكثار من الكتاتيب خير لمصر من إنشاء جامعة. فانظر كيف يكون سوء القصد وكيف يكون إصلاح أجنبى مستعمر.

(٢) الجامعة المصرية التى أسست بجهود الأمة وهى الآن جامعة فؤاد الأول.

التعليم وطرائقه. وهذا الذى حققه لنا بعض العارفين. ولكن لنا من رقابة الصحف والرأى العام ضمانة كبرى تضمن لنا عدم المداخلة المضرة.

أقول إن حركة الجامعة ونهضتها من أشرف ما وجد فى هذا البلد من النهضات، بل هى أكبرها فائدة وأعظمها ضمانًا للتقدم الحيوى المطلوب. لذلك وجب أن ينظر إليها دائمًا بعين الرعاية والارتياح. وإن تلقى من عظماء الأمة كل إقبال ومساعدة.

كما أننا نؤمل فى سياسة ناظر المعارف وفى إخلاص أصحاب المدارس الخصوصية أن يدققوا فى انتقاء الأساتذة ويغيروا طريقة التعليم العقيمة إلى الطريقة المفيدة للبلاد. وأن يجعلوا تعليم البنات، أمهات المستقبل وينابيع التربية، أحسن مما هو عليه الآن، وإن كان قد خطا خطوة تبشر بحسن الاستقبال.

ليس كل ما يلزم لترقى حالنا الاجتماعية هو التعلم وإصلاحه، بل هناك أمران آخران لا يصح إغفالهما. أولهما: العلاقات العائلية التى يجب على الكتّاب أن يصلحوها بكل ما لديهم من أساليب الانتقاد. والثانى: هو الفضائل العامة التى يدخل إنماؤها والحث عليها فى واجباتهم أيضًا. وهى العدل والكرم وحسن العشرة والشجاعة.

اسمحوا لى أن أقول إن هذه الصفة الأخيرة كثيرًا ما تظهر عندنا مقرونة باعتبارات أخرى كإرضاء القوى وحب الاتصاف بالأدب (خطأ فى حدوده)...إلخ مع أن الشجاعة الأدبية هى من أمهات الفضائل العامة، فلا يمكن لأمة أن ترقى إلا إذا نمت فيها هذه الفضيلة، وقال كل ما يعتقده من غير مبالاة ولا مجاوزة لحدود الأدب وحسن العشرة.

إن توحيد طرائق التربية والتعليم وتخليص الروابط العائلية من الأدران التى لحقتها فى العمل وإنماء الفضائل العادية والصفات الفاضلة الاجتماعية: كل ذلك من شأنه أن يوسع دائرة المشابهات ويضيق دائرة الفروق بين الأفراد. هنالك تظهر الوحدة القومية ظهورًا جليًا ويبلغ التضامن القومى مبلغًا يجعل الرأى العام أقوى من ذلك بكثير، فتضطر الحكومة دائمًا إلى اتباعه فى كل ميوله ورغباته.

على قوة الرأى العام يتوقف النجاح السياسى دائمًا. فلا تيأسوا من رفض مطالبنا فإنها ستجاب.

الحالة الاقتصادية

علة من علل النجاح أن يكون لنا فى سوقنا المالية صوت يسمع. غير أننا لا نزال إلى الآن نشارك فى الحركة المالية على الوجه الانفعالى لا الوجه الفاعلى. نتأثر بحركة السوق ولا نؤثر فيها. لا نصّرف الأمور المالية ولكننا موضوع تصرفها. كأن أموالنا وأعمالنا إنما هى لتكون محل استغلال الأجنبى. لا ينبغى أن يفهم مما أقول أننا لا نعترف بالخير الكثير الذى عاد على مصر بسبب كثرة المصارف الأجنبية فيها. كلا فإنى أعتبر وجودها ضروريًا جدًا لنا. ولكنى أرى أن بُعد المصريين عن مجاراة الأجانب فى فتح البنوك وتأليف الشركات المالية، كل ذلك يبعد المصريين عن الاستقلال الفعلى(١).

ولقد استفدنا من هذا الامتحان الصعب، امتحان الأزمة المالية(٢) درسًا يجب أن ننتفع به فى إصلاح حالنا وأن نجتهد فى تأليف البنوك والشركات والبيوتات التجارية حتى لا نكون فى بلدنا غرباء أو عيالاً على الأجانب فى المسألة المالية.

بمناسبة الأزمة المالية يسوءنى أن أصرح بأنه رغمًا عن اعتذار السير إلدون غورست فى تقريره عن عدم المداخلة لانفراج الأزمة(٣)، فإن شواهد الأحوال تدل على أن يد السياسة لم تكن بعيدة عن العمل لإطالة عهدها. حقًا إن الأزمة المالية إنما جاءت بها إلى مصر تلك الشركات التى كان لها رءوس أموال أغلبها من الوهم، وتصرف لا يخلو من فساد الذمة والاستهانة بحقوق المساهمين. ولكن السياسة قد وقفت أمام تلك الشركات موقف الذى لا يعنيه من أمرها شىء. بل جاءت السياسة بأعمال وتصريحات كان من نتائجها إطالة عهد الأزمة.

---

(١) كان تأسيس بنك مصر أول وضع عملى فى تنفيذ هذه السياسة.

(٢) أزمة سنة ١٩٠٧ وما بعدها، وكانت أزمة عمياء.

(٣) لما اشتدت الأزمة (١٩٠٧) وضجت الأمة وضاقت بها ذرعًا، كف الإنجليز يدهم عن العمل على تخفيف وطأتها وتركت الثروة المصرية نهبًا للأجانب واليهود، والأمة الفقيرة ذليلة، والشعب العريان خاضع. وذلك ما توخاه المستعمرون الذين يقولون إنهم مدنوا مصر وأخذوا بيدها.

كل حكومة متمدنة تجعل نصب عينيها حماية المساهمين، بأن تجعل للشركات قوانين أساسها مراقبتها عن قرب. إلاّ الحكومة البريطانية فإنها فى غنى عن ذلك لأن للمساهمين جمعية تحميهم وتراقب أعمال جميع الشركات وتقاضيها عند الضرورة.

أما حكومتنا فلم تفكر فى وضع مراقبة على هذه الشركات مطلقًا. بل تركت لها العنان تأكل من غير رحمة وتفشو من غير حدود. وربما كان عذرها فى ذلك الامتيازات الأجنبية. ولكنها لم تطرق الباب كما طرقته فى قانون البورصة(١) وحصلت على موافقة الدول من غير عناء.

لم تقف الحكومة عند هذا الحد، بل غلت يدها عن أن تخفف أضرار هذه الشركات التى نشأت عن إهمالها وتفريطها. تهتم الحكومة بتربيتنا اهتمام ملتهب القلب مروع الفؤاد على مصلحة الأمة، فألصقت لذلك إعلانات شتى على محطات السكة الحديد تحذر فيها السياح من أن يعطوا «بخشيشًا» لصغار المصريين؛ لأن ذلك يعودهم على الكسل. رحمة فائقة. عناية كاملة . اشتغال بأهم الأمور الحيوية للأمة!! ولكن ما بال الحكومة لا تنشر كلمة واحدة تحذر فيها المساهمين من الشركات التى لم تراقبها!

وفوق ذلك فإن الحكومة لم تترك الأزمة المالية على حالها، بل كما قلت لكم، لم تبعد عنها يد السياسة. فإنها قد امتنعت عن مساعدة السوق بالمرة كما تساعد كل حكومة السوق المالية فى بلادها! لم تقف السياسة عند ذلك. بل صرح وزير الحربية الإنكليزية بعدم إمكانه تقليل الحامية فى مصر لأسباب من شأنها أن تقلل الثقة المالية فى السوق المصرية. أظهر دليل على ذلك أن الماليين الفرنساويين لم يثقوا بالسوق المصرية إلا بعد تقرير المندوب الفرنساوى الذى وصف حال مصر على ما هى عليه. فكان من وراء ذلك الموافقة على قرض أربعة

---

(١) قانون بورصة العقود وكانت الامتيازات حائلاً دونه ووافقت عليه الدول ذوات الامتياز بعد أن امتص الأجانب دماءنا سنين وأعوامًا.

الملايين من الجنيهات للبنك العقارى[1]. ومع ذلك فإن المليون والنصف الذى فتح اكتتابه فى لوندرة للبنك الزراعى[2] لم يغط إلى الآن. كل هذا يدلكم على أنه إذا كانت يد السياسة لم تباشر إطالة الأزمة، فإنها سببت بأعمالها وتصريحاتها تلك الإطالة.

ومع ذلك فإنه لو كان لأهل البلاد بنوك أهلية، لما أمكن أن تغلو الشركات فى العبث بحقوق المساهمين ولما طالت الأزمة إلى هذا الحين.

إذا كانت تلك هى حالتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية على ما وصفت لكم وصفًا وجيزًا أرجح أن يكون مطابقًا للواقع وأتعشم أنى أكون مع هذا غير مبالغ فى التقدير، وإذا كانت كل معونة خارجية للاستقلال يستحيل أن تأتى إلينا عفواً من غير أن تكون نتيجة لازمة لأعمالنا، حق علينا أن نفهم أن العلة فى استقلالنا ليست علة بسيطة بل علة مركبة من نظامنا السياسى ونظامنا الاجتماعى ونظامنا الاقتصادى، وأن هذا التقدم أو التمدن أو الاستقلال المنشود يتوقف على كل حال على نوع واحد من أنواع النظامات الثلاثة، بمقدار توقفه على النوع الآخر بالسواء.

نسعى لإنماء الاعتقاد بسلطة الأمة ونطلب حقوقنا السياسية. نطلب ما استطعنا أن نطلب. وليكن طلبنا لأهونها على أولى الأمر وأقربها لارتياح نزلائنا الأوروبيين وهو الطلب الثانى للجمعية العمومية (توسيع اختصاص الهيئات

---

(١) البنك العقارى المصرى الذى بلغ رأسماله الآن بضع عشرات من ملايين الجنيهات المصرية امتصاصاً من دم المصريين.

(٢) بنك أراد الإنجليز أن يقاوموا به نفوذ البنك العقارى المصرى لأنه فرنسى، ودعواهم فى ذلك حماية المزارع المصرى، وقد امتص هذا البنك على حقارته من دماء المصريين قدرًا عظيمًا وكانت أقساطه تحصل من الأموال الرسمية ويقبضها جباة الحكومة، كأنما كان هذا البنك جزءًا من وزارة المالية أو وزارة الأوقاف بل كانت أقساطه يحجز بها بمقتضى أوامر حجوز إدارية ـ كأنها جزء من ضرائب الحكومة ـ لا رحمكم الله أيها الإنجليز.

النيابية الحاضرة توسيعًا جوهريًا) ليكن ذلك الطلب أكثر ما نلح فيه من الطلبات لنصل به إلى المجلس النيابى المنشود[1].

ولكنا مع ذلك يجب علينا أن نسير فى ترقية الحالة الاجتماعية والاقتصادية بنفس الحدة وبمقدار الخطا التى نخطوها فى مطالبنا السياسية. ولا ييئسنا ما نشاهده من تصرف الإنكليز ذلك التصرف المبنى فى ذاته على قاعدة «أن الحق للقوة» وإن كان لا يجرأ أحد من ساسة القرن العشرين أن يعضد هذه النظرية التى ظهر فسادها.

وإنى شديد الاعتقاد بأنه سيأتى يوم يقوى فيه الرأى العام بخدمة رجال الأمة وبظلم الحكومة، فيكون بيده الحق والقوى المعنوية. قوة التماسك والاعتقاد. وقتئذ تصبح مصر للمصريين.

---

(١) أقل من أربعين سنة مضين بين هذا الاتجاه وإعلان استعداد الحكومة الإنجليزية للمفاوضة على مبدأ الجلاء (٨ من مايو سنة ١٩٤٦) إن هذا يكاد يكون طفرة إذا اعتبرنا ما تناصر علينا من القوى ليعوق تقدمنا وقد أعلنت الحكومة الإنجليزية قبول هذا المبدأ والأستاذ لطفى باشا وزيرًا للخارجية، وكان إذ ذاك مديرًا للجريدة، صحيفة حزب الأمة.

ـ ٢ ـ

أيها السادة[١] :

الإسكندرية هى عنوان مصر الجغرافى. كذلك الإسكندريون هم عنوان المصريين فى جميع الحركات الفكرية. وطليعة رسل التمدن الحديث إلى جوف الأمة المصرية، فلا غرابة إن أجبتم دعوة حزب الأمة، وسعيتم إلى هذا المكان لتقيموا برهانًا جديدًا على ما عرف به الإسكندريون من الاهتمام بالشئون السياسية والاتصاف بالحرية والوطنية فاسمحوا لى أن أقدم لكم على ذلك عظيم الشكر.

أيها السادة: لا أظننى آتى لكم بما لم يأت به غيرى من المشتغلين بسياسة مصر، ولكنى أرى رأى شيشرون: «يجب على كل فرد أن يكتب على جبينه رأيه فى أمر قومه». لذلك أتيت أحدثكم فى بعض الشئون المصرية وأطمع أن نتفق جميعًا على تقدير الحال السيئة التى نحن فيها وعلى الوسائل التى يجب علينا أن نستعملها للوصول إلى السعادة القومية التى أول مراتبها أن تكون حكومتنا دستورية لنا منها الغنم وعلينا الغرم.

---

(١) خطبة ألقيت فى الإسكندرية ونشرت بعدد الجريدة رقم ٤٤٥ الصادر فى ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٠٨.

ما نحن فيه

أيها السادة: نحن الآن من الحكومة كما يكون العبد من السيد، لا شأن لنا معها إلا الطاعة المطلقة، ولا علاقة لها بنا إلا أن تأمر بما يبدو لها، متجافية عن استقراء رغباتنا، لاهية عمداً عن مصلحتنا، تاركة شكلها الاستبدادى ينخر فى تماسكنا الأخلاقى، ويقطع أوصال تضامننا القومى، سائرة بنا إلى حيث تشاء من الوقوف بالرقى العلمى عند حدٍ محدود. تحصر السلطة فى شخص واحد فى كل مصلحة فتخنق بذلك حرية موظفينا فى العمل. تبعدنا بذلك كله عن الاستقلال بحجة أننا غير أهل للاستقلال!!

كلما قلنا ذلك غضب الإنكليز وقامت قيامة جرائدهم علينا ليتهموننا مرة بنكران الجميل، ومرة أخرى بأن هذه الحركة الوطنية هى موجهة أيضًا ضد سمو أمير البلاد. وأوعدونا ثالثة بالضرب على أيدى الجرائد والقبض من حريتها، ويقولون مرة أخرى إن التعاليم الغربية، تعاليم الحرية، مفسدة للشرقيين- فليفعلوا ما أرادوا وليهدموا التعليم كما هدموه أول مرة، وليحدوا حرية الجرائد بأقسى مما كانت عليه جرائد الأستانة قبل الدستور، وليتهمونا بما طاب لهم. فإنا أمام هذه الحقيقة التى نقولها لا نهاب شيئًا. ولا نأتى لها بدليل إلا ما تعمل أيديهم من الحوادث فى المصالح المصرية. ولا يصدقك أكثر من الحس.

أقول - والدليل حاضر - كأنى برجال الإدارة الإنكليزية فى مصر يعاملون الفرد المصرى والمجاميع المصرية والأمة المصرية بأسرها بمبدأ ثابت هو مبدأ احتقار المصرى أيا كان ولأدنى مناسبة. وإنى تارك فى هذا المقام الحوادث الإفرادية التى تقع بين أفراد الإنكليز وأفراد المصريين سواء فى عربات السكة الحديد أو عندما يشتكى الفرد المصرى شكاية قانونية للموظف الإنكليزى، آخذ بالحوادث الرسمية دليلاً على هذا المبدأ، مبدأ الاحتقار فى المعاملة.

أصدرت نظارة الداخلية تعليمات فى هذا الصيف للمحافظات والمديريات جاء فيها أن صف الضباط يرقون فى المحافظات بأمر من الحكمدار. وأما فى المديريات فيكون ترقيهم بقرار تصدره لجنة مؤلفة من المدير أو وكيله والحكمدار

ومندوب من الداخلية (مفتش إنكليزى بالضرورة). أتعرفون لماذا؟ لأن المدير مصرى دائمًا، والحكمدار فى المحافظات إنكليزى دائمًا. وترى الداخلية على هذا أن الحكمدار الإنكليزى حسن الذمة أهل للثقة دائمًا. وأما المدير المصرى فغير أهل للثقة دائمًا. وكفى بذلك دليلاً حسيًا على احتقار الحكومة للموظف المصرى ولو كان سعادة المدير - أتأخذون من هذا المبدأ أن الحكومة قد نفذت وعدها بتوسيع سلطة المدير؟ عسى أن تكون تلك السلطة واردة على غير الثقة به فى ترقية العسكر!

اعتادت الإدارة الإنكليزية- كلما أرادت تعيين قضاة من الإنكليز - أن تقول إن القضاة المصريين أكفاء ينقصهم سلامة الذوق وحسن الذمة. نقرأ ذلك بين سطور تقارير لورد كرومر فى مواطن تبرير رأيه فى استخدام قضاة من الإنكليز. قضاة لا يعرفون لغة البلاد ولا عاداتها ليحكموا بين الفلاحين المصريين بقانون فرنساوى الأصل. واعتاد أشياعه أن يسكتوا النفوس لهذا النوع من التصرف بأن يقولوا إن الغرض منه إيجاد ثقة الأوروبيين بالمحاكم الأهلية حتى يمكن توحيد نظام القضاء فى مصر!

بهذه المثابة عين فى كل محكمة كلية قاضٍ إنكليزى ليكون مسيطرًا على قلوب القضاة الأهليين، مراقبًا على ذممهم، شهيداً لهم أو عليهم أمام نظارة الحقانية التى لا تزال تدعى إلى اليوم أن القضاة أحرار مستقلون، واعتادت هذه النظارة أن تجمع لديها أولئك القضاة الإنكليز فى جمعيات دورية لتتفاوض معهم أو ليتفاوضوا هم بعضهم مع بعض. ولا ندرى ما عساه يكون موضوع تلك المفاوضات ولا نتيجتها. كما أننا لا ندرى ما هى العلاقة بين القاضى المستقل وبين نظارة الحقانية التى هى سلطة إدارية فى غير ما حدد القانون من علاقات النقل والترقية والأجازات. كبر نصيب هذه الجمعية القضائية من تَقوُّل الناس فيها حتى قال مرة أحد رؤساء المحاكم لقاضيه الإنكليزى: «أنا فى حمايتك» قالها مازحًا أو جادًا، لا يهمنا. ولكن الذى يهمنا هو أن هذا التصرف تصرف إعلاء المرءوس الإنكليزى على الرئيس المصرى، حتى فى القضاء، يدل على أن القضاة المصريين وهم مجموع محترم كل الاحترام، يعامل من الحكومة هو أيضًا بمبدأ الاحتقار.

فى نظارة الأشغال اسأل الباشمهندس ۰,۰٥ سنتى فى منسوب التصرف فى ترعة ما، يحلك أو يحل طلبك على مفتش الرى. إذًا، ماذا يصنع هذا الباشمهندس؟ لا غرابة فإنه مع مفتشه كالمدير مع مفتشه، والوزير مع مستشاره. ولكن هل وقف الحد عند سلب الاختصاص، كلا فإننا جميعًا نعلم أن الحكومة لما أرادت تعديل درجات المهندسين المصريين قد صرحت بما يسىء سمعتهم فكان ذلك دليلاً آخر على أن المهندسين، ذلك المجموع المحترم، يعامل من الحكومة بمبدأ الاحتقار. فى نظارة المعارف يوجد مفتشون من المصريين ليس بيدهم إلا تقديم التقارير. ولكن هناك مفتشين من الإنكليز هم الذين على شهاداتها كان ترقى الأساتذة والرضا عنهم أو الغضب عليهم.

وغير ذلك كثير فى نظارة المعارف وفى غيرها. إن الموظف الإنكليزى أيًا كان خير من الموظف المصرى أيًا كان. وكفى بذلك إهانة لهذا الأخير.

إن إهانة الشرف المصرى لم يقصر مظهرها على الأفراد أو مجاميع الموظفين، ولكنه قد تناول الأمة بأسرها فى ظروف كثيرة أقربها عهدًا طلبات الجمعية العمومية.

طلبت الجمعية العمومية مجلسًا نيابيًا. وقفت على هذا الطلب بطلب احتياطى أكثر تواضعًا وأسهل على الحكومة تحقيقًا هو توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة.

ولكن الحكومة على الرغم من ذلك من أن الأمة بأسرها ألحت فى تحقيق هذه الطلبات -قد رفضته رفض الذى يعتقد أنه غير محاسب على عمله. ولا شك فى أن هذا الرفض بهذه الصورة إهانة للأمة بأسرها.

من ذلك ترون أن الحكومة الشخصية توشك أن تودى بالشرف المصرى بل بالمنفعة المصرية أيضًا لأن حلول الإنكليزى محل المصرى فى إدارة البلاد لم يجن فقط على الشرف وحفظ المنفعة المصرية، بل هذا الحلول من شأنه أن يذهب بالمنفعة أيضًا إذا أمكن القول بأن حسن نظام الإدارات، يصح أن يقام له وزن أمام الشرف.

ظاهر للعيان أن كل نظارة من النظارات تفشل يومًا فيومًا فى الوصول إلى منهاجها. فإن الداخلية نفسها تعترف بأن الأمن العام مختل، ولذلك فكرت هذا

العام فى مشروع قانون للنفى الإدارى بعد خمسة وعشرين عامًا من احتلال الإنكليز لنظارة الداخلية - وإن خسارة المالية فى مضاربتها الأخيرة(١) لما يعاب عليها أيضًا. والمعارف العمومية أصبحت الشكوى منها أشهر من أن تذكر، حتى قال الناس إن هذه النظارة تتعمد الوقوف بالتعليم عند حدٍ لا يفيد. وأيَّدَ فى نفوسهم هذا الفهم خطبة لورد كرومر فى مجلس الأعيان فى الشهر الماضى، تلك الخطبة(٢) التى كانت تشف عن أنه من أصول سياسته فى الاستعمار عدم التوسع فى التعليم. ولا يزال الناس يشكون من عدم قدرة الحكومة على العدل فى توزيع الماء أزمان المناوبات.

من هذه الأسئلة الحسية ترون أن ما نحن فيه من الحكومة الشخصية مضرٌّ بالشرف المصرى، مضرٌّ بالمنفعة المصرية، وأنه لابد من وضع حدٍ لهذا التصرف الشائن الضار.

يستحيل أن ينفع علاج فى الحكومة الشخصية؛ لأن الحكومة الشخصية أو حكومة الفرد، هى التى وصلت بالشرق إلى هذه الحال السيئة. فلا دواء إلا بتغير شكل الحكومة من شخصية استبدادية إلى حكومة مقيدة بإرادة الأمة.

سياسة الوفاق

قد يظن بعض الناس أن السياسة الجديدة، سياسة الوفاق، قد تكون دواء لما نشكو منه من إهانة العنصر الوطنى والعبث بمصلحته. يقولون ذلك اعتمادًا على ما روته بعض الجرائد الإنكليزية والمصرية من أن الإدارة الإنكليزية بدلاً من أنها كانت تشتغل مع الوزارة المصرية ستشتغل من الآن مع عابدين(٣). إن صح ذلك فحالنا لا تغير فيها. ولست أعرف كيف أن هذه السياسة الجديدة يمكن أن تكون دواء لحالنا السياسية والاجتماعية التى نتجت عن الحكومة الشخصية.

---

(١) اشترت المالية أسهمًا إنجليزية بمال من الاحتياطى فخسرت فيها مبالغ طائلة وكان ذلك بإشارة من المستشار المالى.

(٢) خطبة ألقاها لورد كرومر فى مجلس اللوردات فى شهر يوليه سنة ١٩٠٨.

(٣) أى مع الخديو مباشرة.

ولو كان ما نشكو منه هو الخلاف بين قصر الدبارة وعابدين، لكانت سياسة الوفاق علاجًا حقيقيًا. ولكن الذى نشكو منه هو اعتبار الأمة كمية عاطلة والعبث بمصالحها. أترون أن هذه السياسة الجديدة معناها احترام إرادة الأمة فى كل تشريع، والجرى بالإدارة المصرية على ما تقتضيه مصلحتها؟ أن ذلك لا يأتى بشكل من أشكال السياسة التى يختارها الإنكليز لتنفيذ مقاصدهم فى مصر ـ بل يأتى من الدستور.

تبين لنا من استقراء الحوادث الواقعة فى العامين الماضيين أن الإنكليز قد اعتقدوا خطأ أن الحركة الوطنية القائمة عليهم فى مصر لم تخرج من أعماق الأمة، وليس للأمة من أمرها نصيب، وأن المصريين لا يريدون تغيير شكل الحكومة الشخصية. بل إن حركتهم حركة كاذبة دعاهم إليها الخلاف الذى استحكم بين السلطتين[1]: على أيهما تكون مصدر الأمر النافذ على هذه الأمة التى لا ترد لآمرٍ أمرًا كما يزعمون، ففكروا فى أن انطفاء هذه الحركة الوطنية لا يكون إلا بالقضاء على علتها الموهومة وهى سياسة الخلاف، فعمدوا إلى سياسة الوفاق على صورة شكلية صرفة لا تصل إلى لب الحكومة ولا تقرب من احترام إرادة الأمة. وقد ظنوا خطأ أن المصريين لا يقدرون إلا الحكم الشخصى أو الحكم الاستبدادى، فأرادوا بسياستهم الجديدة أن يظهروا للملأ أن السلطة الشرعية راضية عنهم، فتموت الحركة الوطنية وتستسلم الأمة للاستعباد والرضاء بالبقاء تحت الحكومة الاستبدادية التى ليس لها فى أمرها نصيب. ثم جاءت بعض الجرائد الإنكليزية تتهم الحركة الوطنية بأنها موجهة ضد الإنكليز وضد سمو الأمير أيضاً. يريدون بهذه التهمة ليغيروا قلب الأمة على سمو أميرها المحبوب، وليوجدوا بينهما خلافًا يكون مرشحًا للدسائس الإنكليزية، حتى يبقى الشعب مروعًا لا يطالب بالدستور.

هيهات هيهات لما يريدون. فإن فى هذه الحركة الوطنية رجالاً لا تخيفهم التهم ولا يروعهم الوعيد. يجرون دائمًا وراء غرضهم وهو تحقيق سلطة الأمة بالطرق

---

(١) السلطة الشرعية أى الخديو، والسلطة الفعلية أى الإنجليز.

السلمية المشروعة التى لا تمس مصلحة الأجانب ولا تجعل للإنكليز ذريعة جديدة لتثبيت مركزهم فى مصر، بل هم يكسبون يومًا فيومًا ثقة الأجانب بهم واعتدادهم بأعمالهم لخير بلادهم.

على ذلك يمكننى أن أصرح بأن مركز الأمة أمام هذه السياسة الجديدة لم يتغير عما كان عليه قبل ذلك، وأن الأمة لا تنظر إليها بشىء من الأهمية مادامت لا تقربنا من الدستور ـ وأن الحركة الوطنية ليست مسببة عن سياسة الوفاق ولا عن سياسة الخلاف، بل هى حركة طبيعية سببتها كراهتنا للحكم الشخصى على أى صورة كان. وأننا لا ننفك أمام هذه السياسة عن تكرير القول بسلطة الأمة، وبأن مقامها فوق كل مقام.

أيها السادة: إذا كانت هذه السياسة الجديدة لا تصلح لأن تكون علاجًا للحكومة الشخصية، ولا مخففة لنتائجها السوأى، وجب علينا الرجوع إلى القول بأنه لا دواء للشرف المصرى والمصالح المصرية من الوجهة السياسية والأخلاقية، إلا تغيير شكل هذه الحكومة الشخصية إلى حكومة دستورية.

خطب أحد الساسة الإنجليز فى الشهر الفائت فقال: "إن من الإهانة أن نفكر فى الدفاع عن بلادنا من إغارة خارجية" فإذا كان الإنجليزى يرى من الإهانة والعار أن يتصور محض تصور أو يفترض مجرد افتراض أن بلاده يمكن أن تهاجم، أليس من الإهانة الكبرى أن نرضى نحن هذا الشكل الاستبدادى الذى قد نفرت منه كل الشعوب وتخلصت من ذله، غربية كانت أم شرقية؟ ومن ذا الذى يمكنه أن ينكر علينا طلب الدستور؟

ليس طلبنا للدستور مبنيًا على شهوة وقتية ولسنا مدفوعين إلى طلبه بعامل من عوامل التقليد ـ كما يقولون ـ ولكنا قد رأينا أن الشرف المصرى والمصالح المصرية موقوفة سلامتها على الدستور، وأنه لا شرف ولا منفعة مع هذه الحكومة الشخصية التى كانت وتكون أكبر العلل لأمراضنا الاجتماعية.

نظرية الحكومة الشخصية

اسمحوا لى أيها السادة - أن أنتهز هذه الفرصة لأقول كلمة عن نظرية الحكومة الشخصية، ردًا على القائلين بأنها هى الحكومة اللازمة لمصر فى هذا الوقت الحاضر.

الحكومة الشخصية لا تستمد وجودها إلا من أصل واحد هو عبادة البسالة. عبادة القوى. عبادة القاهر. وما يجتمع حول تلك العبادة من الأوهام التى تتجسم فى رءوس العامة فيعبدون الملوك والسلاطين ويخشونهم ويقدسونهم. فكأن الملوك بهذا التقديس آلهة أو أنصاف آلهة. أو على الأقل أشخاص كبار ممتازون بهبات روحانية تجعل لهم الحق فى استعباد بنى آدم - جاء العلم ففتح للناس أسرار العالم وأصبح العالم بذلك هو موضوع الإعجاب والإكبار. وأصبح العظماء أمام هذا العالم الطبيعى وقوته لا نصيب لهم من ذلك الإعجاب والإكبار، فتجرد الملوك بهذه المثابة عن الأصل الذى كانوا يستخدمونه فى إنشاء الممالك المستبدة. ولكنه مع ذلك بقى فى نفوس الناس طرف غير قليل من الأوهام القديمة. تلك الأوهام التى كانت فى كثير من الأزمان كافية لإخضاعهم لشخص واحد يتصرف فى دمائهم وأموالهم وأعراضهم، من غير أن ينزل لسماع أقوالهم أو الإصغاء لرغباتهم.

الحكومة الشخصية أخس أشكال الحكومات لأنها لا تستمر فى أمة إلا باستمرار صفات الذل والعبودية فى قلوب أفرادها - دونكم معجمات اللغات تجدون فيها إن من ألفاظ المدح فلان حر من قوم أحرار. فلان حر الأخلاق. فلان عزيز. فلان يأبى الضيم من قوم أباة للضيم... إلخ إلخ وتجدون أن من ألفاظ الشتم فلان عبد. فلان عبد الأخلاق. فلان رقيق. فلان مغلوب على أمره. فلان عبد مطواع.

هذه الألفاظ القديمة التى لا يعرف التاريخ يوم وضعها، تفسر لنا أن الإنسان من أول نشأته ينفر من العبودية ويعتبرها عيبًا يفر منه ويميل إلى الحرية ويعتبرها مجدًا وفخرًا يسعى إليه. لذلك أقول إن الحكومة الشخصية حكومة

الفرد لا يمكنها أن تقوم إلا متوكئة على الصفات الخسيسة فى قلوب الأفراد المحكومين. وبهذه المثابة فى كل الشعوب من الحكومة الشخصية إلى الحكومة النيابية التى مرجع الحكم فيها إلى إرادة الأمة يكون الملك فيها يملك، ولكنه لا يحكم.

لا أنكر أن حكومة الفرد من كونها أحط أشكال الحكومات ـ قد تكون ضرورية ـ ولكن أين ومتى! لا فى مصر ولا فى القرن العشرين. فى زمن من أزمان الجهالة المظلمة وفى أمة وحشية لا علاقة بين أفرادها وعائلاتها إلا علاقات الضغائن والاعتداء. قانونهم الفوضى وشعارهم العزلة والعداوة والسلب والنهب.

لم تكسبهم المعاشرة جاذبية قومية. ولم يعتادوا العيشة المدنية التى تكسب الألفة وتنمى التضامن وترقى إحساس الاشتراك فى المنافع.

وما كان القرن العشرون معدوداً من أزمان الجهالة فى هذه البقاع. ولا عرف التاريخ يوماً من الأيام أن مصر كانت فى حال الوحشية. بل عرفها التاريخ القديم مدنية صرفة ذات نظامات اجتماعية عتيقة لا يعرف أولها. لذلك أقول بحق إن الحكومة الشخصية لا حق لها من البقاء فى مصر على هذا الشكل الذى هى عليه. وأن الذين يقولون غير ذلك إما مستعمرون لهم مصلحة فى إذلال الشعوب، وإما غير عالمين بما يجب لكل أمة من أنواع الحكومات.

إذا كانت حكومة الفرد أو الحكومة الشخصية لا قوام لها فى البلاد المدنية والجمعيات المنظمة إلا الأوهام والأخلاق الفاسدة، فهل ينتظر منها ـ كما يقول أصحاب الأمر والنهى فى بلادنا ـ أن ترقى حال الأمة الأخلاقية والعلمية فتؤهلها بذلك إلى الحكومة النيابية؟ كلا ـ إن استمرار هذا الشكل من الحكومة بينهم وبين أخلاق المحكومين تفاعل متبادل، فإنه يخلق فى نفوسهم الحرية التى فطروا عليها. وأن تجرد نفوسهم من الحرية هو من جهة أخرى يدعم بناء الاستبداد ويطيل فى عمره. وأن أساس التقدم فى المدنية هو نبذ طبائع الاستبداد والحصول على الحكومة النيابية التى هى أول مراتب السعادة القومية.

تختص الحكومة مهما كان نوعها بأمرين اثنين: حماية الوطن من العدوان الخارجى، وحماية الأفراد بإقامة العدل فى الداخل. وكل سلطة للحكومة على الأفراد فى غير هذين الموطنين تعتبر توسعًا لا محل له، بل من شأنه أن ينوع أعمال الحكومة فلا تستطيع القيام بها حق القيام -ذلك رأى كثير من الساسة العصريين فى الحكومات النيابية - فكيف يسوغ لنا نحن أن نطلب من حكومتنا الشخصية صباح مساء أن تعلم الأمة. نطالبها بأن تسيطر على الآداب. نطالبها بأن تأخذ بين يديها الحسبة علينا فى كل أمورنا وأن تتغلغل بمأموريتها فى جميع شئوننا؟

ولقد رأيتم أن الحكومة لم تقم بما فى يديها من الأعمال حق القيام إلى الآن. ورأيتم أيضًا أن نظامها فى التعليم لم ينطبق على مصالحنا. فلا ينبغى لنا - ونحن نرجو زوال هذا الشكل الاستبدادى - أن نوسع اختصاصه بأيدينا، إذ من الطبيعى أنا إذا كنا نتألم من خمسة أو ستة فى الحكومة لا يعملون لمصلحتنا، فلا شك فى أن ألمنا يزيد بنسبة زيادة عددهم، وأن وزراءنا فيهم الكفاية فلا ضرورة لأن يزاد عددهم: إلا أن ننال الدستور.

ماذا يجب علينا

أيها السادة: يجب علينا أن لا نعتمد فى بلوغ الاستقلال إلا على أنفسنا، كما اعتمد العثمانيون على أنفسهم(١). أن نتفق فى فهم الوطنى المصرى. وذلك بأن نعتقد اعتقادًا جازمًا أن الوطنية المصرية تضم كل من ولد من أبوين مصريين أو أقام فى مصر خمسة عشر عامًا من رعايا دولتنا العلية.

ذلك هو نص قانون الجنسية المصرية وكل من ينكر هذه الوطنية على أحد، فإنما هو متجاوز حدود الوطنية الصحيحة. على ذلك يسوءنا أن بعض الوطنيين المصريين الذين لا يزال لهم بعض العلاقة بالأوطان العثمانية الأخرى، يزمعون الرجوع إلى بلادهم الأولى. يسوءنا ذلك لأنهم من أبناء مصر ننتظر منهم أن

---

(١) إشارة إلى انتزاع الحكم النيابى من الطاغية عبدالحميد.

يصبروا على البقاء فيها وخدمتها حتى تنال هى أيضاً استقلالها المنشود(١).
يجب علينا أن نتفق فى النظر إلى الحوادث التى تقع فى بلادنا- أن نجعل إيماننا السياسى هو القول بسلطة الأمة وبأن مقامها فوق كل مقام. أعنى يجب علينا أن نخدم سلطة الأمة ونقويها وننقيها من كل ما يدخل إليها من الضعف وما يتطرق إليها من الباطل هذا هو كل ما يجب علينا من الوجهة السياسية المحضة. فإنهم يتجنون علينا دائمًا بعدم اتفاقنا فى النظر إلى الأمور.

قال لورد كرومر فى خطابه الماضى فى مجلس الأعيان: إن الجرائد أوجدت فى مصر رأيًا عامًا كاذباً. وقال السير إلدون غورست(٢) فى تقريره الأخير: إنه يوجد من المصريين طبقة لا تميل إلى التوسع فى الحكم الذاتى، ومعنى هذا أن الرأى العام كاذب أيضًا. يريدون بذلك أن يضعفوا من قيمة مطالبنا ويصوروها صادرة عن جماعة من الكتاب أو من الشبان. ولم تكن هى مطالب الرأى العام حتى يحللوا أنفسهم من إجابتها؛ لأنه لا مناص للحكومة من إرضاء الرأى العام.

على أننا مهما جارينا القائلين بضعف الرأى العام فى مصر، فإنه من المحقق أن هذا الرأى العام قوى مجمع فى مسألة واحدة، هى مسألة المسائل: هى الدستور. وإنى أقول إنه لا يستطيع أحد مطلقًا أن يأتى لنا بفرد واحد من المصريين يقول بأنه لا يريد لأمته الدستور.

أيها السادة ـ إن الرأى العام لا تكون إرادته ذات أثر فعلى إلا إذا كانت مؤسسة على التضامن بين جميع الأفراد والشعور الكامل بالحاجة إلى هذا التضامن مدفوعة بعامل الوطنية والمنفعة القومية لا بعامل آخر من عوامل الدين أو الجنس الأصلى على ذلك لا أتأخر عن التصريح بأن كل سياسة لا يكون أساسها الوطنية والمنفعة فهى سياسة شُلَىَ، إن لم تؤخر الأمة إلى الوراء، فإنها لا تقدمها خطوة واحدة فى طريق المدنية الصحيحة. لا أنكر أن بعض الساسة الأوروبيين قد يتخذون الدين وسيلة للحصول على أمانى سياسة. وذلك رأى باطل وطريق خداع. فلا يحسن بأحد المشتغلين بالسياسة عندنا أن يجاريهم فى هذه السبيل؛ لأن

---

(١) عندما أعلن الدستور العثمانى وقضى على سلطات الاستبداد، عمد كثير من مهاجرى أحرار تركيا إلى الرجوع لأوطانهم، بعد أن ظلوا فى مصر زمنًا طويلاً. وهذا الكلام إشارة إلى ذلك.
(٢) المعتمد البريطانى بعد كرومر.

الباطل فى يد القوى سلاح ردىء غير منتج، ولكنه فى يد الضعيف سلاح سمج خطر، يوشك أن يرتد إلى حامله فيقتله. وإن الذين يدخلون بألسنتهم وأقلامهم فى تنبيه الأعصاب الدينية من جسم الأقباط أو من جسم المسلمين، مهما حسنت نيتهم، ومهما شرف غرضهم، فإنهم لا يجنون من وراء الحركة التى يقيمونها إلا هدم التضامن بين أفراد الأمة وتوسيع مسافة الخلف بين الأخوين. حسب المسلمين والأقباط تفرقًا وهم جسم أمة واحدة لا يجمعهم فى الصلاة معبد واحد وأنهم لا يتصاهرون. فما لنا نتصدى لتجسيم هذه الفروق التى لا تضر ونضيف إليها فروقًا أخرى تهدم جامعتنا القومية أن اليهودية والنصرانية والإسلام أديان توحيد لا خوف على أمة دانت بها جميعاً إذا تأصل الاعتقاد الصحيح فى نفوس الأفراد وانتبذ التعصب بالخلاف مكاناً قصياً.

لا أشك فى أن وحدة الاعتقاد سبب من أسباب المشابهات بين الأفراد، وعامل من عوامل التضامن، ولكنى أنكر أشد الإنكار أنها تصلح لأن تكون فى القرن العشرين قاعدة للأعمال السياسية التى يجب أن تبنى على المنافع، لا على المعتقدات وإلا لكان الإنكليز والألمان أمة واحدة، ولكان الفرس والأفغان والترك أمة واحدة على ما بين كل أمة من الأمم والأخرى من الثارات والخلاف الذى أصله الوطنية والمنفعة . على المنفعة تكونت الأمم فانقسمت الأوطان؛ فهل من يقول لى أن هناك قبطياً يفضل منفعة الحبشة على منفعة مصر أى على منفعته هو؟ وهل من يقول بأن مسلماً مصريًا يفضل منفعة تركيا على منفعة مصر أى على منفعته هو؟ نزلت الأديان لمنفعة الناس، فلا يحل لنا أن نجعلها تناقض تلك المنفعة . بل يجب علينا أن نوفق بينهما ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً. وإنا إذا أردنا لمستطيعون- لا أريد أن أدخل فى تفاصيل تلك الحركة فإنها معروفة. ولكنى أنصح للذين كسبت أيديهم من مسئوليتها مهما حسن إخلاصهم أن يستغفروا الوطن والتضامن والمنفعة القومية أن يستغفروا مطالب الأمة ، وأن يعملوا لتلافى ما عساه ينجم عن تلك الحركة . وإنهم سيعملون.

***

أيها السادة : تدفعنى هذه المناسبة إلى أن أبسط آمال العقلاء المصريين للصحافة الأوروبية فى بلادنا التى نؤمل فيها أن تساعد الصحافة العربية على

إيجاد حسن التفاهم بين المصريين وبين النزلاء الأجانب فى مصر. ولكن مع ذلك نعتب على بعض الصحف الأوروبية أنها قد تتخذ بعض الأحيان مطالب جمعيتنا العمومية للدستور موضعًا للتقريع والتهكم. فقد تجسم جهة الضعف فى بعض المظاهرات الوطنية فتقلل من قيمتها. كذلك بالضرورة قد يكون من شأنه جرح عواطف العقلاء من المصريين، كما يكون من شأنه توسيع مسافة البعد بين المصريين والنزلاء الأوروبيين .

قد يكون للإنجليز مصلحة فى إماتة شعور الاستقلال فى نفوس المصريين والقضاء على الأسباب التى تنمى ذلك الشعور، إذا كان من قصدهم أن يملكوا مصر أو أن يجعلوا احتلالهم لها أبديًا كما يظهر من أعمالهم التى تخالف وعودهم، فهل للنزلاء الأوروبيين من الأمم الأخرى مصلحة أيضا فى إذلال المصريين؟ .

كلا. إن منافع النزلاء الأوروبيين متفقة تمام الاتفاق مع منافع المصريين وإنا إذا طلبنا الدستور فإنما نطلب الدستور الذى لا يمس حقوق الأجانب أصحاب الامتياز(١) . ولا يقضى على (محاكمهم القنصلية) ولا يسلب اختصاص المحاكم المختلطة. إنما نطلب الدستور الذى نصبح به أحرارًا فى بلادنا أمام حكومتنا لنضع بأنفسنا القوانين التى تنطبق علينا لا على غيرنا. فما الذى يمكن أن يضر النزلاء من حريتنا حتى قابلت بعض الجرائد الأوروبية طلب الجمعية العمومية للدستور بالاستهزاء والسخرية .

من مصلحة الأوروبيين أن يكون عملاؤهم المصريون أحراراً متصفين بجميع صفات الأحرار، يؤدون الأمانات ويوفون بالوعود ويحترمون الحقوق ويعترفون بالجميل، وإن كانت هذه الصفات تكاد تكون طبيعية فى المصريين، إلا أن الدستور يجعلها أكثر ظهورًا وأدعى لثقة الغير بها .

---

(١) مقصود بذلك الامتيازات الأجنبية التى ألغيت بمعاهدة مونترو. والكلام هنا يدل دلالة قاطعة على تغلغل نفوذ الأجانب بقوة الاحتلال الإنجليزى حتى أننا لم نطلب دستورًا يشرع لجميع البلاد، ولكن جاء الوقت الذى قضينا فيه على تشريع الأجانب حتى لأنفسهم.

من مصلحة النزلاء الأوروبيين أن لا يجروا وراء الأغراض الإنكليزية لأن الإنكليز أول ما سعوا إليه من وسائل الاستعمار فى مصر، محاولة العبث بحقوق المصريين وبحقوق الأجانب معًا، فابتكروا لذلك فكرة مجلس التشريع المختلط. ذلك النظام الذى يجعل الإنكليز فى مصر هم الكل فى الكل ويجعل الأجانب فى مصر كالمصريين محكومين بالإنكليز يعاملونهم كما يُعامَل اليونانيون فى السودان، ويصبح الفرنساويون الذين كانوا يطمعون بحق فى أن يكونوا أولى الدول بالنفوذ فى مصر بما لهم فيها من الآثار المعنوية، آثار لغتهم وقوانينهم وأنماط تعاليمهم التى أخذناها عنهم من قرن من الزمان ـ مجردين من هذه المزية.

وإن أوضح دليل على ضرر هذا التشريع بالأجانب أنهم جميعًا رفضوه رفضًا باتا ولم يرض به على ما نعلم واحد من النزلاء الأوروبيين، بل نعلم اعتراضهم عليه وتقبيحهم إياه.

إذا كانت مصلحة الإنكليز ـ على تقدير أنهم لا يوفون بعهودهم ـ تخالف مصلحة المصريين وتخالف مصلحة النزلاء الأوروبيين فى مصر، فمن الطبيعى أن تكون منافع المصريين ومنافع عملاء الأوروبيين متفقة تمام الاتفاق ولا ينقص الطرفين إلا أن يتفاهما تفاهما تامًا .

الصحافة الأوروبية فى مصر هى أقرب الوسائل وآكدها لإيجاد حسن التفاهم بين الطرفين ليس من غرضى أن أنتقد الصحافة الأوروبية بما ذكرت، بل هى معذورة إذا فسرت الحوادث المصرية تفسيراً أوروبياً محضًا؛ لأن صحافتنا العربية لا تجتهد فى إيقافها على ميول المصريين بطريقة واضحة وترسم لها فى كل حادثة لوحة من صورة الرأى العام المصرى، الذى يشهد الله أنه بعيد جداً عن أن يكون متأثراً فى حكمه لا بعامل من عوامل التعصب الدينى، ولا استئثار بالمنافع المصرية دون الأجانب. على أننا فى مقدمة المعترفين للصحافة الأوروبية بالخدمات الجليلة التى أسدتها إلى مصر، سواء من جهة الدفاع عن حقوقنا السياسية فى مواطن كثيرة، أو من جهة ما نشرته من الفصول الضافية فى العام الماضى مما جعل الطمأنينة تدخل إلى قلوب الماليين، وأن المصريين يعتمدون على تلك الصحافة الراقية. يعتمدون على عدلها وحسن نيتها أن تكون من أهم

العوامل المساعدة لهم على نيل الدستور ، ما دامت منافع الأجانب متفقة مع منافع المصريين من كل الوجوه.

يظن بعض الأجانب أننا نتألم من امتيازاتهم علينا فى بلادنا[1] وكيف نتألم من هذه الامتيازات فى حين إننا نراها سياجًا حصينًا يمنع الإنجليز من العبث التام بمصالحنا ويقف لهم حجر عثرة فى طريق التوسع فى التشريع، تشريع الحكومة الشخصية الذى ليس لنا فيه إرادة تحترم ولا منفعة تنتظر. لا أنكر أن نظام امتياز الأجنبى هو فى ذاته نظام لاحق له فى البقاء فى عصور المدنية، ولكن ألمنا منه لا يتعدى زمن الحوادث الوقتية –ما دام لنا منه تلك المصلحة وما دمنا نعترف بالخير الذى وصل إلينا ويصل دائمًا فى المستقبل على أيدى الأجانب أرباب الامتياز ، حتى يأتى الوقت الذى يرى فيه الأجانب أنفسهم أنهم لا حاجة لهم بتلك الامتيازات أجل وما هو عنا ببعيد ذلك اليوم الذى يتحقق فيه مبدأ سلطة الأمة ، ولا يبقى للإدارة الشخصية أثر فى الأعمال العامة، بل يكون أمرها بين المبادئ لا بين الأشخاص، مبادئ الحرية فى العمل والمساواة والعدل، كما أصبحت هذه المعانى العالية هى قواعد الحكم الذى تديره إراده الأمة فى السلطنة العثمانية.

علاقة مصر بالدستور العثمانى

أيها السادة : نحن على ذلك نستقبل هذا الدستور بالفرح الذى يستقبله به جميع إخواننا العثمانيين؛ لأنه بشرى للدستور فى مصر؛ فإن من شأنه أن يشحذ عزائمنا ويقوى أصواتنا فى طلب الدستور. من شأنه أن يجعل الذين ينكرون علينا القول بسلطة الأمة، لا يجدون عن الاتفاق معنا فى الرأى محيصًا.

---

(١) مر زمن كانت فيه الامتيازات الأجنبية دريئة احتمت فيها الوطنية المصرية، ورب ضار يصبح نافعًا بوضع ما.

ذلك كل ما يسبب فرحنا بالدستور العثمانى وما هو بالشيء القليل. غير أن بعضنا يظن أن من المنفعة المصرية أن يكون لنا نواب فى مجلس المبعوثان[1] ويكاد يرى أن ذلك لا يضيع علينا حق استقلالنا وسياستنا الداخلية، أو يوشك أن يقول إنا لا ننتفع بنتائج تلك السيادة الداخلية ما دامت حكومتنا استبدادية ولا معنى لسيادة لا نتيجة لها ولا منفعة منها للأمة ، فخير للأمة التنازل عن تلك السيادة الداخلية واللحاق بالدولة العلية ما دامت دستورية وقد يزين لهم هذا الرأى تصورهم أن الامتيازات التى أعطيت لمصر أعطيت للعائلة المالكة فقط لا للأمة المصرية بأسرها.

وذلك رأى باطل فى أصله، عقيم فى نتائجه، لا ينطبق على مركز مصر الدولى ، ولا على مصلحة المصريين، ولا على مصلحة العائلة المالكة .

إن الحكومة التركية الحرة تعتبر مصرنا رأسًا ، فهل يكبر أن نعتبرها نحن ذنبًا وهل يستوى الرأس والذنب ، أم هل يستوى السيد والمسود؟

نحن نعترف للدولة العلية بحق السيادة حبًا وكرامة. ولكن بالسيادة الخارجية! بالسيادة التى حددتها المعاهدات الدولية والفرمانات. وإنا إذا اعترفنا بأكثر من هذا كنا كالذى يسعى فى اللحاق حبًا فى اللحاق وفرارًا من الاستقلال. ذلك ما لا نبتغيه. فإنه على الرغم من حالنا السيئة نسمع فى قلوبنا دبيب الرجاء فى الاستقلال، ونسعى بكل قوانا للحصول على الاستقلال.

إن الاحتلال الإنكليزى الذى سلب من أيدينا حرية إدارة بلادنا مؤقتًا يستحيل عليه أن يغير مركزنا الدولى أو أن يكون صاحب حق علينا فى سياستنا الداخلية أو الخارجية فلا يحل لنا أن نيأس من جلاء هذه القوة العارضة التى لا تمس حقوقنا المقدسة فإن اليأس على ما يظهر هو الذى يجعلنا نتغافل عن حقنا فى إدارة بلادنا من غير مشارك ولارقيب. إنه لا ييأس من الاستقلال إلا قوم لا حق لهم فى الاستقلال.

---

(١) فكرة قال بها بعض المصريين وقصد بها فى الغالب مناوأة الإنكليز، ولكن فكرة الاستقلال التام تغلبت فى النهاية.

أيها السادة: إن الحقوق التى يكسبها الملك أو الأمير إنما يكسبها لقومه لا لنفسه. لأنه إما وكيل أو فضولى أصبح بالإجازة فى حكم الوكيل . وليس للملك أو الأمير شىء إلا حق الملك ، أى حق التاج فقط. وإن أعمال المغفور له محمد على باشا التى انتهت بمعاهدة لوندرة سنة ١٨٤٠ إنما كانت لمصلحة الوطن المصرى، لا يستفيد هو منها غير حق واحد، هو حق الوراثة لبنيه. أما بقية الحقوق وهى الاستقلال الداخلى أو السيادة الداخلية، فهى حق لجميع الأمة المصرية.

بذلك يقول العقل والعلم ، وبذلك قال محمد على باشا نفسه. وإليكم شيئاً مما قال فى تقرير له أمر بقراءته على أعضاء عائلته ورجال دولته فى يوم 11من شهر المحرم سنة ١٢٦٣هـ قال ما ترجمته :

«إن أفكار وآمال محمد على هى لخير هذا الوطن. نحن وطنيون. ومن لم يفهم معنى الوطنية فهو بلا شك لا يستطيع أن يكون فى مصاف العقلاء».

وقال فى موطن آخر من ذلك التقرير «أيها الرجال: أستحلفكم بالله أن تطهروا نفوسكم من الشهوات النفسانية أنصفوا. اخدموا هذا الوطن العزيز بإخلاص فمتى كان وطنكم عزيزًا كنتم أعزاء. اعملوا ولا تدعوا الفرصة تفوتكم لتظهروه أمام العالم وطنًا عظيمًا بأهله كبيرًا بحكامه».

هذا هو قول محمد على الكبير من ٦٣عاماً. تلك هى إرادته. ذلك هو بيان نيته فى أعماله. أليس أنه يقول بصريح اللفظ أنه مصرى وطنى صرف، وأنه إنما يكسب الحقوق لهذا الوطن لا لنفسه. وإن الاستقلال الذى حصل عليه ليس امتيازاً لعائلته فقط، بل هو استقلال للمصريين ومنهم سلالته بالضرورة كما قدمنا.

بعد هذا وبعد ما أجمع عليه علماء القانون الدولى أن مصر وبلغاريا متساويتان فى حقوق السيادة الداخلية وشىء من السيادة الخارجية ، هل يجوز لنا أن نسلب مصر حقها فنجعلها خاضعة لمجلس المبعوثان، فى حين أن الدولة العلية نفسها تحترم استقلالنا ولا تطالبنا بشىء من ذلك؟

أيها السادة : إن هذه المسألة لا تستحق أن يفتح الآن بابها. ولكن الذين فتحوا هذا الباب هم فى الواقع معذورون فإن حالتنا الراهنة تستدعى حب الخروج منها بأى شكل من الأشكال السلمية فإنا إذا كنا فى نظرنا مستقلين فنحن من جهة العمل لا نملك من أمرنا شيئًا. غير أنى أكرر لكم أن تجردنا من إدارة بلادنا أمر عارض لا نيأس من الخلاص منه.. ولقد كنا سكتنا عن حقنا فترة من الزمان ، وما كان السكوت طريقة من طرق الوصول إلى الحق، ولكنا الآن قد جددنا فى الطلب، وسعينا إلى الدستور، وما الدستور ببعيد على الساعين.

على قوة الرأى العام يتوقف النجاح السياسى دائمًا. فلا تيأسوا من إجابة مطالبنا، فإنها ستجاب.

ـ ٣ ـ

أيها السادة(١) :

نعمل لبلادنا. ولأجل أن يكون عملنا مفيداً من الوجهة السياسية يجب علينا أن نراقب عن كثب جميع التغيرات التى تعتور مجريات الأحوال عندنا، ونقدر جميع التطورات التى تتأثر بها أمتنا فى جوهرها وعرضها، تقديرًا صحيحًا.

الوقوف الدائم على حال الأمة والحكومة هى الوسيلة الوحيدة لانتهاز الفرص التى تمكننا من الرقى والتقدم فى سبيل الحرية والاستقلال. وإننا إذا غفلنا عن مراقبة أحوالنا أو فرطنا فى ذرة واحدة من حقوقنا التى اكتسبناها، فإنا واقعون حتمًا فى نتائج تفريطنا، والمفرط أولى بالخسارة .

أول ما يجب علينا من الوجهة السياسية أن ننظر بعين الاحتراس إلى هذه الخطط التى يرسمها الاحتلال الإنكليزى نفسه فى معاملتنا. تلك الخطط تختلف ألوانها باختلاف الظروف ولكنها فى مجموعها ومفصلها ترمى إلى غرض واحد، هو إبعادنا عن استرداد حريتنا القومية ثم تثبيت قدمه فى مصر إلى ما شاء الله.

***

(١) خطبة نشرت بعدد الجريدة رقم ٥٥٤ الصادره فى ٢ يناير سنة ١٩٠٩.

كانت السلطة الفعلية[١] قبل سياسة الوفاق[٢] تعتبر نفسها دائمًا سلطة أجنبية تمثل سلطة الغالب أو الفاتح على أمة مغلوبة. وكانت تدخل فى جميع الأعمال المصرية، ولكن بصراحة وظهور، فكانت بذلك معرضة دائمًا للتفرد بالانتقاد واحتمال المسئولية. كانت الأمة تعتبرها دائمًا أجنبية كذلك، وتنظر إلى أعمالها نظرة الذى يرى غيره يتصرف فى حقه بالقوة. ذلك النوع من النظر كان من شأنه أن يجعل الأمة دائمًا يقظة لمعرفة مركزها أمام الأجنبى المتسلط. وكان من شأنه أيضًا أن يجعل الإنكليز يعتقدون دائمًا أن الأمة والعرش كليهما بالمرصاد لانتقاد أعمالهم. وكان لورد كرومى يحزن حين يرى عدم اعتراف الأمة له بخدماته. وهيهات أن يعترف المسلوب سلطانه بجميل لسالبيه!!

أما بعد سياسة الوفاق فقد تبدلت سياسة السلطة الفعلية من الصراحة العملية إلى شىء من المواربة السياسية أخذت هذه السلطة تتركنا نفهم إنها تتوارى من مرشح العمل قليلاً لا لتخلى للسلطة الأهلية موضعًا من حرية التصرف، ولكن تقف لها وراء الستار حتى لا تعمل إلا ما ينطبق على مصلحة الاحتلال من كل الوجوه، أو ما لا يضر به من أى وجه.

الأمثلة العملية ترينا كل يوم أن هذا الاتفاق لم يقصد به اتباع نظام جديد يرقى البلاد من حكومة الفرد إلى الحكومة النيابية كلا. بل إن الإدارة الإنكليزية فشلت فى عهد سياسة الخلاف، ولم تكسب من وراء عملها إلا سخط الأمة واستياءها فرأت - حرصًا على مصلحتها - أن تظهر للأمة بشكل أقل كراهة، وأقرب إلى العادة القديمة التى هى الخضوع للسلطة الأهلية من غير حساب. لذلك شرعت سياسة الوفاق مع سمو الأمير لتخدر أعصاب الأمة المتوترة ولتخلص من الانفراد باحتمال المسئولية طريقة استعمارية مفيدة للمستعمرين، وربما كانت مفيدة من بعض الوجوه لشخص الحكومة الأهلية حكومة الفرد، التى لم يقتنع أحد بأنها تبغى أن تتحول إلى شكل دستورى معقول.

---

(١) الإنجليز المحتلون.

(٢) سياسة الوفاق بين الإنجليز والخديو.

امتزجت السلطتان لمصلحتهما المتبادلة. وبعيد أن يكون اتفاقهما على غير الأمة.

تلك فكرة لا أقولها جزافًا، بل أنتزعها من الأعمال اليومية وأخص منها ما سأتكلم لكم فيه اليوم: وهو حركات السلطتين المرتبة ضد حريتنا العامة، أى مقاومة الحكومة لطلب الدستور، وتعديها على الحرية الشخصية .

مقاومة الحكومة لطلب الدستور

أيها السادة : الحكومة الشخصية تستمد أصلها من القوة، وتستمد بقاءها من غفلة الأمة وسكونها مؤقتًا إلى عبادة القوة .

ليس من الطبيعى أن ترى الحكومة الشخصية بعين الارتياح أمتها تتحلل من غفلتها عن المطالبة بحقوقها. لذلك فهى تضع فى طريقها عقبات صعبة الاجتياز، تضع عقبات فى طريق تمدينها. تحول بينها وبين العلم الصحيح الذى يذهب من قلوب الأفراد الخوف من الحاكم المطلق. تجرى فى سياسة الأمة على قاعدة دفع المسئولية الظاهرة ، لا قاعدة جلب المنفعة الصحيحة، وبالجملة ما دام أن بقاء الحكومة الشخصية رهن ببقاء غفلة الأمة عنها ، فهى بدافع حفظ الوجود الذاتى تسعى جهدها فى بقاء هذه الغفلة فى مستو ثابت.

مقومات الأمة هى منها كالأعضاء الرئيسية الضرورية لحياة الجسم الحى. إذا فقدت الأمة إحداها فهى غير مستعدة للحياة مهما كانت جامعة للمقومات الأخرى.

أريد أن أقول إن الحكومة المطلقة لا يهون عليها أن تعمل لتقدم أمتها فى جميع مقومات حياتها على نسبة واحدة فإذا عملت لنشر الأمن العام واشتغلت بتحسين طرق المواصلات، واهتمت بتنظيم حال الرى، وصرفت جهدها فى نشر العدل، رجعت بالتعليم إلى الوراء درجات حتى تحفظ التعادل فى إيقاف الأمة فى مستو ثابت من الغفلة عن النزوع إلى الدستور .

هكذا تصنع حكومتنا الرشيدة هربًا من تقوية فكرة الدستور فى قلوب الناس. وإليكم تاريخ الحركات التى قامت بها لمحاربة هذه الفكرة .

ليست فكرة الدستور جديدة فى بلادنا فإنه لما نشر الدستور العثمانى[1] فى سنة ١٨٧٧ سرت عدواه إلى المصريين فاشتدت بهم الرغبة أن يقلدوا إخوانهم العثمانيين فى كسب الشرف القومى والخلاص من ذل الحكومة المطلقة تخمرت هذه الفكرة فى أدمغة بعض الأفراد من الأمة وبقيت تنتشر حتى صادفت فرصة مناسبة لانفجارها، فانفجرت بقوة ووضوح فى الحركة العسكرية حين كانت مقبولة معضدة من العقلاء أى قبل أن ينشق العسكر على الأمير ، ذلك الانشقاق المعيب الذى أفضى إلى حوادث سنة ١٨٨٢ المحزنة [2] .

كسبت الأمة بمناسبة تلك الحركة حقها الطبيعى المغصوب. حصلت على الدستور وابتدأ مجلس النواب المصرى يعمل لمصلحة الأمة، والذى ثبت لنا من تاريخ تلك الحركة أن مجلس النواب لم يشاطر فيها ولا بأقلية تذكر، خلافًا لما يتقوله الذين يحبون بقاء هذه الحالة التعيسة، وكثير منكم شهود عدول حضروا ذلك المجلس ويعلمون حق العلم أن الحركة الفعلية كانت عسكرية صرفة، ولم يكن لمجلس النواب فى أمرها اشتراط يفضى إلى معاقبة الأمة بإيقافه.

على أنه مهما يكن من عمل مجلس النواب ومهما كان سبب إيقافه فإن شكله قد زال ولكن حق الأمة فيه حى لا يزول.

سيقولون إن مجلس النواب لم يقفل بالحق، ولكنه أقفل بالقوة والقوة تغلب الحق نقول القوة تغلب الحق مؤقتًا، ولكنها لا تميته ويستحيل استحالة مطلقة أن يتحول عمل القوة إلى حق محترم. كان حق الأمة الطبيعى مسلوباً قبل مجلس النواب فاستردته، ثم حجبته عنها القوة، ولكن الفكرة فى استرداده لا يمكن أن تفنى، بل هى تظهر فى كل ظرف من الظروف المناسبة لظهورها .

انتهت تلك الحركة العسكرية بالاحتلال. وتمثل الاحتلال للناس بأنه ما جاء إلا ليسوى الخلاف المزعوم بين الأمة وبين الأمير ، وليطفئ الحركة الدستورية لذلك خبت فكرة المطالبة بالدستور لكيلا يتخذها الاحتلال ذريعة لطول البقاء، حتى

---

(١) الدستور الأول الذى ألغاه عبدالحميد وشتت بعد إلغائه أحرار العثمانيين.

(٢) الحوادث العرابية.

اشتدت سياسة الخلاف بين عابدين وقصر الدبارة، فظهرت فكرة المطالبة بالحكومة النيابية بلسان الجمعية العمومية وعضدتها الجرائد فى ذلك وكانت السلطة الشرعية [1] تظهر دائمًا أنها تتمنى تحقيق تلك الأمنية وقد ظهرت آثار تلك الأمانى الشريفة فى حديث سمو الخديو لمكاتب الطان[2] .

كانت السلطة الإنكليزية وقتئذ تتهم هذه الحركة الدستورية بأنها حركة غير صحيحة، وأنها غير صادرة عن الأمة ، وأن الجمعية العمومية مدفوعة إليها بعامل من عوامل السلطة الأهلية ـ وهذا الاتهام الفاسد يدل على أن إنكلترا متى اقتنعت بأن الأمة هى التى تطلب الدستور حقيقة، سلمت به .

لما تبدل الحال وانقلبت سياسة الخلاف إلى سياسة وفاق بين عابدين وقصر الدبارة، انتشر بيننا حديث لسمو الخديو مع المستر ديسى الكاتب المشهور، قيل فيه إن سموه يرى «أن الأمة المصرية كبقية الشعوب الشرقية لا تقدر إلا الحكم الشخصى». فلما استاءت بعض الجرائد والرأى العام من هذا الحديث علق عليه أحد رجال المعية تعليقًا لما يرضه العقلاء تكذيبًا لحديث ديسى، بل تسرب إلى بعض النفوس وقتئذ أن ذلك التعليق من شأنه أن يثبت صحة الحديث أما سلطة الاحتلال فكانت لا تزال تضرب على نغمتها الأولى فى تقدير الحركة الدستورية، ولكن بخفة ومهارة وبعد عن الصراحة وتغيير فى شكل اتهام الحركة حتى قالت بوجود طبقة من الأمة لا تميل إلى التوسع فى الحكم الذاتى.

لم تكن هذه الحركات التى تأتيها الحكومة لكسب الوقت والمروق من إجابة مطالب الأمة من شأنها أن تيئس طلاب الدستور، بل كانت تقوى فيهم روح الأمل حتى أعلن الدستور العثمانى ووقفت حكومتنا الشخصية أمام هذا الحادث الجديد موقف الحائر لا تدرى كيف تعتذر لأمتها عن الإجابة لطلب الدستور إذا أجمعت عليه، خصوصًا بعد أن قال بعض الكتاب الكبار من الإنجليز أنفسهم: «بأى عين تأبى إنكلترا على مصر الدستور بعد أن ناله العثمانيون؟» اتصلت بنا

---

(١) الخديو.

(٢) جريدة فرنسية تحدث الخديو عباس لمكاتبها وأظهر ميله لإعلان الدستور: انظر باب «الخديو» فى هذا الكتاب.

عدوى الدستور العثمانى. فسالت على أقلام كتابنا وفاضت من ألسنة خطبائنا وتعدتهم إلى كل طبقات الأمة فظهر لنا حديث جديد من أحد رجال المعية يعتذر فيه عن سمو الأمير فى عدم منح الدستور للمصريين ويصف العقبات التى تحول دون أمنية سموه العالية كأن هذه العقبات لم تكن معروفة قبل اليوم . ثم تعزز هذا الحديث بحديث جناب السير إلدون غورست الذى يرجع به إلى الفكرة القديمة فكرة أن الأمة المصرية ليست الآن أهلاً للدستور .

أيها السادة: فى هذا الموطن اسمحوا لى أن أبين لكم خطأ فكرتين يجب على كل مصرى يحب بلاده وعلى كل محب للحق أن يحاربهما قيامًا بواجب الخدمة الوطنية وانتصارًا للحق، وهما :

١ ـ أن الدستور متوقف على شهادة الحكومة المطلقة بأن الأمة كفء له.

٢ ـ أن السواد الأعظم فى مصر هو من العيشة الراضية بحيث لا يريد تغيير الحال من حكومة مطلقة إلى حكومة دستورية .

***

ليس بغريب أن تكون بلادنا مسرحًا للتجارب يجرب فيها المهندسون فى البناء فلا يتم حتى ينقض ويجرب فيها المشترعون ـ كما يقال ـ فى سن القوانين والنظامات فلا تنفذ حتى يظهر عيبها فى العمل. يجرب فيها كل شىء حتى مذهب المغالطة.

يقولون إن الأمة المصرية ليست بعد أهلاً للحكومة النيابية، كأن حق الأمة فى حكم نفسها لا يتولد إلا من الشهادة التى تعطيها لها الحكومة المطلقة بأنها أصبحت كفؤا للحكم الذاتى. فكرة اخترعها بعض الإنكليز يكسبون بها وقتًا فتسربت منهم إلى بعض كبار الموظفين من الوطنيين، ثم انتقلت من هؤلاء إلى بعض الناس، بل إلى بعض الصحف. كلما عرضت فكرة الدستور طرحوا على بساط البحث كفاءة الأمة للحكم الذاتى أو عدم كفاءتها له. ينتهى هذا البحث عادة بأن الذين يحبون أمتهم يثبتون بالأدلة والشبه، وكل ما يقع فى أحلامهم أن الأمة المصرية أهل لحكم نفسها أى للدستور مغالطة اخترعوها ليجرونا من حيث

لا نشعر إلى الدخول فى البحث فى كفاءة الأمة ولا شك فى أن الدخول فى هذا البحث هو تسليم بهذا المبدأ الفاسد، مبدأ أن الأمة تحتاج فى حريتها العامة أو فى نيل الدستور إلى شهادة بالكفاءة.

من المسلم علماً أن كل اجتماع سياسى، أى كل أمة، هى عمل من أعمال الطبيعة أو كائن من الكائنات الطبيعية ، يتمشى فى حياته على مقتضى النواميس الطبيعية التى تنظم حركات كل المخلوقات. وأن القوانين الطبيعية ليست ناقصة كقوانيننا، بل أعطت كل فرد حقه من الحرية، فلم يخلق الله إنساناً رقيقاً غير أن الإنسان إذا ضعفت قواه وقع فى الرق بحكم قوى ظالم أو قانون جائر، كما يقع فى المرض إذا اختل مزاجه. كذلك الأمة أخذت من الطبيعة حريتها العامة، فإذا عرض لها الضعف وقعت فى الرق، أى حكمت على غير ما تهوى بحكومة مطلقة تجعل أفراد الأمة عبيداً لها هذا ليس مقام التوسع فى ذلك الموضوع، بل نذكره على سبيل الإشارة إلى أن الطبيعة قرنت حياة الأمة بحريتها العامة. فكما أن حرية الفرد هى المقوّمة لحياته الإنسانية كذلك حرية الأمة أو حكمها نفسها بنفسها هو المقوم الأول لحياتها الأمية، بدونه لا تتم لها الحياة .

على ذلك يكون حق الأمة فى الدستور هو حقًا طبيعيًا خلق مع الأمة من يوم كونها أمة. أى من يوم أن استكملت ماهيتها التى هى اجتماع أفراد يحسون بمجموعهم وبالتضامن بينهم ويشعرون بالتوفيق بين مصلحة كل منهم ومصلحة المجموع؛ فإذا وجد هذا النظام فى مجموع من الأفراد كانوا أمة لا يجوز البحث فيما إذا كانت أهلا للدستور أو غير أهل له.

إذا كان حق الأمة فى الدستور هو كحق الفرد فى الحرية، ألا يكون حرمانها من الدستور كحرمان الفرد من الحرية بحجة أنه زنجى، أو أنه لا يقرأ ولا يكتب، أو أنه لم يتخرج فى العلم على الغزالى أو على ابن رشد.

وإذا كانت الحرية العامة هى العلة فى حياة الأمة، فما حال الذى يجعلها موضوعًا للبحث إلا كحال الذى يتحكم فى حقها من الحياة .

الإنكليز من أصحاب هذه النظرية ، وإنهم لأصحاب الفضل الأول على الإنسانية ـ فى إلغاء رق الأفراد مهما كانوا وحيث وجدوا فى آخر الثلث الأول من القرن الماضى فإذا كانوا يرون أن مسألة الحرية والرق هى مسألة كفاءة، فهل ثبت لديهم أن زنوج إفريقية ليسوا أقل كفاءة من بيض لوندره للتمتع بحريتهم الشخصية ؟ أم المسألة ليست مسألة كفاءة واستعداد، بل هو حق طبيعى من الظلم البين أن يحرمه صاحبه مهما كان مبلغ استعداده؟

لست أقف فى هذا المعنى عند حد أن الحرية العامة أو الدستور حق نشأ مع الأمة من يوم وجودها ، بل أقول كما قال بحق بعض المفكرين الماضين: إن سلطة الأمة ليست كبقية الحقوق، فلا يجوز لها أن تتصرف فيها بأى نوع من أنواع التصرفات ليس لها أن تتنازل عنها ولا عن بعضها بمقابل أو من غير مقابل؛ لأن كل عقد من هذا القبيل باطل بطلانًا أصليًا .

خلقت الأمة لتكون صاحبة السلطة والسيادة ، فلا يجوز لها أن تتنازل عن سلطتها التى هى أكبر مقومات حياتها .

***

وفى هذا المقام اسمحوا لى ـ أيها السادة أن أردد على أسماعكم مع مزيد الارتياح ما نطق به جلالة مولانا السلطان الأعظم عبد الحميد خان إذ يقول: «إن الرقابة على البلاد هى لله ثم للأمة وأن النواب هم الحفظة على حقوقها».

من هذا يبين لكم وهن حجة القائلين بأن الدستور يجب أن يتوقف على الحكم بأهلية الأمة له . أولى بهم وأقرب للصراحة أن يعترفوا لنا بحقنا فى الدستور وبأنه علة لحياتنا العامة، وأن يصرحوا بأنهم لا يريدون لنا الحياة .

على أنه إذا كان الدستور هو سلم الكفاءة فكيف يطلب منا أن نثبت لهم الكفاءة وقد حيل بيننا وبينها بعملهم على تأييد شكل الحكومة الشخصية التى هى حكومة ضرورة كما رأى سبنسر إذ قال ما معناه:

«إن الحكومة المطلقة هى حكومة ضرورة؛ فإذا انتظمت الروابط الاجتماعية بين الأفراد حتى صار لفيفهم أمة، تكون قد زالت الضرورة التى أوجدت الحكومة المطلقة فتزول الحكومة وراءها»... إلى أن قال ما نصه:

«مهما كانت علاقة الحاكم المطلق بعبيده مفيدة للعبيد من الوجهة الأدبية، ومهما كان الجائز أن يكون الحاكم المطلق هو أحسن الناس: مهما يكن من ذلك فإنى أقول إن هذه الحكومة هى شر، لا لأن الحكومة النيابية هى خير واسطة لتربية الأمة فقط ، بل لأنه لا يوجد إنسان من بنى آدم مهما كان حظه من العقل والحكمة، قادر أن يسوس بمفرده أمور جمعية مدنية متضاعفة التركيب، وأنه مهما حسنت نيته وصفت مقاصده وشملت رعايته معًرض لأن يجر على أمته أكبر المصائب التى ما كانت تقع بغير وجوده».

معنى ذلك أن الحكومة المطلقة يستحيل أن ترقى بها أمة إلى كمالها الخاص، ويستحيل أن تكون مستحقة للبقاء فى أمة لها نظام اجتماعى، فإذا كانوا ينكرون علينا أن لنا نظامًا اجتماعيًا تحددت فيه روابط العائلة من الزواج والميراث والأبوة والبنوة، وتحددت فيه علاقات المساكنة والجوار ودخلت فيه عاداتنا القومية وتقاليدنا الأمية: إذا كانوا ينكرون علينا أيضا وجود ذلك النظام عندنا ويقولون بأننا متوحشون لا جامعة لنا ، كان بحثهم منتجًا ومبدؤهم صالحًا. أما وهم يعترفون بنظامنا الاجتماعى، وأنه من خير النظامات الاجتماعية، فقد سقطت حجتهم وثبت قولنا: إن أمتنا أهل للدستور الآن مهما كانت شهادة السلطتين.

«إن السواد الأعظم فى مصر هو من العيشة الراضية بحيث لا يريد تغير الحال»: أعترف لكم بأن الحكومة عرض من أعراض الأمة، وأن الأمة تأخذ الدستور لا تعطاه، وإن كل أمة متى أجمعت على تغيير شكل حكومتها تحققت إرادتها من غير نزاع. لأن الرأى العام قوته دائمًا غالبة خصوصًا متى لوحظ أن الدستور مالك للأمة من يوم كونها أمة.

ولكن أمتنا كما قلنا مراراً ـ ليست أمام حكومتها فقط، بل هى أمام حكومتها زائداً عليها قوة أخرى هى قوة الاحتلال الإنكليزى، وقد أخل وجوده بالتوازن بين أمتنا وحكومتنا. وهناك اعتبارات أخرى يجب علينا أن لا ننساها وهى مصالح الأوروبيين النازلين فى بلدنا، تلك المصالح التى يجب علينا رعايتها كل الرعاية لأن إكرام الضيف وتضحية الغالى والرخيص فى سبيل إرضائه هو من أكبر شعائرنا القومية، فكيف به إذا كان ضيفًا نستفيد منه استفادة كبرى فى حياتنا المالية والاجتماعية ونعترف بالخير الكثير الذى وصل إلى مصر على يديه؟(١).

نحن نقدر هذه الاعتبارات قدرها ونعتبر تقديرها أمرًا حيويًا داخلاً فى ماهية الحياة المصرية، وركنًا من أركان السلام الذى امتزنا بمحبته والخلود إليه عن جميع جيراننا الذين هم من جنسنا ومن دمنا.

تلك هى فضائلنا يشهد لنا بها الحس كما شهد لنا بها نزلاؤنا من الأوروبيين. فقد اشتهر عنا بحق أننا ننزلهم منا خير المنزلة ونقدمهم علينا فى كل المنافع. لم ينكروا علينا هذه الفضيلة بل هم يعترفون لنا بأن بلدنا خير لهم من كل بلد آخر من بلاد الشرق.

ولكن هذه الفضائل قد قلبت رذائل فى أعين الذين يأخذون بظواهر الأشياء والذين يريدون أن يتخذوا من وداعتنا حجة يثبتون بها أننا متأخرون لا نعرف للدستور معنى ولا نبغى للشرف المصرى رفعة، بل كل ما نتمناه هو أن نأكل ونشرب فى ظل حكومة تنفرد بالأمر دوننا، وتتصرف فى حريتنا وأموالنا من غير حساب.

لذلك ظنَّ بعضهم، أو أراد أن يظن، أن لطف الأمة المصرية فى الطلب أو قصر طلب الدستور على بعض الطبقات، دليل على أنها سعيدة بحكومتها الحاضرة مع إطلاقها واستئثارها بالسلطة دون الأمة، وأن رأينا العام لم يجمع بعد على الدستور، أى أن السواد الأعظم ليس متأثرًا باختلال الحكومة ونقصها

(١) كلام إلى التهكم أكثر منه إلى تقرير الواقع، أو هو كلام أملته ضرورات سياسية واجتماعية.

ولا متأثرًا بوجدان الاستياء الذى هو الدافع عادة إلى حب تغيير الحال الحاضرة مهما كان السبب فى ذلك الاستياء.

خطأ فوق الوصف. إليكم طبقة الأعيان وكبار المزارعين: من الطبيعى أن هؤلاء لهم مصالح متعددة يومية بنسبة اتساع ثروتهم.هم يريدون قضاء تلك المصالح سواء كانت متعلقة برى الأطيان أو بترتيب العمد والمشايخ والخفرة أو بسلامة حقوق الانتخاب من العبث. وها نحن أولاء نعرف كيف يقابل أحدهم فى دواوين الحكومة وهو يعتبر نفسه ركنًا لقومه ورئيسًا لعائلات شتى تكون جزءًا من الأمة. يقابله الشاب الإنكليزى مقابلة تشف عن كثير من عدم الرعاية والاحترام. فهل ترون أن ذلك العين أو ذلك الذات يخرج من عند ذلك المفتش مسرورًا جدًا وقرير العين بأن مركزه فى قومه لم يعطه من نفوذ الكلمة شيئًا مطلقاً بل لم ينفعه حتى فى أن يقابل بما يحب؟ صبرًا إذا كان هذا الجفاء الذى قوبل به ذلك العين قد أنتج قضاء مصلحته على طريق الحق والعدل. كلا لأن أثر ذلك ظاهر واضح من إجماع أعياننا على الشكوى من الرى ومن الأمن العام ومن كل مصلحة لهم بها علاقة مباشرة. من الطبيعى إذًا أن هؤلاء الأعيان يشتهون أن يكون لهم ما لكبراء الإنكليز من الاحترام فى حكومتهم، وما لكل صغير أو كبير فى حكومة دستورية من الحظ فى إنجاز مصلحته بالحق.

وإليكم طبقة المتعلمين الموظفين: هل هم سعداء جدًا بأن كلا منهم مكتوف اليدين عن العمل بحرية لمصلحة بلاده أو لإرضاء ضميره، وكلهم من غير استثناء إنما ينفذون فى أعمالهم رغبات رؤسائهم الإنكليز؟ أليس من الطبيعى أن يطمع هؤلاء الموظفون بأن يكون لكل منهم من الأثر ما يناسب مركزه الأسمى، وما ينتج له احترام قومه إياه؛ لأن احترام الأمة للموظفين يكون دائمًا على قدر ما فى يدهم من السلطة، فإن لم يكن فى أيديهم منها شىء، ففيم يكون امتيازهم الداعى للاحترام الخاص؟ هذا من الوجهة النظرية الصرفة. فأما من الوجهة العملية فاسألوا أى موظف يسمعكم مقدار كرهه لوظيفته حتى لقد يقول بعضهم إنه فيها مكره لا بطل.

هاتان الطبقتان طبقة الأغنياء بالمال والأغنياء بالمعرفة هما فوق ما وصفت لكم، وأظنكم تعلمون من الأدلة على صحة وصفى أكثر مما أعلم.

فأما طبقة العمال الذين هم فى كل أمة لا يهتمون بشىء أكثر من أن يكونوا فى رخاء من العيش وأن تضمن لهم، على قدر ما يفهمون، حريتهم الشخصية. هؤلاء من عادتهم دائمًا يقدرون خير الحكومة وشرها بمقياس ما هم فيه من الرخاء والشدة من غير التفات إلى ما إذا كان الرخاء والشدة آتيين من عدل الحكومة أو من ظلمها. فإنهم يحكمون دائمًا على النتائج من غير رجوع إلى المقدمات - هذه الطبقة متوسط كسب الرجل منهم أربعة قروش فى اليوم والحاجات التى جرتها المدنية أوسع من أن تحصر وعلو الأسعار أشهر من أن يوصف. فهل ترون أن أحدهم مسرور جدًا من أن يبيت بالجوع هو وعياله أو لا يأكل إلا الكفاف أو يضطره الأمر إلى مخالفة الفضيلة ليسد بجريمته ما ضن عليه به هذا النظام المعيب؟ لست أفيض لكم فيما هو معرض له هذا الفلاح الفقير من احتقار صغار المستخدمين له إن قضت الضرورة باقترابه منهم، ولا فيما يطلب منه خفير القنطرة أو حاجب المحكمة الشرعية أو عسكرى البوليس أو غيرهم إذا أراد رى غيطه أو وقع فى خلاف مع زوجته أو اشتبه فى بقرته أنها حرام...إلخ إلخ. وما علامة رضا هذا الفلاح بالحال الحاضرة وكل يوم ترتفع أسعار القوت عليه؟ ما هو اعترافه بالرضا عن الحكومة المطلقة وهو يسُب الزمان والمكان صباح مساء ويطلب تغيير الحال إلى الحكومة الدستورية التى يظن أنه يجد فيها سعادته المنشودة.

الواقع يشهد إذًا أن استياء الناس من مأمورى حكومتنا عام. اللهم إلا إذا كانت حكومتنا تستطيع أن تكرر ما قاله اللورد بالمرستون فى مجلس النواب «إنى شديد الاقتناع بأنه لا يوجد أحد من عمال الحكومة كبيراً كان أو صغيراً ينقصه حسن النية فى أداء العمل الموكول إليه». لكن حكومتنا لا تستطيع أن تكرر هذا القول الذى مضى عليه أكثر من أربعين عاماً، إلا إذا كانت تعتبر لسانها الرسمى هو نص الحقيقة مهما خالفه الواقع المحسوس.

الإنسانية عندها شوق طبيعى للتشرف والرفعة، لا إلى التسفل والانحطاط. هذا الشوق الإنسانى يسير دائمًا بالفرد من يوم إلى يوم إلى كماله الوجودى الخاص، وهو كذلك يسير بالجمعية البشرية من قرن إلى قرن إلى الفضائل الاجتماعية. إلى إباء الضيم والشجاعة والعدل ومعرفة قيمة الحياة على النظام المدنى الفاضل. وإن مصر هى أيضًا جزء من بنى الإنسان يجب أن يرجى لها أن تجرى وراء غيرها فى المدنية والاستقلال، وإنها فى هذا النور الساطع نور الدستور والحرية، تقدر أن ترى بسهولة طريق الخير والتقدم، وأنها فى هذا الجيل الحاضر الخليق بأن يسمى جيل الدستور العام، يمكنها أن تتخذ غيرها قدوة حسنة لها. فإذا كانت مصر سائرة على هذا النحو كما هو الواقع تبعًا لذلك الشوق الطبيعى إلى الشرف، واقتداء بالأمم المجاورة لها، فكيف يرد على أدمغة بعضهم أنها غير ميالة للدستور؟ بهذا يجيب الذين تيئسهم أمثلة جزئية استثنائية لا يعتد بها، يغلبون حكمها على الحس الذى يكاد يلمس الروح العامة فى مصر، القائلة بوجوب تغيير الحالة الحاضرة إلى الدستور.

لست أرى فى المجموع العصبى للأمة أو فى جهازها الحيوى- كما يقولون- ما يفقدها الإحساس بهذا الشوق الطبيعى إلى الرفعة، كما تحس به كل الأفراد والأمم، بل أرى عكس ذلك أن جهاز الأمة الحيوى لا يزال إلى الآن سليمًا من أمراض الخمول، سليمًا من الضعف العصبى الذى ينتج عن الإفراطات المتنوعة. بعيدًا عن الكسل كما تشهد بذلك الحاصلات التى نخرجها من الأرض كل عام. فإذا كان يوجد فى الأخلاق شىء من الضعف جرَّه عليها الاستبداد الطويل، فإنها لم تكن فريدة فى هذا العيب العرضى السريع الزوال، بل هو عيب وجد فى كل أمة محكومة بحكومة مطلقة قد يبقى أثره ملازماً لها إلى يوم إعلانها للدستور.

الإنكليز أنفسهم الذين هم من أشد الأمم تمسكاً بالفضائل الاجتماعية والحرية الشخصية والعامة يعلمون حق العلم كيف كانت حالة الأخلاق الاجتماعية عندهم حتى بعد إعلان الدستور، وكيف كانوا يطيعون القوة طاعة عمياء.

إذًا ليس ما نحن فيه من الضعف عيبًا أصيلاً كما يزعمون، بل هو طاعة للقوة، والطاعة للقوة القاهرة ضرورة طبيعية تذهب بذهاب القوة. ومن الغريب أن الذين يرغموننا على الطاعة لقوتهم، هم الذين يعيروننا بأخلاق التناهى فى الطاعة!

وأغرب منه أنهم بعد الدستور اليابانى والدستور العثمانى والحركة الإيرانية لا يزالون يحيون ما أمات العلم من قول قدماء اليونان: "خلقت الأمم بعضها للحكم وبعضها للطاعة" ليقولوا إن الشرق خلق للطاعة فلا يقدر إلا الحكم الشخصى ليتدرجوا من هذا إلى إثبات أن الأمة المصرية لا تقدر إلا الحكم الشخصى. ولذلك فهى غير مجمعة على طلب الدستور.

أيها السادة: نرجع إلى وصف حركات الحكومة ضد الدستور. لم تقف حركات الحكومة ضد الدستور على رفض طلب الجمعية العمومية، ولا على ما تتهمنا به من عدم الكفاءة، ولا على الدعوى بأن الرأى العام غير مجمع على طلب الدستور. لم تقف عند ذلك، بل اختطت خطة جديدة يظهر فيها كما قدمت لكم، خطر سياسة الوفاق على آمالنا الدستورية.

صرحت السلطتان جميعًا بأن لا دستور، وكان يظهر من تلك التصريحات أنها يقصد بها تخدير الحركة الوطنية وإقعاد نوابنا عن تنفيذ عزمهم الذى عقدوا النية عليه بعد الدستور العثمانى، وهو طلب الدستور، ليكون هذا الطلب احتجاجاً على رفض الحكومة لطلب الجمعية العمومية، ودليلاً على أن الأمة ليست فانية فى إحدى السلطتين كما قدروا لسياسة الوفاق.

لما لم تأت تصريحات السلطتين بالنتيجة المقصودة واستمر أعضاء الشورى يجمعون أمرهم على طلبه بالرغم من تلك التصريحات، عمدت الحكومة إلى تلك الخطة الخطرة المعيبة من كل الوجوه دخلت بينهم لتحملهم على العدول عن الطلب أو إرجائه أو تعديله على الأقل فلم تظفر بشىء كثير. بل مع تلك المداخلة جاء طلب مجلس الشورى على إجماله منطبقاً على إرادة الرأى العام. ثم أردفت مداخلتها هذه بأن تجاوزت حدود القانون فاعتدت على الحرية الشخصية فى

بعض الاحتفالات بصلاة الجمعة والاحتفال بالمحمل حتى لا تسمع هاتفاً يهتف بالدستور.

ومن الغريب أن حكومتنا التى تكره أن تسمع الهتاف بالدستور تظهر لنا كل يوم فى ثوب براق لتجعلنا نظن أنها تحبه. وآخر مظهر لها فى هذه المحبة أنها أطلقت المدافع تحية لاجتماع مجلس المبعوثان فى الآستانة. حركة جميلة وحنو للحرية يأخذ بالقلوب، ولكن موضع الحيرة هو فى التوفيق بين هذين العملين الصادرين من الحكومة فى آن واحد: تعاقب على الهتاف بالدستور لمصر، وتضرب المدافع ترحيبًا به فى تركيا تحب للأمة العثمانية فوق ما تحب لأمتها المصرية!!

ألا يكون الأمر أن الحكومة قد تعبت فى إقناعنا بمحبتها للدستور- وأنه لا يمنعنا منه إلا عدم أهليتنا، فأطلقت المدافع لا حبا فى دستور الترك، ولكن لتصم آذاننا إسماعاً بأنها دستورية بالقوة لا بالفعل؟

إن كانت هذه فكرتها فنعمت الفكرة، لأنها تدل على حذق ومهارة لم يظهر إلا نقيضهما يوم الاحتفال بالمحمل.

أظن مع الاحترام أن أعمال حكومتنا تدل على أنها فى سياسة الأمة ليست بأكثر منها كفاءة فى حفظ الأمن العام. وإذا صح ذلك ألا يكون لمصلحتها ولمصلحة الأمة ولمصلحة الإنسانية جميعًا أن لا تقف لنا فى سبيل الدستور؟

أيها السادة: ليس من العبث أن نبين دائمًا غرض مجلس الشورى من الدستور حتى نأمن نتائج الإبهام.

نكرر كل يوم أن أمتنا تطلب دستورًا خاصًا كدستور سنة ١٨٨٢ لا يتعرض فى شىء للمصالح الأوروبية. أعنى نطلب مجلس تشريع لا يتعدى أثره إلى غير المصريين. نطلب سلطة الأمة على الأفراد نطلب سياجًا حصينًا يحمى قانونها الذى هو كفيل بالحرية الشخصية لأبنائها. نطلب سلماً نرقى عليه إلى تربية الأمة وتمدينها. نطلب أن نحكم أنفسنا لا أن نحكم غيرنا. فهل نحن فى هذا ظالمون؟

أم يقولون إنه يجب البحث فيما إذا كان نوابنا مختصين بأن يطلبوا الدستور من الحكومة أو غير مختصين. ولسنا ندرى ما معنى هذا البحث إلا أن يراد إثبات أن أعضاء الشورى ليسوا نواباً عن الأمة!!!

إنهم مختصون بالنص. ولكنا لا يهمنا البحث فى اختصاصهم ما داموا هم أعيان الأمة ونوابها وما دامت الأمة تعضدهم فى هذا الطلب الحق.

لما وصل طلب الدستور ليد الحكومة كنا نظن أن الظروف الحاضرة ستضطرها إلى إجابة نداء الأمة، ولكنها على عكس ذلك قد تعدت على الحرية الشخصية وكان هذا مظهرًا من مظاهر السياسة الجديدة التى أولى بها أن تسمى سياسة العنف.

التعدى على الحرية الشخصية

أترك التمثيل ببعض الحوادث الجزئية التى تناولها البحث فى حينها وانطوت عليها الأشهر الماضية لأضرب لكم مثلاً جديدًا حيًا لا تزال حافظاتنا تردده بتحديد ووضوح، مثل يدل على أننا لا نتقدم فى سبيل آمالنا الدستورية فقط بل نتأخر كثيرًا فى الأمن على حريتنا الفردية. على ألصق الأشياء بحياة كل منا وهو الحرية الشخصية. ذلك المثل الحى القريب هو حركات الحكومة فى هذه الأيام الأخيرة فى كل احتفال من الاحتفالات التى يظن فيها إمكان الهتاف للدستور، كاحتفال يوم المحمل والاحتفال بصلاة الجمعة بمسجد السيدة زينب.

حكومتنا تأمر فنطيع وتنهى فنزدجر. ولكنها نسيت أن للسلطة حدا تقف عنده فإن جاوزته كانت ظلمًا. وللطاعة حدًا تقف عنده فإن جاوزته كانت هواناً وجبناً، ولقد ابتلينا فى كل أطوارنا خصوصًا فى عهد هذه الحكومة المخلوطة من السلطتين، أننا أمة فى غاية السلامة انقياداً وفى غاية الرفق انتقاداً. ألا تعجبون لأمة هذا سلوكها مع حكومتها أن تقابل بالمعاملة التى عوملنا بها فى هذه الاحتفالات؟

أقفلت القهاوى من غير أحكام قضائية وفى غير الحدود القانونية، ولكن بقوة البوليس. امتنع اجتماع الناس على حفافى طريق الاحتفال كالعادة لا لأنهم لا

يريدون مشاركة الحكومة فى تلك الاحتفالات، ولكن بقوة البوليس. ولو استطاعت الحكومة أن تنكر ضرب عسكرها للناس تحت أعين الضباط يوم المحمل من غير مبالاة ومن غير سبب مقبول لما استطاعت أن تنكر تعطيل القهاوى ومصادرة الناس فى المرور من غير ضرورة نظامية وعندنا على ذلك أدلة الحس وأدلة كتابية.

يقولون إن الذى جر هذه المخالفة للقانون والعادة هو أن الشبان فى احتفال نقل الكسوة صاحوا! «ليحيى الأمير ليحيى الدستور» عجبًا - حتى ولا فى الدعوات الصالحات! حتى ولا فيها يتركوننا أحرارًا نقول ما لا يخل بالنظام ولا بمصالح فرد من الأفراد!

نعم «ليحيى الأمير ليحيى الدستور» تلك هى الجناية، التى ارتكبتها الأمة فعوقبت عليها بهذه الشدة الماسة بالحرية الشخصية فى ضحى النهار من غير مبالاة.

***

لما احتلت مصر بالعساكر الإنكليزية كان من اللازم على دولة إنجلترا تبريراً لبقائها بادئ الأمر أن تعلن أنها باقية قليلاً لتعضيد عرش الخديوية المصرية لأن الأمة تناوؤه. ثقلت هذه التهمة على أسماع الأمة وفهموا أن المرحوم توفيق باشا والإنكليز طرف، والأمة طرف آخر. امتعض الناس من هذا الاعتبار وقل سعيهم مختارين إلى السراى وقلّت جموع الناس فى حفلات الصلاة مع الخديو. كان ذلك من شأنه أن يجعله رحمه الله يستاء من هذه المعاملة. كأنى برؤساء المصالح أدركوا هذا الاستياء فكان آكد ما يتقرب به ذو رئاسة إلى الخديوى هو أن يحث مرءوسيه على حضور الحفلات والتشريفات. وكان أكثرهم إقناعًا لغيره هو ذلك الرئيس الذى يقول لمن حوله! «لا بد لنا من أن نثبت أن الأمة والأمير شىء واحد حتى تسقط حجة المحتلين الذين يبنون احتلالهم على الجفاء بين الأمة وبين الأمير».

وكان من الأخبار السارة وقتئذ أن تنشر الصحف أن السراى يوم التشريفات كانت غاصة بالعلماء الأعلام والذوات الكرام وعمد البلاد وأعيان الأقاليم حتى تأخر موعد الفراغ من التشريفات كذا من الوقت.

كان يرضيه ويسره رحمة الله عليه أن يرى الأمة ملتفة من حوله بمناسبة ومن غير مناسبة يدعو له كل بما شاء ويهتف له كل هاتف بما يجىء فى رأسه.

نعم إن هتاف الأمة لملكها أو أميرها المطلق هو أكبر ما ينبغى أن يتمناه، لأن ذلك يفهم أن شكل حكومته مع كونه غير مستحق البقاء، فإن شخصه محبوب عند محكوميه.

ولكن حكومتنا الجديدة بسياستها الجديدة يظهر أنها تريد أن تكون ذات شكل آخر فوق شكل الحكومة المطلقة بكل معنى الكلمة فلا يهمها الدعاء ولا يهزها الهتاف، بل يهمها أن تظهر جبروتها فتكم الأفواه عن الهتاف وتعقل الألسن عن الكلام وتصادر الأمة فى الحرية الشخصية لأن شبانها قد هتفوا «يحيى الأمير ويحيى الدستور».

أليس تصرف الحكومة هذا يثبت أنها تحترم الحرية الشخصية كلما لم يكن لها منفعة من التعدى عليها، فإذا رأت أن تكم أفواه الشبان بالتعدى على تلك الحرية فعلت؟ وإن صح ذلك فهل يكون هذا هو كل مبلغ احترامها للأمة والحرية. أم يكون ذلك هو كل الدستور الذى نتمشى عليه كما يقول السير إلدون غورست؟

إن وزارتنا الجديدة وزارة جذابة بالمركز الخصوصى الذى كان لأفرادها فى قلوب الناس وما كنا لننتظر أن مثل هذا العمل سيكون باكورة من بوادر أعمالها. ولكنه قد كان ورضيت به!! فما أضيع آمالنا التى نعلقها على هذه الوزارة الجديدة!!

أشعر أن بعض الناس لا يرون رأيى ويظنون أن تشدد الحكومة فى منع الهتاف بالدستور واتخاذ طرائق غير قانونية لذلك أمر بسيط لا يستحق المغالاة على رأيهم إلى هذا المقدار. ولو أنهم خالفونا فى الدليل على الوقائع لهان الأمر، لأننا نستدل بالتواتر العام وأقوال الجرائد التى روت ذلك من غير أن تكذب الحكومة الرواية وبما كان من تشكى أرباب القهاوى ـ ولكن المخالفة فى الرأى واقعة على أن إقفال القهاوى على غير العادة ومن غير حكم قضائى هو أمر هين لأنها

"قهاوى بلدية"، ولأنها لم تقفل إلا ساعات ولأن الخسارة التى لحقت أربابها طفيفة جدًا. ليسمح لى هؤلاء المتسامحون فى أمر الحرية الشخصية أن أقول إن تعدى الحكومة على شخص واحد فى غير الحدود المبينة فى القانون هو تعد على حرية الأفراد جميعًا، وأن الأمة لا يمكنها أن تسمح للحكومة بتعدى القانون فما الذى يمنع الحكومة قياسًا على إقفال القهاوى بغير حكم أن تخرج أى رجل من داره أو ملكه بغير حكم وأن تحبس فى غير جريمة وبغير حكم؟

أصبح كون المرء حرًا مرادفًا لكونه إنسانًا، فإن صح ما يقولون من أن مجموعتنا ليس كفؤا للحرية العامة أى للدستور، فهل يمكنهم أن يقولوا بأن أفرادنا ليسوا أكفاء ليكونوا أحرارًا أى أناسى؟ وإذا كانت الحرية الشخصية من الأعراض التى يصح للحكومة أن تعبث بها من غير احتجاج من جانب الأمة فهل يمكن أن يفرض لوجودها قيمة؟

***

أيها السادة: الحرية الشخصية خلقت مع الإنسان ومهما كان الرق قديمًا فإن الحرية أقدم منه. فليست الطبيعة - كما قدمت - هى التى أوقعت الإنسان فى الرق ولا هى التى حدت حريته بالحدود التى نراها عليها اليوم. ولكن الذى حدها هو الضرورة النظامية أو ضرورة الاجتماع. الحرية أم الفكر، أم العلم، بل هى المقصود من معنى الحياة الإنسانية. لذلك لم يخطئ الحكماء الأقدمون الذين كانوا لا يعتبرون العبد شخصًا، بل يعتبرونه آلة حية أو شيئًا من الأشياء المملوكة. لأن الحياة بغير الحرية موت حقيقى. على ذلك كان التساهل فى أمر الحرية الشخصية يعتبر دائمًا تنازلاً عن حقوق الإنسانية وواجباتها أيضًا.

كان للإنسان قبل ترتيب الحكومة كل الحرية المطلقة وكانت له السلطة المطلقة على ما يمكنه، فلما كانت الحكومة أخذت منه السلطة كرهاً كما فى الحكومات المطلقة، أو بالوكالة كما فى الديمقراطيات الصرفة، ولما كانت سلطة الإنسان لا تتناول الإضرار بنفسه أو بغيره، كان من اللازم أن الحكومة مهما كانت مطلقة لا يمكنها أن تضر بأى فرد من الأفراد ولا بالمجموع فتعديها على حرية الفرد خروج

عن كل سلطة مقبولة، بل فسوق عن الغرض من ترتيبها وهو حماية حرية الأفراد الذين انتقلت سلطتهم إليها، إلا إذا كانت ترضى أن تكون ظالمة.

نعم ليس للعدل المطلق حدود مرسومة، ولكن مبادئ العدل واضحة فى نفوس الناس يحددها اتفاقهم على ما هو عدل وما هو غير عدل. وهذا الاتفاق هو القانون. فإن القانون مهما كانت صفة واضعه ومشروعية سلطته يعتبر دائماً اتفاقا بين الناس بعضهم مع بعض وبين مجموعهم وبين الحكومة. فإذا أخلت الحكومة بهذا الاتفاق أى أتت أمرًا لا مبرر له من القانون فقد ارتكبت الظلم الصارخ. فما عسانا نقول إذا وقع ذلك التعدى على أقدس مقومات الإنسان وأوجب ما يجب على الحكومة احترام القانون فيه وهو الحرية الشخصية.

***

لم ترتب الحكومة مهما كان شكلها إلا لحماية الأفراد فى حريتهم وحياتهم وأموالهم. وها نحن أولاء نزلنا جميعا كمثل حنا «الدكتور نوردو[1]» كل منا يدفع للحكومة ضريبة تعيش بها. فإذا شب أحدنا وقصد دخول المدرسة طلبت منه مالاً جديدًا، ثم طلبت فوق المال شهادة الميلاد، أى شهادة تثبت أنه مولود. فإذا أراد أن يجلس هو ورفقة له فى الشارع المقول بأنه ملك العموم منعه البوليس من تنفيذ هذه الإرادة البريئة بحجة مزاحمة الطريق وإلا أمسكه من خناقه إلى المحاكمة. فإذا أراد أن يفتح دكانًا وضع البوليس أنفه فى المسألة أيضا ومنعه إلا إذا أتى برخصة. فإذا لم يكن لديه من العلف ما يسمن دابته ضبطته جمعية الرفق بالحيوان بمساعدة البوليس. فإذا أراد أن يروى غيطه من ماء النيل المباح منعته الحكومة حتى يضع ماسورة هى التى تقدر تصرفها، فإذا رآها غير كافية لرى الغيط لأن بعضه بقى شراقيًا، قال له المهندس: «صدقت قاعدة التصرف وكذب غيطك». فإذا بلغ سنا معينة أخذ للجندية ليكون فيها آلة يديره غيره لخدمة الحكومة أو الوطن أو ما تشاءون وإلا يدفع عن ذلك دية قل أن يملكها. فإذا ولد له ولد وجب عليه أن يقيده فى الدفتر وإلا حوكم على ذلك. ووجب عليه أن

(١) الدكتور ماكس نوردو: Max Nordau مؤلف من ناصر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين.

يطعمه بمادة الجدرى وإلا عوقب على ذلك. فإذا مات هذا الولد العزيز ودفنه فى بستانه فهنالك الطامة الكبرى، عوقب على ذلك، ونبش قبر ابنه وحمل إلى المدفن الذى تحب الحكومة أن يكون هو مخزن الأموات حتى إذا اغتنى الرجل وأراد أن يبنى بيتًا يمنعه البوليس إلا أن يأتى برخصة. فإذا صارت له عزبة يملكها فلا وابور ولا طاحون ولا تابوت إلا بعد أمر الحكومة ورخصتها. فإذا تعلم الطب أو الحقوق تمنعه الحكومة من الشغل إلا إذا كان بيده ورقة هى الشهادة النهائية بغيرها لا يكون طبيبًا ولا محاميًا ولو كان أعلم أهل زمانه ....إلخ.

وبالجملة لا إرادة لأحد، ولا حرية لأحد، إلا بمقدار ما أرادت له الحكومة من الحرية أو الإرادة.

إذًا نحن ندفع للحكومة جزءًا مهمًا من أتعابنا، وندفع لها كذلك جزءًا عظيمًا من حريتنا، ولكن ذلك كله فى مقابل أى شىء يا ترى؟

أجل هى تأخذ من أموالنا ومن حريتنا فى مقابل أنها تعمل لحفظ ما بقى من المال بعد ما أخذت، ولاحترام ما بقى من الحرية بعد ما حددت. وعقد العوض هذا، هو القانون. نعم ولكن قد نرى مالنا الذى يسرقه اللصوص لا يرد علينا، وحياة القتلى الكثيرين منا لا ترد عليهم، أى نرى الأمن العام باعتراف الحكومة ليس ضامنًا لنا استكمال الحياة من غير أن يقصفها الجناة، ولا ضامناً لنا التمتع بالمال من غير أن يذهب به الجناة. على ذلك قد نكون مغبونين فى صفقة المعاوضة. ولكن مع هذا كله نحن راضون بنصوص العقد أى بنصوص القوانين. فهل يوجد فى هذه القوانين نص يبيح للحكومة أن تحد من حريتنا الشخصية بأكثر مما حصل عليه الاتفاق؟ هل يوجد نص يبيح لها أن تقفل القهاوى بغير حكم، وتمنع حرية المرور من غير وجه؟ ذلك لا يوجد فى القوانين.

هنالك شىء لا يوجد فى القوانين ومع ذلك للحكومة أن تأتيه بحق السيادة «السوفرنتى[1]» فهل إقفال الدكاكين فى النهار أى التعدى على الجزء الباقى من الحرية الشخصية الذى لم يدخل فى القوانين هو عمل من أعمال السيادة؟

---

(1) Sovereignty.

كلا فقد قدمت لكم أن سيادة الحكومة مأخوذة من سلطة الأمة، وليس لأحد من الأمة ولا لمجموعها حق إيذاء الغير بحرمانها من حرية التصرف فى ماله، ولا حرية الكسب فى غير الحدود المتفق عليها فى القوانين.

تعلمون من هذا، بل تعلمون بالبداهة من قبل، أن الحرية الشخصية أنفس ما يجب الاحتفاظ به، وأن عمل الحكومة يوم الصلاة، ويوم المحمل بإقفال تلك القهاوى لا يدخل تحت نص من نصوص القانون ولا هو من أعمال السيادة، بل هو تجاوز لحد القانون يجب الاحتجاج عليها فيه حتى لا يكرر بعد اليوم.

خلاصة الموضوع

أيها السادة: ألخص من هذه المقدمات الطويلة ـ وأنا أستميحكم العفو عن اضطرارى للإطالة فى شرحها كما أقدم إليكم عظيم الشكر على حسن الإصغاء إلىَّ ـ هذه النتيجة الآتية:

أولاً: أن الحكومة النيابية هى الحكومة الوحيدة اللازمة لترقية الأمة. وأن الأمة تعضد مجلس شورى القوانين فى طلب الدستور.

ثانياً: أن الحكومة بمقاومتها للحركة الدستورية وتعديها على الحرية الشخصية تتجاوز حدود القانون، وحدود رضا الأمة، ولذلك يجب الاحتجاج عليها.

فهل أنتم لطلب الشورى معضدون، وعلى تصرف الحكومة محتجون؟

الخديو

- ١ -

وصل البريد الذى يحمل عدد الطان المؤرخ فى ٢٤ من مارس سنة١٩٠٧ والمشتمل على حديث الجناب العالى(١) مع مندوب الجريدة المذكورة فى قصر القبة وإليك تعريب ما قاله ذاك المندوب:

«لم يكن يدور فى خلدى منذ بضعة أعوام حين كنت فى مدينة ديفون وقابلت سمو الخديو متسترًا فى قصره الصيفى الصغير «بوتيه» - أننى سأتشرف بمرأى سموه مرة أخرى فى مثل هذا الوقت القريب وهو مقيم بين رعاياه. ولقد طالما دعانى سموه لزيارة مصر ووصفها لى بأنها من أجمل بلاد العالم. غير أنه لم يكن لدى وقتئذ شىء يدل على المهمة التى نيط بى قضاؤها».

«لقد قلت إنك ستأتى إلينا» بهذه الكلمات المستحبة قابلنى سموه عند باب القبة وهو قصر سموه الشتوى. وكان النهار وضَّاح الجبين والحديقة ترسل من أنفاس الربيع روائح عطرية، وأشجار اللوز مزدانة بالأزهار، والعصافير تغرد

---

(١) نشر فى العدد ٢٠ من الجريدة المؤرخ ٣١ من مارس سنة ١٩٠٧ بعنوان «حديث الجناب العالى مع مندوب الطان».

مبتهجة فى أشجار الأكاسيا القائمة على طريق القصر فى جوٍ سماؤه نقية صافية من الغيوم.

ولقد كنا نود لو أن ما ترمز إليه الطبيعة ينطبق على الحياة العمومية فى مصر، ولكن ما يجول فى الصدور يقيم مشاكل بالغة منتهى الإشكال، فإن هفوات السياسة الإنكليزية أحدثت استياءً شديدًا فى البلاد حتى أخذت الألسن تلهج برغبة سمو الخديو فى التنازل عن سدته لما تولى نفسه من الملل والضجر بما يظهره الإنكليز من تجاهل سلطته. ولقد كثرت التقديرات والتخمينات على أثر ما أظهره سمو الخديو من التحفظ والصمت المستمر منذ سنوات طويلة غير أن سموه عدل معى عن ذلك. وإنى سعيد باقتدارى على نشر ما صرح به هنا قال سموه:

«إن ضرورات الحالة السياسية الخاصة جعلتنى منذ زمن طويل أحجم عن الإعلان للملأ بما أشعر به فى مسائل بلادى. ولكن ما دمت تقول إن سكوتى هو فى الخارج أداة للرجم بالغيب ومثار للخطأ، وما دمت أعلم أن هذا التحفظ يفسر فى مصر نفسها بضروب مختلفة، فإنى أغتنم فرصة زيارة صديق هو مندوب "الطان" لأفصح عن عواطفى وآرائى».

«أنا أحب بلادى حبًا شديدًا كجميع المصريين من كبيرهم إلى صغيرهم ونحن متشبثون بأرضنا، لأنها أشياؤنا وأملاكنا وموضوع حبنا، لا نستطيع أن نموت بعيدين عنها. فإن المصريين لا يغتربون ولا يتركون وطنهم، وإذا غابوا عنه فإنهم يشعرون بتبريح الشوق والرغبة فى الرجوع إليه. ولا أزال أتمثل نصب عينى جماعة من الفلاحين المساكين الذين لقيتهم فى أثناء أسفارى، فإن العيون تقرأ على جباههم آية الحزن البليغ والميل الشديد إلى مرأى قريتهم فى الدلتا أو فى الوجه القبلى. ولقد كان منظرهم يؤثر فىَّ تأثيرًا شديدًا. وإذا لم يكن لأولئك الفلاحين شىء من الفلسفة والعلم التاريخى، فإن لهم غريزة طبيعية تجذبهم نحو الوطن. وهذا الشعب المحافظ هو شعب نجاح. فإنى تتبعت سيره فى سبيل الرقى يومًا فيومًا ودهشت من السهولة العجيبة التى يتلقى بها التعاليم الأوروبية. أعرض على المصرى أى شىء أردت، وأره أكثر الآلات ارتباكًا فى تركيبها، أو أكثر

المعدات إتقانًا واكتمالاً، فهو يتعلم كيف يستخدمها بلا إبطاء. ولقد رأيت فى معاملنا العمال المصريين يديرون معدات بالغة منتهى الدقة، وكان المهندسون يقولون لى معجبين «إن جميع العمال عندنا من الوطنيين، وأنهم تدربوا على العمل فى بضعة أسابيع فقط». وقد استخدم هذا العقل أيضًا فى ترقية التمدن الحديث بالقطر المصرى فتعود الشعب الأحوال والظروف الجديدة وألفها سريعًا. فهو يفهم ويستفيد، وأن اليوم الذى يصبح فيه الفلاح المصرى مضارعًا لفلاح أى بلد من البلدان المتمدنة أصبح قريبًا».

«أما المالية المصرية فقد أصبحت على قواعد ثابتة وعادت ثقة أوروبا بنا، حتى أصبحت القاهرة والإسكندرية من أهم المدن المالية فى العالم. وقد زال القلق الدولى من جهة الدَّيْن المصرى، وحان الوقت الذى يجب أن نصرف فيه كل جهدنا، لا فى إنجاح الأهالى المادى فقط، بل فى سد حاجاتهم العقلية والأدبية، وأنى لا أرى أمرًا أهم من ذلك».

«ولقد أخطأ من قال إن المطالب الوطنية تحولت إلى حركة عدائية على الأجانب والى حركة تعصب. فإنى أنكر هذا القول بجميع قواى؛ لأن الأمة المصرية طيبة الأرومة من طبيعتها، وهى مستقيمة محبة للشغل والتساهل، فمتى عوملت بلطف ورفقٍ عرفت كيف تقابل تلك الثقة، وأن التساهل من القواعد الكبرى فى ديننا، والقرآن يعلمنا أن نحترم جميع الأنبياء سواء كانوا مسيحيين أو مسلمين، ونحن جميعًا متمسكون تمسكًا شديدًا بديننًا، ومحافظون على تعاليمه».

«كن على ثقة بما أقول. إنى سافرت كثيرًا ولو كان جميع الناس يدققون فى المحافظة على قواعد دينهم الأدبية كالمسلمين، لكان الشر أقل مما هو عليه الآن فى العالم. وإنى أريد بهذا دحض تهمات التعصب التى تغضبنا أكثر مما أقصد تعظيم جنسنا».

«لقد أكدوا أيضًا أنى أريد إعادة السلطة الشخصية لأنفذها على الطريقة الشرقية، وأنى أريد أن أسترجع العادات الاستبدادية كما فعل بعض أسلافى. فأنا أرد على هذا القول بأن تربيتى كانت كلها فى أوروبا وأنى عرفت ضرورة

المشاركة بين الأمة وعاهلها، لضبط إدارة البلاد وجلب الخير لها. فإن السلطة الاستبدادية ـ لو وجدت- لكانت حملاً ثقيلاً على عاتقى، ولو كانت كل أفكارى متجهة إلى إشباع مطامعى الشخصية لما كانت الخمس عشرة سنة من ملكى سوى آلام طويلة لا تطاق. بيد أنى أعتقد أننى اشتغلت بكل قواى لخير بلادى وهذا هو الذى أيد شجاعتى فى الساعات العصيبة. ولقد كنت على الدوام أترك شخصيتى ولم أتبع سوى خطة سياسية واحدة، هى مساعدة كل من يعمل لخير البلاد. فإنى لم أعارض قط فى اتخاذ تدابير كنت أعتقد أنها نافعة لمصر، ولم أستخف قط بنصيحة من النصائح».

ثم تطرق سموه إلى الكلام عن أعماله فى مريوط التى صرف فيها كثيرًا من وقته وجهده وذكر أنه يرغب فى مد السكك الحديدية نحو طرابلس الغرب رغبة فى مصلحة مصر، وأن يساعد بنفسه فى مشروع عظيم أى وصل القاهرة بطنجة فى يوم من الأيام.

وختم سموه الكلام بقوله لمندوب الطان «قل للفرنسويين ليأتوا إلينا عددًا عظيمًا، فنحن لا ننسى ما فعلوه لنفعنا، ولا نزال نحبهم».

(الجريدة): نقول إن لهذا الحديث الخديو ثلاثة أطراف. أحدها أنه يعلم أن عادة الملوك والأمراء لا يصرحون بالقول تصريحًا إلا بعد أخذ رأى رجال حكومتهم فيه، فاحترز عن ذلك حفظه الله بأنه لا يحب أن يفسر سكوته بأنه غير راضٍ عن الحالة الحاضرة، أو أنه فى خلاف مستمر مع أولى الإرشاد. أراد أن يعلن إلى الملأ عواطفه حتى لا يبقى للتكهن ولا للخطأ محل ـ على أن ما ذكره ليس من قبيل التصريحات التى تلزم الحكومة بعمل بعينه أو تظهر نية من النوايا التى تحرص الحكومات على عدم إذاعتها. وليس يوجد فيما ذكره مرمى إلى شىء جديد.

وهذا الطرف من حديث سموه لا يفسر عند حسن الظن إلا بأن الأمير يريد أن يثبت للملأ المصرى والأوروبى بأنه متفق مع الحكومة. ولا شك فى أن اتفاقه معها على ما فيه مصلحة البلاد هو أكبر ضمانة لخير مصر خصوصًا متى

أضيف إلى ذلك العبارة الأخيرة التى ختم بها المقال وهى: «إنى لم أرفض قط نصيحة من النصائح».

الثانى: قاصر على حال وصف البلد لمن لا يعرفه وصفًا يطابق الواقع من أن المصرى مستقيم الميل سليم الذوق، زكى العقل، وأنه فى غاية الاستعداد للمدنية وأنه يعوزه الترقى الأدبى وأن القوى منصرفة إلى إنالته إياه، وأن المالية المصرية قد حسن حالها. فيجب أن تحول قوى التمدين أكثرها إلى الترقى الأدبى. ولا خلاف فى هذا الوصف بين ما ذكره سمو الأمير وبين ما يظهر من تقارير الحكومة المصرية وأعمالها وتقارير جناب لورد كرومر نفسه.

الطرف الثالث: أن سمو الأمير ينكر على من يقولون بوجود التعصب الدينى فى مصر قولهم - وأنه يبرأ من تهمة حب الاستبداد بالسلطة دون الأمة، بل هو يرغب مشاركتها إياه فى الحكم- فأما التعصب الدينى فإنكاره واجب على المنصف؛ لأنه غير موجود فى الواقع. وأما حبه مشاركة الأمة إياه فليس معناه عند من يفسره بحسن نية أن الأمير يشارك فى الرأى حزبا بعينه، بل أولى به أن يفسر بأن الأمير وحكومته متفقان على مشاركة الأمة إياها فى العمل، بدليل أن الحكومة ورأسها سمو الأمير تميل إلى توسيع اختصاص مجالس المديريات (كما ذكرنا فى الجريدة أمس) ولا يبعد أن ذلك يتدرج إلى توسيع اختصاص المجالس الأخرى النظامية، حتى يؤول الأمر بالتدريج إلى مشاركة حقيقية فعلية. وهذا لا يستفاد منه مطلقًا أن الأمير يعضد حزبًا بعينه، إذا كان القول بالتعضيد مستفاداً من هذا التصريح.

على أن لفظ المشاركة الذى عبر به سمو الأمير لا ينصرف إلى المجلس النيابى، لأنه متى وجد المجلس النيابى لم يكن فى الأمر مشاركة فعلية. إذ مجلس النواب متى وجد أخذ من الأمير كل سلطة.

تلك هى أطراف الحديث الخديو، فما الذى فيها مما يؤدى بالتيمس إلى أن تحمل على الأمير حملتها الأخيرة التى نشرت ملخصها «الأجبشن ستندرد» وما الذى يمكن أن يسوء المحتلين منه إلا عدم إطراء الحكومة إطراءً صريحا كعادة

الملوك والأمراء فى أحاديثهم. على أن العبارة الأخيرة لسموه من أنه يعمل بالنصائح التى ينصح بها لا تفسر إلا بأنه يعترف لمجموع حكومته ونصاحه، بأن الخير الذى وصف البلاد فيه، هو من آثار عمل حكومته بنصائح المحتلين بالضرورة.

وعلى ذلك فإنا نرجو محتكرى الوطنية أن لا يزيدوا فى الطنبور نغمة، وأن يقلعوا لمصلحة الأمة عن الشغب المؤدى إلى سوء الظن بين الجناب العالى وبين حكومة الاحتلال، أو بين الأمة وبين الحكومة، فإن حسن الظن هو الطريق الوحيد لتحقيق المطالب السلمية.

ـ ٢ ـ

دار هذا الحديث بين الجناب العالى(١) والمستر ديسى الكاتب المعروف قبل سفره إلى لندرا. ثم ورد أمس تلغرافيًا على الايتدار اجبسين بجملته كما ذكرت. وهذا تعريبه:

إنى تشرفت بدعوة الجناب العالى إلى محادثته قبل سفرى من القاهرة. وإن بينى وبين سموه من العلاقات الودية ما كان بينى وبين أبيه الخديو توفيق وجده الخديو إسماعيل فكنت ألقى الملاطفة والانعطاف الراسخ من الجد والأب والحفيد ولو لم ألق غير هذا كله لكان لدى من البواعث ما يحملنى على تلقى تلك الدعوة الخديوية بالترحاب. وفوق هذا أننى كنت أشعر شعورًا شخصيًا بأن الرأى العام البريطانى يهتم بمعرفة رأى الجناب العالى فى شأن الحالة السياسية الحاضرة بالقطر المصرى وجميع الذين سمعوا الخطبة الوجيزة التى ألقاها سموه فى أثناء المأدبة التى أقيمت إكرامًا له فى غلدهول أيام زيارته الأخيرة للندرا ـ يعلمون أن سموه يتكلم الإنكليزية بسهولة ويعبر فيها عن آرائه بعبارة صحيحة كل الصحة. ولكنى أظنه يفصح عن أفكاره باللغة الفرنسوية بسهولة

---

(١) حديث الجناب العالى مع المستر ديسى نشر بالعدد ٦٦ من الجريدة الصادر فى ٢٧/ ٥/ ١٩٠٧.

أكثرمن السهولة التى يتكلم بها الإنكليزية وإذا خاطب أحداً يتكلم بلغة الفرنسويين فإنه يفضل الكلام بها كجميع الشرقيين على التقريب. ولقد جاوز سموه الثلاثين قليلاً وبدأ السمن يظهر على جسمه فزاد ما بينه وبين جده إسماعيل من الشبه الشديد، وهناك وجه آخر للشبه بينه وبين جده وهو اعتداله فى الكلام عن جميع الناس حتى الذين يعتقد أنهم فعلوا ما يكدر صفاءه ويوجب استياءه. فإنى أستطيع أن أقول ـ وأؤكد قولى ـ بأن إسماعيل لم يكن ليفوه بكلمات إلا نادراً جداً عن الذين ساعدوا على خلعه، بل كان يجتنب تلك الكلمات فى سنوات نفيه، وهو متصدع الفؤاد من الجزع، ملتهب الصدر شوقًا إلى مصر. وما يقال عن إسماعيل باشا من وجه الاعتدال يقال عن سمو عباس الثانى فقد لحظت أن سموه وإن يكن يتكلم بحرية عظيمة ظاهرة، فإنه لم يشر قط أقل إشارة شخصية إلى سبب من أسباب الاستياء التى حصلت له أو اعتقد أنها حصلت له مدة الحكم الذى انقضى الآن (أى مدة حكم اللورد كرومر) والذى لم تكن تقدر الوكالة البريطانية على إنفاذه بدون أن يحدث لسموه سبب الاستياء.

ولقد صرح بأن سموه يقدر قدر الخدمات التى أداها اللورد كرومر للقطر المصرى بما أعاده من ثقة الماليين بمصر وما أظهره من المساعدة فى أعمال الرى، فكانت خطته وسيلة لتقدم البلاد فى سبيل النجاح المادى ويعتقد سموه أن نجاح البلاد المادى ينسب إلى ارتفاع أسعار القطن فى السنوات الأخيرة بقدر ما ينسب حسن نظامه الإدارى.

أما الاحتلال العسكرى فى مصر فيظهر لى أن سموه تكلم عنه كلام رجل عاقل، فهو يعترف بأن طبيعة الحال أدت إلى هذا الاحتلال ولكنه لا يفصح عن أى رأى شخصى متعلق بتفضيله حل المسألة المصرية على طريقة أخرى. ويقول إن مصر كانت ذات ثروة عظيمة وضعف عظيم فلم يكن لها مندوحة عن السقوط تحت حماية دولة أوروبية عظيمة، وكانت بحيث لو خرجت الجنود الإنكليزية من وادى النيل لجاءت بالضرورة دولة أجنبية أخرى لاحتلال محلها. وليس فى وسع دولة من الدول الأخرى أن تفعل ما فعلته إنكلترا لإنجاح مصر من الوجهة المادية. ويعتقد سموه أن هذا الرأى هو بالإجمال رأى رعاياه المصريين حتى أولئك الذين

يريدون استقلالاً أعلى من الاستقلال الحاضر فى داخلية البلاد وهم مقتنعون بأنه إذا كان لابد من بقائهم تحت حماية دولة أجنبية فلا يرون نفعًا فى استبدال الحماية الإنكليزية بحماية أخرى.

وإذا صحت نظراتى فى تفسير كلامه المقرون بشىء من التحفظ، والاحتياط فإنى أميل إلى الاعتقاد بأن سموه لا يرجح حدوث تقدمهم من العلاقات الموجودة الآن بين الدولة الحامية والدولة المحمية. فإن إنكلترا ـ كما ألمح سموه ـ وجدت فى مدة احتلالها فرصًا عديدة لتحويل الاحتلال المؤقت إلى حماية معلنة بموافقة الدول الأوروبية الأخرى. وسموه يعترف بان إنكلترا كانت تظهر حسن القصد بإعلانها تكراراً أنها لا تنوى أن تبقى على الدوام فى القطر المصرى. غير أنه لم يفت الجناب العالى أن كل رفض أحجمت به إنكلترا عن الاستفادة من إحدى تلك الفرص، كان يدل على أن هدم الطريقة الحاضرة التى تسير الحكومة الخديوية عليها تحت مراقبة المستشارين الإنكليز هو أمر صعب تزداد صعوبته يومًا فيومًا. ولا يمكن حدوثه بدون معارضة الدول. وهب أن إنكلترا ميالة إلى تغيير تلك الطريقة فى الحكم فإن سموه لا يستطيع أن يدرك وجه النفع الذى تؤمله إنكلترا من تغيير طريقة تمكنت إنكلترا بفضلها من الحصول على السلطة العليا، بدون أن تتحمل المسئولية مباشرة.

ثم قال لى سموه ما يفيد أنه لم يأت ولن يأتى شيئًا يجيز القول بحق وصواب «أنه دس الدسائس على الاحتلال أو على نفوذ إنكلترا فى مصر». ثم ذكر لى سموه هنا أنه منذ ارتقى إلى الأريكة الخديوية لم ير من جلالة السلطان سوى أعظم انعطاف وملاطفة وأنه يحترم جلالة السلطان عبد الحميد كرئيس روحانى للدين الإسلامى الذى يتمسك به سموه أشد تمسك.

ثم صرح سموه بأنه لم يؤيد قط رأياً من الآراء التى يمكن أن تكون قد جالت فى رءوس بعض رجال الآستانة عن إعادة السيادة التركية إلى شبه جزيرة سينا[1]. وقال مهما يكن مركزى كخديو فلا يستطيع أحد أن ينكر على أننى

(١) كانت سيناء أرضًا عثمانية لأن الحدود لم تعين بين مصر وهذا الصقع باعتبار أن جميعها أرضا=

مباشرة من نسل محمد على مؤسس الأسرة المالكة فلا يمكن إذاً أن يدور فى الخلد أنه- ولاسيما هو - يحلم بهدم ما بناه جده الشهير ليعيد مصر إلى سلطة الحكومة التركية.

ثم تكلم سموه بأقوى عبارة عن شكر لجلالة الملك إدوارد السابع لما رآه من إكرامه ومجاملته وأعرب عن حبه واحترامه له وذكر أنه لو كان يستطيع لما تأخر عن زيارة إنكلترا فى كل صيف لا للدلالة فقط على صداقة شخصية، بل للدلالة على معرفة سموه قدر الاتحاد الوثيق العرى بين إنكلترا ومصر التى هى تحت الحماية الإنكليزية[١] حماية إذا لم تكن معلنة رسمية فهى ضمنية فعلية.

أما الأزمة الحاضرة فلم يقل فيها سموه شيئًا على التقريب، ولم يفه ببنت شفة انتقادًا على اللورد كرومر أو سياسته بل مدح استقامته ومقدرته وأسف لأن مفاجأة المرض اضطرته إلى قطع سلسلة أعماله الطويلة كمعتمد لبريطانيا العظمى. وأظهر ارتياحه الشخصى إلى نصيحة جناب اللورد بتعيين السير إلدون غورست خلفًا له، وذكر أنه لما كان جناب السير غورست مستشارًا للمالية كانت العلاقات بينه وبين سموه ودادية مستحبة.

ثم بسط لى سمو الخديو بلا تفصيل القاعدة العامة التى يرتئى جعلها أساسًا لمجرى العلاقات بين الحكومة الفعلية والحكومة الشرعية وتلك القاعدة هى التعاون الودادى بين الفريقين[٢]. ثم أفصح عن اقتناعه بأن القنصل الإنكليزى الجنرال أيا كان يهتم بنجاح مصر بقدر اهتمام سموه.

= عثمانية. فانتهز لورد كرومر فرصة أن السلطان أراد وصل العقبة بسكة حديد الحجاز إلى عمان وأثار مشكلة سياسية حادة أرسل سير إدوارد غراى بسببها إنذارًا نهائيًا لتركيا وضمت سيناء إلى مصر. وحدث ذلك فى سنة ١٩٠٦ وإذا أردت التوسع فانظر مذكرات بلنت:

My Diaries p. 138, 139, 141, 144, 146, 150, 156, 157, 168, 169, 170, 185, The Akabah Quarrel, letter Form Mr. Blunt W. sir Edward Grey, 9 th may, 1907.

وكل هذا فى الجزء الثانى من ذلك الكتاب.

(١) قول الخديو عباس فى سنة ١٩٠٧ لمستر ديسى: «إن مصر.... هى تحت الحماية الإنجليزية، حماية إذا لم تكن معلنة رسمية فهى ضمنية فعلية».... قول فى غاية الحكمة وأرجح أن سموه لم يرد بذلك إلا رد دعوى الإنجليز بأنهم احتلوا مصر بحسن نية، وأنهم يريدون الجلاء لما يحين وقته، ورمى بذلك «تنبيه الرأى العام لحقيقة السياسة الإنجليزية».

(٢) يقصد سياسة الوفاق: انظر باب سياسة الوفاق فى هذا الكتاب.

وقال إن الشعب فى البلاد المصرية مثل كل شعب فى البلاد الشرقية لا يمكنه أن يتصور الحكومة فى غير شخص الحاكم كالخديو نفسه. وأن سموه مثل الحكومة الشخصية على شكل يعجز عنه أى قنصل جنرال أجنبى. وسموه يعتقد أن مجرى الأحكام يكون أسهل عما نرى إذا كانت الإدارة الوطنية والإدارة الأجنبية تشتغلان يداً واحدة.

وكل ما أستطيع قوله هو أن سمو الخديو أكد لى أنه إذا سئل رأيه فى مسائل تتعلق بالعادات والقوانين والمصالح صرح بأن رأيه هو ضرورة المحافظة على قواعد العدل التى أقيمت فى العهد البريطانى، فإن العدل البعيد عن الخوف والمحاباة هو ـ على رأى سموه ـ الواجب المتحتم على كل حاكم.

ثم شكا الجناب الخديو من الجرائد الإنكليزية التى اتهمته تهمات معينة ولما كذبها تكذيبًا صريحًا علنيًا، لم تعتذر إلى سموه.

ـ ٣ ـ

كان من المنتظر قبل الآن أن يزور سمو خديوينا المعظم[1] لوندرة فى هذا العام لأنها نتيجة تكاد تكون لازمة لدلائل الوفاق بين سموه وبين الإدارة الإنكليزية فى مصر بعد ذلك الجفاء الطويل الذى سببته سياسة اللورد كرومر. وأن من لا يزال يعلق بذهنه أثر من حديث سموه مع المستر ديسى خصوصًا ما يتعلق منه بالروابط التى خلفتها الظروف بين مصر وبين إنكلترا يجد أن زيارة سموه للوندرة ليست من الأمور الفجائية التى يصح التظنن فى أسبابها أو يخشى من نتائجها. كلا إنها نتيجة طبيعية للوفاق الذى اشتهر أمره ودل عليه الحس. فمهما يكن من تخمين بعض المفكرين فإنا لا نرى لهذه الزيارة الودية أهمية سياسية يكون من ورائها تغيير الحالة الحاضرة فى مصر إلى حال أخرى. وكل ما يمكن أن تنتجه هذه الزيارة من النتائج- إن كان لها نتيجة سياسية- هو أن تفسح الإدارة الإنكليزية للسلطة الشرعية مجال الاشتراك معها فى تصريف الأمور التى لا تضر قاعدة الأحتلال ولا تنفع فى إنماء سلطة الأمة والاعتداد برأيها فى الأعمال العامة أكثر من الآن. ذلك لأن كل ما تنتظره الأمة من نتائج أعمال سمو الأمير وأعمال المصريين لدى الإنكليز إنما هو الدستور. وقد عرف فيه آخر رأى

(١) نشر بالعدد ٢٧٥ من الجريدة فى ٢ من يونيو سنة ١٩٠٨ بعنوان «سفر الجناب العالى».

الإنكليز وما العهد ببعيد عن تقرير السير إلدون غورست وتصريحات الحكومة الإنكليزية فى البرلمان. تلك التصريحات تدل بوضوح على أن إنكلترا لا توافق الآن على منح الدستور، ولا توافق على الحكومة الذاتية، ولو على شكل استبدادى، أسنى أن يكون الحكم فى مصر للسلطة الشرعية والوزارة الأهلية والموظفين المصريين. الزيارة لا يترتب عليها تقرير العمل فى مصر على غير ما قضت به تلك التصريحات فلا يمكن أن تأتى بنتيجة ذات أثر سياسى جدى على أى حال. كذلك لا يمكن أن تكون زيارة سموه من شأنها أن يخشى منها على المصالح المصرية؛ لأن سموه حفظه الله يعلم مقدار إخلاص أمته له وتعليقهم آمالا كباراً بنياته السامية ومقاصده النافعة. ولأن الحالة الحاضرة هى من طبيعتها ألا تقبل التحول إلا إلى أحسن منها. فماذا يخشى الناس من تغيير حال هو أسوأ ما يكون: حكومة ذات سلطة باطنة لها كل التصرف، وسلطة ظاهرة لا تملك من أمرها شيئًا. حكومة لا تخشى أن يشتهر عنها أنها تأبى على الأمة أن تتعلم على نفقتها الخاصة كما هو حاصل الآن من توقف الحكومة فى إجابة مطالب لجنة شورى القوانين. حكومة يبين عليها أنها تعتبر صوت الرأى العام صرخة فى واد لا يقام لها فى التشريع وزن.

***

من أجل ذلك لا نجد محلاً لأن نعلق أهمية سياسية على زيارة سموه لإنكلترا تزيد عن الأهمية السياسية التى علقناها على اتفاقه مع جناب المعتمد البريطانى هنا من عام أول. بل أولى بتلك الزيارة أن تعتبر زيارة ودادية تقوى روابط الوداد والوفاق بين سمو أميرنا وبين جلالة ملك الإنكليز.

وإنا نرجو الله لسمو أميرنا المحبوب، سفرًا سعيدًا، مقرونًا بالصحة والعافية، وعودًا أحمد.

ـ ٤ ـ

أحمد شوقى بك الشاعر[١]

فهم الناس من حديث شوقى بك[٢] الشبيه بالرسمى أن عابدين تعترف للإنكليز على مصر بشىء من الحقوق أو على الأقل أن الإنكليز قد أصبحوا شركاء لسمو الخديو فى حق الحكم. فى حين أن شوقى بك يقول فى حديثه إن جلالة السلطان يعتبر أمر البرلمان المصرى من الحقوق الخاصة بسمو الخديو. فكأن شوقى بك يريد أن يقول فى معرض الاعتذار للمصريين عن الجناب العالى أو عن عدم استعداد سموه إلى منح الدستور أن الاحتلال الإنكليزى الذى لم يبق لسمو الخديو سلطة فعلية ذات أثر حقيقى فى حركة الحكومة والذى قصر سموه على حيازة الحقوق الشرعية دون استعمالها أن هذا الاحتلال أصبح شريكه فى تلك الحقوق الشرعية أيضًا؛ لأن منح الدستور هو تنازل من قبل الأمير عن بعض حقوقه الشرعية، فإذا علق سموه هذا التنازل على رضا الإنكليز، كان معناه أنه معترف بأن للإنكليز حقوقًا على مصر.

---

(١) نشر فى العدد ٤٧٤ من الجريدة فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان «تسكين الحركة الوطنية».
(٢) أحمد شوقى بك أمير الشعراء، وكان شاعر البلاط، واشتغل بالسياسة قليلاً فلم يوفق رحمه الله.

وإنا نحن أصحاب البلاد وساكنيها ننكر على الإنكليز أى حق من الحقوق على مصر وننكر عليهم أن احتلالهم الفعلى الذى لا أصل له من القانون، يمكنه أن يكسبهم أى حق علينا أو على بلادنا. ويصدقنا فى هذا الإنكار جميع الدول الأوروبية والقانون الدولى والإنكليز أنفسهم لأنهم إلى اليوم لم يدّعوا أنهم كسبوا حقا من الحقوق. على ذلك لا نخشى نتيجة سيئة من حديث شوقى بك الشبيه بالرسمى فيما يختص بهذه النقطة، نقطة اعتراف عابدين بحق للإنكليز على مصر. ولتطمئن قلوب الذين ظنوا أن هذا الاعتراف هو نتيجة من نتائج سياسة الوفاق التى لم تر الأمة منها خيرًا إلى الآن.

غير أن شوقى بك ذلك الشاعر المطبوع القديم والسياسى الجديد، أراد بحريته صرف الأمة المصرية عن طلب حقوقها من الجناب العالى فوضع سيده بهذه التصريحات فى مركز كان مركز السكوت خيرًا منه؛ لأنه إذا كان الإنكليز شركاء لسموه فى حق منح الدستور فيما يخصه لظهر ذلك بالأعمال الحسية. ألم يرفض سموه طلب الجمعية العمومية تأليف مجلس النواب إذ كان يرأس مجلس النظار، أم هل طلب سموه حفظه الله من رجال حكومته أن يحضروا مشروع الدستور أو النقط الأساسية فيه ليدور عليها البحث بينه وبين الإنكليز الذين جعلهم شوقى بك له شركاء فى حقوق الخديوية المصرية؟ وهل أظهر سموه من الغضب لامتناع الإنكليز عن موافقته على الدستور ما أظهره فى فرصة وزارة فخرى باشا[1] أو فرصة حادثة الحدود؟ إذا لم يكن شىء من ذلك فهل يعرف شوقى بك وهو اللسان السياسى للسراى، بأية واسطة يمكن للأمة أن تثق حقيقة بأن سمو الخديو مستعد لمنح الدستور أم يكون حديث شوقى بك هو حديث أريد به النتيجة التى أريدت من سؤال المستر «ماكنيل» فى البرلمان الإنكليزى حين اشتد المصريون فى طلب مجلس النواب فى الربيع الماضى إذ وقف المستر ماكنيل فى المجلس يسائل ناظر الخارجية الإنكليزية عما إذا كان الخديو يستطيع منح الدستور بغير رضا الإنكليز. قال ذلك بالضرورة ليسمع صوته من لوندره إلى

---

(١) انظر تعليق فى ص ٧٢ من هذا الكتاب.

المصريين، حتى يلتمسوا العذر لسمو أميرهم الذى لا تزال حكومته شخصية فى القرن العشرين. إن كانت النتيجة التى أريدت من حديث شوقى بك هى عين النتيجة التى أريدت من سؤال المستر ماكنيل، فقد صدق الذين قالوا فى هذا الصيف أن سياسة الوفاق تنحصر فى توسيع السلطة الشخصية لسمو الأمير بعض الشىء فى مقابل أن يرضى سموه عن تصرف الإنكليز فى مصر، فتسكن الحركة الوطنية وتقبر مطالب الاستقلال.

لورد كرومر

أمام التاريخ[1]

- ١ -

لو بقى جناب لورد كرومر عامًا واحدًا فى منصبه لعيَّد عيده الذهبى فى خدمة دولته لأنه صرف حتى اليوم تسعة وأربعين عامًا فى خدمة المصلحة البريطانية ولقد أصدرت "الجريدة" أمس ملحقًا ذكرت فيه لمعة من ترجمته فيجمل بها اليوم أن تفصل أعمال ذلك السياسى العظيم وتدعها تنطق بما له وما عليه. قيل إن ضابطًا مدح نابليون قبل معركة فى إيطاليا، فقال له: «انتظر حتى ترى أعمالى» فنحن رأينا أعمال اللورد ورأينا نتائجها، فلنستنطقها فى الحكم له أو عليه.

تنقسم أعمال اللورد فى مصر قسمين: مالية اقتصادية وسياسية :

أما أعماله المالية الاقتصادية فيبتدئ تاريخها فى مصر سنة ١٨٧٧ إذ عين عضوًا إنكليزيًا فى صندوق الدين المصرى، فأظهر لدولته من صدق النظر وسعة الاطلاع فى المسائل المالية ما أنساها القاعدة القائلة إن الذى يربى بين البنادق

---

(١) نشر بالعدد ٣١ من الجريدة فى ١٣ من إبريل سنة ١٩٠٧ بعنوان «لورد كرومر أمام التاريخ».

والمدافع «كالشاب أفلن بارنج» لا يميل به طبعه إلى المالية أو السياسة وفى سنة١٨٧٩ اتفقت الحكومتان البريطانية والخديوية على تعيينه مراقبًا عامًا للمالية المصرية؛ لأن إنكلترا كانت تهتم مع فرنسا أشد اهتمام بالمالية المصرية صوناً لأموال الإنكليز والفرنسويين، فأظهر براعة كبيرة، وكان فى جملة الذين مهدوا السبيل لإصدار قانون التصفية[1] الذى ضمن للدائنين الأوروبيين أموالهم مع فائدتها. وقبل أن يصدر ذلك القانون حدث أن مالية الهند ارتبكت ارتباكًا شديدًا فعينته حكومته عضواً ماليا فى المجلس الهندى، وهنالك لم يفعل إلا ما زاد حكومته ثقة به . ولما تقرر أن يغادر السير إدوارد ماليت معتمد إنكلترا القطر المصرى، لم تجد الحكومة البريطانية رجلاً أخلق بمنصبه من لورد كرومر (وكان لا يزال اسمه السير إفلن بارنج). ولما اجتمع مؤتمر لندرة سنة١٨٨٤ للنظر فى المالية المصرية كان فيه مندوبًا محترم الرأى، وكان يقول مثل كل عاقل أنه لا يمكن الإصلاح فى مصر قبل أن تقوم المالية فيه على أساس متين. ولا تقوم المالية على ذلك الأساس إلا إذا زادت مواردها ووثقت بها أوروبا ولا تزيد مواردها إلا إذا تحسنت أحوال الرى على الأخص فأصبحت أرض مصر تنبت من الخيرات كل ما تقدر على إنباته. وأما الموارد الأخرى كالجمارك والسكك الحديدية والبوستة وسائر مصادر الدخل ، فإنها تأتى فى المقام الثانى. ولذلك أفرغ كل جهده لدى الدول حتى حملها على عقد قرض خص جزءًا منه بالرى .

وما جاءت سنة ١٨٩٩حتى صار دخل الحكومة ١١٤١٥٠٠٠جنيه وكان كلما زاد التحسن فى المالية زاد فى المساعدة على تخفيف الضرائب غير أن النفقات كانت طائلة بسبب فوائد الديون ونفقات المشروعات .

وكان لدى لورد كرومر مشروعان يؤلمانه ويشكو منهما. أولهما: صندوق الدين. والثانى وهو متعلق به تخصيص ما قيده قانون التصفية بالديون كالدائرة السنية والدومين ونحو نصف دخل السكك الحديدية، فلم يجد من وسيلة للخلاص من

---

(١) فى ٢ من إبريل سنة ١٨٧٩ ألفت لجنة للتصفية، أى تصفية الديون المصرية لأوروبا، وصدر قانون التصفية فى ١٧ من يوليه سنة ١٨٧٩.

هذين المشروعين سوى الاتفاق مع فرنسا أولاً. وحدث أن جلالة الملك إدوارد مال إلى هذا الاتفاق وحببه إلى حكومته ، فاغتنم كرومر الفرصة وأيده بما استطاع، كما ذكر أخيرًا فى حديثه مع مراسلى الطان .

أما السبب الذى حمل لورد كرومر على الشكوى من صندوق الدين مرارًا فى تقاريره، فهو أن الصندوق لم يكن يقدم كل ما تطلبه الحكومة المصرية من الأموال اللازمة للإصلاح وقيل إن لورد كرومر لما أذن بتأسيس البنك الأهلى وأيده تأييدًا معروفًا كان يؤمل أن يقوم يومًا مقام صندوق الدين وها نحن نرى هذا الأمل يوشك أن يتحقق فى الواقع .

ولما تم الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤(١) بين فرنسا وإنكلترا كان أول ما فكر فيه اللورد كرومر حل عرى صندوق الدين فرضيت فرنسا بالشروط التى عرضها عليها. ثم وافقت الدول الأخرى التى لها أعضاء فى ذاك الصندوق، ولا تأتى سنة١٩١٣حتى يصبح صندوق الدين أثرًا بعد عين يتحدث عنه المصريون كما يتحدثون الآن عن المراقبة الثنائية ومؤتمر لندوة وما شاكلهما. ولقد بات لورد كرومر فى راحة عظيمة من الوجهة المالية بفضل ذلك الاتفاق، فلم يعد يرى فرنسا تعاكسه كما عاكست فى مسألة تحويل الدين، ولا تشاكسه كما فعلت مع روسيا حين أخذ نصف مليون جنيه من صندوق الدين لحملة السودان، ثم اضطر إلى رده بحكم من المحكمة المختلطة ولا يشك أحد فى أن لورد كرومر فاز فوزًا ماليا عظيمًا بإدخال ما أراده من المواد المتعلقة بالمالية المصرية فى ذلك الاتفاق كما فاز مع حكومته فوزًا سياسيًا بحمل فرنسا على التعهد لهم فيه "بأنها لا تقيم أقل عقبة فى سبيل إنكلترا بمصر سواء كان بطلب تعيين موعد للجلاء أو غيره».

وكان من سياسته المالية أيضًا ـ وهو أمر يوجب الشكر الجزيل ـ أن يرفع أثقال الربا الفاحش عن عواتق الفلاحين فأنشأ البنك الزراعى بعد إنشاء البنك الأهلى ونصح للحكومة المصرية وللبنك الأهلى بأن يساعداه حتى يقدم للفلاحين

---

(١) اتفاق عقد بين فرنسا وإنجلترا بأن تطلق كل منهما يد صاحبتها، تلك فى شمال إفريقية وهذه فى مصر.

مبالغ صغيرة تسهل عليهم سبيل المعاش، فأنشئ هذا البنك وجعل من مواد قانونه أن يسلف الفلاحين من عشرة جنيهات إلى ٥٠٠ جنيه بفائدة ٩في المائة، غير أن بعضهم ينتقد على البنك المذكور بعض أمور ليس هنا محل إيرادها، وسنعود إليها تحقيقا للأمنية التى قصدها لورد كرومر من تعضيده وهى صون مصلحة الفلاح من شر المرابين .

وليس فى وسع أحد أن ينكر النتيجة الباهرة التى وصلت إليها مصر بفضل تلك السياسة المالية، وإذا كان بعضهم ينتقد تفاصيل صغيرة فى بعض المصروفات، فإن كل عاقل ينظر نظرة شاملة صادقة إلى تلك السياسة يحكم بأن لورد كرومر من أعظم الاقتصاديين وأكابر الماليين فكم زادت مساحة الأراضى المزروعة منذ سنة ١٨٨٣ إلى اليوم، وكم زادت قيمة الأرض الزراعية وأرض البناء بفضل سياسته فليس بعجيب أن تعظم ثقة الأوروبيين باللورد حتى صاروا يعدون كلمته حجة أما خلاصة آرائه فى الحالة الحاضرة فهى أن هذا النجاح الاقتصادى العظيم قائم على قواعد راسخة غير أنه يجدر بالمصريين وغيرهم أن لا يتهوروا فى الإقبال على إحدى الشركات قبل أن يدققوا ويفحصوا، ويستشيروا حتى يعلموا إذا كانت ثابتة القواعد قوية الأركان فليعمل المصرى بنصيحة ذاك المالى الراحل والشيخ الكبير، فإن تلك النصيحة ثمرة اختبار طويل وتجارب كثيرة.

أعماله السياسية

لا ينكر أحد على لورد كرومر أنه سياسى محنك بعيد النظر رحب الصدر، طويل الأناة، كما يجب على كل سياسى. غير أن سياسته لا تخلو من أثر العسكرية التى صرف فيها شبابه نريد أنه شديد المراس فى مطلبه، عظيم الإصرار على أمره يبقى سنوات عديدة يسعى إلى غاية واحدة ويتخذ من كل سانحة حجة وبرهاناً لتأييد رأيه ولا يدلنا على هذا كله مثل الحوادث التى جرت منذ سنة ١٨٨٤ إلى اليوم، ولو اتخذنا من تلك الحوادث مسألة الجلاء فقط مثلاً لكانت برهانًا كافيًا على خطته فانظر كيف أنه كان يجاهد جهاداً متواصلاً حتى يستنبط فى كل زمن وسيلة جديدة لإرساخ قدم دولته فى وادى النيل فسيَّر حملة السودان وكان فى كل ساعة يستنجد الدماء الإنكليزية التى أريقت فى أم درمان

على كل إنكليزى يلفظ كلمة الجلاء حتى استمال إلى رأيه كبار الأحرار والمحافظين فأيده اللورد روزبرى كما أيده لورد سالسبرى واستمال إليه لورد لانسدون كما استمال سير إدوار غراى وبات الأسطول البريطانى العظيم حارسًا لما قرره فى المسألة المصرية فما رأينا حكومته ترد له طلبًا أو تستنكر عليه سياسة، ولو بلغت أقصى درجات الشدة وأننا نورد للقارئ هنا مثلاً واحدًا لتلك الثقة العظمى بسياسته.

لما وقع الخلاف على تعيين سعادة فخرى باشا خلفًا لمصطفى باشا فهمى سنة١٨٩٣ ذهب لورد كرومر إلى عابدين واعترض اعتراضًا شديدًا على تعيين فخرى باشا وأظهر لسمو الخديو أن إصراره على رأيه يجعل الأمر خطرًا، وأبرز له تلغرافًا من اللورد روز برى ناظر الخارجية يؤيد قوله(١).

فإن معتمدًا سياسيًا يجد من حكومته مثل هذا التعضيد فى مثل هذا الحادث يستشعر نفسه من نفسه حزما وإن يكن بلا حزم فكيف برجل عسكرى مثل لورد كرومر وإذا أراد المطالع برهانًا آخر على تقديس حكومته لكل رأى من آراء لورد كرومر فى المسائل المصرية فليذكر حادثة فاشوده(٢) التى كادت تضرم نار الحرب بين إنكلترا وفرنسا، وما تلك الحادثة وطرد كولونل مرشان ورجاله إلا تأييدًا لسياسة لورد كرومر وما الاتفاق الذى عقد بين فرنسا وإنكلترا بعد تلك الحادثة على مناطق السودان إلا بناء على رأى لورد كرومر أيضًا فكان تمهيدًا لاتفاق أكبر وخطوة أوسع فى سبيل التقرب بعد ذاك التباعد بين الدولتين.

ولما عقد ذاك الاتفاق، أى اتفاق سنة ١٩٠٤، استراح اللورد من المسألة المالية الدولية فى هذا القطر، كما استراحت دولته من المعارضة السياسية، ثم التفت

---

(١) أسقط الخديو عباس وزارة مصطفى باشا فهمى فى يناير سنة ١٨٩٣، وعين فخرى باشا رئيسًا للوزارة وأراد بذلك أن يحقق سلطته الشرعية فعل ذلك من غير علم كرومر فامتنع كرومر عن الاعتراف بالوزارة الجديدة قبل أن يعرف رأى حكومته، وانتهى الأمر بأن عدل عن تعيين فخرى باشا وعين رياض باشا رئيس وزارة.

(٢) وقعت حادثة فاشودة فى أكتوبر سنة ١٨٩٨، إذ احتل الكولونل مارشان بفرقة من الجنود الفرنسية جزءًا قال الإنجليز إنه تابع للسودان، وأن لمصر حقوق السيادة عليه وقد بلغ النزاع بين بريطانيا وفرنسا مبلغًا كادت تقوم من ورائه حرب بين الدولتين.

إلى المسألة المالية القانونية فكتب فى العام الماضى فصلاً طويلاً عن وجوب تغيير الطريقة القديمة فى الامتيازات الأجنبية، ثم نشر فى هذا العام الفصل الضافى الذى اطلع عليه القراء، فكانت حملاته على طريقة الامتيازات متتابعة كحملاته على صندوق الدين قبل أن ينال مراده.

وليس بنا من حاجة إلى زيادة الإسهاب فى هذا الباب فإن كل خطبة لرجال الحكومة الإنكليزية، وكل تقرير من تقارير لورد كرومر، وكل أثر من آثاره السياسية، يظهر حقيقة تلك السياسة التى اتبعها الشيخ الراحل. ولقد كان تقريره الأخير كوصية سياسية قبل رحيله عن هذا الوادى ويعلم المطالع مما نشرناه أن اللورد لا ينصح لدولته فى تلك الوصية ببسطة الحماية على مصر، لأن بسطها يقضى بتغير فى الحالة السياسة مع أن إنكلترا تعهدت فى الاتفاق الإنكليزى الفرنسوى بأنها لا تغير شيئًا من تلك الحالة كما تعهدت فرنسا بأن تطلق يد إنكلترا فى القطر المصرى.

نتيجة تلك السياسة

فما نتيجة تلك السياسة كلها ؟ نتيجتها أننا إذا نظرنا إليه بعين إنكليزى فلا يسعنا سوى الثناء عليه، أما إذا نظرنا إليه بالعين التى يجب على المصرى أن ينظر بها إلى مصلحة وطنه ، فلا يمكننا أن نصوغ له شيئًا من الثناء على عمله السياسى فى مصر، فإنه حرم مصر من حياة سياسية تطمح إليها كل أمة حية وإذا كنا لا نستطيع سوى الاعتراف بأن اللورد وسع نطاق الحرية الشخصية، فلا يمكننا أن ننكر أنه فعل العكس كل العكس مع موظفى الحكومة من المصريين فنزع حريتهم وسلطتهم ونفوذهم، وألقاها فى أيدى الموظفين الإنكليز، فبات كثير من أذكياء الشبان المصريين ينفرون من وظائف الحكومة ولا أدل على هذا كله من شدة احتياج الحكومة إلى موظفين ومستخدمين ولا نظن أن قلة الكفاءة التى يذكرها اللورد فى تقريره إلا نتيجة التعليم الناقص وسوء معاملة الموظفين والمستخدمين فى الحكومة، وربما كان يرى خذلان التعليم الصالح موافقًا لمصلحة بريطانيا العظمى لأن جناب اللورد ينظر فى كل أمر إلى مصلحة دولته قبل كل

شىء : سنة الوطنى الغيور على وطنه وأنه لمن هذا الطراز كلامه عن الوحدة الإسلامية وعن وجود التعصب لها فى القطر المصرى، مع أن التعصب ليس له فيه أثر على الإطلاق، ولكن هى المصلحة البريطانية تريد أن تمثله هائلاً مخيفًا. ومن هذا الطراز أيضًا كل عمل وكل اتفاق وكل خطوة وكل حركة لذلك السياسى الإنكليزى العظيم.

وربما كان فى وسع جناب اللورد أن يحصل لدولته على أكثر من الفوائد التى حصل عليها لو أنه صرف همته أيضاً فى كسب ولاء المصريين الذين وصف نفسه بأنه صديقهم، بأن وضع للتعليم العام قواعد تجعله منتجا مفيداً للأمة، ودفع عن المعارف العمومية من كان يناهضها واعتمد فى الإصلاح على أكفاء المصريين ورشحهم بحرية العمل إلى حسن الإدارة ورغب عن محو الجنسية المصرية الصميمة بما قال من إنشاء جنسية دولية لمصر(١). لا شك أنه بذلك كان يكسب لدولته صداقة الأمة المصرية ولشخصه ثناء من المصريين يعادل ثناءهم عليه لعمله على نمو الحرية الشخصية واحترام الحق والمساواة بين طبقات الأمة.

---

(١) انظر إلى أى حد بلغت صفاقة هذا اللورد.

ـ ٢ ـ

للسياسة الإنكليزية عدة مزايا (١) أو بالأولى عدة قوى متماسكة متضامنة يتألف من مجموعها تلك السياسة التى تحكم على خمس العالم وإحدى تلك المزايا أنها لا تنقل سفيراً فى عاصمة ولا حاكمًا فى مستعمرة ولا معتمداً فى بلد، إلا إذا قضت الدواعى القاهرة كما حدث للورد كرومر متعمدها فى القاهرة فإن هذا السياسى الكبير يقيم فى العاصمة المصرية منذ بضعة وعشرين عاماً ولولا طول إقامته لما تمكن من إظهار مقدرته لأن النقل يقطع على السياسى سلسلة أفكاره التى يتمكن بها من الصعود إلى أعلى مراتب العلاء فلورد كرومر كان كبيرًا بثلاث : مقدرته الشخصية، ومساعدة دولته له بكل قواها، وسعة الوقت الذى أنفسح له فى مصر وكل من يرسل نظرة شاملة إلى أعماله لورد كرومر منذ تعيينه معتمداً لدولته فى هذا الوادى، يجد أن تلك المزية فى السياسة الإنكليزية ساعدته أعظم مساعدة؛ لأنها مكنته من إتمام سلسلة أعمال حلقة فحلقة ، والرجل كما يشهد له الخصوم قبل الأحباب بعيد مرمى النظر، طويل

---

(١) نشر بالعدد ٣٣ من الجريدة فى ١٦ من إبريل سنة ١٩٠٧ تحت «عنوان خواطر وآراء: أو مزية من مزايا السياسة الإنكليزية.

حبل الصبر، فكان كل عمل يأتيه تمهيداً لما يأتى بعده وتوطئة لسبيل الغرض الذى وضعه نصب عينيه فما وافق على ترك السودان فى أوائل عهد الاحتلال إلا ليبقى استئناف الحملة على تلك البلاد وسيلة جديدة بين يدى الاحتلال يتوصل بها لزيادة توطيد القدم الإنكليزية عند الفرصة الموافقة، فعرضت له تلك الفرصة سنة ١٨٩٥حين علم بسير مارشان نحو السودان المصرى وما عقد بعد فاشوده الاتفاق السودانى مع فرنسا إلا ليزيل ما بقى من آثار الاستياء فى نفوس الفرنسويين بعد تلك الحادثة، ويمهد السبيل لإطلاق يد الاحتلال فى المالية داخل القطر، وإطلاق يد حكومته من الوجهة السياسية، فكان له ما أراد باتفاق سنة١٩٠٤ مع فرنسا، ثم بموافقة سائر الدول صاحبات الشأن فى صندوق الدين على ما يتعلق بمصر، فتزعزع من تلك الساعة أساس هذا الصندوق وما مد اللورد يمين المساعدة فى ذاك الاتفاق اكتفاء بمزايا فقط، بل قال فى نفسه نحن نغنم ما يقدمه من المزايا السياسية والمادية ، ثم نجعله تمهيداً جديداً لمشروع آخر عظيم، هو تغير طريقة الامتيازات فى مصر، وحصر السلطة التشريعية فى قبضة بريطانيا العظمى ، وما نيل هذا المراد بالأمر المستحيل ما دام الاتفاق الودى موجوداً بين لندرا وباريس .

وحسبنا ما تقدم دليلاً ساطعًا على تماسك مشروعات لورد كرومر مَنذ سنة١٨٨٤ إلى اليوم ، وقس عليه سائر ما جرى فلو لم يكن للسياسة الإنكليزية تلك المزية لما وصل اللورد إلى النتيجة التى ينظر إليها اليوم وهو باسم الثغر، طلق المحيا؛ لأنها جعلته عظيمًا فى نظر دولته ونظر العالم .

ولا ننكر أن الحكومة الإنكليزية، حرة كانت أو محافظة، يتفق لها أن تنقل سفيرًا أو معتمدًا أو حاكما بعد تعينه بزمن قصير، ولكن هذا نادر عندها بقدر ما هو غالب عند بعض الدول الأخرى.

وبناء على الخطة التقليدية التى تسير عليها إنكلترا مع سفرائها ومعتمديها لا نرى وجهًا للاجتهاد فى البحث والتنقيب عن سبب خفى فى استقالة لورد كرومر فإن جميع الدلائل التى ظهرت حتى الآن تدلنا على أن استقالة اللورد مسببة عن اعتلال صحته ولولا ذلك ما كان اللورد يقول للسير ادوارد غراى فى التلغراف

الذى أرسله إلى نظارة الخارجية «ويهمنى كثيراً أن يعلم أن الأسباب التى حملتنى على اتخاذ هذه الخطة إنما هى أسباب صحية لا غير». وزد على هذا كله أن صحة اللورد بقيت مدة قبل استقالته وهى تنحرف بين حين وآخر كما ذكرت الجرائد المحلية والمستفاد من أقوال الطبيبين اللذين فحصا اللورد أن شفاءه مأمول بعد راحة طويلة، لأن كل ما يشكو منه ضعف شديد فى الأعصاب فلابد إذاً أن نسمع للورد صوتاً فى مجلس الأعيان الإنكليزى بعد أن يتم له الشفاء وسيبقى محترم الكلمة عند قومه فى جميع المسائل المصرية على وجه أخص، ولا نظن أن رجلاً صرف معظم حياته فى عمل كبير يستطيع أن ينساه أو يحجم عن الاهتمام بكل ما يتعلق به ويرجع إليه.

ـ ٣ ـ

استقال لورد كرومر(١) مصرحًا للملأ هو وحكومة الإنكليز بأن أسباب استقالته صحية صرفة، وعلقت الجرائد على نبأ استقالته بما للرجل وما عليه ولكنها أبت إلا المناقشة فى هذه الاستقالة حتى قال بعضهم أن سببها خلاف قام بينه وبين الوزارة على خطته السياسية فى مصر. ولكن الذين يدعون هذا السبب لا يقولون بأن الوزارة الإنكليزية قررت مبدءًا جديدًا للاحتلال غير مبدئه القديم فى أنه مرجع كل الأمور ولا يقولون بأن الوزارة الإنكليزية كلفت العميد الجديد أن يترك مصر لسمو الأمير يتصرف فيها بما يشاء .

وما دام أنه لم يكن من ذلك شىء، فالإنكليز بالأمس هم الإنكليز اليوم وهم الإنكليز غدًا ـ منهم ترجى المنفعة وإليهم ترجع الأمور، فلا يسكن أمر هذه الحركة التى لا أصل لها، إلا وترى أصحاب الحاجات يؤمون قصر الدبارة والجرائد تنشر الكتب المفتوحة والمقالات الضافية تبسط فيها مطالب الأمة لعميد الاحتلال ـ ولا يكون وراء كل هذا إلا مصداق ما قلنا يوم الاستقالة

---

(١) نشر بالعدد ٤٤ من الجريدة فى ٣٠ إبريل سنة ١٩٠٧ بعنوان «المسالمة لا المعاندة: وداع لورد كرومر».

«إنكليزى يخلف إنكليزيا» غير أن المتتبع لهذه الحركة الباطلة والشغب المستمر يكاد يقع فى وهمه أن وراء الأكمة ما وراءها من تبدل الأحوال وإحياء الآمال وبوارق الاستقلال لأن الجرائد الملقبة بالوطنية على اختلاف نزعتها أخذت تأمر الناس أن لا يعترفوا للورد كرومر بحسنة مطلقاً فلا يزورونه كما كانوا ولا يودّعونه كما يجب على المقيم للمسافر، وأن يختموا على أفواههم بخاتم الخوف من التغيير والتشهير ، فلا ينطقوا إلا بما يرضى تلك الجرائد من ألفاظ معاداة اللورد المسافر وقومه المقيمين وبالجملة فإنه يفهم من قولها إننا قطعنا العلاقات بيننا وبين الإنكليز.

لم يكن شىء من ذلك كله ولم تتغير الحال عن أصلها. وإنا تلقاء ذلك لا تخلو سياستنا مع الإنكليز من أحد وصفين: إما سياسة معاندة وعداء، أو سياسة مسالمة لا استسلام. وقد علم العقلاء وجربوا سياسة المعاندة مع بضع عشرة سنة قد جرت بنا من الوجهة الإدارية والسياسية إلى هذه الحال التى نألم لها جميعاً كل الألم، والتى لم يبق معها لنا من إدارة بلادنا إلا محض تنفيذ أوامر الاحتلال فى كبير المسائل وصغيرها ولا شك فى أن هذه السياسة سياسة المعاندة عقيمة إذ كيف يقبل المعاند من المقاند حسابا على أعماله بل كيف يرجو العدو من العدو إصلاحا لحاله أما والله إنا على هذا المذهب لا يمكننا أن نتقدم فى مدارج الرقى الأدبى والسياسى شبراً ما دام الحال على ما نرى من التقاطع وسوء التفاهم من الجانبين .

فلم يبق إلا سياسة المسالمة والمحاسنة المقرونة بالمحاسبة، وأول مظاهرها المجاملة فى المعاملة، ومن هذا النوع يكون اهتمام العقلاء بالاحتفال بوداع لورد كرومر.

رحماكم يا أرباب الأقلام لا تغرروا بهذه الأمة التعيسة ، ولا تكونوا للزمان عونًا عليها، وأخلصوا لها النصح، وذروها فى هذه الفترة هادئة تتكون قوتها من الباقيات لا من الكلمات الطائحات، وأعطوا العقول حقها من حرية التفكير، والألسن قسطها من حرية القول، والنفوس أمرها من الجرأة وبينوا لها الفرق بين مواطن الانتقام ومواطن التكريم وبين انتقاص الأشخاص وانتقاد الأعمال ولا تكن

الأقلام فى أيديكم كالمعاول يهدم بها بناء الأخلاق أو كالحجب يستر وراءها ضياء الحق، أو السهام تهلهل بها أعراض الأشخاص وإلا فما بال بعض الجرائد أخذت تشهر ببعض الكبراء الذين انضموا إلى لجنة الاحتفال وتغمرهم كل يوم بضروب من ألفاظ السخرية غير اللائقة، حتى ذكر بعضها بالأمس أسماء غير الموظفين لتعرف بهم القراء، واعتذرت عن الموظفين بأنهم موظفون وكأنها تريد بذلك أن ليس لمن يوجد فى لجنة الاحتفال أو يحضر الاحتفال شىء من الإرادة أو الاستقلال الذاتى ولا يخفى ما فى ذلك من تجريد فضلائنا وعظام موظفينا وكبرائنا من الاختيار الذاتى . فبمن يكون الرقى الذى نؤمله!!! ثم هى لم تحترم الحقيقة فيما أسندته إلى النظار من أنهم يطوفون ببيوت الأعيان فيحملونهم على الاشتراك فى الاحتفال بوداع لورد كرومر والوزراء يكذبون ذلك علنا على صفحات الجرائد، ويتبرءون من أنهم يحملون أحدًا على غير ما يريد.

أخبرنا أحد الوزراء وقد كنا سألناه عن هذا الخبر الذى أجمعت عليه "الجرائد المتحابة" فى يوم واحد فأكد لنا أن الخبر عار عن الصحة، وإنه لم يخاطب أحد من الناس فى هذا الصدد، ثم قال وإنى مع ذلك لا أرى مانعًا فى نظر المروءة وحسن الأخلاق ولا فى عرف الوطنية يمنع الناظر من أن ينبه غيره إلى أداء واجب هو نفسه يقوم به.

وفى الواقع فإن الأمر أشهر من أن يتستر له، وأهون من أن يحتمل الدعوة إليه أى كتمان. وأبعد من أن تعتبر الصحف مطعنًا على صدق وطنية القائمين به. قال أحد علماء الاجتماع: إن الاعتراف بالجميل هو الإحساس بانتظار جميل آخر فى المستقبل «فإذا كانت الجرائد تريد من الناس أن لا يحتفلوا بوداع اللورد إظهارًا لعدم رضاهم عن الإدارة الإنكليزية فى عهده، وكان الناس فى بلدنا على مذهب ذلك الاجتماع وأنهم لا يعملون العرف لذاته بل للاتجار به، أفليس من المصلحة أن يحتفلوا باللورد لينتظروا بذلك خيرًا من خلفه الذى يجب أن يعتبر الاحتفال باللورد ومجاملته مجاملة له هو وجميع الإنكليز فى مصر أيضاً»؛ استقال لورد كرومر فكنَّا أول من نشر إلى الملأ الانتقاد المر على أعماله وأقواله التى لا توافق مصلحتنا مقرونة بالاعتراف له بأعماله التى فيها صلاح لمصر ولكن شخص لورد

كرومر ومركزه والرابطة التى بين الأمة المصرية وأمته ، ووجوب صفاء العلاقات بين الأمتين لمصلحة الطرفين: كل ذلك يلوى بنا عن أن نكون من المعوقين فى الاحتفال بوداعه وإكرام ضيافته، وتشييعه بما شاءت المحاسنة القومية والكرامة العربية.

كان لورد كرومر المستبد بالسلطة، الآمر الناهى الذى يطلب منه إيصال الخير كما يطلب منه دفع الشر، حتى لقد كان بعضهم يستغيث به من المعية ليكشف عنه ظلامته وكان بذلك مأموم الجناب من أصحاب الحاجات من الأمراء إلى الفقراء، فعلا نفوذه فى البلد حتى لترى أصغر الفلاحين متى سرقت ماشيته أو أتلف زرعه قدم عريضة للورد كرومر أصبح اللورد فى مصر ضيفًا لا يملك من سلطانه شيئاً. لا اتصال له بالاحتلال الإنكليزى والسلطة الإنكليزية فى مصر إلا كاتصال أحد الرجال المعول على رأيهم فى بلاد الإنجليز، ولا صلة بينه وبين الأمة المصرية إلا ما يبقى من الرابطة بين رجل أقام فى أمة زمنًا طويلا فترك فيها أثرًا سياسيًا من الأعمال الصالحة وغير الصالحة يسجله التاريخ، وأثرًا أخلاقيًا يذكر به شخصه بخير ممن لاقوا خيرًا.

وما الأمة المصرية تلقاء سفر هذا الرجل الكبير إلا إحدى اثنتين: سياسية تنظر فى مآل الأمور من الوجهة السياسية، أو غير سياسية تنظر فى أخلاق الرجل من حيث هو - فإن كانت الأولى وجب أن تعرف أن لليوم غدًا وأن هذا الأمر له ما بعده. وأن قاعدة سياستها مع المحتلين هى المحاسنة دون المعاداة وأن معاداة القوى بوار ونقص من العلم بالمصلحة وأن المظاهرة ضد لورد كرومر ظهور بالعداء ونكران للجميل فى وجه الأمة المحتلة فى غير جدوى وبذلك يكون الواجب عليها أن لا تمتعض من الاحتفال بوداع لورد كرومر وأن تقوم له بالمجاملة السياسية الواجبة بين الأمتين المرتبطتين اقتداءً بسمو الأمير.

وإن كانت الثانية كان من الواجب عليها وهى تعترف للرجل بكرامته ونزاهته وبشىء كثير صالح من أعماله أن لا تخشى فى إظهار الاعتراف بالجميل لوم اللائمين ولا ندرى كيف أن السير سكوت والسير غورست عند مفارقتهما لمصر وكانا مرؤسى لورد كرومر وسياستهما سياسته وعملهما منسوب إليه يعاملان

بغير ما يعامل به لورد كرومر نفسه الذى قال فيه شاعرنا المجيد حافظ: حقيق بتشييع المحبين والعدا.

فلتطب الأمة نفسا فما كان كبراؤها ووزراؤها ليجمعوا إلاَّ على ما يؤيد شهرتها بكرم الأخلاق وحسن المجاملة ولينفق كل ما شاء فى بناء ملجأ المصدورين الذى يظهر أن الرأى سيسخط على إنشائه تذكارًا للورد كرومر وليطرح كل حر تهديد الصحف ووعيدها ولا يسمع إلا ما يمليه عليه وجدانه دون ما يكرهه عليه غيره، فإن الحرية فى القول والعمل أغلى من أن تباع بالبقاء، فكيف تباع بالترغيب فى خير أو بالأمن من تهديد أو وعيد.

ـ ٤ ـ

ما حلت الساعة الخامسة والنصف بعد ظهر أمس[1] حتى ازدحم الناس بالشرفات والقهوات المجاورة للأوبرا الخديوية واصطف البوليس أمام مدخلها وأخذت مركبات الكبراء والوجهات تدرج بهم نحوها مثنى وثلاث فلم تقترب الساعة السادسة حتى امتلأت ألواج الأوبرا ومقاعدها ومرسحها الفسيح بكل ذى منصب ومقام من مصريين وأجانب ولا يسمح المقام أن نذكر كل عظيم ووجيه من الذين حضروا فنكتفى بذكر أصحاب الدولة البرنس حسين باشا كامل عم الجناب العالى، والبرنس عباس حليم باشا، والبرنس سعيد حليم باشا وعطو فتلو مصطفى باشا فهمى وسائر النظار وجميع أعضاء لجنة الاحتفال، وأصحاب السعادة زكى باشا ، ووطسن باشا، والسير ريجينالد باشا حاكم السودان العام، والجنرال بلوك قائد جيش الاحتلال، وأكثر قناصل الدول الجنرالية وحضرات المستشارين ووكلاء النظارات وسعادة محمود باشا سليمان وكثير من أعضاء مجلس الشورى والأعيان وعدد من السيدات الأوروبيات وما حلت الساعة السادسة تمامًا حتى وصل جناب اللورد كرومر، والسير إلدون غورست

(١) نشر بالعدد ٤٨ من الجريدة فى ٥ من مايو ١٩٠٧ بعنوان «حفلة توديع اللورد كرومر».

وقرينتاهما، وبعض السيدات الكرائم ، فدخلت اللادى كرومر واللادى غورست ومن معهما من السيدات إلى اللوج الخديوى ، وأقبل جناب اللورد كرومر والسير إلدون غورست على صدر المرسح حيث أعدت الكراسى الجميلة المذهبة فعزفت الموسيقى بسلام ملك الإنكليز، فوقف الحاضرون كلهم وهتفوا مرارًا ترحيبًا باللورد فرد لهم التحية باسم الثغر، طلق المحيا ثم جلس على الكرسى الذى أعد له فى صدر المرسح وجلس إلى يمينه صاحب العطوفة مصطفى باشا فهمى والكونت دى ساريون ، وسعادة بطرس باشا غالى وعلى مقربة دولتلو رياض باشا، وجلس إلى شماله جناب السير إلدون غورست وعلى مقربة أصحاب السعادة السر دار، وسعد باشا زغلول، وفخرى باشا ومظلوم باشا ووراءهم بقية أعضاء اللجنة وجملة من الوجهات وأعضاء مجلس الشورى والأعيان والأدباء ولما استقر المقام بذاك الجمهور الخطير وقف جناب الكونت دى ساريون مدير شركة قنال السويس وألقى الخطبة الآتية بالنيابة عن جميع النزلاء الأوروبيين فى القطر.

يا جناب اللورد ـ إن اللجنة التى تألفت فى اليوم التالى ليوم النبأ المتعلق بقرب سفركم تمثل جميع الذين يرتبطون برابطة الأسف البالغ والاعتراف بالجميل من غير تمييز بين الملل والأجناس، ويريدون أن يوضحوا لكم على رءوس الملأ ما خامرهم من الاستياء لأن أسبابًا صحية تحملكم على قطع سلسلة من الأعمال تتصل أشد اتصال من نحو ثلاثين عاما بالبحث عن ضروب النجاح من كل نوع وبإخراجها إلى حيز التنفيذ كما يشهد لكم اليوم نجاح القطر المصرى.

أن صاحب العطوفة مصطفى باشا فهمى سيخاطب جنابكم عما قليل باسم المصريين وموظفى الحكومة المصرية. أما أنا فعلى أن أفصح لكم باسم اللجنة (التى أسدى إليها الشكر من صميم القلب لأنها خولتنى هذا الشرف) عن عواطف الذين يودون من لباب الفؤاد أن يظهروا الأسف لفراقكم، والاعتراف بجميلكم، وإن كانوا لا يرتبطون برابطة الجنسية المصرية والمصالح العمومية فى هذا القطر .

وأنتم أيها السادة: لا تنتظرون منى أن أعدّد لكم هنا ما أداه اللورد كرومر لمصر من الخدمات التى لا تحصى منذ دعى للمساعدة فى إدارتها كعضو فى

صندوق الدين إلى هذه الساعة التى سيتركنا فيها محفوفًا بالإعجاب والاحترام وهذا الإعجاب الممزوج باحترامنا لشخصه هو أدل ألف مرة من كل الكلمات التى يمكننى أن أستخدمها لأصف سلسلة أعماله التى أصبحت مما يدّون فى التاريخ. وأنى لا أخشى أن أخرج بتعداد تلك الأعمال المهمة عن الحدود التى رسمت لى فإن الذين أتكلم باسمهم أخذوا سهمهم كما أخذ الوطنيون نفوسهم من ضروب النجاح التى لا تحصى والتى جعلت وادى النيل من أكثر بلدان العالم تقدمًا وسعادة، وربما كان أحسن البلدان ضيافة، فيحق لهم إذًا بل يجب عليهم قيامًا بما يلزمهم من الاعتراف بالجميل أن يشاركوا الذين يعددون ما قام به اللورد من الأعمال العجيبة فى وحدة غايتها وفى ما صرفه فيها من الجهد العظيم الفعال.

على أنى لا أريد أن أدخل الآن فى تفصيل الأعمال المختلفة الأنواع التى يرجع الفضل فيها إلى ما قدمه اللورد كرومر من النصائح الرشيدة التى مكنت الأجانب - كما نعلم جميعًا - من الاشتراك الكبير فى إسعاد البلاد تحت ظلال من الأمن والتسامح يصعب أن نرى لهما مثيلاً فى جهة أخرى من الكرة الأرضية، ولكنى أسالكم السماح بأن أشير إشارة فقط إلى نظام جديد متسع تركه جناب اللورد قبل إخراجه من حيز المشروع إلى حيز العمل.

ولا ريب يا جناب اللورد إنك تمج كلامى وتحمله على محمل التزلف -مع أن التزلف لا ينطبق على إخلاصى فى الكلام - إذا كنت أقول لجنابك أن جميع النزلاء الأوروبيين يرجون كل الرجاء أن يتحقق مشروعك[1] لا سيما وأنه ليس لى صفة تمكننى من مثل هذا القول ولكن ما أشعر إننى مفوض فيه تمام التفويض هو أن أظهر لجنابك كم تأثرنا جميعنا بلا استثناء من الاهتمام الذى أظهرته عند إعداد ذلك المشروع باستطلاع آراء العدد العظيم منا، وكم أشعرتم الأوروبيين بأنكم تريدون أن تشتغلوا معهم فى زيادة تحسين حالتهم من الوجهتين الأوروبية والمادية.

---

(١) مشروع تعديل الامتيازات الأجنبية، وكان كرومر يحاول أن يؤلف مجلس تشريع دولى فيتخلص من الامتيازات، ويتخلص من شخصية التشريع المصرى والقضاء المصرى، ومن ثمت يمد يده إلى الناحيتين فيقبض عليهما بيد بريطانيا الحديدية، فما أعظم حبه لمصر والمصريين وما أسلم نوايا اللورد الكبير!!.

مهلاً لا تخافوا أيها السادة أن أسهب فى هذا الموضوع الذى يدخل، سواء أردنا أو لم نرد فى السياسة العالية ولم يذهب عنى أننا لا نقيم يا جناب اللورد هذه المظاهرة التى قصد الاجتماع لها كل الطبقات والطوائف ساعة رحيلك عن الأرض المصرية الجميلة التى تجود على الإنسان بأثمن كنوزها - إلا لنظهر لك أن عرفان الجميل المقرون بالإدراك وشرف النفس ينمو فى مصر تحت شمسها الوهابة للخيرات، كما تنمو فى أرضها أنواع المحاصيل: فنحن إذًا نقدم لجنابك فى هذا الآن الذى يتنازعنا فيها عاملى المسرة والحزن، أجمل ثمرة يمكنها أن تشرح صدرك.

وبعد فلتسمح لى يا جناب اللورد أن أقرن باسمك فى إظهار أسفنا وانعطافنا واحترامنا اسم تلك التى ساعدت مساعدة كبيرة النفع بلطفها وشفقتها التى لا تعادلها إلا ما اتصفت أنت به من الصفات الحازمة التى رفعت شأن مهمتك فى هذا القطر فإن اسم اللادى كرومر سيبقى فى ذاكرتنا صورة حية لطيبة النفس وستمثلها على الدوام منعطفة انعطافا لطيفاً إلى مؤاساة البؤساء وتخفيف الآلام عن نفوسهم ونحن ندعو لها كما ندعو لجنابك من صميم الأفئدة المتحدة بأن تعود إليك الصحة والعافية وإذا أجيبت دعواتنا فإنك تتمتع بأجمل مكافأة يمكن المرء أن يتمتع بها فى الدنيا وهى أن تنظر وأنت فى اعتزالك الهنىء إلى جنى ثمار البذور التى زرعتها فى وادى النيل .

أيها السادة: لقد انتهيت من الكلام لكن اللورد كرومر يسمح لى ولا شك بأن أضيف كلمتين فقط إلى ما قلته، وإن تعرضت بقولهما للإخلال قليلاً بالنظام الذى رسم لى! فإنى تكلمت باسم لجنة الشرف العامة التى أشرت إلى تأليفها ولكن يلوح لى أنى لا أقوم بكل مهمتى إذا كنت لا أرفع إلى جنابك إكرام لجنة أخرى شرفتنى بانتخابى رئيساً لها وهى تتألف من أعيان الأوروبيين فى القاهرة فقط ولا تشغل وظائف رسمية ولم تشأ الظهور منذ تنظيم المظاهرة الحاضرة لأنها أعم وأوفى بالغرض بيد أنى لا أريد أن ألقى باسم تلك اللجنة خطبة خصوصية لأنها تكون عبارة عن ترديد ما قلته الآن، وإنما أقول لجنابك كلمتين وآمل أن تبقيا فى ذاكرتك «وهما الأسف وعرفان الجميل»، وإذا كنت قد تجاوزت

حد وظيفتى كخطيب رسمى فأشرت إلى عمل تلك اللجنة الخاص فما ذلك إلا لأنه كان فى عداد واجبات الشكر التى كلفت بتقديمها لجنابكم .

أما الكلمة الثانية فتتعلق بشخصى وهى أنه يستحيل على أن أعود إلى الجلوس بعد ما تكلمت باسم الذين فوضوا إلى الإفصاح عن عواطفهم بدون أن أظهر السرور الأسمى بجعل هذا الشرف لرجل فرنسوى ويلوح لى أننى أكون ناكر الجميل إذا كنت لا أعرب جهارًا عن الشكر لزملائى أعضاء اللجنتين على اختيارى مندوبًا لمخاطبة رجل سياسى يعد فى المرتبة الأولى بين الذين ساعدوا مساعدة فعالة فى إبرام ما اتفقوا على تسميته «بالاتفاق الودادى»(١).

ثم وقف جناب اللورد بين أصوات الهتاف وألقى خطبة وجيزة بالفرنسوية هذا تعريبها نقلاً عن المقطم الذى صدر أمس مساء:

جناب الكونت وحضرات السادة الكرام: لست آسف فى هذه الساعة من شىء سوى قصور معرفتى باللغة الفرنسوية البديعة عن التعبير اللائق عن كل ما أشعر به فى قلبى فأرجو يا جناب الكونت أن تعتقدوا أنى أشكركم خالص الشكر بالأصالة عن نفسى والنيابة عن اللادى كرومر، على ما فهمتم به الآن من الكلام المتناهى فى اللطف وحسن الانعطاف، وماذا أقول أيها السادة فى مقابلتكم لخطبة الكونت دوسريون وما فيها من فرط المديح إنى أشعر كمن كشف له سر عظيم، إذ لم أكن أعلم أن لى أصدقاء هذا عددهم وهذا مقدار حلمهم وكرم أخلاقهم والذى يؤثر فى خصوصًا أيها السادة إن هذه الحفلة جامعة لأناس من أمم عديدة فهى بهذا الاعتبار حفلة مختلطة أو دولية (فى اصطلاح كتاب العربية) فأستميحكم فى استنتاج هذه النتيجة مما رأيته منكم فيها وهى أنى رغمًا عن الصعوبات الكثيرة التى لا تفارق مركزًا مثل المركز الذى قضيت فيه ٢٤ سنة لم أكن فى اعتبار جماعة من ذوى الرأى الصائب مثلكم بالرجل الردىء

---

(١) يقصد اتفاقية سنة١٩٠٤ بين فرنسا وإنجلترا، وهى اتفاقية من الاتفاقيات الاستعمارية الشنيعة التى تجلى فيها روح الاعتداء على شعوب شمال إفريقية من حدود مصر إلى المحيط الأطلنطى ولا تزال هذه الشعوب ترزح تحت نيرها إلى الآن.

دولياً، والواقع أنى كنت أقول فى نفسى دائمًا إن أول واجب علىَّ هو فعل كل ما يطلب فعله منى للدفاع عن مصالح بلادى ومصالح مصر. وإنما وضعت بريطانيا العظمى ومصر فى كفة واحدة لأنى آبى أن أعتبر كلا منها على حدة، إذ كل من يدرك حقيقة مصالحهما يعدها مصالح واحدة[١].

على أنى علاوة على كونى إنكليزيًا - بل إنكليزيًا مصريًا - لم أنس قط أنى أوروبى أيضًا وأن رغد عيش الجاليات الأوروبية العديدة المهمة النازلة فى هذا القطر يعد مصلحة مصرية وبالتالى مصلحة بريطانية من الطبقة الأولى وأنا أغادر مصر مقتنعًا بصحة هذه القضية كل الاقتناع، وإذا سنحت فرصة، أو اقتضت ضرورة، فلست أتغاضى عن الدفاع عنها .

هذا وأعيد لكم أيها السادة شكرى الصادر من صميم فؤادى راجيًا أن تسبلوا ذيل المعذرة على هذه العبارات المختصرة، وسأتشرف بعد قليل بمخاطبتكم باللغة الإنكليزية .

خطبة مصطفى باشا فهمى

يا جناب اللورد :

بلسان الحكومة وبلسان السواد الأعظم من الأمة المصرية أبدى لجنابكم شعائر الأسف الأكيد على مفارقتكم هذه الديار، أسف تتزايد شدته على الخصوص لعلمنا أن الباعث الذى أوجب هذا الرحيل هو اعتلال صحتكم التى ضحيتموها باحتمال المشاق ومواصلة الأتعاب فى سبيل القيام بما فرضه عليكم حبكم لهذه البلاد وتفانيكم فى المساعدة على توطيد قواعد الثروة فيها بلا ملل ولا انقطاع عن العمل، ولم تنس مصر أن حسن الحال الذى وصلت إليه والذى استوجب الإعجاب العام، هو نتيجة إرشاداتكم السديدة ومؤازرتكم الأكيدة.

(١) أليس هذا القول الذى كمن فى سياسة لورد كرومر من سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٩٠٧ يعبراً بين تعبير عن السياسة البريطانية التى اتبعت أزاء مصر من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٤٦ وتجلت فى كل الظروف والأحوال ظهرت فى تقرير لورد ملنر وفى جميع المحادثات التى دارت بين حكومات مصر وبريطانيا وفى معاهدة ١٩٣٦، ومحورها مركز الدفاع المشترك الذى يعض عليه الإنجليز بالنواجذ؟

نعم إن التاريخ خير كفيل بتسجيل ما أحرزته من أسباب التقدم والارتقاء لتقدير هذه المآثر قدرها من الإكبار والإجلال، ولكن لى كلمة أقولها الآن بوجه الإجمال وهى أن الفلاح المصرى قد جنى ثمرات هذا الإصلاح وأحس بنعمة هذا الإسعاد ماديًا وأدبيًا بأكثر من كل إنسان سواه.

هذا العمل المجيد سيخلد اسمكم الكريم ويدعو مصر اليوم كما أنه يدعوها فى مستقبل الأيام إلى الاعتراف لكم بهذا الجميل.

وفى هذا المقام أعرب أيضًا عن أسفنا لمفارقة اللادى كرومر التى استأثرت قلوب البائسين بحنانها وإحسانها، وخففت مصابهم بحسن مؤاساتها فاستحقت بهذا الصنيع شكر الخاص والعام.

إنكم يا جناب اللورد قد أخلصتم لمصر الود وجعلتم أجمل سنى حياتكم وقفًا على خدمتها فصرنا على يقين تام بأنكم ستوالونا بعنايتكم على الدوام، بما لنا على ذلك من الشواهد العديدة.

ولا غرو إذا اغتنمنا هذه الفرصة لنعرب لكم فيها عن شدة تعلقنا بكم ولنقول إننا لا نزال نعتبركم كواحد منا.

الخطبة الإنكليزية

وهذا نصها نقلاً عن جريدة المقطم مع تغيير قليل فى بعض المواضع

حضرات أصحاب السعادة والسادة الكرام (الديباجة)

أرجو أن تقابلوا أقوالى بالحلم والإغضاء فإن خطابى هذا يكلفنى جهداً عظيمًا جسديًا وأدبيًا أما جسديًا فلأنه يلزمنى أن أجمع قوتى كلها لأخطب فيكم وأما أدبيا فلأن اللطف الذى غمرنى به الناس على اختلاف طبقاتهم فى الأسبوع الذى فات قد غلبنى وحملنى جميلا كثيرًا ولأنى أشعر بألم الحزن الشديد فى نفسى على فراق هذه البلاد التى لى فيها أصدقاء كثيرون وبها تقترن كل الحوادث، التى حدثت لى فى خدمتى العمومية، وكذلك الأفراح والأتراح التى أصابتنى فى حياتى المنزلية ومعيشتى العائلية مدة جيل تقريبًا.

إنى لا أفارق هذا القطر أيها السادة لأسباب سياسية وإنما أفارقة لأن يد الدهر ابتدأت تنقل علىّ ولأنى بعد ما قضيت فى الخدمة العمومية نحو نصف قرن كنت فى أكثره أكد كدًا وأعدو عدوًا يحق لى الآن أن أنال نصيبى من الراحة، ولأنى أشعر أيضًا أن المهام والمصالح العظيمة التى يطلب من وكيل الدولة البريطانية السهر عليها فى هذا القطر يكون السهر عليها الآن، أوفىّ وأتم إذا عين لها من هو أصغر سنا وفى إبان قوته ونشاطه عقلا وجسدا

أرى قبل التكلم فى أمور أخرى أن أقول كلامًا قليلا عن الإشارات اللطيفة والعبارات الرقيقة التى فاه بها جناب الكونت دو سريون وعطوفة رئيس النظار عن السيدة التى هى معينتى فى حياتى فقد وقعت أقوالهما وقعا شديدا فى نفسى ولا شك أنها وقعت كذلك فى نفسها أيضًا وهذا موضوع لو أطلقت لنفسى العنان فيه لعدوت فى ميدان الفصاحة شوطًا بعيدًا، ولكنى أملك عواطفى لأسباب ظاهرة وأكتفى بقولى إنى لما كنت أصغى إلى الخطبتين اللتين سمعناهما كنت أتمنى أن أكون مكان الخطيبين الكريمين وأطرى اللادى كرومر عوضًا عن أن أرد على الثناء والإطراء، وربما جاز لى فى هذا المقام أن أقول إنه كان من أقرب الأمور إلى قلب اللادى الاشتراك مع غيرها من السيدات المحسنات فى تقليل الوفيات من الأطفال وتخفيف فتك الآفات بهم فتكًا ذريعًا فعسى أن هذا العمل الذى ابتدأ ابتداءً حسنًا لا يهمل فى المستقبل.

ولست أطيل الشرح أيها السادة فى تاريخ ما مضى ولا أستطيع أن أشير إلى جميع الذين أسعدنى حظى بأن أكون شريكًا لهم فى إنشاء مصر الجديدة وإنما أقول إنى كنت دائمًا أنال أكثر من نصيبى من مديح الناس على كل أمر حسن تم فى هذه البلاد حديثًا والحال أنى لولا مؤازرة غيرى من المصريين والأوروبيين أبناء أمتى وأبناء الأمم الأخرى لما استطعت أن أعمل شيئا مما عملناه، وأقول إنه لم يعمل أحد منهم عملا أنفع مما عمله المستر فندلى الذى كان ينوب عنى فى ظروف وأحوال لا تخلو من صعوبة خصوصية مدة غيابى فى السنوات الأخيرة.

لا ريب عندى أن فى الأربع والعشرين سنة التى قضيتها فى وظيفتى هنا ارتكبت خطأ كثيرًا ويحتمل أن يكون قد عادانى أناس أيضًا ولكنى أؤمل أن يكون

وجودكم هنا اليوم دليلا على أنى ربيت لى أصدقاء كثيرين أيضًا، وقد أثر فى حضور كثيرين من رصفائى الأجانب الذين كانت العلاقات الشخصية بينى وبينهم على غاية الوداد كما كانت بينى وبين الذين سبقوهم أيضاً.

قلت إنى لا أستطيع أن أتكلم عن جميع الذين كانوا شركائى فى العمل لكن ذكر واحد أو اثنين من أكابرهم يخطر الآن فى بالى وتتردد صورتهما بجلاء وقوة أمام ذهنى حتى لا يسعنى إلا أن أذكر اسميهما فى هذا المقام. فأقول كلمة أو كلمتين عن شخص أرى أن الناس لم يعطوه حقه ولا أنصفوه. وأريد به المغفور له سمو الخديو توفيق باشا على أنى لا أقصد أن أسرد ألفاظ المدح الفارغ أو أورد الأقوال والعبارات المصطلح عليها بلا نظر إلى صحة معانيها، بل إنى أعنى ما أقول فتوفيق باشا كان يعرف أهل بلاده أيضا حق المعرفة وكان شبه حلقة الاتصال بين المصلحين والشعب المصرى يلطف من شدة غيرة الأولين أحيانا ويبذل نفوذه مع الآخرين لنفى خوفهم من الإصلاح الذى كان حينئذ يفوق خوف المحافظين المتطرفين فالتاريخ يكون ظالما لا عادلاً إن لم يجعل لتوفيق باشا مقاما ذا شأن بين الغابرين من الملوك والأمراء الشرقيين وهو لم يكن يشترك بنفسه كثيرًا فى إصلاح مصر، وتجديدها ولكنه كان لحكمة وحسن فطنة ينشط ويؤيد الساعين فى تجديدها وإصلاحها وهناك شخص آخر من عظماء الزمن الماضى يخطر الآن على بالى وتتردد صورته فى هذا المقام، أمام ذهنى فالذين يعرفون منكم أيها السادة تاريخ العهد الماضى فى مصر والذين قرءوا تقريرى السنوى الحديث يعلمون أن ما اقترحته لتعديل نظام الامتيازات الأجنبية إنما هو بمثابة تتمة للعمل العظيم الذى يحكى أعمال أرباب السياسة والذى خط المرحوم نوبار باشا خطته الأصلية، وأذكر أيضًا اسم رجل آخر من أرباب السياسة وأنا مسرور بمشاهدته الآن بيننا ألا أنه صديقى القديم دولة رياض باشا (تصفيق شديد طويل وهنا أحنى دولة رياض باشا رأسه علامة الامتنان).

إننا أيها السادة فى زمان لا يحتاج فيه الشاب المصرى الذى يتظاهر بمظهر المصلحين إلى شجاعة تذكر، ولكن ما هو كائن لم يكن كذلك طول الزمان، بل كان لإسماعيل باشا رحمه الله طرق عنيفة فى معاملة الذين لا يطأطئون الرءوس

أمامه ولا يعنون لهيبته (ضحك) ومع ذلك وقف رياض باشا منذ ٣٠سنة واعترض بكل جراءة على سوء الإدارة، وأقام الحجة على فساد الأحكام الذى كان متغلبا على مصر فى تلك الأيام وعلق الجرس بعنق الهر فأعجبت بشجاعته هذه حينئذ، وكثيرا ما وقع بينى وبين صديقى ورصيفى القديم خلاف بعد ذلك لكنى لم أكف قط عن النظر إليه بعين الاعتبار، بل بعين المحبة التى تستحقها صفاته العبقرية.

وماذا أقول عن صديقى العزيز علىّ السامى المقام فى عينى عطوفة مصطفى باشا فهمى (تصفيق حاد وطويل جداً) فقد قضينا السنين الطوال ونحن كأنا على أعظم صداقة شخصية فأولا أقول إنه من أعظم الذين التقيت بهم فى حياتى لطفًا وأكرمهم أخلاقًا وأحسنهم مناقب (هتاف شديد وتصفيق حاد) امتاز بتمام الإخلاص والاستقامة والحرية والصدق فى كل عمل من أعمال حياته، وثانيا أقول إنه خدم أهل بلاده أجل الخدم ولكن بطريقته المعهودة من السكينة والهدوء والابتعاد عن التعرض لغيره والدخول فيما لا يعنيه، وأنا أعلم أن هذه الأقوال القليلة لا توفى صفاته الجليلة بعض حقها ولكنه لا يزال لدى قول كثير والوقت يقضى على أن أختصر فى ما أقول.

ومما أوجب لى السرور العظيم أنى عاشرت ناظر الخارجية المصرية سعادة بطرس باشا غالى معاشرة طويلة وكان يؤدى أعظم منفعة وأجل خدمة بما أوتى من ثاقب البصيرة وسعة الحيلة العقلية فى حل المشكلات التى تنجم عن حالة البلاد السياسية الخصوصية .

وأذكر أخيرًا أيها السادة اسم رجل لم أشتغل معه إلا من عهد قريب لكن معاشرتى القصيرة له قد علمتنى أن أحترمه احترامًا عظيمًا وإن أصاب ظنى أو لم يخطئ كثيرًا فسيكون أمام ناظر المعارف الجديد سعادة سعد باشا زغلول مستقبل عظيم للمنفعة العمومية (تصفيق حاد طويل)، لأنه حائز لجميع الصفات اللازمة لخدمة بلاده، فهو صادق مستقيم كفء مقتدر شجاع فى ما هو مقتنع به، وقد احتمل الطعن والذم من كثيرين دونه فضلا بمراحل من أبناء وطنه. فهذه صنعات سامية فالواجب أن صاحبها يتقدم كثيرًا.

أما شركائى فى العمل من الأوروبيين فغاية ما أقول عنهم إنى أشكرهم من صميم فؤادى على مساعدتهم التى لا تثمن على شدهم أزرى فى أحوال محفوفة

بمصاعب عظيمة ولا يسع المقام ذكرهم الآن كلهم بأسمائهم ولكن إن كان فيهم من يجب على أهل هذه البلاد أن يمجدوا اسمه خصوصا فلعله السير منكريف، والسير وليم جارستن وأعوانهما الذين أعطوا المصريين أعظم ما يحتاجون إليه وهو ماء الرى وأضيف إلى اسميهما اسم رجل فرنسوى شهير جليل وهو المسيو مسبرو الذى أكسبته أبحاثه العلمية فى تاريخ مصر القديم ما هو حقيق به من الصيت الطائر فى الآفاق

***

أخيرًا أيها السادة أقول إنه لم يكن يهمنى ويلذ لى من كل واجباتى أكثر من الواجبات المختصة بالسودان وسأعد اشتراكى مع السير رجينلد ونجت وأعوانه الغيورين الأكفاء فى الإصلاح العظيم الجارى فى تلك البلاد منذ أعوام مصدرًا أستمد منه الفخر والسرور كل أيام حياتى.

فبمساعدة الذين ذكرتهم ومساعدة كثيرين غيرهم أظن أننا عملنا عملا غير ردىء فى ربع قرن من الزمن وإن يكن فيه ما فيه من القصور والتقصير، ولكن يقول لى قوم كثيرون أن المصريين بوجه الإجمال لا يعترفون كثيرا بالجميل وبالمنافع والفوائد التى لا شك فى أنها منحت لهم فأجيب على ذلك أنى لا أعرف ما يشعر به المصريون من هذا القبيل ولكن فيلسوفا فرنساويا قال قولا، أورد معناه ولست أجزم باقتباس مبناه، قال: إذا قاسى شعب آلام الظلم والضيم طويلا، لم يكد يبقى له طاقة على شكر الذين يخلصونه منها.

***

ولا ريب أن أهل مصر قاسوا كثيرًا فى ماضى زمانهم ومهما كان شعور المصريين وكانت حماساتهم ومهما برهن لى المبرهنون وأقاموا على الحجة والدليل فلست بتاركهم يحجوننى ليخرجونى من الوهم الشريف الذى أنا فيه إن صح أنه وهم لا حقيقة وأعنى بذلك أنه لا يمكن أن أصدق أن المصريين - أو أحسنهم على كل حال - ينكرون أن يد التمدن الغربى التى كانت تستعملها إنكلترا لعمل عملها فى الخمس والعشرين سنة الماضية هى التى انتشلتهم من بالوعة

اليأس بعد ما ألقاهم دهرهم فيها. وهب أنى اقتنعت -وما أنا بمقتنع مطلقًا- أن أبناء الجيل الحاضر لا يعترفون بهذه الحقيقة الجليلة فأنى لا أزال أؤمل مع ذلك أن نسلهم يعترف بها إذ المعتاد أن أولاد العميان يكونون من المبصرين(١).

أيها السادة : لما أتيت هذه الديار لأتقلد وظيفتى الحالية فيها وضعت نصب عينى غرضين وجعلت أسعى إليهما دوما مدة أعوام طويلة أحدهما سياسى والآخر إدارى.

فالغرض السياسى الذى وضعته نصب عينى هو أن أكون من جملة المساعدين على إعادة ذلك الاتفاق الذى قضت الأحوال بمسه بين فرنسا وإنكلترا ولم تقض

---

(١) نعم سيعترفون بأنكم قتلتم حركتنا الوطنية سنة١٨٢٢ واعتديتم على حريتنا وألغيتم دستورنا وأفسدتم التعليم وأذللتم الموظفين المصريين واتخذتم من النظار آلات صم بصلفكم واستبدادكم وأنميتم المصالح الأوروبية وقتلتم المصالح المصرية، وسستم البلاد سياسة صاحب الضيعة الجشع يمتص دم الفلاحين ليظل خاضعًا مستكينًا.

نعم جاء الجيل المبصر من أبناء العميان. جاء الجيل الذى ينبش قبور ماضيكم ويحاسبكم على أنكم ورثة عصر المماليك ولكن بأوضاع أخرى.

كتب غلادستون إلى مدام «أولفا نوفيكوف» كتابًا بعد أيام من موقعة التل الكبير قال فيه: «نحن وكل المملكة فى سرور وابتهاج، وآمل أن يتقبل الله القادر على كل شىء، شكراننا على ما حبانا به من نعمه وفضل فيما أحس، بل واعترف أنه عمل متصف بالأمان أما أن ينظر بعض الروسيين إلى إنجلترا فى سنة ١٨٨٢ بعين الغيرة والحسد، أو أننا من ناحيتنا إنما نجاهد فى سبيل العدل الأسمى والحضارة، فالحكم فيه متروك إلى قليل من الزمن. ومن حقنا أن نغتبط ونمضى معجبين بجيشنا وبحريتنا وأمرائها وقوادنا ومنظماتنا. إنه لم يمض سبعة أسابيع منذ أن توجهنا إلى إرسال ٣٥,٠٠٠ رجل عبر مسافة لا تقل عن ٣٠٠٠ ميل، وكان من فضل الله علينا أن وافانا بنتائج سريعة. «هذا، كما تذكرين، بمناسبة مجازفة عسكرية عبثت لمصلحة بورصة العقود، ومعركة ذبح فيها ٢٠,٠٠٠ فلاح من فلاحى النيل نصف مسلحين».

(انظر مذكرات الفرد إسكاون بلنت المجلد الثانى ص ٢٥٠ - ٢٥١).

ويقول مستر بلنت إنه أسف كل الأسف لأنه لم يطلع على كتاب غلا دستون هذا حينما كان يؤلف كتابه «التاريخ السرى لاحتلال مصر» ويعجب كيف أن رجلاً اشتهر بالفضل مثل غلادستون قد ألقى بنفسه فى غمرات هذه المذبحة وفى حرب هى من أشنع حروب الاعتداء.

ورحم الله مستر «بنيامين كد» الإنجليزى وهو عالم لا سياسى، إذ يقول فى كتابه «علم القدرة» ص ١٢١ الفصل الخامس:

«إن حضارة الغرب تكاد لا تكون شيئا أرفع من وحشية مفخمة».

بذلك مقاصد حكامها وأهاليهم ولا مطامعهم. قال السياسى الطائر الصيت المسيو غمبتا الذى كانت إرادته المتسلطة على العقول مدة منصبه تؤثر فى سير تاريخ مصر تأثيرًا دائمًا يوصى أهل بلاده: إياكم وأن تقطعوا حبل المحالفة الإنكليزية. ومذهبى فى السياسة الدولية الذى يشاركنى عدد عظيم من أهل بلادى فيه يمكن أن يعبر عنه بهذه العبارة: إياكم وان تقطعوا حبل الاتفاق الفرنسوى فإن هذا الاتفاق الذى أشار إليه الكونت دو سريون بعباراته اللطيفة مبنى على اشتراك الفريقين فى المصلحة وعلى قرب الجوار وتشابه النظامات السياسية واحترام كل فريق للآخر احترامًا ناتجًا عن تلاقيهما فى ساحات الوغى كثيرًا واقتتالهما فيها شديدًا وعلى كون خصائص كل منهما وصفاته مكملة لخصائص الآخر وصفاته. وزد على ذلك كله أنه ليس فى هذا الاتفاق تهديد لأحد وإنما هو صادر عن رغبة الفريقين فى حفظ السلام فى العالم فإن كان فى العالم أمتان تقضى عليهما الأحوال والظروف بأن تتصادقا وتتحابا فإنما هما أمتا فرنسا وإنكلترا فلا يخفى على أقل مبتدئ فى السياسة أنه ما دامت هذه القرحة المصرية تنز فصداقة تينك الأمتين لابد وأن تمس. ولذلك لما أتيت مصر سنة ١٨٨٣عقدت نيتى على أن أسعى فى سد هذه الثغرة بقدر ما يمكننى فى دائرة وظيفتى. وكان ذلك سعياً شاقاً كسعى الطالع جبلاً حاملاً ثقلاً، فإن الأمتين قضتا الأعوام وكل منهما تنظر إلى الأخرى شزرًا وقد دارت بينهما المضاربة والملاكمة القاسية، ولكنها لم تتعد والحمد لله حد الكلام، ونلت أنا نصيبى منها فقد ظللت زماناً والجرائد الفرنسوية تذكر اسمى منعوتاً بنعوت الذم إلا نادراً. وأظن أن أكثرها كان يلقبنى بكرومر الوحش، وقد شبهتنى مرة على ما أتذكر بأعظم آلهة الوثنيين حبا لشرب الدماء حيث لقبتنى بمولوك[1] ولكن مداعبات

(١) Melech or moloch: ذكر فى التوراة: الملوك الأول ص ١١ آية ٧: حينئذ بنى سليمان مرتفعة لكموش رجس الموآبيين على الجبل الذى تجاه أورشليم. ولمولك بسس بنى عمومة اهـ. وانتشرت عبادته بين القبائل الكنعانية والسامية. وهو صورة من بعل Baal، أو هو تشخيص أو تجسيم لمبدأ الذكورة فى الطبيعة. وكانت عبادته تتم بتقديم ضحايا بشرية: Seicentury Encyclopeadia of Names.

الجرائد هذه هى فى المناقشات السياسية كالأفاوية والتوابل فى الطعام فتكسبها حياة وتزيدها نكهة ورونقا فلا يحسن بالإنسان أن يحفل بها كثيرًا لاسيما وأن زمانها قد مضى لحسن الحظ وانقضى وتغيرت لهجة الجرائد الفرنسوية حتى لقيتنى مرة فى هذه الأيام بهذا الشيخ الجليل. على أنى أفرغت الجهد مدة أعوام كثيرة فى المساعدة على عقد اتفاق بين الأمتين، وأقول الآن إن أسعد يوم من أيام خدمتى فى مصر كان يوم ٦ إبريل سنة ١٩٠٤ الذى وقع فيه الاتفاق الفرنسى، ولست أدعى أنى كنت من أشهر واضعى هذا الاتفاق بل أعترف أن الفضل فى عقده كان لأرباب السياسة المتولين زمام الأمور الخارجية يومئذ فى باريس ولندن وربما جاز لى من غير أن أمس واجب الإكرام والاحترام أن أضيف إليهم مليكنا السامى النهى العظيم المواهب العقلية الذى نلت الفخر والامتياز بخدمته السنية[1]. ولكن يسوغ لى أن أقول إن الجهد المتواصل بذله أولو الشأن فى مصر مدة أعوام طويلة لاجتناب كل ما يمكن اجتنابه من المنازعات ولفض كل الدعاوى والشكاوى الصغيرة التى نتجت من احتلال بريطانيا العظمى لمصر - هذا كله مهد طريق الاتفاق، وسهل الأمر على المتفاوضين فيه.

وأتكلم الآن عن الغرض الإدارى الذى وضعته نصب عينى فأقول: إنى سمعت فى هذه الأيام لغطًا واحدًا كثيرًا عن أن حكومة مصر، حكومة مستبدة ظالمة، فلا يهمنى أن أطيل فى الرد على مثل هذا الكلام بالتطويل، بل أقول إنى أفرغت جهدى مدة خدمتى كلها بمصر فى بث روح الحرية فى نظام حكومة «بيروقراطية» ولكنى لم أدخر وسعًا فى الاطلاع على حقيقة الرأى العام سواء كان أوروبيًا أو محليًا وإعطائه حقه من الاعتبار والاهتمام، وحسن أن أترك لغيرى الحكم فى مقدار نجاحى من هذا القبيل.

ثم التفت إلى أمر آخر وهو أنى أسمع قوما يقولون إن مصر ارتقت ارتقاءً ماديًا عجيبًا فى الأعوام الأخيرة ولكن لم يعمل فيها شىء لترقية أهليها أدبيا وعقليا؛ عجبا أيها السادة كيف يقال إن مصر لم ترتق أدبيًا؟ هل الحكم فيها

---

(١) الملك أدوارد السابع.

اليوم للكرباج وحده كما كان فى الأيام الغابرة؟ هل السخرة (العونة) باقية فيها ولم تطو الأيام عليها ؟ هل لعنة الرق لا تزال حالة عليها ولم تزل منها؟ أليس كل شخص فيها من الأمير إلى الصعلوك الحقير سواء أمام القانون ؟ ألم ينشط الناس فيها إلى السعى والكسب؟. أليس أصغر الناس فيها يجنون اليوم ثمار سعيهم ويتمتعون بما يحصلونه بعرق جبينهم. أليس من الحقائق المقررة أن العدالة لا تشترى وتباع اليوم وأن كل إنسان حر- بل ربما ظن قوم أنه حر أكثر مما يجب أن يكون - فى المجاهرة بآرائه والتعبير عما فى ضميره وأن سلطان «البخشيش» قد ثل عرشه وعزل عن مقاماته العليا فى الحكومة ولم يبق له أثر إلا فى أخرياتها وضواحيها. وإن ماء النيل الذى يحيى الأراضى ويأتيها بالخصب يوزع على الأمير الخطير والفلاح الفقير بالقسط والعدل. وأن المرضى يمرضون ويعالجون الآن فى مستشفيات مستكملة العدد ووسائط الراحة. وأن المجرمين والمجانين لا يعاملون الآن معاملة الوحوش الضارية، حتى الحيوان الأعجم لم يفت الرفق به عناية المصلحين وأن اشتراك الحكام والمحكومين فى المصالح أصبح أمرا مقررًا عند الفريقين قولا وفعلاً وإن كل عمل تعمله الإدارة وإن كان خطأ إذ العصمة لا تكون إلا لله وحده - تكون آثار حسن القصد بادية عليه، ورغبة الحكومة فى خير الأهالى ظاهرة فيه وأن الأموال التى تؤخذ من جيوب الذين يدفعون الضرائب والتى قلت كثيرا عما كانت عليه تصرف الآن فى الوجوه النافعة للبلاد بعد ما كان معظمها يصرف على بناء قصور لا منفعة لها وكان غيرها مما يمكننى أن أذكر منه كثيرًا لا تعد ترقية أدبية؛ فالحق يقال إنى لا أعلم بعد ذلك ما المراد من قولهم آداب وأدبيات(١) .

ولكن يقول قوم إن عقول المصريين وآدابهم لم ترتق، فأنكر هذا القول أيضا إنكارا باتا. انظروا إلى تعليم البنات فهل يظن عاقل أنه يمكن لهذه البلاد أن

(١) نسى كرومر هنا دنلوب وفساد التعليم وضياع كرامة الموظف المصرى وفقدان الحرية والكبرياء والصلف ومقاومة مشروع الجامعة بمشروع الكتاتيب ومساعدة الأجنبى على المصرى، ورعاية الأجانب ونبذ المصريين، ونسى بوغوص نوبار ويعقوب أرتين والمستشارين الإنجليز الذين كانوا ملوكا غير متوجين. نسى كل هذا ونسى معه أن ما ذكر كانت فائدته الكبرى للأجانب.

تتشرب روح التمدن الحقيقى ما دام مقام المرأة غير متغير فيها؟ إن كان أحد يظن ذلك فإنى أخالفه فى ظنه كل المخالفة، ومع ذلك فإنه منذ بضع سنين ـ والعهد غير بعيد ـ لم يكن أحد يهتم بهذه المسألة غير صديقى سعادة يعقوب باشا أرتين، وعز تلو قاسم بك أمين وآخرين قليلين. وأما بقية الأهالى فلم يكونوا يبالون بذلك بل إنهم كانوا ضده فانظروا التغير الذى حصل الآن. لم يبق عند الحكومة المصرية مدارس تسع كل البنات اللاتى يروم والدوهن تعليمهن.

وانظروا أيضا إلى التعليم الابتدائى فإن النظام الذى كان متبعًا قبل الاحتلال البريطانى لم يكن يصلح لشىء، ثم تغير ذلك أيضا تغيرًا عظيمًا لأن الكتاتيب تنشأ فى جهة من جهات القطر بعناية كثيرين من أعيان البلاد المستنيرين وقد ابتدأت حركة أخرى تستحق الذكر لتعليم الصنائع للأهلين. أما تعليم العلوم العالية وأعنى به الحقوق والطب والهندسة وما شاكل فالتقدم فيها مستمر مطرد منذ أعوام.

نعم إنه لو تيسر للحكومة المال الوافر منذ عشرين سنة، لكان قد تم أكثر مما قد تم الآن كثيرا، ولكن عقدة القضية المصرية أن المال الذى كان للحكومة السبيل إليه لم يكن وافرا بل لم يكد يكون كافياً مدة أعوام كثيرة لسد حاجاتها الضرورية على أنى لا أنكر أن البلاد لا تزال مفتقرة إلى تقدم كثير أدبيًا وعقليًا وأنا واثق أن المعارف ستتقدم وترتقى سريعًا على يد ناظر المعارف الحالى وجناب المستر دنلوب مستشاره لا سيما وأنه قد نزل بالأمس إلى الميدان حليف كفء عالى الشأن فإنى قرأت منذ برهة يسيرة حديثا جرى لسمو الخديو مع مكاتب إحدى الجرائد الفرنسوية[1]. وقد قال سموه فيه «إن الهم الدولى بأمر الدين المصرى قد مضى وانتهى».

وأقول فى سياق الكلام أن هذا القول مطابق للواقع الآن، ولكنى واثق أنه لو كانت الحكومة تنفذ كل مشروع من مشروعات الإصلاح الغربية التى تكاثر سمعنا لها فى هذه الأيام لكان الهمّ الدولى بمالية مصر لا يلبث أن يعود ويحيا فى الحال، ولكنى لا أطيل فى هذا القبيل.

---

(١) حديث الخديو عباس الثانى مع مكاتب الطان، وقد نشرناه فى الباب الذى عنوانه «الخديو».

ثم قال سموه: «وقد حان لنا أن نبذل جهدنا وليس فى خير الأهالى المادى فقط، بل فى سد حاجاتهم العقلية والأدبية أيضًا. وأنا لا يهمنى أمر أكثر مما يهمنى هذا الأمر» فأرحب بأقوال سموه هذه من صميم فؤادى وأقول إن سموه خصوصًا يقدر أن يرقى شعبه كثيراً من الجهة الأدبية فهو يستطيع أن يبطل فضائح ديوان الأوقاف المفسدة لهذه البلاد أى إفساد. ويستطيع أن يظهر لأهل دينه أنه يمكن إصلاح المحاكم الشرعية من غير أن تهز أركان الإسلام ويستطيع أن يحبط أعمال المشيرين ذوى الأغراض الخصوصية وغير المسئولين الذين يتجمعون حول كل معية شرقية ويكون نفوذهم مضراً بالآداب العمومية. ويستطيع استخدام نفوذه العظيم لتشجيع المصلحين الحقيقيين الذين يريدون الخير لبلادهم من صميم أفئدتهم؛ فإذا فعل سموه هذه الأمور كما أؤمل، كسب الشكر والاحترام من كل طبقة من طبقات الأمة أخاف أن أكون قد أتعبتكم أيها السادة بطول الكلام ولكن كل ما قلته كان عن الماضى فإذا تكرمتم على بالإصغاء فإنى أقول شيئًا عن المستقبل ما حقائق الحالة المصرية الآن. أولاها هى: أن الاحتلال البريطانى يدوم إلى ما شاء الله. وقد قالت لنا حكومة جلالة الملك ذلك رسمياً. وثانيتها: هى أنه ما دام الاحتلال باقيا فالحكومة البريطانية تكون بالضرورة مسئولة عن الخطة التى تجرى عليها الإدارة المصرية لا تفصيلا بل إجمالا. ولا يكن عند أحد أقل ريب فى هذه الحقيقة الثانية[1]. والنتيجة التى استنتجها من هاتين المقدمتين هى أن نظام الحكومة الحالى دائم رغما عما يعتريه من العيوب والشواذ الكثيرة التى لا يعترف بها أحد أكثر منى وأظن أنه ليس فى الناس من هو أقدر على ضمان الدوام لهذا النظام من جناب السر إلدون غورست خلفى المقتدر البارع (تصفيق حاد).

كلكم تعرفون مقدرة السير إلدون غورست ومزاياه فلا حاجة بى إلى إطالة الكلام فى شرح أوصافه الجليلة وإنما أقول إنى سررت أعظم سرور بتعيينه فى مكانى لأن الصداقة بينى وبينه عظيمة ولأن ثقتى به تامة ثم إنى أرى من أقوال الجرائد الأوروبية والمحلية أنها تشير على السير إلدون غورست باتباع ما تسميه «سياستى».

---

(١) هذا منتهى ما سمعنا فى السياسة العالمية من الصلف والكبرياء والعمى النفسى وفقدان البصيرة:

يقفون والفلك المحرك دائر ... ويقدرون فتضحك الأقدار

فرأيت أن أوضح ماذا كانت «سياستى» هذه، ويكفى لإيضاحها كلمات قليلة وهى أن سياستى كانت قول الحق، وأنا عالم أن السر إلدون غورست يجرى على هذه السياسة، ولا ريب عندى أنه يجد فى القيام بواجباته الشاقة من أبناء بلاده وغيرهم من التأييد الخالص الفعال ما كنت أنا أجده منهم دائمًا ولا تنسوا أيها السادة أن مبدأ «الاتحاد قوة» يجب أن يتبع أتم اتباع فى هذا القطر إذا أردنا أن نحصل على أتم النفع منه(١).

ليس من المحتمل أيها السادة أنه يكون لى دخل عظيم فى السياسة فى المستقبل، ولكنى لا أكف عن الاهتمام بأمور مصر على قدر ما تسمح به قوتى وعافيتى، وأبذل كل ما يمكننى بذله من نفوذى فى ترقية هذه البلاد على الخطة الموضوعة الآن لترقيتها، ولا أمدح تغييرًا فجائيًا فيها، ولا أشير بكل خروج عنيف عن المناهج الحالية إلى منهاج جديد وإذا اقتضى الأمر فإنى سأطلب وألح خصوصًا بأن هذه الحركة الكاذبة المفتعلة لإنشاء مجالس نيابية سريعًا لا تعامل إلا بقدر ما تستحق وإن سألتمونى أيها السادة عما تستحق قلت لكم إنها لاتستحق شيئًا لأنها لا تعبر فى الحقيقة عن رأى المتنورين من سكان القطر المصرى أوروبيين كانوا أو مصريين، بل إنه متى زال كل ما يقال الآن من الهذيان والمبالغة كان الاختلاف فى الرأى بينى وبين خصومى وخصوصاً الذين فى بلاد الإنكليز منهم اختلافًا فى الدرجة لا فى المبدأ، فهم يريدون أن يعدوا عدوًا سريعًا جدًا، وأنا أرى أن الخبب أحسن سير يوافق مصلحة البلاد. فإن هذا السير هو الذى نفع معنا فى الماضى، وهو الذى أشير بدوامه، فلا يبطئ حتى يصير مشيًا ثقيلاً ولا يسرع حتى يصير عدوًا زميلاً، لاقتناعى أنه إذا أسرع كثيرًا خيف أن جواد مصر يكبو فيقع ويكسر ركبتيه(٢).

وأخبركم الآن أيها السادة لماذا أرى هذه الآراء وأذكرها الآن. لا أراها لأن من ورائها مزايا سياسية لوطنى ولا لأنى أعتقد أن جميع الأذكياء من الأوروبيين

---

(١) يقصد بذلك اتحاد الإنجليز والأجانب على شنق أهل دنشواى وجلدهم أمام أهلهم وفى قريتهم.

(٢) الإنجليز الذين كسروا ركبتيه لكى لا يفلت من يدهم. وسبحان القوة ما أعسفها وما أكذبها وما أسفلها.

والمصريين فى هذه البلاد يشاركوننى فيها. كلا، بل لأنى أؤمل أن ما أقوله لحضراتكم الآن يترجم إلى لغة أهل البلاد ويبلغ مسامع الملايين الذين لا يسمع لهم صوت. أولئك الفلاحين اللابسين الجلابيات الزرقاء الذين يتوقف تقدم البلاد فى الثروة واليسر على تعبهم. فأنا - الذى يعد نفسه دائمًا صديقهم الحقيقى -أحذرهم من أن يغتروا ويضلوا بأقوال الذين يدَّعون كذباً بأنهم ينوبون عنهم، وينطقون بلسانهم وينقلون عنهم بلا إذن ولا توكيل منهم آراء لا يرونها بل لا يفهمونها ولا يدركونها ويطلبون أمورًا سياسية لو أجيبوا إليها حالاً لعادت بالضرر على مصالح الناس عمومًا، وعلى مصالح أفقر أهالى القطر خصوصًا(١) (اسمعوا اسمعوا).

ولو كنت أتحول عن الدفاع عن هذا النظام الذى دام نحو ربع قرن الآن إلى انتقاده لكان أول ما انتقده فيه أن التقدم كان سريعا جدا فيه عوض عن أن يقال إنه كان بطيئًا جدًا وأنه لمزيد سرعته لم يتيسر بعد لعامة الناس أن يقتبسوا ويألفوا الإصلاحات التى تمت فيه(٢).

بقى لى نصيحة أخرى أحب أن أقولها قبل أن أجلس فى مكانى وهى أن قولهم: «الاتحاد قوة: لا يصدق على الذين هم فى خدمة الحكومة فقط بل على جميع الذى يهمهم التمدن الحقيقى إلى هذه البلاد فالواجب عليهم أن يتحدوا معاً ولا أعنى بذلك أن الإنكليز والفرنسيين والألمان وسائر الأوروبيين فقط يطرحون عنهم ما بينهم من المناظرة والمنافسة ويتحدون معاً فى مصلحة واحدة، بل إن جميع الذين يريدون أن تكون الحكومة حكومة عقل وأن يكون تقدم البلاد مستمرا دائما يتحدون جميعهم معاً سواء كانوا مسلمين أو أوروبيين أو إفريقيين أو إثيوبيين ويقاومون القوات المجاهدة فى سبيل التأخر والتقهقر حقيقة سواء كان جهادها من جهل أو من عمد وقصد(٣) .

---

(١) أصحاب الجلاليب الزرق الذين شنقهم لورد كرومر فى دنشواى. إن المصريين لن ينسوا على القرون ثأر دنشواى.

(٢) سبحان القوة ما أسمجها وما أغثها.

(٣) معنى هذا الكلام فى لغة كرومر: اتحدوا أيها الإنكليز والفرنسيون والألمان وسائر الآريين واستكينوا أيها المسلمون والإفريقيون والإثيوبيون، لتؤكلوا وتموتوا تحت أقدام سادتكم. إذ كيف يتحد مأكول وآكل، وعبد وسالب حرية، وغاصب ومغصوب، وحاكم مستبد ومحكوم؟

وأشكركم أيها السادة فى الختام على إصغائكم إلى بالصبر وطول الأناة هذه المدة التى قلت فيها كل ما أردت قوله .

ولا شك عندى أن الصعوبات لا تزال كثيرة فى سبيل المصلح المصرى وخصوصا السير إلدون غورست ولكن آخر كلمة أقولها له ولكم كلكم هى كلمة كان عبَّاد الآلهة إيزيس فى هذه البلاد كثيرا ما ينقشونها على قبورهم بلغة القوم الذين هم أصل التمدن الأوروبى والذين استوطن أناس كثيرون من ذريتهم هذه البلاد لخيرها والذين أعد منهم أصدقاء كثيرين لى

ـ وأعنى بها لغة اليونان ومعنى تلك اللفظة اليونانية «تشجعوا».

فأودّعكم أيها السادة وأنا واثق ثقة تامة بمستقبل هذه البلاد التى كانت موطنًا لى سنين هذا عددها، والتى تأصلت جراثيم التمدن الحقيقى فيها على ما أرجو حتى صار يعسر استئصالها. أودعكم على الكره منى وأستودعكم الله.

***

ثم صدحت الموسيقى بالسلام الخديو وكانت الساعة ٧ والدقيقة ١٠ مساءً.

ـ ٥ ـ

كان من الطبيعى أن لا يتسع قصر الدبارة فى الأسبوعين الماضيين لغير توديع المعتمد القديم واستقبال المعتمد الجديد، فلذا كان من حسن الذوق والحكمة أن لا نرسل بملاحظاتنا على تقرير اللورد كرومر عبثًا(١). لأننا لا نريد بهذه الملاحظات التشهير وإنما نريد أن يعلم معتمد الدولة رأى الناس فى هذا التقرير الذى اعتبر كأنه برنامج السياسة الإنكليزية. فاليوم وقد استقل جناب السير غورست فى هذا القصر نقدم هذه الملاحظات آملين أن تحل فى نظره محل الاعتبار.

الجامعة الإسلامية

ليس من موضوعنا أن نبحث عن قيمة الشرقى على العموم من جهة الأخلاق الثابتة وآثار التطور المدنى فى تلك الأخلاق ولا من جهة كفاءته السياسية لتدبير شئونه وحكم نفسه بنفسه ولا من جهة تاريخ الشرق فى التمدن ولا من جهة أن اليابان من بلاد الشرق كما استثناها اللورد كرومر فى تقريره معتذرًا بعدم

---

(١) نشر بالعدد ٤٩ من الجريدة فى ٧ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان «تقرير اللورد كرومر».

معرفتها. ولكنا نتعرض إلى تفسير تلك الجملة المبهمة الكثيرة المعانى القليلة الألفاظ التى صدّر بها هذا الموضوع فى تقرير اللورد. قال الأستاذ سايس: إن الذين أقاموا فى الشرق وحاولوا الاختلاط بأهله يعلمون حق العلم أنه يستحيل مطلقًا على الأوروبى أن يتحد فى النظر مع الشرقى. ومن المحقق أن الأوروبى بادئ الأمر يظن أنه هو والشرقى يتفاهمان ولكنه يأتى وقت عاجلاً أو آجلاً يرى الأوروبى نفسه يحس فجأة أن ذلك كان حلم نائم ويجده أمام إنسان ذى ملكات عقلية غريبة عنه بالمرة حتى ليظنه من سكان زحل. «وبهذا الرأى يدين جناب اللورد كرومر ويحكم به على الشرقيين الذين يعرفهم لا على اليابانيين والصينيين

صدق الأستاذ سايس إذا كان قوله منصرفًا إلى أن الأخوين الشرقى والغربى مختلفان فى النظر جدا فيما يتعلق بتفضيل المنفعة المادية على المنفعة الأدبية. أو بعبارة أخرى أن الشرقى بذكائه، وأطوار تمدنه ولغاته المملوءة بضروب المجازات، وجوه القليل الاضطرابات، وطبيعة أوطانه، وما ألفه من التقاليد الدينية العريقة فى نفسه ومواعظ أسلافه الغالب فيها تفضيل الزهادة. كل ذلك يجعله يميل بطبعه إلى أن يجعل للفضائل الأدبية كالإحسان والكرم والوفاء والإخلاص الدينى المقام الأول فى حياته الدنيا ويفضلها على المنافع المادية فعيب الشرقى قد يكون فى سهولة أخلاقه وسلاسة انقياده كما وصف به أرسطو سكان آسيا الذين يشهد لهم بالذكاء المقتضى صحة الإنتاج، ولكنه عاب عليهم ما ينتجه تأصل طبائع الاستبداد فى حكوماتهم. ولا يظن المطلع على تقرير اللورد أنه أراد بقوله الإشارة إلى تلك الفضائل خصوصًا أنه ليس فى مقام مدح الشرقى ولكن الذى يطلع على هذا الموضوع من التقرير يرى أنه يريد بيان سلسلتين من الأفكار أولاها ـ أن أفكار المصريين عقيمة غير منتجة إلى حد أنه يصعب معرفة مقاصدهم وآمالهم السياسية وأقام على ذلك دليلا هو أن أفكارهم بعيدة عن تطبيق القاعدة «من يبغ المطلب يبغ الوسيلة»؛ لأن بعضهم يظهر لجنابه الرغبة المشكلة فى الرضا عن نتائج الاحتلال. دون الرضا عن الاحتلال وإن أحدهم طلب إليه تعيين مهندس إنكليزى لتقسيم الماء وبعضهم طلب قاضيًا إنكليزيًا للفصل فى قضية

.... ولا نتعرض هنا لذكر الأشياء التى حملت هؤلاء الأشخاص على مثل هذه الطلبات عل فرض أن طلباتهم تؤخذ على شعور المصريين جميعا بل نرجئ هذا البحث إلى الفصل الخاص بالموظفين وغاية ما نورده هنا هو مناقشة القاعدة «من يبغ المطلب يبغ الوسيلة» وجد الاحتلال الإنكليزى فى مصر بعلة إطفاء الثورة وتأييد سلطة الخديوية المصرية والمحافظة على المصالح الأوروبية ثم تدرجت العلة إلى إصلاح شئون الأمة المصرية وإعدادها لتحكم نفسها بنفسها وليأمن الإنكليز على حقوقهم التى كسبوها فى مصر ثم ينصرف عنها الاحتلال - متى كان هذا هو غرض الاحتلال وكانت أعمال الاحتلال الظاهرة الحسية تؤيد هذا الغرض، فيكون المصرى الذى يرضى بالنتائج (أى بالإصلاح الذى لأجله جاء الاحتلال ولا يرضى بالاحتلال هو إنسان عقيم النظر حقيقة .

أما وقد رأى المصرى رأى العين أن الاحتلال لم يثبت له بالحس أن علة وجوده فى مصر هى تأهيل مصر لأن تحكم نفسها بنفسها بل رأى بين الغرض من الاحتلال وبين كثير من أعمال الاحتلال فى مصر بونًا بعيدًا فأشكل عليه الأمر إلى حدّ أن المصرى المنصف الكثير التدبر والتروى الذى لا يشوب حكمه على الأمور فى مصر غرض من الأهواء يكاد كلما طابق بين عله الاحتلال وبين عمله يقع فى روعه أن للاحتلال مقصدًا خفيًا غير ما يقول الساسة الإنكليز. ولا شك فى أن مثل هذا معذور إذا رضى بنتائج الاحتلال دون الاحتلال الذى أشكل المقصود منه على العقول بشر المصرى آماله حين رأى احترام الحكومة للحرية الشخصية التى نشرها الاحتلال وإلغاء السخرة وغيرها والقيام بالأعمال النافعة ولكنه لم يلبث أن رأى الاحتلال بعد ذلك بقليل قد ظهر فى كثير من المواطن بمظهر المعاند فأخذ أولاً يقتسم هو والخديوية المصرية آراء الناس وأميالهم فأخذ الناس بمقتضى هذه المعاندة بين السلطتين أن يلتجئ كل إلى ما يرى فى الالتجاء إليه مصلحته الذاتية؛ لأن المصلحة العامة هى فى أن لا يلتجئ الناس إلى أحد الطرفين دون الآخر لأن فشو ذلك يضيع شخصية الأمة ويجعلها كما كانت لا حق لها إلا الطاعة للأمير (إن سميت الطاعة حقا) - ولا ينكر أحد أن تنازع السلطتين من طبعه أن يجعل العناد يتخلل كثيرًا من أعمال كلتيهما - فلما

ظفر الاحتلال بالسلطة قرب كثيرًا من الذين لا يهمهم إلا مصالحهم أو رواتبهم، ثم التفت إلى التعليم العام فى المدارس الأميرية فوصل به إلى هذا الحد الذى نراه اليوم والذى جعل الحكومة نفسها تشكو قلة الأكفاء بل ندرتهم. ثم مال إلى النفوذ الشخصى للحكام الوطنيين فجرَّدهم منه وانحصر عملهم فى الطاعة لغيرهم من الإنكليز سواء كانوا رؤساء أو مرءوسين. ثم لم يستبدله بمشاركة الأمة له فى الحكم - فاعتقد المصريون أو أغلبهم أن الاحتلال هو لمصلحة إنكلترا وأوروبا بالذات حتى لقد غلا بعضهم فى تقدير فهمه العدل الذى جرى على يد الاحتلال فقال إن إنكلترا مهما كانت نياتها بمصر لا يمكنها إلا أن تعدل ما دام انه لا مصلحة لها فى الظلم.

فهل يكون المصرى غير منتج إذا بنى فكره على الأعمال المشاهدة من خير وشر واستنتج من هذه الأعمال نتيجتها اللازمة وهى أن الاحتلال قد جاء بفوائد يجب الرضا عنها ولكن تمشيه على طريقة حرمان الأمة من الحياة السياسية خطر على الأمة يوجب الضجر والقلق وسوء الظن بالاحتلال كما قدمنا. فتكون النتيجة أن تطبيق القاعدة المذكورة على وجود الاحتلال (وهو الوسيلة) وعلى فوائده (وهى المطلب) من الصعوبة بحيث لا يمكن تطبيقها من غير تعسف إلاَّ إذا أبان الاحتلال لمصر أنه يسعى أيضًا فى منح مصر حياة سياسية بالتدريج والمؤمل أنه يعمل على ذلك. ولا ينكر منصف أن الحكومة اهتمت فى هذه السنين الأخيرة بأمر نشر التعليم بين طبقات الفلاحين ونجحت فى تذليل كثير من الصعوبات التى كانت تقف فى طريق تعليم البنات كما سيذكر فى فصل التعليم ولو أضافت إلى ذلك منح الأمة شيئًا من الاشتراك معها فى العمل لا قتنع الناس بأن الاحتلال مؤقت وأنه لا يقيم إلا ريثما تصلح مصر لحكم نفسها بنفسها. ولأمكن بعد ذلك القول بحق أن من «يبغ المطلب يبغ الوسيلة».

ولكنَّ هناك أمرًا آخر لا يصح إغفاله لأنه قد زاد أمر الاحتلال إبهاما على إبهام وهو ما ذكره اللورد كرومر فى خطبته الأخيرة فى حفلة الوداع تلك الخطبة التى هى منصبة فى أغلب معانيها على الغرض السياسى الخطر الذى يحاول إقناع العالم به من حولين وهو جعل مصر مستعمرة أوروبية مختلطة يكون

للأوروبيين فيها الغنم وعلى المصريين منها الغرم فكان مهر قبول هذه الفكرة لدى الأوروبيين أن صرح فى خطابه بأن الاحتلال باق فى مصر إلى ما شاء الله. فكان فى هذا التصريح التباس جديد على الناس ولكنا مع ذلك نرى أن هذا التصريح ليس من شأنه أن يؤثر تأثيرًا جوهريًا فى السياسة المصرية؛ لأن وقت الفكرة فيه لم يحن بعدما دام الإنكليز لا يزالون يعدون بأنهم يساعدون على ترقية مصر رقيًا سياسيًا.

ومن هذا يرى القارئ أن عدم صحة الفكر المصرى فى الإنتاج لم تأت من طبيعة ولا من عرض ملازم له، بل أتت من عدم إمكان الحكم على مقاصد إنكلترا من الاحتلال.

الثانية - هى الجامعة الإسلامية - إن فكرة الوحدة الإسلامية قد تجول أحيانا بخواطر بعض الناس الذين لا يزالون بعيدين عن الاشتغال بالسياسة والنظر فى الأمور العامة بشىء من التدقيق، ولكن تلك الفكرة لم تخرج عن حيز الخواطر تظهر وتخفى تبعًا للحوادث؛ فكلما رأى المصريون اتفاق رجال السياسة الأوروبية على شىء يضر بمصلحة مصر أو يبعد ميعاد استقلالها أو يفيد استمرار الاحتلال إلى الأبد، قارنوا بين مصر وبين غيرها من ولايات البلقان التى استقلت واستنتجوا من ذلك أن ذنب مصر أنها أمة إسلامية وأن أوروبا لا تساعد فى الشرق إلا الأمم المسيحية فتمنى بعضهم أن لو كان للمسلمين وحدة كما للمسيحيين فى أوروبا هذه الوحدة التى يتخيلون وجودها وإنها كانت الحامل لأوروبا على التداخل فى أمر ولايات البلقان وأرمينية. نقول ذلك ونحن لا نعرف أنه يوجد فى اللغة كلمة جامعة مسيحية (بانيكر يستيانسم) كما خلقت كلمة جامعة إسلامية (بانيسلامسم) على أن عقلاء المصريين لا يرون لكلتيهما وجودا فى العالم ولكن السياسة تخلق ما تشاء فليس لأوروبا أن تتوجس خيفة من فكرة ساذجة كهذه بعيدة عن أن تؤدى إلى اعتداء من جهة المصريين ولا أن تسبب قلق المستعمرين من الأوروبيين بل يرى هؤلاء أن الذى خلق هذا الخاطر الساذج هو مظاهر السياسة الأوروبية فى الشرق.

أما كون الجامعة الإسلامية موجودة وجودًا حقيقيا أو أنها مقصد من المقاصد التى يسعى المسلمون لتحقيقها فهذا لا دليل عليه مطلقا. كما أنه لو حوول إيجادها لاستحال ذلك بالمرة على طلابه. علمنا التاريخ وطبائع البشر أنه لا شىء يجمع بين الناس إلا المنافع فإذا تناقضت المنافع بين قلبين استحال عليهما أن يجتمعا لمجرد قرابة فى الجنسية أو وحدة فى الدين. وإن أبلغ مثال على ذلك هو انشقاق المسلمين على أنفسهم فى خلافة أمير المؤمنين على بن أبى طالب مما هو مشهور ومأثور. إن أحسن ما قرأنا فى أمر الجامعة الإسلامية هو ما ذكره الأستاذ براون فى خطابته التى ألقاها فى كلية كمبردج سنة ١٩٠٣وأبان فيها أن الجامعة الإسلامية هى خرافة ابتدعها دماغ مكاتب التيمس فى فينا قال الأستاذ براون:

«إنه ليس من السهل تعريف معنى البانسلاميزم بعبارة تنطبق على المثل العربى المشهور «خير الكلام ما قل ودل» ومع الأسف أنى استشرت أحد أصدقائى المسلمين فى هذا الموضوع فعرفنى معنى «بانسلاميزم» بلا تردد فى بضع كلمات وهى «أن البانسلاميزم» هى خرافة خلقها دماغ مكاتب التيمس فى فينا».

وإن تجسيم الأمر فى نفس عميد الاحتلال فى مصر إلى حد أنه قد جعله تعصبا للدين لا محل له بالمرة. إلاَّ إذا كان الغرض منه بعث القلق إلى نفوس السياسيين من الأوروبيين حتى لقد جره ذلك الغرض إلى التعريض بأحكام الدين الإسلامى. وادعى أنها غير صالحة إلى أن تطبق فى هذا الزمان.

قال ذلك بتصريحات كان من عادته أن يتوقاها مراعاة لاحترام الدين الإسلامى، وتفاديا من جرح شعور المسلمين. نقول على غير عادته لأنه كثير الاحترام للدين الإسلامى كثير الحيطة فى التعبير بشىء يتعلق به وكل تصريحاته مستفيضة فى هذا المعنى فقد قال فى خطبته فى كلية غوردون فى ٤ يناير سنة ١٨٩٩.:

«ولا يخفى عليكم أن جلالة الملكة ورعاياها المسيحيين من أشد الناس استمساكًا بعروة دينهم. ولذلك فهم يعرفون وجوب احترام دين غيرهم. على أن

حكم جلالتها يظلل من المسلمين عددا أكثر مما يظلل حكم أى ملك فى الأرض وهم مع ذلك فى عيشة هنية وسعادة تحت حكمها الكثير الخيرات، دينهم موقر وعاداتهم الشرعية محترمة كل الاحترام إلخ إلخ».

وقد كان يؤثر عنه أنه كان يشير إلى أن المسلمين لا تصلح حالهم إلا إذا تمسكوا بدينهم الصحيح، وقد ذكر فى تقرير سنة ١٩٠٥ وفى هذا التقرير سنة ١٩٠٦ ما يفيد امتداح الدين امتداح الذين يقومون بخدمة الدين وتخليصه من الدخائل التى متى خلص منها كان موافقًا لحاجات الناس فى التمدن الحديث. وخص منهم بالذكر فقيد الإسلام المرحوم الشيخ محمد عبده والسيد أحمد منشئ كلية عليكره. ولهذه المناسبة نورد للقارئ نص الخطاب الذى ألقاه اللورد كرزون فى كلية عليكره فى شهر مايو سنة ١٩٠١مشيرًا فيه إلى فوائد الدين الإسلامى والاعتراف بما للمسلمين من الفضل والمدنية.

«نعم يمكن للمسلمين أن يسابقوا غيرهم إذا هم تعلموا كيف يسابقون وهو ما عرفوه مرة قبل هذا الوقت فى أيام كان فيها للمسلمين السطوة والسلطان وكان قضاتهم يحكمون بالعدل بين الناس وفلاسفتهم وأئمتهم يؤلفون الكتب النفيسة».

وإن عدول اللورد كرومر عن خطته من عدم التعرض للطعن على الدين الإسلامى بأى صورة ومخالفته لبعض ساسة الإنكليز مثل اللورد كرزون فى الآراء المتعلقة بأن الشريعة الإسلامية أسمح من أن تعيق عن حاجات التمدن الحاضر، كل ذلك جعل الناس يكادون يجمعون على أن اللورد أراد أن يصور المصريين للإنكليز خصوصا ولأوروبا عمومًا بصورة أمة غير قابلة للرقى لتسهل بذلك الموافقة على محو الجنسية المصرية الصميمة التى يحاول محوها منذ عامين. لذلك قصد تجسيم الجامعة الإسلامية وعزا لها ماعزا. على أن المبادئ التى من هذا القبيل لا تنتشر عادة إلا بالدعوة المرتبة التى تقوم بها الجمعيات السياسية أو الدينية فأى جمعية قامت تدعو لمثل هذا الاتحاد فى الشرق؟ اللهم إلا أن يكون الأمر قاصرًا على كلمات يقولها بعض الجرائد فى الهند أو فى مصر من غير أن يكون لها مدلول فى الوجود مطلقا. فإن صح وجود هذه الجامعة فإنما وجودها

لفظى صرف لأنى لا أرانى أغلو إذا قلت إن الواقع فى الوجود هو الفرقة الإسلامية لا الجامعة الإسلامية.

***

بعد أن رأى القارئ أن الجامعة الإسلامية لا أثر لها فى مصر ولا نظن لها وجودا فى غير مصر، وإنها على هذه الصفة من العدم ليس من شأنها أن تزيد الجفاء بين الشرق والغرب ولا أن تصلح ذريعة لرجال السياسة الأوروبية يتخذونها سترا يستر أعمالهم فى الشرق قد يكون من المفيد جدا فى هذا المقام أن نتعرض إلى مناقشة تلك التهمة الثانية التى يربطها بالجامعة الإسلامية رابطة النسب أو رابطة العلة والمعلول وهى تهمة التعصب الدينى.

ـ ٥ ـ

الدين الإسلامى(١) يأمر بالتعاون والتعاضد والائتلاف بين أفراد الأمة كما يأمر بالعدل والإحسان ويوصى خيرا بالمتحالفين له من أهل الأديان الأخرى على الصور المستفيضة فى الفقه وليس من مبادئه مطلقًا التعصب الشائن الذى يعبر عنه الأفرنج «بالفاناتيسم».

أهل الدين الواحد يوجد بينهم بحكم وحدة الاعتقاد حب ومعاونة تختلف وجوه استعمالها باختلاف الصور العديدة التى تصورها لهم أفهامهم فى الدين. وإن هذه الجاذبية الدينية تماثل الجاذبية التى تولدها وحدة العنصر ووحدة اللغة ونظن أن الأوروبيين لم يقصدوا يوما «بالفاناتيسم» هذه الجاذبية بوجه ما، ولكنهم يقصدون بالتعصب الدينى معنى عدائيًا هو التحرش بغير المسلمين وحضارتهم والتربص بهم فلا يبقون عليهم ـ وهذا المعنى لا أصل له فى الدين كما لا أصل له فى نفوس المسلمين الذين كل جنايتهم أمام أوروبا أنهم أخذوا يفكرون فى أن ترقى عقولهم بالتعليم ونفوسهم بالحرية وأن يدفعوا بجميع الطرق

(١) نشر فى العدد ٥٠ من الجريدة المؤرخ ٨ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان «تقرير اللورد كرومر: التعصب الدينى».

السلمية كل مبدأ أو قوة تعمل على الحيلولة بينهم وبين ما يشتهون من الرقى العقلى ليسابقوا غيرهم فى الحياة المدنية، وأنهم يتعلمون الآن من الأوروبيين فكيف يمكن أن يضمروا لهم ما يتجنى به هؤلاء عليهم ليبعدوهم عن كل مدنية وليسهلوا لأنفسهم دوام الاستفادة منهم دون أن يفيدوهم. أظن أن وجه المسألة على هذه الصورة مقلوب الوضع وأن المسلمين هم أولى بأن يتهموا الأوروبيين بالتعصب ولكنهم لايريدون ولا يستطيعون.

التعصب الدينى شعور لا يمكن للمنصف أن يحكم بوجوده إلا بآثاره ومن المشاهد أن الأقباط فى مصر يعيشون مع المسلمين مختلطين فى المصالح والمساكن متكاتفين فى المزارع والأعمال متجاورين على مقاعد المدارس متشاركين فى الوظائف والمرافق ولم يسمع من زمان بعيد أن المسلمين الذين قد أمرهم الدين بحسن المعاملة هاج هائجهم على إخوانهم أو ظهروا يومًا بما يقتضيه وجود التعصب الدينى فى النفوس من الحقد الذى يقدح زنده الاشتراك فى المصالح ومن المشاهد أيضا أن الرومى يجىء به طلب الرزق إلى مصر منفردا يدخل إحدى قراها البعيدة عن مراكز الحكومة فيتزلف إلى كبار أهلها يفسحون له فى مساكنها ملجأ يأوى إليه فلا يزال بتجارته الرابحة من بيع الزيتون والجبن بأضعاف القيمة بثمن آجل حتى يصبح ذا مال يقرضه إلى الفلاحين بالربا الفاحش ولا يلبث على هذه الحال قليلا من الزمان إلا وهو دائن لأغلب أهل البلد ينزع ملكية أرضهم ويستخدمهم فيها عمالا بسطاء. وكل هذا لم يحرك فى ذلك التعصب الدينى الموهوم. أليس ذلك إلا لأن هذا التعصب عديم الأثر فى نفوس مسلمى مصر.

أقيم على هذه التهمة الشنعاء التى اتهم بها المصريون دليلان أحدهما مسطور فى تقرير اللورد عن سنة ١٩٠٥بمناسبة حادثة الهماميل فى الإسكندرية. وكان ما فيها أن مصريًا ويونانيًا تشاجرا على مشترى قطعة من الجبن. فطعن اليونانى المصرى طعنة بسكين فقضى عليه. وأعقب ذلك أن يونانيا أراد قتل يونانى آخر بغدارة فأخطأه وأصاب وطنيًا فمات فاجتمع رعاع الفريقين وقال بعض فريق المسلمين «اقتلوا النصارى».

والثانى حركة حادثة العقبة من إظهار بعض الجرائد أو بعض الناس ميلهم إلى تركيا بمناسبة الخلاف بينها وبين الحكومة المصرية على تحديد التخوم المصرية فى تلك الناحية.

أما الحادثة الأولى فلا تثبت من التعصب شيئًا لأن الأمور الطبيعية أن الناس ينتصرون للمظلوم خصوصًا إذا كان من بنى جنسهم، وقد روت روتر فى الأسبوع الماضى أن روسيًا فى باريس أطلق الرصاص على جنديين فرنساويين فهمَّ الأهالى بقتله لولا أن رجال البوليس قد أنقذوه من أيديهم ولم يقل أحد بأن انتصار الأهالى فى باريس للجنديين كان سببه التعصب الدينى فانتصار الوطنيين للقتيل وانتصار الأروام وغيرهم للقاتل هو من الأمور الطبيعية التى لا تثبت وجود التعصب الدينى عند المصريين. لم يبق بعدئذ إلا قول بعضهم «اقتلوا النصارى» فلو صحت نية هؤلاء الصائحين بهذه الصيحة وقابلوا مسيحيين من المصريين أو من السوريين لما مسوهم بسوء. ولكن لفظة النصارى فى لغة الرعاع مرادف للإفرنج أو نحو ذلك؛ فإن كان فى نفوسهم عصبية لكانت عصبية جنسية لا عصبية دينية.

حادثة العقبة - يحسن بنا أن نلفت نظر القارئ إلى سبب الحركة الفكرية التى جرت فى مصر إبان حادث العقبة من جرائها أن أساء الإنكليز الظن بالمصريين وافتكروا أن هؤلاء يتبرمون بهم ويودون لو استبدلوا الاحتلال التركى بالاحتلال الإنكليزى وأن مثار هذا التبرم هو التعصب الدينى من المصريين للترك وقد جر هذا الفهم إلى نتائج مشئومة ليس هنا محل ذكرها ولكنا نظن أن الإنكليز متى عرفوا السبب الحقيقى لهذه الحركة وانصفوا يقلعون عن تهمة المصريين بالتعصب تلك التهمة التى تسوءنا أكثر مما ساءتهم.

تلتمس على الأشياء بقياسها على أشباهها ونظائرها فإذا أردنا أن نلتمس علة هذه الحركة الفكرية الخفيفة التى وجدت بمناسبة حادث العقبة حسن بنا أن نرجع بها إلى نظائرها من الحوادث، ولا نجد حادثة أشبه بها من جميع الوجوه أكثر من حادثة فشوده، فإن الإنكليز كانوا يدفعون الترك عن العقبة باسم الحكومة المصرية لمصلحتها ومصلحة الحكومة الإنكليزية كما كانوا يدفعون

الضابط مارشان عن فشودة باسم الحكومتين المصرية والإنكليزية ولمصلحتها أيضًا. وكان النزاع بين الإنكليز وبين الترك على الحدود الشرقية كما كان بينهم وبين الفرنساويين على الحدود الجنوبية المصرية فماذا كان ميل المصريين وقتئذ بالنسبة لحادثة فشودة؟

مضى على حادثة فشوده نحو تسع سنين فمن الناس من لا يزال يذكر الحركة الفكرية فى مصر وقتئذ، ومنهم من نسيها أو لم يكن يعرفها فعليه أن يتتبع أقوال الجرائد فى مجموعها ومفصلها ويحكم بأقوالها على ميل المصريين إن صح أن يحكم على ميلهم بأقوال الجرائد فى حادث العقبة كما حصل ذلك بالفعل.

للقارئ أن يراجع فى هذا الصدد أعداد جريدة المؤيدة الصادرة فى١٢ و١٧ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ و٢٦ و٢٧ و٢٨سبتمبر سنة ١٨٩٨ و٢٢ و٢٦ أكتوبر و٢و٦و٧و١٢نوفمبر من السنة المذكورة. فيجد أنه كان فى مصر حركة أفكار تتجه فى مجموعها إلى إفادة جاذبية الناس إلى فرنسا أو إلى مارشان وجماعته فكيف جاء هذا الشعور وما مصدره هل كان مصدره فى النفوس أيضًا تعصبًا دينيًا لفرنسا أو حب استبدال الاحتلال الفرنساوى بالاحتلال الإنكليزى ؟ لا هذا ولا ذاك. ولكن من الطبائع العمرانية أن الأمة متى أبعدت عن إدارة حكومتها وجهلت مقاصد حكامها، أو ظهر لها منهم عين الاستئثار بالمنفعة دونها وحملها على ما تهوى وما لا تهوى من غير أن تستشار، كل ذلك يدعو بها إلى أن تتبرم بحكومتها إذا كانت حكومة وطنية فإذا كانت أجنبية فيكون التبرم والمقاطعة من باب أولى. ومثال ذلك الحركة الفكرية للأمة فى أوائل الثورة العسكرية سنة ١٨٨٢ فإن الأمة كانت قلقة تحب الخروج من ذلك الاحتلال الفعلى الشركسى (إن صح أنه كان يسمى احتلالا) وإن كان قلقها هذا لم يتعد حد القلق؛ لأنه لم تكن لها فى الثورة العسكرية فكرة ثابتة ولا مشاركة حقيقة. فهل كان هذا القلق والضجر من حال الحكومة ومن قانون العسكرية الذى كان من شأنه إهانة الشعور المصرى مترتبًا على تعصب دينى من المسلمين ضد المسلمين؟ لا شىء من ذلك أيضا.

فلو استقرأنا كل العلل الممكنة التى ولدت حركة الأفكار فى سنة ١٨٨١ وسنة١٨٩٨ بمناسبة حادثة فشوده وسنة ١٩٠٦بمناسبة حادثة العقبة استقراء

صحيحًا خاليًا عن الغرض والميل لوجدنا أن العلة فى كل ذلك واحدة وهى قلق الأمة من عدم إشراك الحكومة إياها فى شىء من الحكم.

ولكن أولى الأغراض عن جهل أو عن سوء قصد، جاءوا يصورون تلك الحركة الفكرية الطفيفة لعميد الاحتلال فى صورة التعصب الدينى، وهو قد صورها فى الصيف الماضى إلى أوروبا بصورة مزعجة. كل ذلك والأمة هادئة بعيدة عن التعصب وآثاره.

وأنا فى هذا المقام نمحض النصيحة لجناب السير غورست أن يعتمد فى معلوماته على كبراء الأمة الذين تربطهم به رابطة العمل بالضرورة. وأن لا يسمع قول القائلين بأن فى الأمة المصرية تعصبا إذ الواقع أن تلك الأمة ليست كذلك كما أثبتنا بالدليل، بل هى عطشى إلى أن يعترف لها بوجود سياسى كأصغر الأمم ولا يكون هذا الاعتراف إلا إذا أخذ الاحتلال فى أن يؤيد دعواه بأن يجعل لأفرادها الموظفين منها إرادة وحرية فى عملهم وأن يعطى الأمة شيئًا من التداخل الجدى فى إدارة شئونها الداخلية. ومتى حصل ذلك كسب الاحتلال صداقة المصريين واعترافهم الخالص وأصبح ودهم له لا يخفر ولا تغير وجهه الحوادث. وانتبذ القلق بالتعصب الدينى الموهوم مكانا قصيًا.

\- ٦ -

الإنكليز فى مصر[1]

هذا عنوان الكتاب الذى نحاول وضعه لبيان خطأ لورد كرومر فى كتاب مصر الحديثة وبيان سياسة الاحتلال فى مصر والسودان وهو الذى وعدنا بترجمته إلى الإنكليزية وتوزيعه فى أوروبا وهو ينقسم ثلاثة أقسام:

القسم الأول –فى الإسلام ويشمل الكلام على مثار الخطأ فى فهم الدين الإسلامى عند الأوروبيين الحسنى النية. وبيان مقاصد غلادستون واللورد كرومر من الطعن عليه والكلام على الديمقراطية الإسلامية، وإنها تفضل بنظامها كل ديمقراطية أخرى من الوجهة الاجتماعية والسياسية، والكلام على المرأة والرق فى الإسلام وما ظنه اللورد مغمزا وليس بمغمز .... إلخ.

القسم الثانى: الحالة الاجتماعية فى مصر والقسم الثالث: سياسة الإنكليز فى مصر والسودان.

وإنا ننشر فى الجريدة من هذا الكتاب ما يحتمل المقام نشره فى الجرائد اليومية أو ما يكون للكافة فى مصر مصلحة من نشره.

---

(١) نشر بالعدد ٣٢٤ من الجريدة الصادر فى ١٤/ ٤/ ١٩٠٨ بعنوان «الإنكليز فى مصر» أو انتقاد كتاب «مصر الحديثة» تأليف اللورد كرومر.

من موضوعات القسم الأول

النظام الاجتماعى الإسلامى

مثار خطأ الأوروبيين فى فهم الدين الإسلامى

إن القاعدة لا يطعن على عدالتها مطابقتها للمعقول مجرد عدم اتباعها وإن للدين الإسلامى نظامًا اجتماعيًا واسعًا يعرف من اطلع عليه مقدار التسامح الذى أودعه. قال جان جاك روسو:

«إن قانون ابن إسماعيل (يعنى محمدًا) الذى يسير عليه نصف العالم من عشرة قرون يشف إلى الآن عن عظم واضعه فى حين أن الفلسفة المتكبرة أو التعصب».

«الأعمى لا ترى فيه شيئا أكثر من أن واضعه ماكر حسن الطالع. ولكن السياسى الحقيقى يعجب بما فى ذلك الشرح من القوة الهائلة والملكة القادرة التى توجد دائما فى " الشروع الخالدة....»."

قال روسو ذلك وهو ينحى ما استطاع على الدين من غير تفريق وكأن هذا الحكيم الكبير قد لحظ بعين الغيب اللورد كرومر ومؤلفه «مصر الحديثة» وعناه بالفيلسوف المتعجرف أو الذى عصب التحيز عينيه فلا يرى الحق من وراء ذلك الحجاب الكثيف، ولم يكن لورد كرومر فى نظر روسو ذلك السياسى الحقيقى الذى يعلم من التشريع مقدار قوته وفى الواقع فإن لورد كرومر بكتابه "مصر الحديثة" قد قضى على البقية الباقية من شهرته بالسياسى المحنك.

زر كنيسة لاتينية قد أزينت زواياها وجدرانها ببدائع الدمى والتماثيل وفرش بعض حيطانها بفاخر الأثواب وطليت برائق الألوان الذهبية من الطلاء وأودعت من النفائس المعدنية والمعجزات الفنية شيئًا كثيرًا وتسمع على صلواتها وما انبث فيها من روح الحب، ثم انظر إلى طرائق الحديث بين القسس الطليان وبين مريداتهم من السيدات يأتين يستغفرن الله على أيديهم من خطاياهن اللاتى أوقعهن فيها حب الشهوات والتناسى مؤقتًا لأوامر الله وزواجره وطريقة تضرعهن لبلوغ هذا الغفران واسمع عن قرب ما يخفف به ذلك القس الشاب أو الشيخ

ويلاتهن فى خوف الآخرة وتعزيتهن عن هذا الشقاء الوقتى الذى وقعن فيه بإرادة الشيطان ومواساتهن ووعدهن بالمغفرة مع التوبة، وقس بنفسك مرونة هذا المشهد الدينى الذى يضم فى وقت واحد توجه الروح البائسة إلى الله ومحافظتها على رقة العواطف التى اختصت بها الأمم اللاتينية، تنفعل نفسك بشعور الجمال وتجد أن الدين محبة وأن الدين عاطفة وأن الدين تسامح وأن الدين يسر لا عسر وأنه لا فارق بين نهوض الروح إلى استغفار الله واستجلاب رحمته وبين ثباتها إلى لقاء محبوبها وإظهار إخلاصها له.

ثم زر كنيسة إنكليزية عارية الحيطان مجردة عن الزخرف تعرفها عما سواها من الدور بأنها أبعدها عن حسن الرواء وأقربها إلى الخشونة لا يلفت نظرك فيها شىء من الجمال ولا دقة فى الصناعة بل الذى يلفت نظرك هو استبعاد وجود عمارة فخمة خالية من الزينة فى مدينة زاهرة كلوندرة مثلا ولا تجد بين راعى الكنيسة والمؤتمين به من أبناء الكنيسة من علاقة المحبة والوداد إلا ما يكون بين تاجر الفحم وزباينه إذا انقضت الصلاة تكون انقضت صفقة الاجتماع الوقتى فلا اعتراف ولا استغفار ولا غفران ولا مظهر من مظاهر رقة العواطف اللاتينية.

يظهر من هذا أن كل أمة من الأمم تصبغ دينها بصبغتها القومية التى تظهر فى الأخلاق والعادات. وإن الطراوة والمرونة التى تجدها فى دين اللاتين والخشونة التى تراها فى دين الإنكليز، لم تأت إحداهما أو كلتاهما من تعاليم المسيح عيسى بن مريم ولا إنجيله لأن تعاليمه واحدة فكان يجب أن تنتج نتائج واحدة ولكنها جاءت من لين الأخلاق اللاتينية وسرعة تأثر الروح فى هذا الجنس وشدة ميلها إلى الزخرف كما جاءت خشونة دين الإنكليز من جفاء الأخلاق الإنكليزية وحب البساطة والنظر إلى الأمور كما هى نظرة عادية كأن الدين ليس فيه معانى روحية إلا تجارة بين الناس وبين الله يقضونه حقه فيها بالصلاة ويكون هذا هو كل شىء.

ليقارن القارئ بين مظهر التعاليم المسيحية على لسان وأعمال القديس بطرس وأتباعه حين كان يدعو للدين المسيحى فى «الكاتا كومب» فى رومه فى عهد نيرون الظالم وبين مظهر هذه التعاليم المسيحية عينها على أقوال وأعمال

الباباوات والقسس فى العصور الأخيرة وكيف كان الحواريون يدعون إلى الزهادة فى الزينة والزخرف والنفور من حب الشهرة ويرشدون إلى عدم المداخلة فى السياسة الدنيوية ويقصرون همهم على تعليم الناس أن يسعوا فى الاستيلاء على ملكوت السموات وأن يعطوا " ما لقيصر لقيصر وما لله لله " وكيف كان البابوات والقسس الذين جاءوا بعد ذلك يسعون إلى نعيم الدنيا وزخرفها ويضربون بأكبر سهم فى السياسة ويهددون الملوك والسلاطين ويشاركونهم فى السلطة الأرضية بل يدعون إلى الحرب وما كان الحواريون يدعون إلا إلى السلام.

قارن بين قسيسى الأجيال الأولى للدين المسيحى وبين ذلك القسيس الحديث الذى ضرب به المثل الدكتور ماكس نورداو إذ يقول:

«رفعت دعوى لمحاكمة قسيس على طعنه فى حق وزير الديانة فى بلده فوزع القسيس المتهم أوجه دفاعه مطبوعة على الجرائد والجمهور ولما أن حكم عليه بالغرامة فتح اكتتابا عموميًا حصل منه على عشرة أمثال الغرامة المحكوم بها عليه، ثم نشر مجموعة الخطابات التى جاءته تهنئة له. ثم ساح المملكة طولا وعرضا ليرى نفسه فى كل كاتيدرائية (كنيسة كبرى) للجمهور ليعرفوا شخص ذلك البطل الشهير وكان ذلك فرصة إلى أن يقدم لهم صندوق الصدقة ليجود كل منهم عليه بما شاء».

متى لاحظت هذه التطورات والانتقالات التى تعتور المظاهر التعليمية للدين المسيحى ورجاله ومتى قست هذه الفروق التى تكون بين الدين الواحد فى وطنين مختلفين لا تجد مندوحة من القول بأن النظامات الاجتماعية للدين الإسلامى لم يكن فيها من القصور ما ظنه اللورد ولكنها هى أيضا كسائر النظامات الأخرى قد أبقت القاعدة العامة أى أنها صبغت فى هذه الأعصر الأخيرة صبغات الأخلاق التى أورثها الاستبداد لممالك الشرق فظهرت بمظاهر مختلفة للذى لايهتم بالعلم بدخائل النظامات الاجتماعية وفلسفة الأديان وتأثير النظامات على الأخلاق والأخلاق على النظامات تأثيرات دورية كما هو شأن اللورد كرومر الذى سبح فى بحر الانتقاد من غير عوامة سوى المستر ستانلى لاين بول الذى تعلم منه إن «الدين الإسلامى كنظام اجتماعى أخفق كل الإخفاق» ولكن اللورد أشفق من

الغرق فى هذا المعنى الواسع فحدده بأصول أربعة جعلها أسبابا لحكم المستر ستانلى لاين بول على إخفاق الدين الإسلامى فسردها من غيرها تدقيق ونظنه فى هذا التشويش الفكرى وخلط الواقع من أعمال الحكومات الإسلامية وأعمال بعض الأفراد المسلمين بنفس النظام من حيث هو فى ذاته. قد تشبه بالشرقى الذى وصف عقله بأنه يكره التدقيق وينفر منه لمثل جزئى رآه عن بعض محادثيه من الشرقيين على ما نظن.

نعم إنه يندر جدًا من الأوروبيين من علم باللغة العربية علما كاملا يؤهله لفهم الأحكام من مصدرها الأصلى وهو القرآن والحديث، بل هم يأخذون هذه الأحكام مما ينقله المؤرخون عن أحوال الأمم الإسلامية ومن بعض الأوروبيين الذين ساحوا فى الشرق وكتبوا عن الإسلام والدول الإسلامية قواعد تلقفوها من بعض المسلمين الذين لا يعلمون دقائق شريعتهم حق العلم وظنوها حقائق دينية ثابتة وليست من الحق فى شىء.

قابلت فى جنيف سنة ١٨٩٧كونتًا شابًا فرنسويًا على مائدة كبيرة فى أحد الفنادق يجلس إليها جماعات من أمم مختلفة وديانات مختلفة أيضا وكنت بينهم المسلم الوحيد وقد دار الحديث بين الجماعة على مسألة القضاء والقدر تلك المسالة التى لا أظن العلم يقول فيها أكثر مما قاله «سبنسر» عن «ما تقطع الرجاء من العلم به» فذكرت فيها رأيا إسلاميا يقول باختيار الفرد فيما يقدر عليه من الأعمال وأن هذا الاختيار الذى للمخلوق لا ينافى علم الخالق؛ لأن علمه تعالى ليس متوقفا على الزمان فهو حاصل دفعة واحدة بكل ما كان وما سيكون من الأعمال التى تجرى فى عالم الكون والفساد ـ فكان الكونت وقتئذ يلحظنى شزرًا ثم دخل إلى الكلام فى الموضوع وإنى لا أعترف له إلا بالجرأة على الخوض فيما لا يعرف وكل رأس ماله فى المعلومات عن الدين الإسلامى أنه قضى مدة خدمته العسكرية فى «الجزائر» وأنه كغالب أبناء الأغنياء يرى من الواجب أن يكون هو صدر المجلس فى كل موضوع حتى الموضوعات التى هو أجهل الناس بها قال : كنت فى الجزائر وكانت إقامتى فيها فرصة ثمينة أخذت فيها بأطراف

الدين الإسلامى فأهم قواعده هى هذه القاعدة التى لغرابتها لا يزال صداها يتردد فى أذنى إلى الآن:

«كل مسلم قابل غير مسلم فى مفازة فله حق قتله وله سلبه ....».

فأضحكنى قول هذا الكونت الشاب العالم بالدين وأنكرت عليه ذلك وأقمت له الدليل على أن الدين الإسلامى ليس هو دين الغدر الذى وصفه، ولكنه دين الإخاء والمساواة، دين العرب، دين النجدة والمروءة؛ فلما أحرج أكد للحاضرين أن هذه القاعدة هى «إحدى آيات القرآن».

أظن أن ذلك الشاب لم يتحول إلى الآن عن اعتقاده لأن مقالى له لم يكن ليصادف هوى فى فؤاده وعلى ذلك سيبقى على اعتقاده المشوه حتى يكون من أولى الرأى فى العلم السياسى مثل «مونتسكيو» أو من أولى الحل والعقد فى السياسة مثل اللورد كرومر فإذا كتب عن المسلمين أو خطب عن حالهم شفت كتابته وخطابته عن الاعتقاد بصحة تلك القاعدة التى نسبها للإسلام زوراً، ثم أكد أنها فى القرآن بهتانا وما هى من الإسلام ولا منزلة فى القرآن ولكنها سقطت على الغالب من فم «أو نباشته» إذ كان يحذره من العرب أو من أن يغشى مواطن الشبه أو ينفرد فى الأماكن الخالية.

ليس كونتى على جهله وصغره بأول مدع على الإسلام بل سبقه البارون دى مونتسيكو على عمله والمستر غلادستون على فضله وشهرته ولحقه اللورد كرومر على حنكته وعقله، أن المسلم لا يسعه إلا أن يبتسم إشفاقا على المؤلفين الأوروبيين الحسنى النية الذين يرمون الإسلام بما يرمون لأن علمهم به كما قلت ليس إلا نتفا يتلقونها من أفواه الجهلة أو من كتب السائحين الذين يتخذون عمل فرد من المسلمين دليلا على دينهم، كما اتخذ اللورد عمل أحد المفتاحجية (١) المصريين دليلا على عقل الشرقيين على العموم

قال مونتسكيو!

---

(١) صاحب وظيفة صغيرة جدا فى مصلحة السكة الحديد. فما أعظم ما اعتد عليه كرومر.

«إن الدين المسيحى يقوى الحكومة العادلة».

«وإن الدين المحمدى يقوى الحكومة الاستبدادية».

فأما كون الدين المسيحى يقوى الحكومة العادلة فهذا لا أنازع مونتسكيو فى أمره لأنه أعرف بقواعد دينه وهو حجة فى النقل ولا اعتراض عليه بالحكومات المسيحية من زمن المسيح إلى هذا القرن الماضى وما كان للكنيسة فى تعضيد الحكومة الاستبدادية. لا أقول الاستبدادية ولا الظالمة، بل أقول حكومة العار التى يلصق فيها بالفرد الذى هو الملك معنى التقديس وأن سلطته أتته من الله لا من الأمة. فلا يجوز لأحد أن يخلعه عنها وأن الأمة ترزق هذه السلطة الملوكية كما ترزق خبزها فإن كان الملك خيرًا وسعدًا عليها فهو كالرزق المبسوط، وإن كان شؤمًا وبؤسًا فهو كالعيش الضنك، كلاهما خيرهما وشرهما من الله تلك هى التعاليم السياسية فى القرون الوسطى إلى مونتسكيو نفسه ولوك وروسو وغيرهم من هداة السياسة. لا اعتراض عليه بالحكومات المسيحية لأنى لا أعرف نصًا سياسيًا مسيحيًا للحكومات قد ورد فى الإنجيل بصورة واضحة ولأنى لا أزال أقول بأن عدم اتباع القاعدة لا يطعن عليها فلو أن فى الدين المسيحى نظاما مسيحيا معقولا للحكومات (وهذا ما لا أعرفه وأترك الأمر فيه للمسيحيين) لما كان استبداد الحكومات المسيحية يطاعن على الدين المسيحى فى شىء. نعم إن هناك سياسة قد أخذت مصدرها من التوراة وهى سياسة «بوسوى» ولكنها سياسة مشوهة لا أظن أنها تنطبق على الفكرة الراقية للإيمان بالله، لأن هذه السياسة تدعو إلى الملوكية المطلقة وقد هدمها فولتير بكتاباته. فهل كان مونتسكيو يشير إلى تلك السياسة حين قال «إن الدين المسيحى يقوى الحكومة المعتدلة».

إذا كان مونتسكيو يشير إلى تلك السياسة الاستبدادية التى بنت قواعدها على الاستنتاج من التوراة فكيف ساغ له أن يقول إن الدين المسيحى يهدى إلى الحكومة العادلة وكيف يمكن أن يفهم العدل فى حكومة استبدادية أى ملوكية مطلقة.

وإن كان منتسكيو يشير إلى تعاليم سياسية مسيحية أخرى غير التى بناها بوسوى وهدمها فولتير، فذلك له.

ونظن أنه إنما أراد بذلك التوفيق بين مصلحته ومصلحة رجال الكنيسة الذين كانوا لا يزالون أقوياء فى وقته ولسنا نقول ذلك جزافًا كما يقول هو عن الدين الإسلامى بل إنا نرتكن فيما نقول على شهادة "بارتلمى سانت هيلبر" إذ يقول فى معرض الانتقاد على أن سلطة الملك مستمدة من الله:

«وهذه القاعدة رغمًا عن أن الثورات قد كذبتها مرارا وأن بعض الفلاسفة قد حاربوها» .

«فإنها كانت على العموم هى القاعدة المقبولة، وأن مونتسكيو لم يجرأ على مناقشتها لأنه كان» «أبعد الناس عن أن يفكر فى محاربتها».

وإن هذه الشهادة من العلامة السياسى «بارتلمى» على مواطنه «مونتسكيو» فى قعوده عن محاربة قواعد العسف والاستبداد تدلنا على مقدار حب ذلك العالم الكبير للزلفى من الحكومة الحالية وهى استبدادية وقتئذٍ (النصف الأول من القرن الثامن عشر) للكنيسة أثر كبير فيها. وعلى ذلك فليس من المجازفة أن نقول بأن محاباته للدين المسيحى بأنه يقوى الحكومة المعتدلة محاباة مشكوك فى خلاصها من الهوى الشخصى.

لذلك نرى أن طعن اللورد كرومر على النظام الاجتماعى فى الإسلام فرصة ثمينة نذكر فيها طرفًا من الديمقراطية الإسلامية وهل هى خير من ديموقراطية أرسطو وخير من ديمقراطية روسو وإنها خلت من العيوب التى تلحق بتينك الديمقراطيتين لكى يعلم اللورد كرومر أنه لما قال:

«ولا تنس عند الكلام على مسألة إدخال التمدن الأوروبى إلى مصر أن الإسلام غير قابل للإصلاح أى أن الإسلام ليس إسلامًا بعد إصلاحه بل هو شىء آخر لا نعلم الآن ماذا يكون حينئذ».

قال السير وليم لوير: «إن الأمم المسيحية قد ترتقى فى الحضارة والتربية والآداب والفلسفة والعلم والفنون ولكن الإسلام مكث حيث كان وسيبقى كذلك بحسب حكم التاريخ" قد أساء إلى نفسه وأساء إلى العلم وأنه وإن صح قول «هيجو»: «إن اللورد عالم بالقراءة والكتابة بقوة القانون» لا يصح أن يكون اللورد عالمًا بالشريعة الإسلامية بقوة القانون أيضًا.

الحكم الذاتى

- ١ -

روى بعضهم أن أهل بخارى[1] لما دهمهم الروس طلب إليهم أميرهم وعقلاؤهم أن يعدوا لهم ما استطاعوا من القوة الدفاعية لحماية وطنهم العزيز - فما كان جوابهم إلا أن قالوا: كيف نغلب على أمرنا ونحن نروى الأحاديث الشريفة صباح مساء، إن أميرنا قد خرج عن القصد وضعفت ثقته بالدين - فلما كان أعداؤهم على الحدود عمدوا إلى المساجد يقرأون الحديث الشريف ويوجهون أنفاسهم إلى جهة العدو وهم يظنون أن أنفاسهم أبلغ فى إحراقه من نار المدافع- والواقع أن أنفاسهم لم تغن عنهم شيئًا بل أخمدت بأنفاس بنادق الروس. عمل هؤلاء دلّ على أنهم لم يؤمنوا بأن لكل حادث سببًا، ولكل مقصد وسيلة وعدة، وأنه يستحيل أن يتوفر الدفاع إلا بتوفر أسبابه وهى صنوف القوة.

لا أخفى على القارئ الكريم أنى أمسك القلم عن تقريع أولئك البخاريين إن صحت عنهم الرواية لأنى أشعر بأنا وما نحن فيه من التشبث بالحكم الذاتى القريب أشبه الناس بهم فتأخذنى النعرة على مواطنى فأكف عن اللوم إشفاقا لا تسامحا.

---

(١) نشر بالعدد ١٦٠ من الجريدة فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٠٧ بعنوان «فى سبيل الحكم الذاتى».

نريد الاستقلال الفجائى، نريد الحكم الذاتى من الغد ولم نعد له من العدة إلا لفظاً تذهب به الرياح. ذلك بأن القول لا يكلف المرء عناء كبيرًا، بل هى قولة تخرج من فيه يقول نحن نطلب الاستقلال ونريد عليه الإنكليز بالهين اللين. وما كان لأمة أن يتوفر لها هذا المطلب إلا بعدده وأقلها الاستعداد الكامل من جميع الوجوه. ولكن هذا الاستعداد يكلف رجال الأمة مالاً لبدًا يصرف على التعلم العام ويكلف شباننا عناء وسهرًا طويلاً فى تحصيل ضروب الكفاءة القومية من العلمية إلى التجارية إلى الصناعية إلى الكفاءة الأخلاقية. يكلف نساءنا مراقبة جدية لأطفالهن وتمرينهن على حب الأقارب والوطن، على الصدق فى القول والعمل، وتلقينهن إنهم ما خلقوا إلا ليعملوا لخير بلادهم.

تلك هى أعمال تجسم فيها المشقة، غير أن الأقوال ما أهونها على لسان القائل، أو قلم الكاتب، فلا تكلف المرء إلا أن يقرر أنه وطنى (ولا نزاع فى أن كل حى محب لوطنه) فهو لا يخسر بهذا شيئًا، بل ربما كسب بفضل هذا اللقب كثيرًا.

على أنا نحسبنا إلى الآن لم نسلب استقلالنا القانونى الذى نالته مصر بالمعاهدات الدولية وإنه لم يكن قاصرًا على كونه منحة منحت لعائلة محمد على باشا الكبير، بل هو امتياز أعطى للأمة المصرية كما يؤخذ صراحة من نصوص الخطابات التى دارت بين إنكلترا وفرنسا وبين الباب العالى بمناسبة نزول إسماعيل باشا الخديو الأسبق عن أريكة الخديوية. لم تتغير الصورة القانونية لذلك الاستقلال ولا فقدناه. ولكن الضعف قد حرمنا من مزاياه. وإن هذا الحرمان لا يزول طبيعة إلا بزوال سببه وهو الضعف.

اعتاد بعض الناس الذين يريدوننا على أن نقف على الأبواب لنطلب فضله من الاستقلال تعطى لنا هبة خالصة لا عوض فيها ولا رجوع - اعتادوا على أن يصفوا من يقول هذا القول بأنه من المخدرين لأعصاب الوطنية أو المارقين منها أو المحبين للاحتلال - ولكن هذه الألقاب التى يجود بها بعضهم على بعض من حين إلى حين ليس من شأنها أن تخيف القائل الحق ولئن أخافته فإن الرمى بمثل البخاريين الأولين، بل الرمى بقصر النظر، والقذف بطلب النتيجة من غير

مقدمات صحيحة أكثر رهبة من التشهير بتلك الألقاب العامة. وإن من يحب وطنه لا يثنيه عن خدمته شتم الشاتمين.

فإن أردتم الاستقلال فحولوا ألسنتكم وأقلامكم وشيئًا من قواكم وقليلا من أموالكم إلى التربية والتعليم العام فإنه السبب الوحيد للاستقلال ولا شىء غيره.

وإليك أيها القارئ المنصف أوجه هذا السؤال! نرى كل من يطلب الاستقلال إما متعلم أو شبه متعلم، فإذا فشا التعليم تكون النتيجة اللازمة عن ذلك هى كثرة المنادين به. أفلا يكون التعليم العام حينئذ على فرض أن الاستقلال ينال بالنداء هو العلة الوحيدة للاستقلال؟ ومع ذلك فإنه ليس للناقد البصير أن يقول من غير تعسف أن هذا التعليم الحاضر الذى قصر المقصود منه على أنه معمل مستخدمين يدور بهم دولاب الحكومة هو التعليم الموصل إلى الحكم الذاتى. ولا يغلو الذى يقول إن هذا التعليم الحاضر على ما هو عليه لا يوصل إلى شىء من سعادة الأمة. وإذا كان لابد من معدات لتلاشى الوحدة القومية وفقد الاستقلال كان التعليم الحاضر خير المعدات إلى تلك النتائج العدمية.

إنما التعليم المنتج ونقصد به التعليم والتربية معًا هو ذلك التعليم الذى يقصد به فرض أسمى وأرفع كثيرًا من غرض تخريج الموظفين. هو ذلك التعليم الذى يكون غرضه العام تقليل الفروق الموجودة طبيعة بين أفراد الأمة الواحدة وتكثير عدد المشابهات بينهم حتى تتشابه أميالهم وآمالهم وتتوحد مقاييس تقديرهم لما يجرى بينهم من الحوادث وتتقارب.

ـ ٢ ـ

إنى لأعلم أن القارئ لا يطيب له الخوض فى مثل هذا الموضوع الذى لا يحرك من العواطف ولا ينبه من الأعصاب كما هو شأن الكلام فى الحكم الذاتى أو فى الاستقلال والجلاء. ولكن مع ذلك أؤكد له أن هذا التعليم العام[1] هو الطريق الوحيد لتلك النتيجة المحبوبة، فليصبر القارئ قليلاً حتى تمر بنظره هذه الصور الثلاث ثم ليحكم بعد ذلك على مقدار أطراحنا لتربية أبنائنا. وكيف أن تلك التعاليم التى نحمل عليها أبناءنا البرءاء ليست إلا إساءة لهم وتقصيرًا منا فى العناية بشأن تلك الودائع الثمينة التى هى موضوع محبتنا وحناننا ومناط آمالنا.

هذا فقيه قديم فى كتاب قد تصدر لتعليم أبنائنا الكتابة والقراءة وشيئًا من القرآن وكثيرًا مما فتح الله به عليه من الأحزاب والأوراد والمنظومات التى تتلى أمام الجنازات. هو شيخ تدل هيئته على أنه لا يحسن شيئاً حتى لا يحسن اختيار ألوان ملبسه الذى قلما نراه يريح نظر الناظر لتخالف ألوانه. فكثيرًا ما تكون من الألوان الزاهية المتنافرة كالقفطان الأزرق مع الحزام الأحمر والجبة الصفراء والجوارب البيض والنعال الحمر ـ وليس هذا كل ما يؤخذ عليه بل ترى حوله

(١) نشر بالعدد ١٦١ من الجريدة فى ١٦ من سبتمبر ١٩٠٧ بعنوان «الحكم الذاتى: التعليم العام: طرائقه».

حلقة الصبيان فى غرفة ضيقة عتيقة كسجون القرون الوسطى. يفترشون أرجلهم، وجباههم تقطر من العرق وهم يحركون جذوعهم الصغيرة غير مختارين، يصيحون بأعلى صوتهم مكرهين، ولا يدرى الواقف عليهم علام يصيحون، ولماذا هم خائفون. ولم يلحظ تلك العصا الطويلة التى فى يد سيدنا يهش بها عليهم وينزلها على من يشاء ممن بح صوته فلم يسمعه أو فترت قواه عن الاستمرار على تلك الحركة غير الطبيعية أو على من تأخر عن إعطائه الخميس.

فترى الغلمان بين باكٍ قد أوجعه الضرب وضاحك ساخر يصيح على نغمة من غير أن يلوك لسانه شيئًا مما يحفظ ـ وهذا هو مظهر من مناظر التربية والتعليم الذى نعلق عليه الآمال الكبيرة. ولم يضنوا بهذا المنظر السخرى على غيرنا بل نقلوه أيضًا إلى أوروبا. فقد رأيت عام أول فى معرض ميلانو كتابا مصريًا على هذا النحو من الوصف حتى لا يحرم غيرنا من التمتع بما لا يزال عندنا من طرق التعليم التى لا أصل لها فى أسلافنا.

ذلك المربى الأول لا يعرف من واجبات التربية والتعليم إلا شيئاً واحدا وهو إماتة عواطف التلاميذ بالضرب والسب والتخويف بما فوق ذلك. فهو القاتل الأول لشعور الحرية والمعطل الأكبر لنمو أبدان المتعلمين وملكاتهم إلا جزءا مشوشاً من ملكة الحافظة هو نفسه لا يمكن أن يقدر أبسط الأمور تقديرًا صحيحًا لأن مقياس التقدير فى نظره هو مجموع ما سمعه من معلمه الأول من القواعد العامة العملية كورقة الحمى أو حجاب التحويطة والمندل أو شهادة الزور فى قضية زواج أو طلاق.

تلك هى إحدى الصور الأولى للتعليم. أما الثانية: فهى صورة قسيس من الفرير أو الجزويت لا يختلف عن سيدنا كثيرا فى القسوة ولكن فى مظاهرها، فإن طريقة تأديبهم هى تكليف الصبى بأن يقبل الأرض أو يركع ويجثو على ركبتيه أو يكتب الواجب الثقيل. وأكبر الذنوب أن يتكلم الصبى حتى أنك لتراه يكف عن الكلام ولو صوابًا- تقدير هؤلاء القسيسين للأشياء مقياسه ما يتعلق بمصلحة جمعيتهم أو يكون من شأنه نشر دينهم. وأنهم لا يعلمون الصبية المسلمين شيئًا من الدين النصرانى ولكنهم لا يعلمونهم أيضا الدين الإسلامى،

فيكون تعليمهم للمسلمين خاليا من مبدأ التربية النافع. وأنك لتجد منهم علماء أذكياء ولكن ما بالنا نحن المصريين جميعا نسلم أولادنا إلى مربين لم ترض أمتهم عن مبادئهم ولم تأمنهم على أبنائها ليربوهم فأبعدتهم عنها وأقفلت مدارسهم.

الصورة الثالثة: صورة فتى لا يتجاوز العشرين كل ماضيه العلمى أنه تعلم على أساتذة أكثرهم فتيان مثله فحصل بعد ذلك على الشهادة الابتدائية ومنذ حصوله عليها عين أستاذا فى المدارس الابتدائية الأميرية أو مدارس الجمعيات الخيرية. ذلك هو ثالث المربين. وهذا الشاب يعرف كثيرا من البداجوجيا خصوصا ما يتعلق منها بالروابط بين التلميذ وأستاذه فيمضى بالطبيعة نصف الدرس بين خصام وصلح. وهو فى الواقع لا يفضل تلاميذه كثيرًا فى السن، ولا فى المعلومات فلا يستفيدون منه إلا حفظ ما يحفظه هو.

يخلق الولد على صورة أبيه وينشأ المتعلم على صورة أستاذه وقد رأيتم صور أساتذة أبنائكم. فمن ذا الذى يريد لأبنائنا وهم كما ذكرت مناط الرجاء فى إسعاد هذه الأمة، أن يكونوا على صورة ذلك الفقيه الذى يعلم القرآن وهو ليس متأدبًا بشىء من آداب الدين. أو ذلك القسيس الذى لم يرض عنه قومه أن يكون معلما فيهم. أو ذلك التلميذ الأستاذ الذى لا يعرف مشوهة فى ذاتها غير مشابهة لغيرها. فيكون بين كل فرد منهم وبين الآخر تلك الفروق الظاهرة بين الفقيه والقسيس والتلميذ الأستاذ. وكل هذه الصور باجتماعها أو انفرادها تخالف كثيرًا صورتكم أنتم بوصف أنكم آباء.

على هذا يكون التعليم بطرائقه الثلاث الحاضرة غير منتج الغرض الخاص الذى هو إنماء قوى الناشئ وملكاته حتى تبلغ كمالها الممكن. ولا هو بمدرك الغرض العام وهو تقليل الفروق الطبيعية بين الأفراد وتكثير المشابهات، بينهم ليتم بذلك التضامن الذى هو قوام النسيج الاجتماعى للأمة.

لذلك يرى العقلاء هنا أن الحاجة داعية إلى تنظيم التعليم العام وتوحيد جميع طرائقه كما سيجىء بعد.

- ٣ -

إذا جاءك شيخ جليل كاسف البال يكاد يتميز من الغيظ يبثك شكواه ويعظم بلواه يسخط على الحرية والمساواة ويمقت التمدين الجديد والعلم والتعليم -كل ذلك لأن ابنه يعقه فلا يطيع له أمرًا ولا يصغى إلى نصائحه ويظهر استخفافه بأبيه ويتأفف من أفكاره القديمة ويتململ مما بقى من سلطة الأبوية وذلك جزاء لعنايته به ورعايته حق الرعاية وإنفاق ماله عليه حتى تعلم وتخرج من المدرسة الثانوية أو العالية - فلا تعجل بمجاراة ذلك الأب التعيس على تفضيل الجهل على العلم، ولا تلق كل اللوم على ذلك الابن العاق، بل لك أن تلوم نظام التعليم الذى لا قاعدة له من الدين ولا من علم الأخلاق.

كذلك لا تلم الفتاة التى تخرجت من مدرسة الراهبات إذا ألفيتها عديمة الشبه بأمها فى زيها وميلها وإشاراتها فى الحديث نائبة عن أترابها لا تسمع من إحداهن كلمة إلا سخرت منها. فإذا لقيتها كذلك منقطعة عن أهلها فلا ترمها بسوء الخلق فإن الفضل فى قطع أوصال الشبه بينها وبين قومها إنما هو لأنها تعلمت على غير قاعدة من آداب دينها ولا على مبادئ أخلاقية تعنى عناء الآداب الدينية.

يتعلم الشاب فى مدارس الحكومة طرفا من كل علم، ولكنه لا يأخذ عن معلميه الكثيرين المختلفين فى الأجناس والمبادئ والأخلاق شيئا ينمى قوى نفسه، ويغلب عامل الخير فيها على عامل الشر أو على الأقل شيئا من آداب قومه حتى لا تبدو بينه وبينهم القطيعة والنفرة.

لست ممن يتشبثون بوجوب تعليم دين بعينه، أو قاعدة أخلاقية معينة. ولكنى أقول بأن التعليم العام يجب أن يكون له مبدأ من المبادئ يتمشى عليه المتعلم من صغره إلى كبره وهذا المبدأ هو مبدأ الخير والشر وما يتفرع عنه من الفروع الأخلاقية.

لا شك فى أن نظريات الخير والشر كثيرة التباين ولكن الواجب على كل أمة أن تعلم بنيها نظريتها هى فى هذا الشأن فعندنا (مصر) أن مبدأ الخير والشر راجع إلى أصل الاعتقاد بأصول الدين، فعليه يجب أن يكون الدين من هذه الوجهة الأخلاقية هو قاعدة التعليم العام. ولا شك فى أن جميع الأديان السماوية تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتدعو للإيمان بالله واليوم الآخر، وأن من يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ومن يعمل مثقال ذره شرا يره! فلا صعوبة فى تعليم التلاميذ المختلفى الدين تلك المبادئ الأخلاقية العامة.

ربما تأتى الصعوبة فى تنفيذ هذه الفكرة النظرية وتبينها فى كتاب يضم فروعها - أقول أنه لا شىء أضر فى تعليم المبادئ من الاعتماد على الكتب. فإن خير التعليم هو ما اطرح فيه المعلم جانب الكتاب، وأقبل على التلميذ يناجى روحه فيكمل ملكاتها لتقوم بالواجب عليها فى الحياة. وأنا بذلك أحوج إلى المعلمين منا إلى الكتب التى تشمل المبادئ الأخلاقية. ولئن قام عذر نظارة المعارف الحالية فى قلة المعلمين الأكفاء الذين يمكنهم تربية أخلاق الناشئة على قاعدة واحدة فإن الحكومة لا يمكنها أن تقدم عذرًا مقبولاً على طول إغفالها لتربية المعلمين، وتركها التعليم العام يجرى فى البلد من سنة إلى سنة لا قاعدة له إلا الصدفة البحتة.

من يرجع إلى تاريخ التعليم فى بلدنا يجد أنه كان قبل القرن التاسع عشر موافقاً لحالة أهل البلاد جاريا على قاعدة دينية ولكنه كان منحصرا فى دائرة

ضيقة لا تنفذ أشعتها فى الحجب الكثيفة التى تحيط بها - ونعنى بهذه الدائرة أسوار الجامع الأزهر - غير أن نتيجة التعليم لم تكن قطع الصلة بين المتعلمين وبين غيرهم من الناس كما هو حاصل الآن.

عمدت الحكومة فى القرن التاسع عشر إلى إنشاء المدارس العلمية على النظام الأوروبى لتعليم العلوم الحديثة العملية فلم تفطن إلى جعل التعليم وطنيًا أو بعبارة أخرى إلى إدخال قواعد آدابنا القومية وأخلاقنا إلى تعاليمها فكانت مدارسها كما هى الآن أشبه شىء بفابريقات تخرج منها موظفين. ثم جاء بعد ذلك تعليم البعثات الدينية الكاثوليكية وغيرها فلم يقرب متعلمينا من أمتهم. ولم ينقل إلينا المذاهب الحديثة فى التعليم، وأخصها جعل المدرسة مدرسة يحيط فيها التلميذ علماً بما حواليه من جميع الحوادث كالوقوف على الحركات الاقتصادية والتجارية لأمته والإطلاع على مبادئهم الأخلاقية وطرائق تقديرهم للحوادث، إلى آخر ما يجعله يخرج من المدرسة كأنه لم ينقطع يوما عن العيشة بين أفراد الأمة فيكون منهم ويكونون له. بل جاء تعليم تلك البعثات ضغثا على أبالة كما وصفنا قبل.

بفضل هذه التعاليم أصبح المتعلم من غير أن يشعر لا صلة بينه وبين الأمة إلا صلة القرابة لبعض أفرادها ولا شبيه بينه وبينهم إلا فى اللون.

مندفعين إلى الحرص والأنانية. وهذا الاختلاف يجعل بينهم فروقًا عظيمة، معها لا يمكن التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجمهور. فالتعليم العام- على قاعدة واحدة يقلل من تلك الفروق ويكثر من المشابهات بين الأفراد. فإذا ضاقت بينهم دائرة الفروق، سهل عليهم أن يكونوا مجموعًا متشابه الأجزاء يكاد يرى بعين واحدة ويسمع بأذن واحدة ويحس بقلب واحد. وذلك معنى الوحدة القومية التى ينشدها كل من يريد أن يحمل الأمة على الأخذ بأسباب سعادتها.

لا يدع القارئ هذه الألفاظ الاصطلاحية «الفروق والمشابهات» ولا يلويه عدم ألفتها عن قراءة هذا المقال فإن كل ما نريد منها هو أن أفراد الإنسان طبيعة غير متحدين ولا متشابهين فى الخلقه ولا فى الخلق فتعليمهم على طريقة واحدة

وقاعدة واحدة يضيع شيئًا كثيرًا من اختلافهم فى النظر ويوجد بينهم شبها كثيرًا فى الحكم على الأشياء فيسهل اتفاقهم - إن الطيور على أشباهها تقع -ومتى سهل إجماعهم حصل لهم الوحدة القومية التى هى أس كل الأعمال العامة من بناء الكتاتيب إلى أعلى درجات الحكم الذاتى.

هذا هو الغرض الرشيد من تعليم الأمة. وكل تعليم لا يؤدى هذه النتيجة فإنما هو تعليم أبتر ولا أصل له ولا فائدة منه لغير شخص المتعلم الذى يصبح به مهندسًا يعرف حساب تصرف الماء ومقاومة المواد، أو طبيبًا يعرف الأمراض البدنية ودواءها، أو قانونيًا يحفظ ما قاله العلماء فى فروع القوانين. أولئك يحصل لهم من علمهم هذا لذة ومن نتائجه ربح. ولكنهم مع ذلك لم يكونوا فى المنسوج الاجتماعى للأمة إلا قطعًا منفصلة بعضها عن بعض غير متماسكة فى ذاتها. وهذا يدلنا على مقدار فساد التعليم فى بلد يكون متعلموه على هذا الوصف من التفرق فى النظر والتباعد فى الصفات.

يقول بعضهم «الجهل خير من التعليم الناقص» والجهل عدم والتعليم الناقص مرتبة من مراتب الوجود العلمى ولا يكون العدم خيرا من الوجود. غير أنى مع هذا أقول وأنا شديد الاقتناع بصحة هذه القاعدة -إن التعلم الذى فقد غرضه العام الذى ذكرناه من شأنه أن يقطع كل صلة بين المتعلم وبين غيره بل بين أفراد المتعلمين الذين لم يتعلموا على طريقة واحدة ومبادئ متشابهة ويترتب على هذا أن الفروق الطبيعية يزداد عددها فيما بينهم. فتكون النتيجة أن الجهل قد ترك الفروق الطبيعية على حالها لا ضابط لها إلا المنفعة الشخصية للأفراد، وأما هذا التعليم الأبتر فإنه قد زاد فى عددها بعد نفقات أنفقها المتعلمون وأوقات طويلة أضاعوها فى سبيل هذا التعليم العقيم.

الاستقلال

-١-

نطلب الاستقلال من زمن غير قريب على صور متنوعة بصنوف مختلفة تارة من فرنسا، وأخرى من إنكلترا وثالثة من السلطة الشرعية. نطلبه مرة على لسان جمعيتنا العمومية وأخرى بلسان الأحزاب. نطلبه أحيانا تاما، وأحيانا نطلب بعض أجزائه كتوسيع اختصاص هيئاتنا النيابية وإطلاق أيدى العمال المصريين فى الأعمال العامة، نطلب ونلحف فى الطلب وترفض طلباتنا ويبالغ فى رفضها من جانب حكومتنا. فهل نحن الآن من هذا الاستقلال المطلوب على تقدم فى طريقه؟ وفى أى مرحلة نحن من مراحله؟ أم نحن نتقدم فى طريق الاستقلال خطوات واسعة ولكن إلى الوراء؟

ذلك هو السؤال الذى يجب علينا أن نطرحه دائمًا على الأمة حتى تفكر فى أمره ونبين لها حقيقة مركزها بالنسبة لآمالها فى الخلاص من الحكومة الاستبدادية إلى الحكومة الدستورية.

غير أن الجواب على هذا السؤال لا يكون واضحًا مفهومًا إلا بعد بيان ما عندنا من آلات الاستقلال، وطرق استعمالنا لتلك الآلات، أو بعبارة أخرى أن نبين

حالتنا السياسية ومسئولية حكومتنا ومسئولية أحزابنا أمام هذه الطلبة التى قد عز نيلها، وألقيت أمامنا فيها العقبات من كل نوع.

نعلم أن حكومتنا شخصية منحصرة فى شخص سمو الأمير ووزرائه، وليس للأمة فى أمرها لا باليمين ولا بالشمال. وإن لهذه الحكومة الشخصية محركاً أو مشرفا هو سلطة الاحتلال الإنكليزى التى تتغير أسماء أسبابه وتتبعها فى التغير آثاره الفعلية تبعًا للمناسبات والفرص التى ينتهزها الساسة الإنكليز ليجعلوها سببا لاحتلالهم بلادنا. فقد كان ذلك السبب بادئ الأمر قاصرًا على تثبيت مركز الخديوية، ثم انقلب إلى المحافظة على أموال الدائنين الأوروبيين، ثم صار المحافظة على قنال السويس وطريق الهند، ثم صار بالضرورة المحافظة على الشركة السودانية. ولا يبعد أن يقولوا إن سبب الاحتلال هو تفاضل الثروة بين الطبقات. وأنه يدوم مادام هذا التفاضل. وفى كل هذه الأشكال المتقدمة لا يعدم الإنكليز أن يلبسوا احتلالهم غير القانونى الثوب اللامع الجميل وهو خدمة الإنسانية وحب تمدينها. ومهما يكن من أمر السبب الذى ينتحله الإنكليز لاحتلالهم أو لإطالة مدته فإن أثرها الفعلى فى حكومة مصر والاستئثار بها أصبح أمراً لا شبهة فيه.

لم يتغير شكل الحكومة بوجود هذا الاحتلال المتمدن بل هو كما كان حكومة مستبدة كانت مقاليدها بيد الأمير ووزرائه، فصارت فى يد المعتمد البريطانى ومستشاريه، يحكم فى الأمة تبعًا لمقتضيات السياسة البريطانية.

مادامت حكومة البلد شخصية فإن سمو الأمير والوزراء والمعتمد البريطانى والمستشارين هم مسئولون أمام الرعية أو بعبارة أخرى هم مسئولون عن تصرفهم أمام الأمة كل منهم بمقدار ما له من السلطة الفعلية فى الأحكام أو التأثير الذاتى فى النفوس والأخلاق. وعلى هذا جرت جرائدنا فى مطالبة اللورد كرومر بكل شىء وتوجيه اللوم إليه على كل خطل يحصل فى العمل. ولقد كادوا يخرجون بمطالبتهم إياه عند الحدود النظرية لروابط الحكومة المصرية إلا أنهم لم يخرجوا قيد شبر عن التعبير بالواقع؛ لأنه كان قد أسند إلى ذاته كل سلطة فجر بذلك على نفسه كل مسئولية.

ليس لأحد أن يقول إن الملوك والأمراء هم فوق المسئولية؛ لأن الذى يريد أن يكون منهم فوق المسئولية يجب أن يعطى قومه الدستور، ويكف هو عن العمل بالذات، والدستور كفيل ببيان مسئولية كل عامل فيه.

على هذه القاعدة نقول قولنا السالف إذا اختلفت السلطتان الشرعية والفعلية كانت كلتاهما مسئولة عن عملها الخاص أمام الأمة. وإن اتفقتا كانتا مسئولتين معا أمام الأمة ووجب على الأمة فى هذه الحالة الأخيرة أن تفهم أن حكومتنا الوطنية راضية عن تصرف الحكومة الأجنبية المحتلة تمام الرضا. ولقد ظهر هذا الرضا برفض الحكومة الوطنية طلبات الجمعية العمومية رفضا خاليا عن كل عبارة من عبارات المجاملة للأمة.

نعم إن حالتنا السياسية لم تكن فى يوم من الأيام أدق موقفًا، وأكثر غموضاً، منها فى هذه الأيام الأخيرة فإنها كاسية بلباس كثيف لا يحكى شيئاً من حقيقتها، ولكنه مع ذلك لامع تتلألأ الوعود الجميلة فى حواشيه لتخطف الأبصار عن أن ترى ما تحت تلك الوعود مما سيكشفه الزمان يومًا فيوما من التغرير بهذه الأمة الأسيفة قليلة الأنصار والتى يجب عليها تلقاء ذلك أن تستبين مقدار مسئولية هذه الحكومة المختلطة وأغراضها التى تبرز من خلال أعمالها اليومية.

ها نحن أمام أعمال السير غورست الذى اجتمعت الوعود الجميلة حول مقدمه إلى مصر واستبشر المصريون خيرا به. ماذا جرى على يده من الإصلاح وقد مضى العام عليه بين ظهرانينا.

أول عمل له أنه دخل بنفسه لا بواسطة النظار الوطنيين إلى ميدان الأعمال المصرية فعين المستر هل ناظرًا لمدرسة الحقوق وهذا التعيين معروف مشهور. ثم رأى الحكومة خاسرة أموالاً طائلة بفضل تصرف الماليين الإنكليز فأنقص من الميزانية ما أنقص ليسد بعض ذلك العجز. ولم نسمع أنه قد جرى تحقيق على إنفاق الاحتياطى ولا على الخسارة التى جرت إليها المضاربات(١). ثم جمع العمال

---

(١) مضاربات مالية دخل فيها مستشار المالية الإنجليزى فخسرت بها حكومتنا الملايين.

الإنكليز وألقى فى آذانهم ما لا نعلم بالضبط ولكن يقال إنه أوصاهم بنا خيراً !.
ثم اشتدت الأزمة وهى الآن تنخر عظام الثروة المصرية وتأكل الرطب واليابس وهو لم يسمح بمساعدة السوق بدعوى أن الفلاح لم يمسه منها سوء. وقد ظهر فساد تلك الدعوى وأن أصحاب الجلاليب الزرق على رأيهم قد باتوا بفضلها فى أشد ما يكون من العوز. ثم تواترت الإشاعات فى أوروبا مكبرة عن فقد الثقة بالسوق المصرية فلم يكتب السير غورست سطرًا ولم يقل كلمة ليعيد بها الثقة إلى مجراها. ولا شك أنه فى تقريره السنوى سيمتن علينا كسلفه بما أفاض على مصر من الذهب النضار. ثم ماذا؟

ثم جاء هذا التصريح الجديد من وزير الحربية الإنكليزية فى البرلمان بمناسبة تخفيض الحامية الإنكليزية فى مصر إذ قال:

«إنه يراعى فى قوة الحامية البريطانية فى مصر رغائب وزارة الخارجية وهى تعترض على كل تخفيض وأنه قد لاحظ فى تعيين قوة هذه الحامية اعتبارات تتعلق بإمكان وقوع فتنة بسبب اختلاف العناصر والأديان. وأنه مهما تحسنت علاقتنا مع فرنسا وألمانيا وسائر الدول فلا يفيد ذلك التحسين شيئاً فى اتقاء الأخطار التى يمكن أن تنشأ لأسباب جنسية أو دينية فى القطر المصرى». قال: «ويجب أن لا يبرح ذلك من ذهن كل من يطلب تخفيض الحامية».

فلم يكتب السير غورست شيئًا وحقه أن لا يكتب لأن معلومات وزير الحربية إنما هى مستمدة منه. ثم انتشر فى مدته وعد إطلاق اليد للموظفين المصريين وغل أيدى الإنكليز بعض الشىء. وقالوا إن هذا قد تحقق فى أمر بعض المديرين، ولكنه لم يتحقق منه شىء بالنسبة للنظار. بل إن حضرات النظار قد جاء فى حقهم تصريح جديد لا يمكن أن يتفق مع هذه الوعود. ذلك أنه إذا اختلف الناظر والمستشار يرفع الأمر إلى المعتمد البريطانى الذى يرفع الخلاف لنظارة الخارجية الإنكليزية. ربما كان بعض ذلك هو الواقع قبل الآن. ولكن التصريح به فى مجلس النواب الإنكليزى ورضانا به يجرد سمو الخديو عن أخص حقوقه، ثم هو ينافى الأوامر العالية التى عين بها المستشارون لأنه قد جاء فى أوامر تعينهم أنهم لا عمل لهم إلا أن يستشاروا وليس لهم مباشرة عمل من الأعمال التنفيذية. ثم هو

أيضاً يوثق روابط هى أشبه الأشياء بروابط تبعية حكومتنا للحكومة الإنكليزية من كل وجه. ثم ماذا؟

ثم إنه لم يكن أكرم نظرًا إلى الجامعة من سلفه بل شاع عنه أنه يتداخل فى أمر الخمسة آلاف جنيه التى وعد بها سمو الأمير للجامعة وذلك يعد مداخلة فى إدارة الأوقاف. والذى يؤكد هذه الإشاعة أنها لم تكذب إلى الآن ولم يعط المبلغ للجامعة بعد.

***

ثم إنه فى مدته وضع هذا المشروع الجديد مشروع توسيع اختصاص مجالس المديريات وقد محت فيه الحكومة وأثبتت. ونقضت من نصوصه وأبرمت. وأخرجت النسخة الأخيرة التى توشك أن تكون النهائية وبعثت بها إلى مجلس الشورى بصورة غير رسمية. والله يشهد أنه لا يجوز لحكومة تحترم نفسها وتحترم أمتها أن تجود بعد طول الوعود بمثل ذلك المشروع التافه الذى لا يستحق المناقشة فيه؛ لأن أول ما يشف عنه هذا المشروع هو أن الحكومة لا تريد أن تقر الأمة على سلطة لها، ولا على نظام لتعليم أهلى إلا تعليم الكتاتيب!.

تلك هى أعمال السير إلدون غورست وتباشير الوعود بالتدريج إلى الاستقلال فى مدته!

ولكنا تلقاء ذلك نجد أن جنابه لا يكاد يغيب يومًا عن سراى عابدين. بل صارت مقابلاته عادية يومية حتى أن بعض الصحف بدأت تهمل خبرها كأنه اتخذ عابدين محلاً يؤدى فيه أعماله اليومية. ومعنى ذلك هو أن الحكومة المصرية تدار الآن باشتراك صاحب السلطة الشرعية ومعتمد السلطة الفعلية، حتى لقد أصبح من الصعب جدا التوفيق بين ما يأتيه الإنكليز مما لا ينطبق على مصلحة مصر، ولا على مصلحة العرش الخديو، وبين اتفاق معتمدهم مع صاحب السلطة الشرعية التى هى أول مجنى عليها فى تلك التصريحات. نعم إن مثل هذا الاتفاق لا يضر بالأمة فى مثل تلك الظروف التى هى فيها إن شف عن خير لها، ولكنه لم يظهر من ورائه إلا ما ذكرنا. قد كانت الوزارة فى العهد الأول

كواسطة بين السلطتين. أما الآن وقد تتفاوض السلطتان مباشرة وتبرمان بالضرورة كل أمر يحصل الاتفاق عليه فماذا بقى للوزراء بعد ذلك؟ وهل فكروا فى طريقة تخلصهم من هذا الموقف المضطرب الذى تأبى عليهم هممهم العالية أن يلبثوا فيه ويسكنوا إليه؟

بعد هذا لا يشك أحد فى أن حالتنا السياسية قد زادت إبهاما يستحق البيان من كل الوجوه، وإننا إذا كنا ننظر للسياسة الماضية بعين التحفظ فإنه يجب علينا أن ننظر لهذه السياسة التى تقدمها الوعد وظهرت تباشير العمل على نقيضه بعين ملؤها الحذر والخوف من الوقوع فى نظام شر مما نحن فيه، وإن كنت للآن لا أفهم كثيرا حالة أسوأ من حالتنا الحاضرة.

نسرد ذلك ليعلم القارئ أن المداخلة البريطانية فى أمر الحكومة فوق ما تجيزه القوانين المصرية، كانت فى العهد السالف ظاهرة مشهرة ينتقد عليها. ولكن هذه المداخلة الآن قد أصبحت سرية محضه لا نعلم عنها شيئاً إلا هذا الصدى الذى يجىء لنا فى الجرائد الإنكليزية حكاية عن البرلمان الإنكليزى.

كنا نعلم أن لورد كرومر كان يدخل فى أصغر الأشياء حتى تعيين بعض مأمورى المراكز. فهل يدخل السير إلدون غورست فى الكبائر دون الصغائر، أم هو قد اقتسم السلطة المصرية بينه وبين السير إدوارد جراى، فاختص هذا الأخير بنظر الخلاف بين الناظر والمستشار، واختص المعتمد بما دون ذلك من السلطة. ذلك ما نعلمه بالضبط، مع أن كل أمة مهما كانت حكومتها استبدادية لها الحق فى أن تعلم من هو الذى يدير دفة الأحكام فيها، وعلى من توجه مسئولية هذه الأحكام؟.

ـ ٢ ـ

يتساءل الناس بينهم ماذا عساه يكون قد حمل المستر "كتل" على أن يوجه فى البرلمان الإنكليزى إلى وزير الخارجية ذلك السؤال الخطر الذى هو:

«هل يحق للخديو أن يمنح دستورًا أو مجلسًا نيابيًا تشريعيًا فى مصر»(١).

هل كان يظن ذلك النائب المحترم إلى هذا اليوم أن جواب السير إدوارد جراى سيكون غير ما كان. هل كان يظن أن وزير الخارجية الذى قال بالأمس بأن المصريين غير أهل الآن لحكم أنفسهم بأنفسهم وأن الحكومة الإنكليزية ستشرع لهم نظامًا بيروقراطيًا مبنيًا على التسامح قد تبدل نظره فى الأمة المصرية أو تغيرت وجهته السياسية وصار ينتظر منه أن يقول إنا نكتفى من السلطة فى مصر بالمحافظة على مصالحنا وإنا نترك خديو مصر وأمته يمنحها الدستور إن أراد؟

كلا لم تتغير السياسة الإنكليزية ولم يتبدل فينا رأى السير إدوارد جراى، بل ربما زاد أصرارًا على سياسته بعد قراءة كتاب اللورد كرومر. وعلى ذلك ما الذى

(١) نشر بالعدد ٢٣١ من الجريدة فى ٩ من شهر إبريل ١٩٠٨ بعنوان «نحن والاستقلال».

ينتظره النائب السائل فى الحصول على مثل ذلك الجواب من الحكومة البريطانية.

يفكر العقلاء فيما إذا كان المستر «كتل» هو من أعضاء اللجنة البرلمانية المصرية وإن أسئلته كأسئلة روبر تسون بينها وبين حزب الإصلاح المصرى نسب، هذا ما لا نميل إلى تصديقه لأننا نعتقد أن المصرى أيا كان من حزب الإصلاح أو حزب غير الإصلاح لا يرضى لنفسه أن يزجر طائر نحس لقومه مثل هذا البارح الذى زجره لنا البرلمان.

فإن هذا الجواب "إنه فى الأحوال الحاضرة يلزم ألا تتخذ تدابير مثل هذه إلا بمشاورة الحكومة الإنكليزية". على كونه غير جديد فى بابه إلا أنه خلو من مراعاة ما يلزم فى حق السلطة الشرعية لمصر من المجاملة. خلو من المحافظة على الشعور الوطنى المصرى من أن يجرح كل يوم بالقول من الإنكليز الذين يجرحونه كل يوم بالعمل.

أم يكون المستر «كتل» مال عن جاذبيته المعروفة لمصر ووضع هذا السؤال ليصرف المصريين به عن مطالبة أميرهم بالدستور إلى مطالبة الإنكليز جريا على مبدأ تنازع السلطة بين عابدين وقصر الدبارة؟ هذا ممكن أيضا. وربما كان المقصود به تعطيل الحركة الفكرية فى مصر وتدويخها وجعلها تقنط من أن يكون لعملها نتيجة مرضية. إن كان المراد كذلك فقد وهم النائب فيما حسب فإن الحركة الوطنية الرشيدة التى بنت أساسها على الاتحاد والائتلاف والعمل بالاشتراك والمطالبة بالحقوق على الطرائق السلمية المشروعة تزيد كل يوم متانة فى ذاتها وتمكنا فى نفوس القائمين بها. وإن الإنكليز إذا عاندوها لا يجنون من وراء العناد إلا عناداً مثله. على أننا لسنا نسيء الظن بذلك النائب الذى ربما قصد مصلحتنا فخانه حسابه. ولكنا نشرح هذه المقاصد أمام أعين الأمة لأن هذه التصريحات هى طرف من أطراف آثار حالتنا السياسية المبهمة.

كنا نظن قبل الآن أن إشاعة التعصب الدينى وإيهام أوروبا أن فى مصر خطرًا يجب الاستعداد له كانت من بنات أفكار اللورد كرومر يستعين بها فى الدفاع عن

نفسه وتبرير أعماله أمام أعدائه وأعضاء البرلمان الإنكليزى. ولكن يظهر أن هذه مودة إنكليزية يلبسها الإنكليزى كما يلبس رداءه الواسع وحذائيه الثقيلتين. وأن تهمه التعصب يظهر أنها قاعدة سياسية يعتنقها الإنكليز ليعملوا بها فى مصر فإنها عندهم تساوى قاعدة الباب المفتوح فى التجارة أو قاعدة الفرار من النظريات إلى العمليات فى العلوم.

وهذا الفهم أيضا ضرورى لبيان الحال الحاضرة لأنه يغير من وجه ثقة الأمة المصرية بالساسة الإنكليز الذين أصبح ظلمهم لنا غير قاصر على شخص معين منهم بل إنه قاعدة متبعة فى العمل نافذة دائمًا مهما تغيرت أشخاص منفذيها.

كنا نفهم أن نصيب الوزارة هو حق شخصى من حقوق أمير البلاد لم تقيده الفرمانات بقيد مطلقا. ولكنه حدث فى سنة ١٨٩٢ حين تنصيب وزارة فخرى باشا أن تداخل اللورد كرومر باسم حكومته وارتبط سمو الأمير بأن يكون تنصيب الوزارة بأمره بعد استشاره حكومة بريطانيا. وهذا كل ما يعلم عن القيود العملية التى ليس لها من الحق ولا من القانون ظل ترتكن عليه ولكنها أثر من آثار جبروت القوى. ثم نفهم أيضًا أن المستشار إنما كان رأيه مع الناظر كرأى الأمة مع الحكومة. فإذا هو الآن قرين له بالفعل والتصريح وأن محكمتهما هى «الفورين أوفس»[(١)] لا عابدين. فهل تنازلت السلطة الشرعية فى يوم لا نعرفه عن هذا الحق الخاص الذى هو تابع لحقها فى تعيين الناظر والمستشار. فإذا كان الخلاف بينهما يعد مسألة أجنبية يفصل فيها فى لوندره فما الذى يفصل فيه إذًا فى عابدين؟

ولماذا لا يكون الفصل فى الخلاف المفروض بمعرفة السلطة الشرعية التى عينت الناظر والمستشار والتى لها حق فصلهما ويكون ذلك هو القاعدة القانونية؟

ذلك هو طرف من الاعتبارات التى يجب ملاحظتها عند الحكم على طبيعة حالنا السياسية وكونها تتصل عن قرب بمعنى الدستور أو أنها بعيدة عنه كل البعد عريقة فى حال الحكومة الشخصية.

---

(١) وزارة الخارجية البريطانية.

إن المقياس الذى يقاس به درجة تمدن الحكومات وقربها من الحرية أو من الظلم هو نظاماتها. وأن نظاماتنا كلها جليلها ودقيقها ليست إلا نظاما بيروقراطيًا مبنيا على الاستئثار بالسلطة من قبل الحاكم. وكلها على ما فيها من مسحة القانون تشف دائما على إرادة الحاكم وأن إرادته فوق الأمة وفوق القانون وأن الأمثلة على أن روح الاستبداد تدب فى جميع نظاماتنا النيابية والقضائية والإدارية مستفيضة يخطئها العد.

اقرأ نصوص القانون النظامى تجد أن الشارع قد أظهر فيها رغبته الشديدة فى أن لا يجعل لهذه الهيئات النيابية وجودا حقيقيًا، بل هو جعلها هياكل مجردة عن مادة الحياة وأظهر بالنصوص مقدار عدم احترامه لإرادة الأمة كما ظهر خوفه منها وعدم ثقته بها بارزين فى كل سطر من سطور القانون فكأن القانون بذلك قانون حظر عما يتوهم أنه مباح لا قانون تشريع وإنشاء حقوق للأمة على الحكومة كما يفهم من معنى القوانين النظامية. ولقد أكبرت الحكومة هذا القانون علينا فاختزلته إذ خنقت إحدى هيئاته وهى فى المهد وأعنى بها مجلس شورى الحكومة. ثم هى الآن تنحى على الباب الثانى من ذلك القانون وهو المختص بمجالس المديريات فقد عمدت إلى إلغائه فى تشريعها الجديد حتى تفصل مجالس المديريات عن القانون النظامى وتجعلها أشبه بمجالس البلديات وغيرها. وعلى هذه السنة يمكننا القول بأن القانون النظامى على نقصه الفاضح وعدم صلاحيته آخذ فى الاضمحلال شيئاً فشيئاً بفكرة أن فيه ظلا لسلطة الأمة.

دع القانون النظامى ونصوصه وارقب عن كثب طريقة العمل به تجد أن أعضاء مجالس المديريات، بل أعضاء مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية أنفسهم يحتاجون دائمًا إلى رضا الحكومة عنهم حتى ينالوا حظوظهم هم أيضا من الرتب والنياشين التى تفرقها الحكومة كل عام بسخاء يقلل من أهميتها فى نظر العقلاء ويكون عونا على فساد الأخلاق عند الجهلاء، تجد أن هؤلاء الأعضاء أو النواب المحترمين يطلب لهم رئيسهم الرتب حسبما يرى كأنهم موظفون لديه، وله عليهم حق المكافأة وحق الحرمان على أنه هو معين من قبل

الحكومة وهم منتخبون من قبل الأمة. فيكتب الرئيس فى كشفه من شاء ثم يعرض ذلك الكشف على جهة الحكومة فتمحو وتثبت فيه ما تشاء. فالذى لا ترضى عنه الحكومة أو لا يرضى عنه رجال المعية يحرم من الرتبة. وكفى بهذا المثل دليلاً على عدم وجود أية ضمانة من أى نوع لهؤلاء النواب. ومن هذا يبين لكل ذى عينين أن روح القانون النظامى ترمى إلى الاستبداد. وأن تنفيذ القانون النظامى محشو بالاستبداد أيضا.

خذ قوانين القضاء تجد أن القانون كان حسنا معقولاً كافلاً للقضاة ما ينبغى لهم من الضمانات حافظاً استقلالهم هم ووكلاء النيابة عن السلطات الإدارية ولكنه بالزمان لم يسلم من جنايات الحكومة الشخصية بفضل تصرف ساداتنا الإنكليز.

كان كل قاض فى المحاكم لا ينقل ولا يعزل. فخنق هذا الامتياز قبل أن ينفذ فى المحاكم الابتدائية وصار القاضى فى يد نظارة الحقانية ـ تلك السلطة الإدارية ـ تنقله كما ينقل الجندى من معسكر إلى معسكر من غير أن تلاحظ فى أوامرها موافقاته المعاشية وإرادته الذاتية، وكأن القاضى عندها خادم أو مستخدم ليس له أمامها إلا الطاعة ما دام فى خدمتها، كما كان يشترى أحد الناس فى الأسواق الرومية عبدا يعلم أولاده الفلسفة.

لم يبق عندنا من له من القضاة ضمانة فى الاستقلال إلا قضاة الاستئناف وأنهم هم أيضا لم يسلموا من استبداد الحكومة الشخصية التى تبطن بيد نظارة الحقانية. وأن أمر مستشارينا المحترمين فى مسألة محاكم الجنايات وفى غيرها مشهور معروف. على ذلك يمكن القول من غير تحكم بأن قانون القضاة كان كقوانين الممالك الحرة المستقلة فأصبح يمسخ شيئا فشيئًا. ويبعد به مع الزمان عن الحرية إلى ضدها.

خذ من القوانين الإدارية مثلاً قانون العمد والمشايخ الذين كانوا بالانتخاب ولا سبيل للحكومة عليهم إلا العزل. أصبحوا يعينون من قبل الحكومة ويعاقبون على التقصير بالحبس والغرامة.

وعلى هذا أيضا تكون الحكومة الشخصية يزيد ظهورها فى القوانين ويكبر أثرها ونفوذها فى كل فروع الحكومة وتتقدم شيئا فشيئاً.

وهنا يمكن الجواب على مسألة المسائل التى هى: هل نحن نتقدم فى طريق الاستقلال إلى الأمام أم نحن نقطع فيه خطوات واسعة إلى الوراء؟

أظن أن الجواب أصبح سهلا مفهوما فما دامت الحكومة التى هى إحدى آلات الاستقلال الكبرى تنفر من الحرية إلى الاستبداد وتبعد عن تقاليد الدستور إلى تقاليد الحكومة الشخصية فإننا نبعد كل يوم عن الاستقلال بدل أن نقرب منه.

- ٣ -

«إنا نعلم لنخرج موظفين للحكومة»(١). هكذا قال أحد نظار مدارسنا الثانوية الإنكليز إلى مكاتب الدالى نيوز - أصاب الرجل كبد الحقيقة ولقد قلنا نحن ذلك قبل الآن مرارًا ولكن الحكومة ما كان يظهر عليها أنها تقرنا على هذا القول بدليل امتنان لورد كرومر علينا فى تقاريره السالفة بأنه رقى مستوى التعليم ومن المستحيل أن يكون التعليم راقياً إذا كان كل همه هو إعداد آلات تنفذ أوامر الرؤساء فى الحكومة ولكن الله قيض للحق رجلاً ذا ذمة ومروءة، يقوله ناصعًا أجرد غير مزوق ولا مستور ، فأماط اللثام عن حقيقة نحن نعلمها حق العلم ولكن الحكومة لم تكن لتسلم بها إلى الآن هذا دليل جديد يجب أن تقتنع الحكومة بأنها لم تكن فى يوم من الأيام السالفة عونًا لنا على الاستقلال ولا شارعة فيه وكنا دائمًا نمنى أنفسنا بالمستقبل الذى كان يجب عليه أن يحقق وعود الإنكليز المتكررة لنا بأنهم يسعون بنا تدريجًا إلى الحكم الذاتى وأن يقرب من التحقيق تصريحات سمو الخديو بأنه يجب أن يمنحنا الدستور، ولكن هذا المستقبل الذى كنا ننتظره قد أخذ يقذف إلينا كل يوم بالتصريح تلو التصريح بأن الحكومة ليست مستعدة للابتداء فى إنالتنا الحكومة النيابية ومن الغريب أن تلك التصريحات على تباين

---

(١) نشر العدد ٣٢٢ من الجريدة فى ١١ من إبريل سنة ١٩٠٨ بعنوان «نحن والاستقلال».

مصادرها سواء كانت منسوبة لسمو أميرنا كحديث المستر ديسى ، أو مقولة بلسان لورد كرومر فى تقريره الأخير، أو صادرة من السير إدوارد جراى المتكلم بلسان الحكومة الإنكليزية فى مواطن شتى لمناسبة جدية أو لغير مناسبة، كلها قد جاءت بنتيجة مخالفة للمقصود منها كل المخالفة فإنها إنما قصد بها تقوية مركز حكومتنا الشخصية فى نفس الأمة وصرف الأمة عن المطالبة بحقها الطبيعى المهضوم ولكنها لم يكن من نتائجها إلا أن زادت فى مركز حكومتنا الاستبدادية ضعفًا، وجعلت مهمتها فى حكم البلاد أشد صعوبة، وزادت الأمة ثباتاً على فكرة المطالبة بحقوقها، وقوت فى نفوس الأهالى قاعدة القول بسلطة الأمة فبئست الفكرة المرضعة، ونعمت النتيجة الفاطمة. وهكذا كلما زادت الحكومة استئثارًا بالسلطة دون الأمة زادت الأمة تشبثاً بحقها، وثباتاً على الطلب به وإنا لننصح للحكومة فى هذا المقام أن تتدبر فى ميولها التى تظهرها نحو المبالغة فى الاستئثار بالسلطة لأن كل خطوة تخطوها نحو المبالغة فى الاستبداد، يقابلها دائمًا خطوات تخطوها الأمة نحو الحرية. وحسبها دليلاً على ذلك هذا المثل الذى نرويه لها وهى أعلم الناس بحقيقته .

سلطة الحكومة فى بلدنا مع أنها سلطة شخصية كانت تشخص قانونا بمجلس النظار الذى هو مؤلف من النظار والمستشار المالى تحت رئاسة الجناب العالى، وأما فى العمل فإنها تزيد على ذلك سلطة الاحتلال فلما أن جاء السير إلدون غورست إلى مصر سمعنا أنه طلب من سمو الأمير أن لا يكون بينه وبين سموه واسطة (يعنى من النظار ولا من غيرهم) وأن دفة الأحكام تدار باتفاقهما وما كنا نعلم لهذا الالتماس سندًا رسميًا حتى أكده العمل بما ذكرنا من زيادة تردد السير غورست على عابدين فتكون الحكومة القانونية المكتوبة فى قانوننا النظامى قد عدل عنها إلى حكومة تنحصر فعلاً فى شخص الجناب العالى والسير إلدون غورست ـ من ذلك اليوم يوم مقدم السير إلدون غورست وتعويله ـ كما يقولون ـ على أن يختزل من الحكومة عددًا من أعضائها ونحن نرى الأمة تزيد تشبثاً بالمطالبة بالدستور ، وتطلبه على طرق مختلفة بالجرائد والعرائض والألسن والقلوب ـ أليس هذا المثل كافيًا لإقناع الحكومة بأن تعويلها على المبالغة فى

الحكومة الشخصية لاينفعها، بل يضرها، وأى شىء أكبر عليها من إظهار الأمة كل يوم عدم رضاها عن شكل الحكومة الحاضرة، وإظهارها الرغبة فى استبدال هذا الشكل الحاضر بالشكل المعقول المفهوم الذى هو الدستور.

ولا شك فى أن الأعضاء المختزلين هم حضرات النظار الكرام. فهل فكروا فى طريقة تخرجهم من هذه الورطة كما نصحنا لهم بذلك من قبل وإذا كانوا يتسامحون فى تهجم الإدارة الإنكليزية على حق الأمة فهل يقبلون التهجم على حقهم الشخصى هم أيضًا. كل هذا إن لم نكن نخطئ فى تفسير عبارة السير إلدون غورست المنسوبة له وتطبيقها على أعماله اليومية. وإنا نرجو الله أن نكون مخطئين فى هذا الفهم .

قلنا إن الحكومة الحالية لا تريد أن تكون لأمتها أداة لكسب الدستور، وإنها تقرب فى أعمالها اليومية دائمًا إلى الاستبداد ، فهل هى جنت من وراء ذلك صحة وسلامة وقوة ونجاحًا أم هى كما ندعى قد ضعفت أمام ذاتها وأمام الأمة.

إن أنصار الحكومة الشخصية لا يجدون لهم شيئًا معقولاً يدافعون به عنها ويكسبونها به المشروعية إلا أمرًا واحدًا هو أن الحكومة الشخصية قوية لا يعتورها ضعف ولا يتطرق إليها الوهن. فإذا فقدت الحكومة الشخصية هذه الصفة الخاصة وهى صفة القوة فماذا يكون حالها؟ هل يقال إنها نجحت أم فشلت؟

هذه حكومتنا وأمثلة ضعفها أصبح يضرب بها المثل سواء كان ذلك فى الأمن العام أو التعليم العام أو فى المالية أو فى محبة الشعب لها أو فى إخلاص أعضائها الموظفين لذاتها.

إنها تعترف كل يوم باختلال الأمن العام حتى لقد فكرت فى العام الفائت أن تحيى عهد قومسيونات الأشقياء أو تجود علينا بالنفى الإدارى وإن استعمال الطرق غير العادية فى أزمنة السلم لا يعتبر إلا فشلاً لحكومة فى القرن العشرين والظاهر أن سوء السمعة هو الذى جعلها تعدل عن هذه المشروعات الضارة وتسمع فيها نداء الأمة وتطيرها من نظامات التأخر بعد مسحة النظامات

المتمدنة وليس لحكومتنا مندوحة من الاعتراف معنا بأنها ضعيفة فى هذا النوع ولولا حب الأمة للسكينة والنظام لما كان الأمن العام على ما هو عليه اليوم.

إن الحكومة والناس أجمعين يعترفون معنا بأنها لم تكن لتنجح فى أمر التعليم العام. فإنها إذا كانت تريد بالتعليم ما تريد الأمم المتمدنة من رفع مستوى العقول المصرية والأخلاق إلى كمالها الممكن بالتعليم والتربية فإنها لم تفعل ذلك- وإن كان غرضها من التعليم كما نعلم وكما صرح بعد ذلك الأستاذ الإنكليزى فتكون لم توفق أيضاً إلى طريقتها لأنها لم تعرف أن تخرج إلى الآن الموظفين الكافين للقيام بالوظائف الحكومية بالكفاءة المطلوبة كاعترافها وهى إلى الآن لم يمكنها أن تكسب محبة موظفيها وإخلاصهم الكامل لها وإذا أردت أن تعرف ذلك فاجلس نصف ساعة مع جماعة من الموظفين فى أية إدارة مصرية أو فى القضاء نفسه. إنك لتجدهم يتذمرون من معاملة الحكومة إياهم فهى من هذه الوجهة قد فشلت أيضًا فى نظامها.

خذ الحالة المالية وقارن بين الاحتياطى مدة وجود المراقبة من صندوق الدين وبينه الآن، وقارن أيضًا بين ما عملته حكومة أمريكا التى تسير على مبدأ الحرية الشخصية وعدم اعتبار الحكومة إلا وكيلاً للأمة وبين ما عملته الحكومة المصرية التى يوصف كونها حكومة شخصية تسير على مبدأ الراعى والرعية أو على سنن الوالد والولد وانظر كيف عمل الوكيل لموكله من مساعدة السوق المالية حتى قطع شأفة الأزمة، وانظر ما عمله الوالد الرحيم الذى هو حكومتنا كيف أنها ضنت على السوق بما لا يضرها وينفعنا، تجد بعد كل هذه المقابلات أن الحكومة كانت ضعيفة أيضًا فى المسألة المالية ولم تظهر فيها قوة الحكومة الشخصية.

على هذه الاعتبارات التى يجب بيانها للأمة لتكون على حقيقة من حالها نقول إن الحكومة عندنا ليست لمصلحة الشعب كما قرره علماء السياسة لأنها لا تسير به إلى الدستور. كما أنها ليست لمصلحة الحكام كما يفهم من الحكومات الاستبدادية لأنها لم تكسب أخص صفات الحكومة الشخصية وهى صفة القوة والمهابة.

لا تصلح الحكومة الشخصية إلا فى الشعوب الجاهلة المنحطة العزائم التى خلع قلوبها رهبوت القوة وتسممت أخلاقها بمبادئ الضلال التى ينشرها بين الناس كتاب السلطة الاستبدادية فإذا تقدم الشعب فى المدنية أحس بثقل الحكومة الشخصية وأخذ يتبرم بها ويظهر قلة ثقته بمقاصدها حتى ينال الدستور .

إن قوة الحكومة الشخصية مستمدة من رغبة المنافقين فى بقائها المنتفعين باستبدادها ومن غفلة شعور الأمة فإذا انتبهت الأمة إلى المطالبة بحقها المهضوم وقل فيها أثر المروجين للاستبداد ضعفت سلطة الحكومة ومهابتها. وتلك هى الحال فى مصر من تنبه الشعور القومى بالتدريج وضعف الحكومة بالتدريج أيضًا.

للحكومة الاستبدادية دلالات حسية تدل على قوتها ونجاحها وأول هذه الدلالات إكبار الشعب لها واحترامه لكل ما يتعلق بها من الأشياء فلا يذكر فيها اسم الحاكم الأكبر إلا مقترنًا بطائفة من ألفاظ التبجيل والعبودية وجمل النسب الكاذبة كابن السماء (وما هو إلا ابن الأرض)، ونحو ذلك من الصفات التى يعتبرها الأفراد رقىً يتقون بها غضب الملك .

ترى الجندى فى الحكومة الاستبدادية يتبختر فى الطرقات ويرى كل الأفراد دونه مهما علت أقدارهم المعنوية ما داموا لا يلبسون الكسوة العسكرية والناس لا يجرءون على الاقتراب منه إلا للاحتماء فى دائرة نفوذه العظيم ويصدقونه فى ادعائه الكاذب ويرون فى شخصه مظهر السلطة الاستبدادية التى يتقونها بما فى استطاعتهم.

وترى كل موظف كبير من موظفى الحكومة له عباد يستجدونه الخير ويستدفعون به السوء ويعيشون فى حمايته راضين بالذلة والصغار فمنهم من يقبل طرف ردائه ومنهم من يقبل رجله، وأكثرهم شممًا هو الذى يقبل منه يدًا ما حركت عصا ولا هزت قنًا فى سبيل الحق، ولا سخت كرمًا، ولكنها تشارك غيرها فى هدم صرح الحرية الطبيعية، وإعلاء بناء الاستبداد، وإنها مع ذلك مخضبة بدماء العواطف التى قتلتها فى نفوس القوم البراء الصاغرين.

تلك هى الأدلة المحسوسة على قوة الحكومة الاستبدادية ومكانتها من البقاء زمنًا طويلاً.

ولكننا نرى الأمة المصرية قد تحللت بحمد الله من كثير من هذه القيود الاستعبادية فاختفت من جوها هذه الدلائل دلائل الرضا بالذل والهوان وأخذت لا تفهم سلطاناً إلا سلطان القانون . بل هى انبرت لتسمع العالم صوت احتجاجها على الحكومة الشخصية وتقرع عليها فى كل فرصة ومناسبة. ترى فينا الجندى قد نزل كثيرًا عن الغطرسة والموظف قد شعر بأنه خادم لاحاكم. والوزير وكيل للأمة لا شريك لله فى المعبودية وهذا كله يبشر بالرجاء فى النزوع إلى الدستور ومتى تم توجه الأمة لذلك المطالب الرفيع حصلت عليه حتمًا أرادت الحكومة أو لم ترد.

ذلك بأن الحكومة ليست هى التى تختار لنفسها الشكل الذى يكبر فى بطنها كلاً . فإن حكومة كل أمة ليست إلا عرضاً من أعراض الأمة فلا وجود للحكومة الاستبدادية إلا إذا كانت أخلاق الأمة تروج الاستبداد فإذا نفضت الأمة عن نفسها طبائع الاستبداد وتلبست بأخلاق الحرية وخلال العزة والمروءة تبدل ذلك العرض الاستبدادى أو الحكومة الشخصية بالحكومة الحرة التى توافق مزاج الأمة وهى حكومة الدستور.

على هذا نقول بحق إنه إذا أعوزتنا معونة الحكومة فى الحصول على الدستور فلا يكون ذلك داعيًا لنا إلى القنوط من الحصول على مطلبنا العالى لأن ظهور الأخلاق الحرة فى الشعب ظهورًا كاملاً قد يكفى ذلك وحده فى نيل الدستور من غير حاجة إلى أن نقف بأبواب الحكومة نستجديها الرضا عن مطالبنا، بل لاننفك نطلب الاشتراك معها فى أمورنا العمومية ونقوى فكرة الاتحاد على القول بسلطة الأمة ولا شك فى أن بقاء الباطل إنما هو فى غفلة الحق عنه.

غير أنى مع ذلك لا أزال أرى المجهودات التى تصرف فى السياسة لخدمة الأمة قليلة بالنسبة لما يلزم على أن من الواجب على كل فرد من الأفراد أن يفهم أن عليه بجانب واجباته الخاصة واجبًا عامًا هو أن يضرب بسهم فى الاشتغال بتدبير الأمة ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نسائل حضرات المحامين الذين يربو

عددهم فى مصر على الأربعمائة وهم منصرفون بالمرة عن الاشتغال بالسياسة إلا ما يكون من بعضهم من مطالعة الجرائد تفكهة وقت الفضاء، كأنهم ظنوا أن مصر قد استقلت ، وأن بها من الأقلام والألسن ما يقوم المعوج من أعمال الحكومة وأخلاق الأمة، فم يكن المقام بمتسع لهم أن يعملوا شيئاً لبلادهم فنقول لهم إن الأمر لا يزال كما يعلمون حكومة شخصية تحتاج فى ترقية أشغالها إلى أقلام لا عدد لها وأمة لا تزال كما يعلمون حكومة شخصية تحتاج فى تثبيتها على طريق الخير إلى ألسن الخطباء والواعظين ، وإن المحامين فى كل أمة من الأمم هم قادة الرأى العام، ومصابيح الحرية وهداة الشعب فما بال محامينا لا يصرفون من أوقاتهم وقواهم شيئاً قليلاً ينفع الأمة ولا يضرهم فتيلاً بأن يلقوا بنظرهم إلى أحزابنا السياسية التى قد عرف برنامج كل منها فيدخل كل منهم فى ما يراه الأصلح من تلك الأحزاب ليشتغل فيه ، فيقوم بالواجب عليه لأمته ولكن لا يكون حظ مصر من أبنائها أزمان الحرية حظها منهم أزمان الاستبداد.

- ٤ -

لبعض الهنود تمثال يعمله بيده فإذا هب من نومه فى الصباح لا ينطلق لعمله إلا إذا قدم لذلك الإله الذى صنعه بيده آيات الحمد والشكر. وهذه هى صلاة الصبح عندهم .

أظن أننا لا نملك أنفسنا من الابتسام لهذا القصص ولكنا إذا رجعنا إلى أنفسنا وجدنا أننا نعمل كل يوم أعمالاً مضحكة تكاد تكون فى أصلها كعمل ذلك الهندى وإن كانت صورتها أقل جفاء .

الحكومة وكيلة عنا، نحن نصبناها للقيام بأعمالنا، نحن الذين نرزقها بأموالنا، وندفع عنها بأولادنا ولكنا مع ذلك نقف من أفرادها موقفاً يقرب من موقف الهندى أمام تمثاله. وإن إكبارنا للأفراد العالين منها كالنظار ومن دونهم يتطرق دائمًا لإكبار أدنى المستخدمين حتى عسكرى النقطة فإنه فى نقطته لابسا كسوته الرسمية تراه محفوفًا دائمًا برجاء من حواليه رجاء يكون فى مواطن كثيرة بالغاً حد العبادة، لأن العابد لا يعمل لمعبوده إلا خشوعًا ورجاءً فهل يمكن بعد هذا أن تضحك من الذى يقدس ما صنعت يداه؟

إن هذا الإحساس الذى يدفعنا إلى المبالغة فى تمييز أفراد الحكومة فى الإجلال على أفراد الأمة هو الذى يبعدنا دائماً عن نيل الاستقلال، بل هو الطابع

الذى يختم به فى عنق الفرد المحكوم بالحكومة الشخصية علامة على أنه لا يزال يحس بعبادة البسالة ، عبادة القوة التى هى قوام الحكومة الشخصية .

يمكننا أن نقول إن هذا الإحساس قد تقلص ظله، ووجدت فى مصر أمثلة تدل على أن الأمة تتخلص منه ، ولكنه لا يمكننا أن ننكر مع ذلك أن طلاب الرتب والنياشين من وجهائنا، وطلاب الارتزاق فى خدمة الحكومة من شباننا ، والمغالين فى طمع الارتقاء من موظفينا - لا يزالون يقفون من رجال الحكومة ذلك الموقف المضحك المعيب ، موقف الهندى من صنمه على أن هذا لا يمنع من أن لدينا رجالاً فى الأمة لا يفرقون بين زيد وهو حاكم ، وزيد وهو محكوم، ويأخذون من الحكومة حقهم ، ويعطونها حقها، ويعتقدون[1] ؛ أن الحكومة فى مجموعها وأفرادها ليست إلا وكيلاً نصبته الأمة وتعزله الأمة؛ لأن الأمة هى الكل فى الكل، ومقامها فوق كل مقام .

ولكن هل يليق بذلك البعض من أعياننا وموظفينا - ونحن على باب الدستور أن يكون هو الحجة الحية علينا للذين يرموننا كل يوم بضعة الأخلاق وعبادة السلطة، والغفلة عن فهم معنى الحكومة النيابية؟

والموظفون فى كل بلد مظهر الطبقة الراقية فى العقل والعلم، فإذا كان الموظف المصرى يتوكل فى مستقبله على مجرد الخضوع للرئيس، ويعتمد فى تنفيذ عمله على إذلال أفراد الأمة الذين تسوقهم الصدفة إليه فى مكتبه إذا كان هذا الموظف يلذ له أن يكون عابداً لمن فوقه معبوداً لأرباب الأعمال عنده فلا شك فى أن وجوده عار على مصر والمصريين ، بل على الإنسانية بأسرها. إذا كان بقاء ذلك الموظف فى الخدمة سيكون حجة على قومه بالضعة والمهانة، فأحر به أن يرى سف التراب أكرم له من ذلك البقاء الدنس المضر.

الأعيان هم رؤساء الأمة الطبيعيون، هم رؤساء العائلات، والأمة لا تتكون من الأفراد بل تتكون من العائلات ، فإذا كان أحدهم يرى أن الرتبة لا تأتيه إلا من

---

(١) نشر بالعدد ٤٥٤ من الجريدة فى ٢ من سبتمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان «روضوا أنفسكم على الاستقلال».

عبادة غير الله والخضوع لغير القانون، فإن رتبته إنما تكون مميزة له عن أشراف الناس لا عن سوقتهم. بل تكون شارة له أنه يدوس بقدميه شرف أمته وشرف الإنسانية، ومثل ذلك العين حقه أن يتوارى من المصريين الذين يعوق بعمله سيرهم إلى التقدم ، ويعين خصوم الأمة عليها. وما هذا على نفس الحر بقليل.

نسوق هذا القول لا لمثل جديد وقع بين ظهرانينا ـ لا قدر الله ـ ولكن لبيان أنه يجب علينا أن نروض أنفسنا من اليوم على الأخلاق الدستورية فإنها هى الجائية لنا لا محالة بالدستور فى وقت قريب.

سياسة الوفاق

-١-

نظلم الإنكليز إذا نحن لم نعترف بالتحسين المادى والإدارى الذى وصل إلى مصر فى عهد الاحتلال(١) . ونظلم أنفسنا جدًا إذا نحن اعترفنا بأن الإنكليز من سنة ١٨٨٧ قد عملوا فى البلاد عملاً يدل على أن لهذا الاحتلال آخرًا ينتهى إليه. أو أن للوعود التى وعدوها يوم دخولهم مصر وتكررت بعد ذلك فى مواطن شتى محلاً من التصديق فى نفس المصرى الذى يحب الحق كما يحب بلاده .

تلك هى الحقيقة الناصعة التى أصبح الناس فى مصر على اختلاف طبقاتهم يشعرون بها شعورًا قد يؤذى الإنكليز ولكن مصدره مع الأسف هو من أيديهم التى تبطش بالتعليم العام قاعدة التمدن والارتقاء ومن مخالفة أعمالهم فى الإدارة المصرية لتصريحاتهم فى المناقشات البرلمانية وخطب رجالهم فى المواطن السياسية.

كلما جرحت الإنكليز هذه الحقيقة الحرة حنقوا علينا، وأنحوا علينا بصفات السوء، يرموننا مرة بالانحطاط فى العقل عن مراتب الإنسان، ومرة بالتعصب

---

(١) نشرت فى العدد ٤٠١ من الجريدة فى ٢ من شهر يوليو ١٩٠٨ بعنوان «الغرض من سياسة الوفاق».

الدينى، وثالثة بنكران الجميل ولكنا مع ذلك يكفينا منهم أنهم يعترفون أننا فى كل مدة الاحتلال لم نتقدم خطوة جدية فى طريق الدستور، وأنهم على مدنيتهم المصفاة لم يغيروا شكل الحكومة الاستبدادية إلى خديوية مقيدة تعطى للرائى شبهاً من حكومات القرن العشرين بل لا تزال اوتوقراطية مطلقة ، الأمير فيها مطلق فيما له من السلطة، والمعتمد البريطانى وأعوانه أكثر إطلاقا فيما سلطتهم عليه القوة من الإدارات المصرية ،والأمة أمام هاتين السلطتين المطلقتين سلطة الخديوية الشرعية، وسلطة الاحتلال الفعلية ، تجرى بها الأقدار يوماً إلى اليأس ويوماً إلى الرجاء.

إن الأمة أمام الجهل التام بمقاصد الإنكليز بها لا تستطيع أن تجعل قاعدة معاملتهم الصراحة التامة. بل حرب الإنكليز أنها فى قلق مستمر ليس سببه (كما قال اللورد ملنر وكرره اللورد كرومر فى مواطن شتى) تعصباً ولا نشوزاً عن المدنية الغربية وعدم استعداد لها بل سببه أن الإنكليز لم تكن أعمالهم من شأنها أن تقنع الأمة بأن غرضهم من الاحتلال ترقيتها، بل على نقيض ذلك فإن غطرستهم وعسفهم فى الإدارة ووقوفهم بالتعليم عند حد معين، كل ذلك ينم عن مقصد آخر غير المقصد الذى يصرحون به الذى هو تنظيم البلاد وتقوية حكومتها على النمط الحديث، أى جعلها حكومة دستورية ليأمنوا على مفتاح سلامة السلطنة الإنكليزية فى الشرق، وليوطدوا فيها دعائم تجارتهم التى تزيد يوماً فيوماً ذلك المقصد الذى تتم عليه أعمال الإنكليز هو امتلاك مصر، وجعلها مستعمرة إنكليزية .

لئن قلق المصريون من إدارة بلادهم بيد الإنكليز فلقد قلقوا قبل ذلك من إدارتها بيد الأتراك وما كانت جاذبيتهم نحو الأتراك فى حادثة العقبة بأكثر وضوحاً من جاذبيتهم نحو الفرنسويين فى حادثة فشودة فمن الجهل بالفكر العام المصرى أن يقال بأن ميلهم إلى الترك سببه التعصب الدينى كما أن من الظلم البين نسبة المصريين إلى الانحطاط فى العقل عن مراتب العقول البشرية ولكنا نظن - وهو أقرب إلى الصواب - أن لساسة الإنكليز مصلحة فى كتمان الحق الذى يعلمونه والجهر بنقيضه .

وأن المصريين يحبون أميرهم ويحترمونه ، ولكنهم مع ذلك لا يستطيعون الرضا عن حالتهم السياسية الحاضرة إلا إذا أخذ سموه فى أسباب إشراك الأمة وإياه فى الحكم على صورة تجعل مجموع الأمة حاكماً ومحكوماً لا سيداً وعبداً ولقد كان عدد قليل من المصريين يظنون أن الاحتلال بعد أن فرغ من تأييد العرش الخديوى بقى عندنا لمحاربة الاستبداد الذى كان ينسب للعائلة المالكة وحكومتها ولكن التجارب قد أبانت لنا أن الإنكليز ما حاربوا الأمير إلا ليأخذوا منه الأمة ويضيعوا سلطانه عليها ، ويمحوا من نفسها التعلق به ليستأثروا بالأمر دون غيرهم فكانت الأمة فى نظرهم كمية لا تعقل مصيرها دائماً لا لنفسها بل لمن غلب. على هذه الفكرة بنيت جميع المشاكل التى قامت بين سمو أفندينا عباس باشا الثانى وبين الإدارة الإنكليزية فى سنى ١٨٩٢ و١٨٩٣ و ١٨٩٤وانتهت بتغلب السلطة الفعلية التى بقيت كذلك متغلبة متداخلة فى عظائم الأمور ودقائقها إلى العام الأسبق إذ رأت إنكلترا أنها فشلت فى فكرة كسب الأمة وأن إدارتها لمصر محوطة بالقلاقل والانتقادات من كل جانب بسبب سياسة الخلاف بين معتمدها وبين سمو الأمير، فعمدت إلى تغيير وجه السياسة أو شكلها لا لبها، ما أرادت تغيير الحكومة من استبدادية مطلقة إلى خديوية مقيدة كلاً. بل أرادت إبقاء النظام الاستبدادى على ما هو عليه، وأن تشرك معها سمو الأمير فى الأعمال حتى يرضى سموه على فكرة أنه متى رضى لا يبقى فى البلد من ينتقد أعمالها، ولا من يطالب بالدستور. وهذه أكبر مسبة تستطيع الإدارة الإنكليزية أن ترمى بها الأمة المصرية التى ظنها لا تقدر إلا الحكم الشخصى ولا تفهم من الحكومة إلا شخص الأمير؟

لا يجهل الإنكليز أنه يوجد الآن فى مصر من أبنائها ـ وعددهم لحسن الطالع كثير جداً ـ من لا تسحر قلوبهم المراكز العالية، ولا يعرفون لسعادة بلادهم إلا طريقاً واحداً هو طريق الدستور، وإن هؤلاء لا يمكنهم أن يكفوا عن السعى بجميع الوسائل السياسية المشروعة لبلوغ هذه الغاية الشريفة سواء اتفقت السلطتان أو اختلفتا، وسواء رضى سمو أفندينا عن الاحتلال أو لم يرض عنه ـ ولكن الإنكليز مع علمهم هذا لم يشرعوا سياسة الوفاق عبثاً بل شرعوها لتقف

الشبيبة المصرية أمام السلطتين معاً، تطالبهما بالدستور، وتنتقد منهما كل إبطال فيه، وتنكر عليهما كل عمل لا ترى فيه مصلحة الأمة فيتذرع الإنكليز بذلك إلى أن يدعوا علينا دعوى جديدة هى أن الوطنيين المصريين يحملون على مليكهم كما يحملون على الإنكليز كما تتهمنا به جريدة الدايلى تلغراف التى نشرنا مقالها يوم الإثنين الفائت.

سيدعى الإنكليز علينا هذه الدعوى ليقولوا بأن الاحتلال قد رجع إليه غرضه الأولى وهو تأييد العرش الخديوى نعم سيدعون ذلك وما أكثر دعاويهم علينا السابقات ولكننا ندفع من الآن هذه الدعوى بأن المصريين جميعاً يحبون مليكهم ويؤيدونه ولكن بصفته أميراً ميالاً للدستور كما وصف سموه نفسه بذلك وهو أصدق واصف .

نسوق كل هذا القول تعليقاً على ما ترجف به الصحف الإنكليزية ضد الحركة الوطنية وما ترحب به من سياسة الوفاق ويجمل بنا فى هذا الصدد أن نقارن بين سياسة الوفاق وسياسة الخلاف ونتائج كل منهما وما يجب على الأمة تلقاء ذلك الوفاق المتوقع . وموعدنا ذلك الأعداد التالية.

- ٢ -

أساس النجاح فى معاملة الرجل للرجل هى الثقة المتبادلة بين الطرفين[١] وأن هذه الثقة يستحيل وجودها بين اثنين جهل كلاهما أو أحدهما مقصد الآخر منه. وأن الرابطة الوثيقة الدائمة بين شريكين هى الرابطة المؤسسة على منفعة محددة ظاهرة متبادلة لا غبن فيها على أحد الطرفين، ولا رياء يدخلها من الفريقين .

يتألم الإنكليز إذا رأوا أنفسهم كلما أطالوا المكث ازدادت كراهة الشعب المصرى لهم. ويزيد ألمهم كلما قارنوا بين ثروة مصر قبل الاحتلال وثروتها بعده، وظنوا أو اقتنعوا بأنهم هم دون غيرهم أسباب تلك الثروة تساءلوا بنوع من الحيرة "علام يكرهنا المصريون ونحن قد دفقنا عليهم ينابيع الثروة، ونشرنا راية الأمن والسلام وكيف أن البيت المالك يكرهنا أيضاً ونحن الذين صنا دعائمه من العواصف التى كادت تذهب به سنة ١٨٨٢ (كما تقول به الديلى تلغراف فى مقالها الأخير). ولكن الكاتب الكبير اللورد ملنر قد أجاب فى كتابه على تلك الأسئلة بمقالة بعيدة عن الحق ربما صح بعض ما فيها على بعض الأفاكين من الموظفين الذين يتخذون آراءهم السياسية تجارة يكسبون بها علو المناصب

(١) نشرت فى العدد ٤٠٢ من الجريدة الصادرة فى ٤ يوليو سنة ١٩٠٨ بعنوان «نتائج سياسة الوفاق».

وأمثالهم مع ذلك كثيرون فى جميع أمم العالم ولكنها إذا صدقت على هؤلاء لا يمكن أن تصدق على بقية الموظفين الأشراف، ولا على عامة الشعب المصرى، حتى يصح أن تكون جوابا على سؤال الإنكليز: لماذا لا يحبوننا.

قال اللورد ملنر: أن الأمة حين ترى الأمير والكبراء يعادوننا لا تجد بدًا من إتباع هذه الفكرة التى لا تخلو من الحصافة :

«إنا إذا لم نتخذ معارضة الإنكليز شعاراً لنا صرنا متهمين ما دام الإنكليز فى بلادنا. فإذا أخلوها وقعنا تحت أشد العقاب فأما إذا ظهرنا أضداداً لهم بقيناً فى الحال الحاضرة مرضياً علينا من الحكومة الوطنية من غير أن نخسر شيئاً مهما تقلبت الظروف» «لأنه بديهى أن الإنكليز إذا بقوا فى مصر لا يفكرون فى الإضرار بنا وإذا خرجوا من مصر تحدينا نحن تحديا مقيداً، بأننا كنا وهم بين ظهرانينا تابعين لحزب المعارضة الوطنية».

هذا ما يقوله عنا اللورد ملنر ويقبله الإنكليز بكل سرور لأنه يلائم جدا ما فى نفوسهم، ويفسر لهم النظرية التى يدعون أن حلها قد أشكل، وهى ما سبب هذا الجفاء بين المصريين والإنكليز. ولكن لورد ملنر لم يغفل أمر الاعتراف بأن الإنكليزى هو فى ذاته وتصرفه الشخصى غير محبوب، كما أن التخالف بين الإنكليز وبين المصريين واللغة والدين مدعاة أيضاً لبعض الجفاء، إلا أنه جعل نفاق المصريين هو السبب الأكبر فى الظهور للإنكليز بالمباغضة والمشاغبة.

ليس الأمر كما فهم اللورد ملنر أو كما أراد أن يفهم، ولكن عمل الإنكليز فى مصر خصوصاً من الوجهة التعليمية، وترويج أمر الشركات الإنكليزية على المصرية، والنظر إلى كل ما يسمى مصرياً بعين التوجس كل ذلك جعل المصريين يعتقدون بحق أن الاحتلال غير مؤقت، كما وعد به الإنكليز فخافوا من نتائج تدبيرهم، وانعدمت ثقة المصريين بهم فلم ينجحوا فى معاملتهم، وانبهمت على المصريين طبيعة الرابطة التى تربط مصر بإنكلترا هل هى رابطة بين طامع ومطموع فيه، أو بين مالك ومملوك، أم هى رابطة بين منتفعين من سليقة واحدة يستفيد الإنكليز من هذه الرابطة رواج تجارتهم فى مصر ومحافظتهم على ترعة

السويس التى هى مفتاح سلامة السلطنة الإنكليزية فى الشرق وأن ذلك لا يكون إلا إذا ساعد الإنكليز فى إصلاح الحكومة المصرية حتى تصير قوية جداً تضمن لها هذه المصالح وتستفيد الأمة المصرية من ذلك نعمة الدستور (لأنه لا حكومة قوية إلا بالدستور)، وتستفيد أيضاً صداقة إنكلترا التى لا يستهان بها، فتصبح خديوية مقيدة الحكم فيها للأمة، والملك للأمير التابع لسيادة الباب العالى.

وقف المصريون وقفة الحائر فى تحديد طبيعة تلك الرابطة وقد رأوا أن أعمال الإنكليز تفيد أنها رابطة من النوع الأول وأن وعود الإنكليز ليست إلا لكسب الوقت وانتهاز الفرص والظروف المناسبة للبقاء فى مصر إلى الأبد- وأما وعود الإنكليز وتصريحاتهم فإنها تفيد صراحة أن الرابطة بين مصر وبين إنكلترا هى من النوع الثانى.

أمام هذا الشك الذى سببه الخلف بين القول والعمل، خاف هذا الشعب الضعيف على استقلاله من تلك القوة العاقلة القاهرة، وظهرت علامات هذا الخوف على وجه الموظف فى وظيفته، والأمير فى سرايه، والزارع فى حقله، والعامل فى مصنعه فرأى الإنكليز من ذلك الشعور ما جعلهم يحنون إلى أن يأخذوا المصريين على اختلافهم باسترضاء أميرهم، المصريون لا يكرهون الإنكليز كراهة تفوق كراهة الفرنسوى والطليانى وغيره للغطرسة الإنكليزية مما لا يؤثر فى العلاقات السياسية تأثيراً كبيراً، ولكنهم يكرهون من الإنكليز أطماعهم التى تتجاوز الحدود المرسومة فى تصريحاتهم التى دخلوا مصر بها، والتى زادوا عليها فى كل فرصة تمكنهم من ذلك.

دخل الإنكليز على وفاق بينهم وبين المرحوم الخديو السابق، فألغوا الجيش المصرى، ثم استبدلوه بجيش ضباطه من الانكليز، ثم محوا العلوم الحربية الواسعة فى مدرسة الحربية، فبدلاً من أن يرقوها حتى تخرج ضباطاً كما تخرج مدارس إنكلترا وفرنسا، قصروها على تخريج ضباط بدرجة هم أنفسهم يريدونها درجة تجعل الضابط المصرى مرءوساً دائماً، ثم أخذوا يخرجون من الجيش العامل كل ضابط مصرى عظيم ويستعيضونه بغيره من ضباط الإنكليز فهل هذا التصرف من جعل الجيش المصرى جيشاً غير مصرى أمر تقتضيه

المحافظة على قنال السويس أم يستلزمه ترويج التجارة الإنكليزية فى مصر؟ أم يدعو إليه تشييد حكومة مصرية قوية تحفظ مصر من أن يدخلها جيش أجنبى فاتح إذا أخلاها الإنكليز؟ كلا. لا هذا ولا ذاك ولكن هذا التصرف فى الجيش قد دل المصريين على أن الغرض إضعافهم لا تقويتهم، وتلك كانت إحدى نتائج الوفاق والتسليم للإنكليز بعمل ما يريدون .

فى ذلك العهد أيضاً دخل الإنكليز فى الرى فقاموا بتنفيذ الأعمال الكبيرة التى كان فقر الخزينة المصرية يحول دون تنفيذها، ولهم أعمال كذلك ابتدعوها، فكم أخطأوا وكم أصابوا. وكانت النتيجة سعداً على مصر ونازليها، وأرباب القراطيس المالية، وكسبت مصر ثقة عظيمة أصبحت فى يد الإنكليز المحتلين تخويفه للمصريين ولأرباب الديون الأجانب على السواء، إن شاءوا تركوا هذه الثقة ينميها الزمان واليسار، وإن شاءوا سمموها بأخبار السوء عن التعصب الدينى والقلق المصرى والحركة الوطنية، فتصير هذه الثقة المالية العظيمة حرباً على مصر، بعد أن كانت هى عنوان السلام.

بالذى نغتذى نموت ونحيى أقتل الداء للنفوس الدواء

ولكن عملهم فيما يتعلق بالرى مهما كان ما صرف عليه من الأموال المصرية الطائلة، فإنه يدخل فى اختصاص الإنكليز أن يأتوا به لتقوية الأمة المصرية والحكومة إلا ما يتعلق باحتكار الوظائف العالية فى نظارة الأشغال .

جاء الإنكليز مصر فوجدوا فيها جيشاً ثائراً، ومجلس نواب ضعيفاً، فألغوا الجيش الثائر، ثم استعاضوه بغيره وألغوا كذلك مجلس النواب، وكان حقهم أن يبقوه فلم يفعلوا بل ولم يستعيضوه بغيره نقول على وجه التسامح أنهم ألفوا مجلس الشورى ضئيلاً ليكبر بالزمان، فمضى كل عهد سياسة الوفاق ولم يفكر الإنكليز فى تعديل مادة واحدة من مواده حتى يسيروا به إلى الأمام . وذلك يدل على أنهم يكرهون لمصر أن تتدرج فى الحكم الدستورى . فهل هذا يتفق مع تقوية الحكومة المصرية للمحافظة على ترعة السويس!

إذا كان الإنكليز لا يعملون وقتئذ للإنسانية، ولكنهم يعملون لتقوية الحكومة بأى شكل، فكان من مقتضى ذلك أنهم حين أضعفوا حكومة الدستور كان يجب

عليهم أن يقووا حكومة الاستبداد، أى الحكومة الخديوية الأهلية، ولكنهم لم يفعلوا، بل أضعفوها هى أيضاً ومن أقرب الشواهد على ذلك أن ناظر الحقانية وقتئذ وهو سعادة فخرى باشا رفع تقريراً إلى مجلس النظار باستغناء النظارة عن المستشار القضائى المستر سكوت وكان الخديو السابق فى سياحته بالوجه القبلى فانعقد مجلس النظار تحت رياسة دولتلو رياض باشا وقرر عدم استمرار المسترسكوت مستشاراً فى الحقانية، وأرسل بذلك للخديو الذى أرسل لمجلس النظار تلغرافاً بالموافقة والارتياح فلم يكن إلا قليل حتى عاد الخديو وأكرهه اللورد كرومر على إلغاء ذلك القرار فكان ونتج عن ذلك تمكن الضعف من قلوب النظار المصريين، وزيادة الاستسلام من جانب الخديوى، ووقعت الحكومة كلها فى يد المعتمد البريطانى يفعل بها ما يشاء . فهل يكون تصرف الإنكليز مثل هذا التصرف معناه تأييد سلطة الخديو التى جاء الاحتلال لتأييدها، أم يؤخذ منه أن الإنكليز لما عملوا على تقويض أركان الحكومة الدستورية الضعيفة قد قووا الحكومة الاستبدادية، ليحصلوا على قوة الحكومة بأى شكل؟ أم يكون الغرض من هذا التصرف هو إضعاف السلطة الأهلية مطلقاً سواء فى ذلك سلطة الأمة وسلطة الحكومة الأهلية ولا شك فى أن ذلك يخرج بالمرة عن حدود التصريحات البريطانية وغير ذلك من الأمثلة التى جرت أثناء سياسة الوفاق كثير مستفيض يعلمه القراء.

كان يجرى كل هذا التصرف الذى من شأنه إعدام كل سلطة أهلية من الأمة ومن الحكومة معاً والسياسة العالية تجرى فى مجراها على هذا النحو أيضاً وأكبر الأمثلة على ذلك التخلى عن السودان وتركه، وكان ما كان من معارضة الرجل الكبير شريف باشا الذى هو أحق وزراء مصر على الإطلاق بالتمجيد ولكنه لما لم ينجح استقال، وجاءت وزارة نوبار فأخلت السودان ثم فتح على أنه شركة بين مصر وإنكلترا كما يعرف القراء.

بعد أن جردت الأمة من سلطتها، والحكومة الأهلية من مهابتها، آمن المصريون بأن الإنكليز طامعون لا مصلحون وأخذ كل موظف يحتمى برئيس إنكليزى وأخذ العمد والأعيان يستعينون فى قضاء أعمالهم غير المتناهية بالتقرب من الإنكليز

تقرباً وقتياً دعا إليه حب قضاء المصلحة الشخصية من القادر القاهر، ولكن هذا التقرب من طبيعته أن يزول بانقضاء تلك المصلحة. ثم يتجدد كلما خلقت مصلحة جديدة . فنتج عن سياسة الوفاق هذه فتور عام فى فكرة الاستقلال، وتراخ فى مفاصل الوطنية المصرية، وانصرفت النفوس طبعاً عن التعلق بالأمير الذى كان ينسب كل تصرف سيىء للإنكليز إلى رضاه عنه وإقراره عليه وكان اللورد كرومر والجرائد الإنكليزية لا تدع فرصة تمر إلا انتهزتها للثناء على الخديو وإطرائه بأبلغ كثيراً من الإطراء الذى قالته الدابلى تلغراف عن سمو أفندينا عباس الثانى لمناسبة زيارته للوندره تلك المقالة التى تدعونا إلى البحث فى هذه الشئون بحثاً جديداً.

بقيت سياسة الوفاق فى مصر وزادت وضوحاً من يوم فشل معاهدة سنة ١٨٨٧ على تحديد شروط الجلاء بقيت سياسة الوفاق للإنكليز فيها الغنم، وعلى مصر الغرم، للإنكليز فيها السؤدد والمنفعة، وللمصريين فيها المذلة والخسارة وانتهى عهدها الأول بوفاة المغفور له الخديو السابق وابتدأ عهد سياسة الخلاف من يوم تولية خديوينا العباس على أريكة مصر. ثم تجددت سياسة الوفاق ثانياً فى عهده عند تنصيب وزارة نوبار باشا سنة ١٨٩٤ولكن هذا الوفاق الأخير لم يكن بينه وبين الوفاق الحقيقى المبنى على الثقة والمنفعة المتبادلة إلا شبهاً من الطلاء الظاهرى لأنه كان مسبباً على الرضوخ إلى القوة وإن وفاقاً كهذا لا يكون عمره طويلاً فإن سياسة الوفاق الظاهرى لم تلبث إلا إلى حد أن توترت العلاقات بين سمو الأمير واللورد كرومر فانكشفت عن جفاء مستحكم الحلقات فى السنين الأخيرة. ثم تجددت سياسة الوفاق ثالثة هذا العام الفائت من يوم مبارحة لورد كرومر مصر وتعيين السير إلدون غورست مكانه وهى لا تزال إلى الآن تحكم عراها بزيارة الجناب العالى للوندره زيارة إن لم تكن رسمية فإنها شبه رسمية وكان من نتائج هذه السياسة أن مداخلة المعتمد البريطانى فى الأعمال المصرية لم تقل عن ذى قبل، بل ربما زادت وتطرقت إلى بعض المصالح الأهلية الصرفة والذى زاد على الأمة منها أن منع الحجر على عابدين فى التصرف زاد بحقوقها الشخصية المقدسة وربما تسترد بذلك حقها الطبيعى فى العمل بحرية فى

الحكومة ورجالها، أو بعبارة أخرى أن تمكنها السلطة الفعلية من مشاركتها فى أعمال الإدارة العالية. وينبنى على ذلك بالضرورة أن عمر الوزارة الحالية لا يكون أطول من عمر عطلة هذا العام. ثم تنصب وزارة أخرى باتفاق الطرفين على ما تقتضيه سياسة الوفاق .

- ٣ -

نشأ سمو الخديو عباس باشا الثانى (١) قوى الإرادة مقداما لا يحتمل أن يرى غيره يتصرف فى حقه فعندما ولى الخديوية المصرية أظهر أمارات القوة الشخصية والشجاعة الأدبية والعزة اللائقة بالملوك فأنكر على الإنكليز تصرفهم فى حقوقه واستئثارهم بالأمر دونه، وعز عليه أن يصدر كل شىء باسمه على غير ما يختار فنفر من معاملتهم إياه معاملة المغفور له والده وعارض فى كثير من المسائل بشدة، فتنبه لذلك الشعور الوطنى وقال الناس أن هذا الأمير سيعيد لنفسه مجد أبيه الأكبر محمد على باشا وأقيمت المظاهرات الأمية إحداها تلو الأخرى وقد رأى أن وزارة مصطفى فهمى باشا هى من أكبر وزارات الوفاق أو الاستسلام فأسقطها ونصب وزارة فخرى باشا ولكن إنكلترا أرغت لهذا التصرف وأزبدت، وعارضت فى تنصيب الوزارة الجديدة، وأكرهت عابدين على إسقاطها فى اليوم التالى لتنصيبها ولكن ذلك لم يفل من عزم الأمير المطالب بحقه فسار فى سياسة الخلاف كلما انتهز الفرصة حتى عاب على الجيش بعض النظام فغضبت الحكومة الإنكليزية وطلبت الترضية فوقف سموه موقف المتمسك بحقه من إبداء رأيه فى جيشه ولكن الوزارة المصرية قد اضطرت يومئذ إلى إجابة

---

(١) نشر بالعدد ٤٠٣ من الجريدة فى ٥ من شهر يوليو سنة ١٩٠٨ بعنوان «نتائج سياسة الخلاف».

مطالب إنكلترا فكانت النتيجة أن تشكر سموه للجيش ترضية وبعد ذلك جاءت سياسة شبه الوفاق من سنة ١٨٩٤ فأكثر الإنكليز عدد مستشاريهم وموظفيهم فى النظارات وأخذت عابدين وقصر الدبارة كلتاهما تحمى من يلجأ إليها من الموظفين من الجهة الأخرى، وترتب على حادثة الحدود وما سبقها نتيجة مساوية للنتيجة التى ترتبت على رضا الخديو السابق بإلغاء قرار مجلس النظار القاضى بالاستغناء عن المستر سكوت . ثم أعقب ذلك إمضاء اتفاقية السودان التى جعلته شركة بين الحكومة المصرية وبين الحكومة الإنكليزية ولكن المصريين أمام تلك الحوادث قد فطنوا إلى أنه يستحيل عليهم مع هذه الحكومة الشخصية على كل حال من الوفاق والخلاف أن يتقدموا فى سبيل المدنية خطوة إلى الأمام إلا بمشاركة الأمة للحكومة فى الأعمال العامة، فأخذ كتابنا وكبراؤنا يشعرون بضرورة طلب الدستور من طريق التدريج فخنق الإنكليز - على حبهم للحرية - من هذه المطالب ولم يقتصروا على مناوأتهم للأمير الذى لا يريد أن يكون الاتفاق معهم سبباً فى تنقيص سلطته الشخصية بل نالوا من الأمة أيضاً بالتشهير فلما أن جاءت حادثة العقبة ظن الإنكليز خطأ أو أرادوا أن يظنوا أن المصريين يتبرمون بهم، وأرادوا أن يعطوهم درساً أليماً بأحكام حادثة دنشواى، ظناً منهم أن تلك السياسة سياسة القسر تصرف المصريين عن آمالهم فى الدستور، وتقطع ألسنة الخاطبين، وتقصف أقلام الكاتبين لترشيح الأمة للدستور ولكن النتيجة جاءت على العكس مما قدروا فإن هذه الحادثة جعلت مصر تزيد اقتناعاً بأن حياتها موقوفه على نيل الدستور بحسب ما يسمح به مركزها السياسى، فزادوا طلباً له وتشبثاً به فقلل الإنكليز من حدتهم وألانوا من جانبهم وجنحوا إلى استرضاء سمو الأمير بسياسة وفاق جديدة ما أشبهها بسياسة الوفاق الأولى.

فى أثناء تلك الحرب السجال بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية، أو بين سمو الأمير وبين اللورد كرومر واختلافهما على أيهما يكون له الأثر الفعلى على تلك الكمية العاطلة التى هى الأمة المصرية قامت الأمة بين السلطتين تثبت أيضاً شخصيتها غير المعترف بها من الفريقين وتلعب فى سياسة البلاد دورها حتى لا تكون متاعاً لكل متغلب ملازمة فى ذلك طريق الحكمة والسلام قاصرة جميع

وسائلها السياسية على القول بسلطة الأمة وإقناع السلطتين بأن ترد كلتاهما إليها حقوقها الطبيعية تدريجاً وشخصت فى هذا المعنى بجماعة من كبرائها ونوابها للسعى بها فى هذا الطريق السلمى الشريف نظر الإنكليز إلى هذا المذهب بادئ الأمر نظر غير المرتاب، ظنا منهم أن أولى المصالح الجدية فى البلد الذين لا غنى لمصالحهم عن الاتفاق مع أولى الأمر لا يستطيعون أن يقفوا من السلطة الفعلية موقف المطالبة العزيز من أجل ذلك لم يشاءوا أن يظهروا بادئ الأمر أيه معارضة لإنشاء الجريدة ولا لتأليف حزب الأمة ـ ولكى يصادروه هو ومن يقول قوله من المصريين من السعى إلى الدستور، ساروا إلى سياسة الوفاق، على فكرة أنه متى رضيت السلطة الشرعية ببقاء الحال على ما هى عليه اقتنعت الأمة من الغنيمة بالإياب وكفت عن إثبات شخصيتها السياسية العاملة وخضعت للحكومة الشخصية إلى ما يشاء الاحتلال أن يبقى فى مصر.

ولكنا نكرر ما كررناه فى الصيف الماضى من أنه إذا اتفقت السلطتان فحسناً فعلتا إذا نتج عن اتفاقهما اشتراك وإذا اختلفت السلطتان فخلافهما لا يمكن أن يقف فى سبيل نيل الأمة حقوقها الطبيعية لأن سياسة الوفاق والخلاف إما أن يلحظ فيها مصلحة السلطة الشرعية الخاصة بصفتهما حكومة شخصية أهلية وإما أن يلحظ فيهما مصلحة السلطة الفعلية بصفتها غاصبة أو مصلحة مقيمة مؤقتاً حتى ينتهى إصلاحها . وإما أن يلحظ فيها مصلحة الأمة من حيث هى أمة يجب أن يكون إليها مرجع الأمور وأن مقامها فوق كل مقام .

فأما عن الغرض الأول فقد بان للقراء أن الإنكليز قد جردوا الحكومة الأهلية وجميع الموظفين الوطنيين عن السلطة أزمان سياسة الاتفاق، وأكرهوا الخديو السابق على إلغاء قرار مجلس نظاره وأنهم قد أفلحوا فى تجريد الحكومة الأهلية والموظفين الوطنيين عن السلطة أيضاً أزمان سياسة الخلاف، وجعلوا سمو الأمير يسترضى جيشه كما ذكرنا فيكون ليس هو الوفاق أو الخلاف الذى يحدد مقدار سلطة الإدارة الإنكليزية فى مصر بالنسبة للسلطة الشرعية إلا أن يكون للوفاق الجديد شروط لا نعرفها تفرق بينه وبين الوفاق القديم.

وأما عن مصلحة الإنكليز فإن مصلحتهم المصرح بها يكفى فى تحقيقها وجود عساكر فى مصر والنصح إلى الحكومة المصرية بأن تخطو إلى الدستور يومًا

فيومًا وتركها وشأنها تدير أعمالها بنفسها حتى يأتى اليوم الذى يقتنعون فيه بأن احتلالهم لمصر أصبح غير ضرورى للمحافظة على ترعة السويس والتجارة الإنكليزية ولا بأس من مراقبتهم على المالية المصرية حتى يأمن الأوروبيون كما يقولون على أموالهم فى مصر وعلى هذا يكون الأولى بهم هى سياسة الوفاق مع سمو الأمير والأمة معاً لا أن يريدوا التفريق بين الأمة وبين أميرها بمثل سعاية الدايلى تلغراف التى اتهمت الحركة الوطنية المصرية بأنها حركة حملة على سمو الأمير والتى قالت فى موطن آخر :

«فإن لسمو الخديو مركزاً خاصاً بالنسبة إلى السلطة الإنكليزية وهو أمير عظيم» «بحقة الخصوصى الذى تؤيده السلطة الإنكليزية بجميع قوتها، ولكنه تحت سيادة» «سلطان تركيا بمجرد القول فقط وعباس الثانى لا يجهل ما تجر إليه الحركة الوطنية فى مصر، فمن الجهة الواحدة يحاول المحرضون الأفاقون ظلم الأمة. ومن الجهة الأخرى يحاولون إصدار الأوامر إلى صاحب السرير».

تريد بذلك أن تفرق بين الأمير وبين أمته كما تريد أن تلمع إلى أن استقلال مصر الإدارى هو حق خصوصى أو مزية خصوصية لمحمد على باشا وذريته، لا أنه حق للمصريين الذين نالوه بدمائهم وأموالهم فى الحرب المصرية التركية التى أعقبتها معاهدة لوندرة سنة ١٨٤٠والفرمان الشاهانى سنة ١٨٤١ كما قرره أشهر علماء القانون الدولى على أن سمو أفندينا أمير عظيم بقومه وأمته التى تؤيد عرشه وتحب شخصه الكريم ولم يحاول واحد منها أيا كان أن يتطاول على مركزه العالى فيصدر الأمر إلى صاحب السرير.

وأما عن مصلحة الأمة فنقول بأن الوفاق والسلام هو أقصى ما تتمناه الأمم الرشيده، وأن الأمة المصرية قد اشتهرت من أزمان طويلة بحب السلام وأخلاق الوداعة فهى بطبيعتها تميل إلى كل من يدعو إلى الوفاق غير أنها جربت من سياسة الوفاق أنها مبنية على فكرة تخدير الشعور الوطنى والتغلغل فى جميع المصالح المصرية والقضاء على شخصية الأمة المصرية وإيقافها فى المدنية عند حد معه لا تستطيع أن تتطلع إلى الحرية والاستقلال فهى من هذه الوجهة إذا لم تكره الوفاق فى ذاته فإنها تكره نتائجه ذلك إذا لم يكن الوفاق الجديد من طبيعة

غير طبيعة الوفاق القديم. وذلك ما لا نظنه لأن أعمال الحكومة فى العام المنصرم، عام الوفاق لم تشعر إلا باستمرارها على الخطة التى كان يسير عليها المحتلون فى زمن سياسة الخلاف .

فى الحكومات الاستبدادية كلما زادت الحكومة قوة زادت الأمة ضعفاً فإذا صح ما يفترضونه من المفاوضات السياسية بين سمو الجناب العالى وناظر الخارجية الإنكليزية بحضور ناظر الخارجية المصرية فإن ظروف الأحوال ترجع لدينا أن يكون الغرض من تلك المفاوضات تقوية الحكومة المصرية بأن تطلق يد الحكومة الأهلية فى التصرف مع يد الإدارة الإنكليزية وإذا تحقق ذلك صرنا من السياسة المصرية إلى منقلب لا تحمد عقباه لأن الحكومة برمتها قد وصلت فى أزمان الخلاف إلى ضعف سببته عوامل التناظر والتخاصم بين السلطتين ونتج عن ذلك تقوية الشعب فإذا جاء الوفاق واتحدت السلطتان مع بقاء شكل الحكومة استبدادياً كما هو فإنى أخشى أن تسترد الحكومة سطوتها وتنزل الأمة عن الدرجة من القوة التى رفعها إليها ضعف الحكومة أن الذى يلجئنا إلى فرض هذه الفروض هو ما صرحت به الدايلى تلغراف من أن مصلحة سمو الأمير مرتبطة بمصلحة الاحتلال وكأنها تريد بذلك أن تقول يجب أن تكون السلطتان الشرعية والفعلية فى مصر متفقتين على الأمة فإذا كان الاتفاق المفروض هو على ما تنبأت به الدايلى تلغراف فذلك اتفاق لا يمكننا أن نرحب به ونحييه بالقلوب.

ـ ٤ ـ

مطالبنا من المدنية متنوعة منها اجتماعية ومنها اقتصادية يتعلق تحقيقها جميعاً بأعمالنا. ولكن منها سياسية بحتة علينا تحقيق أسبابها وعلى أوروبا والمستقبل تحقيق النتيجة(١).

ولكن حكومتنا بشكلها الاستبدادى قد تقف كثيراً فى سبيل المجهودات التى نصرفها لاسترداد التضامن القومى الكامل واسترجاع صفات الاستقلال التى كان ينازعنا إياه ذلك الاستبداد الطويل فإن بقاء الحكومة الاستبدادية لا حق للأمة أمامها إلا الطاعة من شأنه أن يقر طبائع الاستبداد على ما كانت عليه إذا لم يكن ينميها أضف إلى ذلك ما ظهرت به الحكومة فى مواطن كثيرة من الميل إلى عدم حماية الصناعة الوطنية بحجة الحرص على إيراد الجمارك وإبطال زراعة الدخان مع إباحة التدخين بحجة الحرص على إيراد الجمارك. وترويج الالتزامات الأجنبية دون الوطنية كما كان ذلك فى مشروع سكك حديد المنوفية وفى غيره من الشركات الأهلية التى كانت تتقبض الحكومة لها وإن لم تناوئها فلم تساعدها. أن أعمالاً كهذه تقوم بها الحكومة من شأنها أن تقتل فى الأفراد

(١) نشر بالعدد ٤٠٤ من الجريدة فى ٦ من شهر يوليو سنة ١٩٠٨ تحت عنوان «نتائج ما بين السياستين».

والجمعيات عزائم الابتكار والإبداع فى الأعمال مع ملاحظة أن حرية الأفراد وأعمالهم الإبداعية كانت هى القوام الأول لكل تقدم اجتماعى ولم تبرهن حكومتنا الاستبدادية إلى الآن على أنها تريد مساعدتنا على رقينا الاجتماعى والاقتصادى ولا أنها تخلى تماماً بيننا وبين الوسائل المؤدية إلى ذلك الرقى.

لذلك يجب علينا أن نفهم أن الذى ينقصنا أولاً وبالذات هو تغيير نظام الحكومة الاستبدادى الصرف إلى نظام دستورى أو قريب من الدستور حسبما يسمح به مركز مصر السياسى من سيادة الباب العالى عليها والامتيازات الأجنبية فكل سياسة من الوفاق أو الخلاف لا تؤدى بنا إلى هذه النتيجة لا يمكن أن تقابل من الأمة إلا بعدم الرضا عنها .

لسنا نطلب الاعتراف باستقلال حكومتنا المصرية لأن استقلالها ثابت معترف به مؤيد بالمعاهدات الدولية والفرمانات التى صدرت بناءً عليها، ولكن الذى نطالب به هو استرداد حقوق الأمة الطبيعية أو بعبارة أخرى استقلال الأمة المصرية بأن تكون لها فى بلاد مصر كل السلطة التشريعية تدريجاً . أما الاحتلال الإنكليزى فإنه قوة أتت بها ظروف سياسية مرتبة وتذهب بها ظروف سياسية مرتبة كذلك فإن صدق وعده فى تقوية مصر حفظاً لحقوق الإنكليز وتركه مصر بعدئذ لأهلها فذلك ما يجب على إنكلترا إتيانه وإلا فإن اتفاق السلطة الشرعية معه أو اختلافها وإياه لا يمكن أن يغير من صبغته شيئاً ولا أن ينقله من كونه احتلالاً فعلياً إلى أن يكون احتلالاً بالقانون.

ذلك على ما ترى هو الذى يجب أن يكون نظر الأمة العام لهذا الوفاق الجديد أما فيما يتعلق بالنتائج الصغرى المترتبة عليه فإن الحكم عليها يكون صحيحاً من الآن، بل هى جزئيات يجب الانتظار فى الحكم عليها حتى تقع مشخصة للعيان ولكل حادثة حكم .

ها نحن أولاء قد جربنا سياسة الوفاق فإذا هى تهدم بناء السلطة الأهلية وتودى بالشعور الوطنى وقد جربنا سياسة الخلاف فوجدناها وإن نبهت الأمة للمطالبة بحقوقها إلا أن لها مع ذلك عيباً خطراً يلازمها دائماً وهو عيب

التطرف من جانب الجمهور، والعناد والقسوة من جانب الاحتلال القوى عناداً لاتحتمل هذه البلاد نتائجه فى هذه الحال الراهنة وأنه يوجد حد وسط ما بين السياستين لم يجرب إلى الآن .

من الطبيعى أن الأمة لا تعتبر الوفاق محمود العاقبة إلا إذا بان بالفعل غرض الإنكليز من احتلال مصر . وهذا الغرض لا يبين إلا بجعلنا نقتنع بأن الإنكليز يعملون لتحقيق مبدأ سلطة الأمة فيتحتم علينا أن لا نرحب بسياسة الوفاق المطلق فلا نجعله مبدأ لأعمالنا كما يجب علينا أن لا نجعل سياسة الخلاف قاعدة لأعمالنا أيضاً بل تكون قاعدتنا فى السياسة أن نوافق على كل عمل تؤدى نتائجه إلى التقريب من الدستور ونرحب به ونمجده سواء كان ذلك العمل ناتجاً عن سياسة الوفاق أو عن سياسة الخلاف وأن نحارب كل مشروع أو عمل أو فكرة تبعدنا عن طريق الدستور سواء كان ظرفه سياسة الوفاق أو سياسة الخلاف لأن الحوادث قد علمتنا أن نعتبر كل تقلب يتقلبه الإنكليز فى سياستهم لعبة سياسية ما داموا إلى الآن بإبعادنا عن الدستور لم يبرهنوا على حسن مقاصدهم بمصر.

ـ ٥ ـ

عز على أنصار السلطتين أننا نجهر بأن أعمال كلتيهما فى زمن سياسة الخلاف وأعمالها معاً فى زمن سياسة الوفاق كأنها لا يبين عليها الاعتداد بمطالب الأمة من الرقى والسعى لتحقيق أمانيها من الحكم الدستورى بل ظهر لنا بالأمثلة الحسية أن كل وعد بالدستور كسب للوقت، وصرف للرأى العام عن جده فى الطلب وفل لحدته من انتقاد هذه الحكومة الشخصية التى يشهد الله أنه لا حق لها من البقاء فى هذا العصر .

يقول أنصار السلطة الشرعية الشخصية أنه لا بد لنا من مندوبين فى مجلس المبعوثين للدفاع عن الحقوق المصرية فيه يقولون ذلك وهم يعلمون استحالة مطلبهم استحالة قانونية وعملية ليصرفوا الرأى العام عن استقبال سمو أميرنا المحبوب بطلب الدستور، ولكن هذه الفكرة فكرة تنازل الأمة المصرية عن سيادتها الداخلية للدولة العلية لن تمنع المصريين الصادقين الذين كرهوا الاستبداد من طلب الدستور والتقدم فى طلبه كل يوم خطوة إلى الأمام[1] .

(١) نشر بالعدد ٤٥٧ من الجريدة فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان «أنصار السلطتين».

ويقول أنصار السلطة الفعلية أنه يجب على المصريين أن يغتبطوا بالحالة التى هم فيها فى ظل الاحتلال الإنكليزى، وأن يستسلموا له وهو بعد ذلك متى وجدهم منصرفين عن المطالبة بحقوقهم راضين من الشرف الوطنى بالطعام واللباس، فإنه يعطيهم الدستور ويعطيهم ما فوق الدستور بذلك أيضاً قال أحد كبار الإنكليز وقد حادثة باشا مصرى فى أمر الوفد الذى ذهب للوندره هذا العام قال ذلك الكبير أن الإنكليز يعطون المصريين كل شىء إذا سكنت هذه الحركة الوطنية كلام لا يدهشنا أمره لأننا قد اعتدنا سماعه من الإنكليز أصحاب الحل والعقد فى مصر سمعناه وسمعنا أكثر منه فى أول يوم وطئت عساكرهم بلادنا سمعناه فى كل فرصة قبل الاتفاق الإنكليزى الفرنساوى لسنة ١٩٠٤ومن ذلك اليوم صرنا لا نسمعه إلا فى الأحاديث الودية غير الرسمية ولكنا بعد التقرير الأخير للورد كرومر وبعد تصريحاته فى خطبته فى الأوبرا، وبعد تقرير السير إلدون غورست وبعدما نشرته الجرائد بمناسبة زيارة الجناب العالى للوندرة وزيارته السير إلدون غورست وبعدما صرح به هذا الأخير فى الشتاء الماضى وما نسب إليه التصريح به هذا الصيف بعد ذلك كله لم يبق فى آذاننا مدخل لتلك الوعود، ولا فى قلوبنا موضع لوعيها بل أصبحت الأمة بفضل ما رأته من الخلف اليومى بين القول والعمل، وببركة ما تشف عنه سياسة الوفاق تعتقد اعتقاداً جازماً أن الدستور لا يعطى بل هو يؤخذ، وأن هذه الحركة الوطنية المرتبة السلمية هى الكفيل للأمة بنيل هذا الدستور.

على أننا تلقاء ما يقوله أنصار السلطتين يجب علينا أن نصرح بأن الأمة المصرية كما قالت مجلة المجلات الإنكليزية - هى متجانسة الأفراد متضامنة العناصر أكثر من الأمة العثمانية وأنه إذا صح أن الدستور خطر فى الأمم الشرقية كما يحب اللورد كرومر أن يكون، فإن تجربة الحكومة النيابية فى مصر لا يمكن أن تكون خطراً فيها كما يكون خطره فى الأمم غير متجانسة العناصر.

بقى جماعة القائلين بأن الحركة الوطنية فى مصر هى حركة كلامية تنحصر فى الكتابة والخطابة دون العمل وهؤلاء على قلة عددهم وصغر تأثيرهم فى الرأى العام المصرى يظهر لنا أنهم لا يعرفون ماذا يريدون؟

ألا إن الحالة المصرية حالة استثنائية صرفة، فالعمل لتغييرها يجب أن يكون استثنائياً غير تابع لنظام الأعمال التى قامت بها الأمم الأخرى للتخلص من الحكومة الشخصية إلى الحكومة النيابية .

إن السلطتين فى بلدنا لم تنكر إحداهما ولا كلتاهما علينا حقنا من حكم أنفسنا بأنفسنا. وأن السلطة الإنكليزية تتعرض كل حين لمناقشتنا بالحجة فى استعدادنا للحكم الذاتى. فالمقام هو مقام حجة وإقناع على ذلك يكون الواجب علينا أن نقنع الإنكليز - وإن كان اقتناعهم عسراً بالأمثلة اليومية - بأن الحكومة الشخصية قد فشلت كل الفشل وان مصر مستعدة للحكم الذاتى ولو أن أعضاء تركيا الفتاة أبيحت لهم المناقشة مع حكومتهم لما التجأوا إلى العمل خفية، بل كان حزبهم يعمل كما نعمل نحن تحت ضوء الشمس. فالواجب علينا عدا الواجبات الاجتماعية من تقويم الأفكار ونشر العلم أن نجعل الرأى العام عندنا مستمرا على كراهة الحكم الشخصى، عاملاً على تغيره، وأن نقنع السلطتين بالأمثلة العملية السلمية أنه يجب على الحكومة أن تحترم الرأى العام.

على أنصار الأمة أن ينتهوا دائماً إلى ما يرمى إليه أنصار السلطتين وأن يوحدوا كلمتهم ويحولوا جميع قواهم إلى نيل الدستور، لا لأن الدستور هو سعادة الأمة فقط، ولكنه الطريق الوحيد للتمدن المنشود.

- ٦ -

فى الخريف الماضى [١] رجع السير ألدون غورست من مصيفه فاستقبلته الجرائد تسرد عليه آمال الأمة المصرية من الانتقال بشكل الحكومة من حالها الحاضرة إلى حال تناسب أطماع الأمة فى الترقى السياسى وتضمن لها مصالحها وتزيل الجفاء بينها وبين حكومتها. طلبت منه الجرائد أن يسعى فى ذلك النظام المنشود بإرشاده ونصائحه - كما يقال - أو بأوامره ونواهيه كما هو الواقع وما كانت الجرائد فى ذلك إلا معبرة عن شعور الأمة وإرادة الرأى العام.

مر العام الفائت فلم نظفر من السياسة الجديدة سياسة الوفاق إلا بقانون الأزهر الذى كان تحضيره وتنفيذه مظهراً من مظاهر إخضاع العلماء لقانون لم يؤخذ فيه رأى الأغلبية ولم تتحر فيه إرادتهم ولم يلتفت فى أمره إلى معارضة بعضهم فما كان لأحد أن يظن بحق أن هذا الإصلاح الجديد (عينة) لترقى الحكومة الشخصية فى معاملة الأمة وطليعة للسير الدستورى الذى كان يرجى فى تغير السياسة من الخلاف إلى الوفاق .

---

(١) نشر بالعدد ٤٩١من الجريدة فى ١٥ من أكتوبر ١٩٠٨ بعنوان «العام الثانى لسياسة الوفاق».

أما تصرف السلطة التنفيذية فى الحوادث فإنه لم يأخذ شكلاً جديداً أيضاً إلا فى مسألة واحدة هى تحقق المشروع الذى كان منوياً زمن سياسة الخلاف وهو تخفيف المراقبة بعض الشىء على المديرين وفى غير ذلك سارت الإدارة المصرية على النمط الذى لا يأتلف إلا مع شكل حكومة أتوقراطية تماماً . فإن تصرف الحكومة فى مسائل الانتخابات وفتح باب الرتب والنياشين الذى كان مقفلاً تقريباً جعل كثيراً من العقلاء ينظرون إلى سياسة الوفاق بإشفاق من مضارها على الإدارة وعلى الأخلاق .

ذلك ما كان فى العام الفائت الذى يعتبر باكورة لهذه السياسة الجديدة وها نحن أولاء نستقبل العام الثانى لهذه السياسة باستقبال معتمد بريطانيا، فهل للأمة أن تربط بها رجاء فى تحسين الحال، أم هل يجب علينا أن نقيس المستقبل على ماضى تلك السياسة وحاضرها، ونتوقع أنها تتدرج هى أيضاً فى مبادئها وتلقى بآمال الأمة من وراء ظهرها، وتحصر دائرة أعمالها بين السلطتين، ويكون مرماها فى العمل هو رضا كلتا السلطتين عن الأخرى؟

ذلك ما لا نستطيع الجزم به ولكنا نبين لجناب المعتمد البريطانى أن السياسة التى ظهرت بوادرها فى العام الماضى والتى كانت تدور على محور إرضاء السلطة الشرعية من غير التفات إلى إرادة الأمة لا تتفق مطلقاً مع دعوى الاحتلال أن يؤهل الأمة للحكم الذاتى وسياسة كهذه ليس من حقها أن يرضى عنها الرأى العام الذى يجب الاعتداد برضاه فإن أمة لها دون غيرها الحق الطبيعى فى حكم نفسها لا يحل فى شرعة التمدين أن تتخذ كمية عاطلة لا يحترم لها قول ولا يجاب لها طلب.

ـ ٧ ـ

كنا نفهم من تقرير السير إلدون غورست الذى ظهر فى العام الماضى أن النظام النيابى لمصر موقوف على قوة الرأى العام فيها وعلى جده فى المطالبة بذلك النظام، فقد قال بأنه يوجد طبقة من المصريين لا تميل للتوسع فى الحكم الذاتى.

قلنا وقتئذ أن هذه النظرية صحيحة لا شبهة عليها إذا كان يوجد فى مصر حقيقة طبقة من الطبقات تأبى أن تكون الأمة شريكة للحكومة فى إدارة شئونها فإن أمة فى الظروف الاستثنائية التى فيها مصر اليوم يستحيل عليها أن تتخذ وسيلة آكد نتيجة من التسلح بقوة الرأى العام وأنه لا يوجد ملك مستبد ولا حكومة أو طوقراطية مهما كانت قوتها لا تحنى رأسها أمام الرأى العام للأمة.

لم يصرح السير إلدون غورست فى حديثه الجديد الذى هو من الأحاديث الرسمية المهمة التى تصلح لأن تعتبر قاعدة لسياسة الإنكليز فى مصر، بل للخطة التى ينتظر من بريطانيا اتباعها فى الأزمة العثمانية الحاضرة لم يصرح فيه تصريحاً بأن الرأى العام المصرى غير مجمع على طلب الدستور ولكنا مع ذلك نفهم من خلال الحديث ومن اعتباره المطالبة بالدستور «صيحة» أن السير إلدون

غورست لا يزال يدين بفكرة قديمة صرحت بها جريدة التيمس من قبل وغادرنا اللورد كرومر وهو يرددها فكرة تشوه وجه وطنيتنا وتلقى العقبات فى سبيل مطالبنا وهى فكرة أن المصريين الذى يطالبون للأمة بحقوقها لا يعملون ما يعملون باقتناع، بل هم مدفوعون إلى هذه «الصيحة» بدافع آخر غير دافع الوطنية، ولمصلحة خاصة لغيرهم قد تتفق مع مصلحة الوطن وقد تختلف عنها وكان تعبير التيمس عن أعضاء جمعيتنا العمومية المحترمين أنهم سيقوا لطلباتهم كالخراف من غير أن يعلموا إلى أى طريق هم مسوقون[1] .

تلك الفكرة المحزنة أو التهمة الشنعاء، قد كان يجد اللورد كرومر لنفسه شبهة فى الاعتذار عنها أزمان سياسة الخلاف وتوتر العلاقات بين عابدين وقصر الدبارة فماذا يكون عذر السير إلدون غورست فى هذا الزمن زمن الوفاق الذى يعلم هو حق العلم أن قصر الدبارة وعابدين أصبحتا تنطقان بلسان واحد. فما تصريح شوقى بك بمخالف تصريح جنابه بكثير ولا بقليل فى هذا الزمن أصبح من الخطأ الفاحش أو من تعمد الخطأ أن يلوح على قول السير إلدون غورست أن طلاب الدستور فى مصر هم حتى الآن مدفوعون إلى طلبه من إرادة فوق إرادتهم، أو لمصلحة أخرى غير مصلحة الفلاح المصرى، أو أولى الجلابيب الزرقاء على رأى لورد كرومر ولقد عرف السير إلدون غورست أن فى مصر رجالاً يعرفون كيف يخدمون وطنهم حبا فى خدمة الوطن لذاتها وأنهم يقفون وقفة الشجاع أمام السلطة الشرعية وأمام السلطة الفعلية على السواء يطالبون كلتيهما بأن تنزل عما فى يدها من حقوق الأمة تلك الحقوق الطبيعية المقدمة التى لايذهب بها التقادم ولا التسويف فى ردها لمالكها الطبيعى. اللهم إلا أن يكون بين مجرى الأحوال فى مصر وبين جناح المعتمد البريطانى وسطاء يقلبون له الحقائق وذلك ما نستبعده على رجل خبر الأحوال المصرية قبل الآن وعرف لغة البلاد .

لا أكذب الله أنه لا يزال منا بعض من كبار الموظفين ومن الأعيان ـ وعددهم مع السرور قليل جداً ـ تخلع قلوبهم الأحاديث الرسمية، وتخطف أبصارهم

(١) نشر بالعدد ٥٠٠ من الجريدة فى ٢٩ أكتوبر ١٩٠٨ بعنوان «حديث السير إلدون غورست».

فتسحرهم أمام السلطة حتى لا يرون إلا بعينها، ولا يسمعون إلا بأذنها، أولئك هم لا يزال إيمانهم بقوة الرأى العام مدخولاً فيه أولئك تأخذهم فكرة الاستهزاء بنظرية الرأى العام وبأن السلطة المطلقة غاضبة دائماً وغير مستحقة للبقاء مهما كانت عادلة فى أحكامها. وإنا لننصح لهؤلاء على قلة إيمانهم بقوة الرأى العام ألا يدخل إلى قلوبهم استهزاء جناب المعتمد البريطانى بالحركة الدستورية كما تدخل الأى المنزلة إلى قلب الخلى من الشكوك وأن لا يعتبروا حديث شوقى وحديث السير إلدون غورست على أهميتهما السياسية إلا طريقة من الطرق التى يراد بها صرف كبراء الأمة المصرية المقربين من السلطتين من الاشتغال بسياسة الدهم فإن الأمة مهما كان وصف الإنكليز لها مستعدة لقبول التربية السياسية التى تنحصر فى النداء بسلطة الأمة، وأخذ الإجماع عليها من كل الطبقات، وغرس ذلك فى أفئدة الناشئة، حتى تكمل قوة الرأى العام ويكون من نتائج هذا الكمال الحصول على الدستور حتماً على الشكل المناسب لحالة الأمة من التمدن.

- ٨ -

كم لسياسة الوفاق علينا من نعمة نذكرها كلما فكرنا فى مآل هذه الأمة وما يضمر لها الاستقبال من السعادة أو الشقاء[١].

كانت الخطة السياسية التى تستخدمها الحكومة فى حكم هذه الأمة سياسة إبهام ومواربة كاسية أثواباً من حسن النية، وخدمة الإنسانية، وضرورة الاتفاق على المصالح المتبادلة بين مصر وإنكلترا. آخذة مظاهر كاذبة من الرقى إلى الحرية والاستقلال بمساعدة حكومة أهلية مطلقة تمام الإطلاق تحب الاستقلال شهراً وتكرهه دهراً.

وكنا فى هذا الموقف المظلم المرتبك يمن علينا الإنكليز فى وجه حكومتنا الأهلية التى لم يتغير نظامها بأنهم قد خلصونا من ظلم السخرة والعونة والكرباج والإفلاس. ولو شاءوا لقالوا إنهم أوجدوا مصر من العدم، يقولون ذلك كل يوم فى وجه حكومتنا فكان قولهم يؤلمنا لأنفسنا ويؤلمنا لحكومتنا التى كانت تقبل كل هذه التهم وتلك المنن هادئة ساكنة.

***

(١) نشر بالعدد ٦٠٤ من الجريدة فى ٧ من شهرمارس ١٩٠٩ بعنوان «ذكرى السياسة».

كنّا فى هذا الموقف المظلم نغتفر لحكومتنا الأهلية كل ما كانت تهتم به بعامل الجاذبية لها، والرجاء فيها إنها متى استرجعت من سلطانها، وأنفذت من كلمتها، كان أول عمل لها هو الدستور تفتح به قلب الأمة لها، وتغسل به ما عساه يكون علق فى النفوس من التهم التى أتهمها بها الأجنبى.

وكنّا مع هذا الاعتبار نثق بخطابات الإنكليز ووعودهم، كما نثق بآمالنا فى فرنسا وعلاقتنا بتركيا. نثق بذلك كله كما يثق الغر بالناصح العدل، فكنا من مجموع هذه الاعتبارات من سياستنا فى إشكال لا نهتدى معه إلى أى الطرائق أنجح فى الوصول إلى سعادتنا المنشودة؟

غير أن الزمن الذى هو الكفيل الوحيد بكشف الستار عن الأطماع السياسية قد أنزلنا من سماء تلك الآمال المشوشة على بلاط الحقيقة نحسها بالعين وباليد فلم يبق من وعود الإنكليز ولا من غيره الفرنسويين ولا من اهتمام العثمانيين ولا من عزيمة الحكومة الأهلية إلا درس واحد يعلمنا أن كل رجاء فى غير الرقى الذاتى للأمة أمل باطل وأحلام نائم .

ذهب اتفاق سنة ١٩٠٤بالبقية الباقية من الأمل الكاذب فى فرنسا، وذهب هذا الوفاق وما نقدمه واقترن به وتأخر عنه من تصرفات الإنكليز فى البلد بالثقة بوعودهم وذهب سكون العثمانيين من سنة ١٨٨٧ وتصريحاتهم الأخيرة بالثقة بآمالنا باهتمامهم فى مصر، وذهبت مظاهر سياسة الخلاف بقدرة الحكومة الأهلية على المخاطرة لرقينا وذهبت مظاهر سياسة الوفاق برغبتها الأكيدة فى إنالتنا الدستور أو استعدادها للجد فى إجابة هذا الطلب، ذهب ذلك كله فلم يبق إلا القوة الذاتية للأمة تبعثها إلى الأخذ بجميع أسباب الرقى العلمية والاجتماعية والسياسية . وليست هذه القوة قليلة إذا صرفت بجد ونشاط فى الاعتماد على النفس، وتحضير الأفكار للدستور، ثم أخذه بعد ذلك لأنها لا تكون محترمة المصالح إلا إذا كانت قوية ولا تكون قوية إلا بالدستور.

بعد هذه العبارات المنقولة على الدروس العملية التى يقدمها التاريخ لمشاعرنا تحت ضوء الشمس لا نزال نرى بعضنا يتلكأ فى فكرته السياسية تلكوءًا ناشئاً

عن طراوة فى العزيمة ومبالغة فى الاتكال، وسلامة فى الصدر قد لا تفسر إلا بالبلة أو بالغفلة.

هؤلاء قد يتخذون المقدمة نتيجة، والنتيجة مقدمة، فيقولون إن صوالح الأوروبيين فى مصر يجعل التهامها مستحيلاً أو عسراً على كل طامع وأن الأمة متى حسنت أخلاقها، ونمت ثروتها وضبطت طرائق التربية فيها وانتشر لواء العدل عليها قويت واستقلت عن كل ما سواها. ولا يدرى هؤلاء أن الأخلاق لا تحسن مع الحكومة الاستبدادية التى كانت سبباً لفسادها وأن الثروة لا تنمو مع الحكومة المطلقة التى كانت سبباً لنقصها وأن الأمة لا تقوى إلا إذا أحست بسلطتها وذلك لا يكون إلا بأن نسعى من الآن فى استقلالها الداخلى الأمى أى كسب سلطتها أمام حكومتها وتلك هى الخطوة الأولى للاستقلال فانظر كيف يقلب هؤلاء النتيجة إلى مقدمة والمقدمة إلى نتيجة وما أبعد فكراً مثل هذا الفكر غير المرتب أن يؤدى إلى نتيجة عملية مضبوطة .

ومنهم من يأخذهم الميل إلى العادة القديمة أو الهروب من التكاليف والعمل فيقولون أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، وما دامت الأمة على هذا التقاطع بين أفرادها فلا يمكن أن تنجح يقولون ذلك ويظنون أنهم قالوا كل شىء. وأنهم برءوا ضمائرهم من الواجب الأول عليهم فى تغيير أنفسهم ينتظر كل واحد منهم أن يكون هو آخر من يغير نفسه، لا أول من يغير ما بنفسه حتى يغير الله ما بالأمة ومثل هذا الفكر النائم يستحيل عليه أن ينتج نتيجة عملية حقيقة بالاحترام.

ومنهم من يطلب الدستور ويرجوه لأمته وهو مع ذلك يسمع من قلبه منادياً يناديه بأنه لا حياة له إلا بالتقريب من السلطة والتزلف إليها، ليعتز بسلطانها على من يساويه، ويفتخر برضاها على من يحادثه ينفضح هذا النداء الخفى فيظهر على أعماله التى لا يفسر عمل منها إلا بالتفانى فى خدمة السلطة أن رجلاً حاله كذلك ظاهره الدستور وباطنة الاستبداد فى لسانه القوة وفى قلبه الضعف فى كلامه المساواة والديمقراطية وفى عقله هو التفاضل بين الطبقات

ليس مفضل جدى. مثل هذا الفكر أيضاً يستحيل أن ينتج إلا نتيجة سيئة على الأخلاق والمبادئ، بل على الأمة وتمشيها نحو الدستور .

***

ومن هؤلاء من قل فهمه للأشياء. ولكنه مع ذلك فيلسوف بالطبع –كما يرى على الأقل - فيقول لك تلك كلها نظريات فى نظريات، وما النظريات بمخلصة الأمم مما هى فيه من الشرور الذاتية ولا الأطماع الأجنبية، فأعدوا لهم من قوة و ... إلى آخر هذه الفلسفة السوداء. مهلا أيها الحكيم إنى أشك كثيراً فى أنك تأتى أبسط الأعمال من غير أن يتقدم عملك القصد أو النية، وأنه يوجد فى نفسك جزء معنوى يتقدم كل عمل حسى من أعمالك فهل تسمح للأمة أيضاً وهى كائن حى مثلك أن تفكر هى أيضاً قبل أن تعمل، وما فكر الأمة فى مصلحتها إلا نظرية فكيف تهرب من النظريات والله شهيد أن القائلين بهذا المذهب - يريدوننا قبل أن نخطو خطوة إلى الدستور - على أن نكون فى أعمالنا كالانكليز الذين مضى على كسبهم للدستور سبعة قرون على أن الإنكليز أنفسهم لا حياة لهم إلا بالنظريات، فالنظرية هى القلب، والعمل هو اليد، ووالله ما تحركت يد فى جسم مات قلبه.

***

ألا إن طريق الحق واضح، وسياسة مصر قد كشف الزمان عنها كثيراً من أستار الإبهام التى كانت تغشيها، فما على الناس إلا أن يضعوا لتقدمهم قاعدة أن الحرية الشخصية محترمة، وأن كل سلطة هى للأمة، وأن تقديس السلطات إيقاع للأمة فى أخزى مراتب الاستبداد، وأن أول الأعمال أعمال القلوب، فإذا تمكنت من القلوب نظرية الدستور فما هى إلا فترة حتى تكسبه الأمة.

تطاحن المبادئ

\- ١ -

لا يظن القارئ أنا نشق عليه بأن ندخل به فى وصف مركز الحكومة المصرية فى نظر القانون الدولى[1]، ولا فى إقامة الدليل على أنها مستقلة استقلالاً نوعياً كما يقول بعض ساسة الإنكليز، أو أنها تابعة تبعية كاملة لحكومة جلالة السلطان كما يقول بعض علماء الحقوق من الفرنساويين بل نريد من هذا المقال أن نصف حال الحكومة وحال الأمة من الوجهة السياسية، حتى إذا وضح مركز كليهما بالنسبة للأخرى سهل تحديد حقوقهما وواجباتهما كلتيهما نحو الآخرى كان لمصر حكومة يعرف الناس جميعاً أنها كانت مستأثرة بالسلطة دون الأمة وما كان لهذه قبل تلك إلا الطاعة العمياء. ولم يكن مجلس النواب المصرى فى عهد المغفور له الخديو الأسبق[2] ليغير من حال استئثار الأمير بالسلطة، ولا من حالة الأمة من الاستكانة والضعف، بل كان أعضاؤه كأنهم موظفون فى الحكومة وكلنا يعلم سبب إنشاء المجلس المذكور وسبب إلغائه - جاء بعد ذلك دخول أوروبا فى شئون المالية

(١) نشر بالعدد ١٣ من الجريدة فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٠٧ بعنوان «حالتنا السياسية».
(٢) المغفور له إسماعيل باشا.

المصرية وشمل نفوذ التأثير فى أمور أخرى أيضاً ـ وبقيت الأمة المصرية بعيدة عن أن يكون لها رأى حقيقى فى إدارة البلاد أو شىء من الحياة السياسية إلى عهد المغفور له الخديو السابق[1] فظهر الحزب الوطنى بايعاز فى بادئ الأمر ثم غلا فى مقاصده وطاش سهمه عن القصد، حتى إن أحد زعمائه قال للمرحوم سلطان باشا يوم الدار[2] «إن الحزب الحر فى إنكلترا عاضد لنا» فأجابه الباشا: «إنكم بما تفعلون تعطون مصر بأيديكم للانكليز» فقال زعيم آخر: «لا ناقة لى فيها ولا جمل» فأجابه المرحوم أحمد عبد الغفار بك: «إذن فاتركوا مصر لأصحاب النياق والجمال» ولا يزال بين ظهرانينا من شهدوا ذلك فى بيت سلطان باشا يوم دخله الثائرون[3] وهم يروونه إلى الآن وبالجملة فلم يقو مجلس النواب وقتئذ على إخماد الفتنة ولا كبح جماح الثائرين على الخديو، بل وافقهم منهم كثيرون، رغبة فى منافع، أو رهبة مما يجره الخلاف. وما ثار الثائرون لمصلحة البلاد، ولكنهم ثاروا ليدفعوا عن أنفسهم البلاء، وكان ما كان من الاحتلال الإنكليزى الذى هو باق إلى الآن من ذلك الحين وجد فى البلد سلطتان: إحداهما السلطة الشرعية القديمة، والأخرى السلطة الفعلية الجديدة اتفقنا بادئ الأمر، ثم اختلفنا اختلافاً ظهرت آثاره ثم زالت أو خفيت ولا تزال تخفى وتظهر بمناسبات الحوادث، ذلك قول الحق الصراح عن حكاية الواقع وهو أن الأمة المصرية كانت ولا تزال بين هاتين السلطتين لا حول لها ولا قوة، تدفع بها الحوادث مرة ذات اليمين وأخرى ذات الشمال فهى ضائعة بين السلطتين ولم تنل بفضل إحداهما نظاماً سياسياً حقيقياً يجعل لها حياة أمية مستقلة عن تأثير السلطة كانت مصر ولا تزال مستقلة استقلالاً إدارياً، أعنى أن أمراءها لهم الاستقلال الإدارى فى داخل البلاد عن سلطة الباب العالى ولكن هذا الاستقلال خاص بأشخاص الأمراء فماذا كان للأمة معهم من الحق؟ لا شىء! بل رغبة الأمير هى الكل فى الكل وجدت السلطة الفعلية للإصلاح ولتهيئ الأمة لأن تحكم

---

(١) توفيق باشا.

(٢) يوم الدار.

(٣) دخول الثوار بيت سلطان باشا.

نفسها بنفسها، وما عملت من هذا التهيئ شيئاً ولا وجد للأمة معها نظام يدل على حياة سياسية أو مهيئ لتلك الحياة السياسية ـ فإن قلت ألا ترى مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ـ قلنا : ما أشبه هذه المجالس بمجلس النواب فى عهد الخديو الأسبق[١] لولا الحرية الشخصية للفرد ـ فإن هذه المجالس مضى على وجودها نحو ربع قرن ولم تعمل عملاً ما للبلاد، ولا رأينا أية نتيجة من وجودها تدلنا على أن الحكومة تعتبر للأمة معها شركة فى العمل أو حياة سياسية على أن الذى نأمله أنه كما اهتمت الحكومة بالمالية، والحرية الشخصية، تهتم ايضاً بالحياة السياسية، حتى يتحقق بذلك عزم تأهيل الأمة لحكم نفسها بنفسها هذه المجالس الحاضرة كانت من يوم أن وجدت ولا تزال عديمة الفائدة من كل ناحية فلا الحكومة فكرت فى توسيع اختصاصها بالتدريج ولا ملت تلك المجالس من البقاء غير المفيد، حتى إن أعضاء مجالس المديريات لم ينفذوا كل ما أعطى لهم من الاختصاص بنص القانون، بل قصر اجتماعهم على نظر إعداد المكعبات اللازمة لتطهير الترع والموافقة عليها . وكذلك الموافقة على إنشاء سكة زراعية، إلا ما سمعناه مرةِ عن مجلس المديرية فى المنوفية، فإنه قرر قراراً من نوع الضرائب ولم ينفذ ذلك القرار- فأما مجلس الشورى[٢] فإنه كان أحياناً يعرض على الحكومة طلبات واقتراحات وقد تعب من العمل فأعرض عن كل شىء فلا تقل لى شيئاً عن هذه المجالس فإنى أكرر لك بأنها ليست أشد تأثيراً من مجلس النواب فى عهد إسماعيل باشا عرفنا مبلغ حقوق الأمة لا بالنظر إلى الطبيعة ولا بالنظر إلى القانون ولكن تلك حقوقها الظاهرة أنها لم يكن لها فى الماضى وليس لها فى الحال، شركة حقيقية مع الحكومة على أن لكل أمة حقاً طبيعياً فى أن تشترك حكومتها فى إدارة أعمالها إلا أن يكون شكل الحكومة استبدادياً صرفاً ـ وهذا النوع من الحكومات تأتى به القوة وتذهب به القوة وعندنا أن كل حق بنى على القوة لا يسمى حقاً مطلقاً إذ

---

(١) المغفور له إسماعيل باشا.

(٢) مجلس الشورى والجمعية العمومية مجلسان من اختراعات الإنجليز كان لهما نوع من حرية الانتخاب، وجزء من أعضائها معين فى الجمعية العمومية ورأيهما استشارى صرف وفيهما شبه بمجلس النواب ومجلس الشيوخ الآن.

القـوة تـنافى الحق، بل تناقضه وتهدمه فلا يصح أن يكون الهـادم للشىء موجداً له ـ وعلى ذلك فإنا نعنى بـالحكومـة التى تتبـرأ من هـذا الشـكل وتميل بقـولها وفعلها إلى أن تكون مقيدة بالدستور، وإن لم تكنها بالفعل حقوق الأمة السياسية هى اشـتراكهـا مع الحكومـة فى العمل الـعام . وهـذا الاشـتراك فى مثل أمتـنـا وحكومتنا، يكفى لتحققه أن يحصل منه شىء تدريجى، بمعنى أن يكون لمجالس المديريات حكم مع المدير فى مديريته فى مسائل معينـة، لا مجـرد رأى عديم القيمة وأن تكون مدة انعقادها تسع أن يتداول الأعضاء فيما بينهم فى كل أمر فيه بارقة مصلحة عامة ـ وأن يجعل لمجلس شورى القوانين اختصاص بأن يكون رأيه قطعياً فى كثير من المسائل ولا بأس من أن يكون رأيه فى بعض الأمور على سـبيل الاستشارة، بشـرط أن الحـكومـة كلمـا رفضت طلبـاً من طلبـاته تبين له الأسباب وتسمح له بالمناقشة فيها فإن لم تقتنع بمناقشة فلها الأمر النهائى بعد ذلك ـ كذلك الأمر فى الجمعية العمومية بهذا يتحقق معنى المشاركة ما دامت الحكومة عازمة أن تؤهل الأمة لتحكم نفسها بنفسهـا، لأن التأهيل للحكم لا يمكن إلا إذا أخذ بأسبابه وأسباب التأهيل هى جزء منه- فأما كون الحكومة تظن أنها تترك الأمة هكذا بعيدة عن كل سلطة وتظن أنها يأتى عليها يوم تكون فيه كفؤاً تماماً لأن تحكم نفسها بنفسها من غير عسف ولا تخبط، فهذا مستحيل الوقوع، بل متى تـأنس الحكومة من الأمة هذه الكفاءة إلا بالعمل ومتى يرى كبراء الأمة أن لهم مكانه فى نظر الحكومة فيخلصوا لها ويحبوها، إلا إذا أرتهم بوارق الآمال فى أنها كما سعت للخير المالى والحرية الشخصية تسعى أيضاً إلى الخير السياسى. الأمة المصرية أمة تحب السلام والعامة للقانون كما تحب الإخلاص لحكومتها وهى تحترم السلطة الشرعية ولا تنكر السلطة الفعلية[1] فنظن أنه قد حان الوقت لأن تسمح لها السلطتان جميعاً بأن يكون لها حياة مستقلة بالذات،

(١) المقصود بالسلطة الشرعية سلطة الخديوية، والسلطة الفعلية هى سلطة الاحتلال الإنجليزى ممثلة فى عميدها، وكان فى ذلك الوقت الحاكم بأمره فى البلاد. وأول عمداء إنجلترا بمصر لورد كرومر وكان مستبداً ضيق الصدر بالإصلاح غير محيط بتاريخ الأمم العربية فسقط فى أخطاء قلبت آية الاستعمار عاملاً على تنبيه شعور الأمة وكتابه عن مصر مثل حى على جهله الفاضح بحقيقة مصر والمصريين وظل عميداً قرابة خمس وعشرين سنة أنزل فى خلالها بمصر من الفوادح السياسية=

لكيلا تبقى ضائعة المركز بين السلطتين، ولتفكر حقيقة فيما ينفعها من حيث هى أمة مستعدة لأن تؤهل لحكم نفسها بنفسها، ولتقوم بواجبات الأمم من السعى فى تحسين أحوالها الزراعية والصناعية والتجارية. فإن القيام بهذا يتوقف غالباً على اعتبار الأمة فى نظر نفسها، وليزول الجفاء بينها وبين الحكومة، وتتعاونا حقيقة على القيام بالمصلحة العامة.

= ما حفزها إلى التطلع إلى الاستقلال التام وعندى أن أعظم ما وقع فيه من الأخطاء سعيه إلى جعل الجنسية المصرية جنسية دولية ولو أنه أحاط بعض الشىء بتاريخ هذا الشعب القديم لعلم فى أول ما يعلم أن هذا أعظم جرح أصاب العزة القومية وترى ذلك مشاراً إليه مرات فى صفحات هذا الكتاب انظر خاصة بحث المؤلف فى الرد على لورد كروم فى محاولته تشكيل مجلس تشريع دولى يشرع لمصر، فإن ذلك ما كان غير تمهيد أريد به جعل الجنسية المصرية دولية، على أننا إذا نظرنا إلى هذا الماضى القريب وحالنا الآن لبان لنا جليًا أن حركة الوطنية المصرية انتصرت انتصارًا فذًا على جميع قوى التأخر التى أحاطت بها قرنًا بأكمله من الزمان.

- ٢ -

قلنا إن الأمة المصرية يجب أن تتخذ لها مركزاً ثابتاً وسطاً بين السلطتين(١)، وأن لايدنى بها حب العبودية أو يرمى حب المنفعة إلى أن تنسى شخصيتها وتلقى بنفسها طائعة غير مكرهة تحت أقدام أحد الطرفين(٢)، مع المحافظة دائماً على احترام السلطة والقانون. هذا قول حق ولكن هل يرضاه سادتنا مرشدو الأمة الذين نجد صحفهم محشوة بكلمات الإخلاص والوطنية والوطنية الحقة والاستقلال، والحزب الوطنى الحر والجلاء. ومجلس نواب فرنسا حقبة... ومجلس نواب الإنكليز حقبة أخرى(٣)؟ لا أتعرض لسبب وجود كل صحيفة من هذه الصحف التى نعنيها والتى منها من يروج مصالح الاحتلال ومنها من ينفذ

---

(١) نشر فى العدد ١٤ من الجريدة المؤرخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٠٧ بعنوان «الحق الصراح».

(٢) المقصود بالطرفين هنا طرف السلطة الشرعية (الخديو) وطرف السلطة الفعلية (الاحتلال).

(٣) هنا إشارة إلى خصومة السياسيين وكان فى مصر ثلاثة أحزاب: حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية يمثله الشيخ على يوسف وجريدته المؤيد وهو حزب السراى: والحزب الوطنى وكان يلجأ إلى فرنسا يستعديها على إنجلترا مستغلا خلافهما على تقسيم مناطق النفوذ الاستعمارى فى الشرق، مع القول بالتمسك بعلاقتنا بالأتراك وحزب الأمة القائل بالاستقلال التام عن الجميع وخطته التدرج والتطور لا الطفرة واتخذ الإنجليز من بعض ضعاف الوطنية والمستر زتين بطانة يناوئون بها هذه الأحزاب.

الإرادات المستترة للمعية السنية -ولكنا نذكر للقارئ طرفاً من آثارها فى الأمة وفى الحكومة ونزن لها طرفاً من منافعها الصغيرة مما يقابله من مضارها الكبيرة، حتى ينتبه الذين لا يزالون على غير بينه من الأمر.

وقفت الأمة فترة من الزمان موقف الحائر الدهش عطشى لمعرفة الصالح لها إن دوختها الأيام وعاسرتها الليالى، ترسف دائماً فى أغلال الجور، فظهر لها المرشدون ليرووا غلتها بفيضان أفكارهم، ويشفوا علتها بحكمتهم، فتوجهت إليهم بكليتها توجه البرىء السليم النية، واعتمدت عليهم فى تقدمها اعتماد الأعمى على عكازه، فما راعوا فيها ذمة ولا أخلصوا لها نصحاً - يقبل أحدهم عليها فيفت فى عضدها، بأن يزين لها القعود عن أن تطالب بحقوقها. فتارة يجرح شعورها غير هياب برميها جميعاً أحياناً بعدم الكفاءة والأخرى بالانحطاط فى الأخلاق، يزين لها ما يقع من غلطات الاحتلال، ويكسو بحكمته الزلل بكساء من السداد - كل ذلك ليرضى عنه عميد الاحتلال، ويجعل له علينا سلطاناً مبينًا. ثم جاء بعد الآخرين يزفون لها البشرى بتحديد موعد الجلاء اعتمادا على جناب المسيو دو لنكل[1] الذى جاءنا جيئة مباركة، أقام فيها مدة قصيرة أصاب فيها ما أصاب من حفاوة وإجلال، ونعم وفادة ووداع على صفاء إلى الملتقى... فما لقينا بعد وما لقينا منه إلا كلمة مجاملة رداً للزيارة وما الذى يدريكم أن المستر روبرتسون[2] يكون أشبه النواب بالمسيو دولنكل؟ أخذ هؤلاء المرشدون يختلفون مع الأول فى المقدمات ويتحدون معه فى النتيجة، يختلفون معه فى أنه يدعو إلى الاحتلال، وهم يدعون إلى الرجوع إلى ما قبل الاحتلال والنتيجة واحدة : هى انصراف الأمة بالطريقتين عن التفكير فى تكوين ذاتها، يختلفون فى تقدير الأشخاص من كبار الموظفين فمن اتصل منهم بعابدين كان عدوًا لأول المرشدين،

---

(١) سياسى فرنسى زار مصر فاحتفى به الحزب الوطنى تنفيذًا لسياسة استعداء فرنسا على إنجلترا، وكان لمناورات فرنسا فى مصر وغيرها أثر فى اتفاق عقد بين فرنسا وإنجلترا سنة ١٩٠٤ استقلت فيه فرنسا بشئون المغرب واستقلت فيه إنجلترا بشئون مصر.

(٢) عضو مجلس العموم البريطانى ومن الأحرار ظن فيه خير لمصر، فخاب الظن.

عدوا للعقل والحكمة والحرية محباً للعبودية ومن اتصل بقصر الدبارة[١] كان عند الأخرين مارقاً من الوطنية، خائناً لبلاده ـ فهل يقول لنا الأول ما ذنب قضاة الاستئناف أن يرموا بعدم الأخلاق إلا ما اقتضاه من القول ترشيح المستر بوند[٢] رئيساً للمحكمة ؟ وهل يقول لنا الآخرون ما ذنب فقيد الحكمة والبلاد المرحوم الشيخ محمد عبده إذ يطعن عليه فى إخلاصه ووطنيته إلا حبه منفعة الأمة وتحريه طرق الإصلاح وإتيانها من أبوابها، واعتقاده أن خدمة البلاد شىء والعبودية للمالك أمر آخر . وأن الوطنية تقضى بحب الأمة وتكوين زعماء لها ينقبون عن مواطن المصلحة فيطرقونها ـ بل ما ذنب سعادة سعد باشا زغلول إلا مشروع مدرسة القضاء الشرعى[٣] وما كان فيه المشروع من الترديد بين الإمضاء والإقصاء. . . حتى نزعوا عنه رداء الوطنية الذى يلبسونه لمن يحبون وينزعونه عمن يكرهون[٤] كل ذلك لإرضاء المقامات التى يتصلون بها ومع ذلك الاختلاف فى المقدمات نرى المرشدين المتعادين قد اتفقوا فى النتيجة وماهية؟ هى أنهم بما غمزوا وما لمزوا وما حطوا به من كرامة، أفلحوا أو كادوا يجر دون الأمة من زعماء ترتكن إليهم... اختلفوا فى الحملة على الحكومة أى على الوزراء. فالفريق الأول يجعل الحبة من حسنات الحكومة قبة ويقلب سيئاتها حسنات. والفريق الثانى يجتهد فى الحط من مقامها والتشهير بها فى غير موضع التشهير واتفقوا جميعاً فى النتيجة وهى تصغير مركز الحكومة فى أعين الناس، حتى لقد كاد طرفا الحكومة والأمة يعمل كل منهما على شاكلته . وكادت تقل ثقة الأمة بحكومتها، بل كاد وزراؤنا يسأمون خدمتها الحقيقية ولا أدرى إن كانوا سئموها بالفعل؟ إلا أن تظهر الأمة معاونتها لهم واعتدادها بهم فيأتون بالمقابل وهو

(١) مقر العميد البريطانى وهو مقر السفارة الإنجليزية الآن.
(٢) قاض إنجليزى رشح رئيساً لمحكمة الاستئناف الأهلية وكان لترشيحه ضجة سياسية عظيمة شغلت صحفنا السياسية فى ذلك الوقت زمناً ما.
(٣) مدرسة أسست لتخريج القضاة الشرعيين والموظفين القضائيين فى المحاكم الشرعية والمحامين الذين يقبلون أمامها، وقد ألغيت الآن، وكان مقرها مكان كلية اللغة العربية التابعة للأزهر الشريف.
(٤) ما أشبه الليلة بالبارحة.

الإخلاص فى خدمتها اختلفوا فى تقدير أشخاص الأمة أيضاً فالذين لا يزورون قصر الدبارة من أولى المقامات فى الأمة، لا نصيب لهم بالضرورة من إطراء الفريق الأول والذين يزورونه يعتبرون فى نظر المرشدين الآخرين أنهم باعوا وطنهم وتسللوا من قوميتهم ورموا بأقبح ما يرمى به الرجل الرقيع وليس يدرى أحد لهذا معنى أيضاً، لأن حضرات المرشدين يطلبون على صفحات جرائدهم من جناب اللورد كرومر أن يهبهم مجلساً نيابياً، يشكون إليه تأثر الأمة من الحكم والتنفيذ فى حادثة دنشواى(١)...

يطلبون إليه. . . ويطلبون إليه. . . أليس هذا اعترافاً منهم بالواقع من سلطته الفعلية فى مصر أو ليس صاحب السلطة يؤمه كل أصحاب الحاجات الخاصة والعامة؟ وما الذى يدريهم أن من يزور قصر الدبارة يطلب ما يطلبون أو مثل ما يطلبون؟ قالوا بل الطلب حلال بالكتابة حرام بالمشافهة، حلال لنا حرام على غيرنا. . . الوزراء يذهبون إلى هناك، فهم غير صالحين، الأعيان يذهبون إلى

---

(١) كان فريق من الأمسة يرمى كل من اتصل بالإنجليز بالمروق من الوطنية ثم يلجأ إليهم فى طلب الدستور ويحتجون لديهم على القسوة التى ظهر بها الإنجليز فى حادثة دنشواى وحادثة دنشواى من الحوادث التى زعزعت مركز لورد كرومر فى مصر، بل إنها أحرجته حتى ذهب ما كان يدعيه من العطف على ذوى الجلابيب الزرق هباء وطاحت به هذه الحادثة أباديد. وملخص الحادث أن كتيبة من الجيش البريطانى كانت فى مظاهرة حربية أراد بها كرومر أن يظهر للمصريين قوة إنجلترا الحربية فأخذت تخترق الدلتا وخرج من معسكرها بجوار طنطا سبعة ضباط ليصطادوا الحمام الداجن حتى إذا كانوا فى قرية دنشواى عارضهم الأهالى مدافعين عن مالهم لأن الحمام مملوك لهم وليس بريا ولا صيداً مباحًا، فأطلق أحد الضباط طلقًا أردى امرأة وجرح آخرين فتألب عليهم الفلاحون فخافوا وهربوا فوجد أحدهم ميتًا على أربعة أميال من القرية. وبلغ حنق كرومر مبلغه فأراد أن يقتل جملة من أهل القرية بالرصاص من غير محاكمة، ولكن لم تواته الظروف على ارتكاب هذا الجرم، فتكونت محكمة مخصوصة حاكمت المتهمين من أهل القرية محاكمة سورية فأصدرت حكمها بإعدام أربعة وعلى أربعة بالسجن المؤبد وعلى ثلاثة بخمس عشرة سنة وعلى ستة بسبع سنوات وعلى ثلاثة بستة وخمسين جلدة وعلى خمسة بخمسين جلدة وأخلى سبيل واحد وثلاثين وقد وقع التنفيذ فى جرن القرية نفسها وعلى مرأى من أهل المحكوم عليهم، فكان هذا التنكيل فى الواقع تنكيلاً لا بالمصريين ولكن بالسياسة الإنجليزية فى مصر لأن هذه الحادثة كانت نقطة تحول ظاهر فى الوطنية المصرية.

رحم الله شهداء دنشواى ـ انظر مذكرات بلنت ص ١٥٢ ـ ١٥٣ جزء ثان ـ حوادث سنة ١٩٠٦.

هناك فهم غير وطنيين. . . ولم يبق من الوطنيين إلا من لا يخرجون من بيوتهم أو من يتصدرون للإرشاد، نظن أن هذا القدر لا يكفى الوطن من بنيه إذا حكم على الجميع بمعاداته دون النزر اليسير. أما والله إنى لأترك هذه القضية لفطنة المرشدين يقضون فيها بالعدل وأنعم بالقضاة العادلين. . . اختلفوا فى طرق هذا التقدير واتفقوا فى النتيجة، وهى تجريد الأمة من كبرائها وذوى عائلاتها. على أنهم أعلم منا بما يقول كبراء علماء الاجتماع، أن الأمة إنما تكون من العائلات وليس للفرد فى تكوينها الاجتماعى نصيب. اختلف طرفا المرشدين فى وجهة رميهم بعضهم بعضاً فالفريق الأول يرمى الثانى بعدم الحكمة وسوء القصد والفريق الثانى يرمى الأول بالدخلاء أو بعدم الوطنية ولكنهم مع ذلك اتفقوا فى النتيجة وهى: أنهم حطوا من كرامة رجال الصحافة الذين نفهم أنهم يتخالفون فى المبادئ أو فى وجهة الحكومة أو فى طريق الإرشاد، وربما احتاج الأمر إلى التعريض البعيد دون صريح اللفظ من الانتقاص وكان من هذه النتيجة التأثير فى أخلاق الناس وخلطهم بين حرية القول وبين الشتم بما يشكو منه الآن أغلب عقلاء الأمة اتصل كل فريق بسلطة، فزين لها ما زين من المذهب، معرضاً عن كل ما يراد من جهتها(١) من غير السداد فماذا قال الفريق الأول يوم أقيل فضيلة الأستاذ الشيخ حسونة النواوى من منصبه وما الذى صنعه ذلك الشيخ الجليل أكثر من قول ما يعتقده الحق حتى أقيل وما الذى قاله الفريق الثانى حين أقيل من منصبه سعادة حسن باشا عاصم، وكلنا يحس بلزوم الحرص عليه فى مثل منصبه وما الذى كان جناه أكثر من أنه رأى الحق ظاهراً فدافع عنه؟ على من تلقى تبعة تهمتنا بغير حق بالتعصب الدينى الذى لا نزال نتبرأ منها إلى الآن ؟ بل على من تلقى تبعة التأثير فى حادثة العقبة (٢) من غير موجب وهى التى جرت

(١) أى من جهة السلطة.

(٢) حادثة العقبة أو حادثة طابه. أراد سلطان تركيا أن يمد فرعًا فى سكة حديد الحجاز من معان إلى العقبة وكان للورد كرومر جاسوس يرود أنحاء سيناء تحت حمايته يدعى «براملى» bramley، التقى بكتيبة تركية بجوار طابة فوقع بينه وبينها نزاع قلبه كرومر إلى نزاع سياسى على ملكية سيناء وأيده سير أدورد جراى وزير الخارجية وأرسل بلاغا نهائيًا لتركيا غير أن العالم الإسلامى كان فى هياج لمركز الخلافة فى هذا النزاع السياسى ووقعت هذه الحادثة فى سنة ١٩٠٦ وانتهت =

ما جرت خلفها؟ لا أنكر على تلك الصحف فضلها علينا فى ترقية لغتنا فإنها كانت أكبر مساعد على ذلك لا أنكر عليها خدمتها لنشر الحرية الشخصية بين الناس. ولكنا لا نظن أن أحداً يعترف لها بخدمة الأفكار إلا خدمة معكوسة كما ذكرنا . أقرب شاهد على ذلك ما نحن فيه الآن من الشغب والتحمس الذى لا نتيجة ولا أصل له .إلا يكون سببه أن بين سمو الجناب العالى وبين جناب اللورد كرومر خلافاً جديداً شخصياً أو غير شخصى[1]؟ إن صح ذلك فما للكتاب وخدمة الرؤساء؟ بل ما حاجة اللورد مع قوته ومنعة دولته بخدمة كاتب خلق قلمه ليعلم الناس حقوقهم ويصرفهم عن غير المفيد إلى المفيد، لا لينتصر لذى الرياسة والقوة؟ بل ما حاجة الجناب العالى أيد الله ملكه، وهو صاحب السلطة الشرعية، الوارث لعرش الخديوية المصرية بقلم الكاتب ؟ أناشدكم الله ما حاجة كاتب القرن العشرين فى أن يكون لقلمه سيد لا يخط إلا ما يرضيه، وهو يسود الطروس منادياً بالحرية الشخصية، مدللاً على وجوب استعمال الحرية العقلية والشجاعة الأدبية؟ - الأمة المفصومة العرى أحوج أيها الكتاب إلى أقلامكم من خدمة السلطات. فما عز كاتب اتكل على غير الله ولا أثمرت نصيحة أريد بها الظهور الشخصى أو خدمة غير الحق فلكل عمل من نية عامله نصيب وإنما الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى .

= بضم سيناء إلى مصر انظر مذكرات بلنت جزء ٢ وبخاصة مذكرته لجراى ص ٤٥٧ - ٤٦٠ فى ٩ من مايو سنة ١٩٠٧.

(١) كانت السياسة بين كرومر وسمو الخديو المرحوم عباس الثانى سياسة خلاف إلى أن غادر كرومر مصر وجاء بعده سير إلدون غورست فحلت سياسة الوفاق بينهما محل سياسة الخلاف، ولكن على حساب الأمة.

ـ ٣ ـ

بدأت جريدة «البروجرية» هذه الأيام تحمل على الكلية وكبار القائمين بها وتمثل هذا العمل كأنه عمل ثورى وقد كتب الفاضل قاسم بك أمين جواباً للبروجرية قال فيه: «لم أجد انتقاداً غير عادل أتى على غير انتظار كانتقادكم، وأود أن أعرف كيف يحدث عمل مثل عمل الجامعة هياجاً فى البلاد وما الذى جعلكم تفكرون أن الكلية لها صبغة مصرية محضة فقد جاء فى بروجرامها الذى نشرته الجرائد الأوروبية كالجرائد العربية، أن الكلية ستفتح أبوابها لجميع سكان القطر المصرى بلا تميز بين الأجناس والديانات وهى علمية محضة وليس لها أقل صفة دينية ولا أقل علاقة سياسية.

وأعضاء لجنة الكلية والذين اكتتبوا هم من جميع الجنسيات والديانات، وأن كل رجل حسن النية والقصد ليبتهج بما يراه من الاتحاد الذى ظهر لأول مرة فى القطر المصرى بين جميع سكانه فما الذى يلزم لنا من الأدلة أكثر من ذلك على حسن القصد، وهل من الضرورة، أن يلصق التعصب وتحيق السخرية بعمل لمجرد كونه قائماً بيد المسلمين وإنى لا أطلب أن تصدقوا ذلك كله بناء على كلامى، ولكن أجروا تحقيقاً كما كان يجب قبل انتقادنا. وحينئذ يتبين لكم أنه عمل يستحق الانعطاف وأنى أعتقد أن الناقل إليك قد خدعك وآمل أن تفعل شيئًا

يعوض علينا ما يخسره عملنا بمقالتك، وذلك بأن تحض قراءك على الإقبال عليها» هذا ما قاله قاسم بك فما كان جواب البروجريه إلا شتماً وتنديداً بالعمل وحملاً عليه .

وقد عجبنا نحن لهذه المسألة كل العجب، فإنه لا يوجد واحد عرف حقيقة الجامعة يرتاب بها بنوع من الريب .

ولكن جواب البروجريه يشير من طرف خفى إلى سر هذه الحملة، فنحن نذكر هنا ملخصه ونبرئ بالبرهان حضرة قاسم بك فإن كان ظننا بإدراك سر الحملة قد أصاب فجوابنا رد كل ظن سيئ يحوم حول الكلية، وإن لم يصب ظننا وكان هناك أسرار، فإنما جوابنا أن نقول ما للسياسة والعلم[1] .

أن البروجريه بعدما ذكر فى جوابه أن قاسم بك أمين ممن يحبون الخير لوطنهم قال : ولكن أمثال هؤلاء قد تحملهم شدة الوثوق بالأمانى أن يطيروا على أجنحة الوهم ويكونوا على مقربة من المجانين (!!! إنه لأدب بليغ) وإن أسلم المجانين عاقبة يكونون خطراً على الناس عندما تديرهم بعض الأيدى!

إن البروجريه تشير بهذا الكلام إلى أن قاسم بك (ذلك الطائر على أجنحة الوهم فى نظرها) هو فى حد ذاته سليم العاقبة، ولكن تحركه فى مشروع الجامعة بعض الأيدى فيخشى أن يكون خطره على الناس عظيماً(!) ما هى تلك الأيدى التى توهمتها البروجريه وتشير إليها؟ قد يحار الإنسان فى معرفة هذا الضمير المستتر، ولكن من مراجعة ما يلتصق بتاريخ المشروع يتضح المقصود وكذلك يظهر خطأ البروجريه فنحن ننقل خلاصة تظهر هذا المقصود مع خلاصة تظهر الخطأ فيه.

نقول أولاً لما كان مصطفى باشا كامل فى أوروبا فى الصيف الماضى نقل هافاس أنه أرسل إلى صديقه محمد بك فريد كتاباً يوصيه فيه بإنشاء الكلية بحيث يكون مسروراً عندما يجىء فيضع فيها الحجر الأول وصادف عقب ذلك أن

(١) نشر فى العدد ١٥ من الجريدة فى ٢٥ من شهر مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان «ما للسياسة والعلم».

مصطفى بك كامل الغمراوى أذاع فى الجرائد دعوة للاكتتاب لأجل هذا المشروع والاجتماع من أجله، فلعل البروجريه يظن أن هذه الهمة الجديدة هى أثر دعوة صاحب جريدة اللواء ولعله يظن أن هذا المشروع من جملة المظاهرات الوطنية التى يقصد بها الإغاظة، ولعل هذه الظنون هى التى حملته أن يحمل على قاسم بك أمين وهو من نخبة رجال الحكمة والفضل وأبعد الناس عن المظاهرات، ولا يشتغل إلا بالجد، مع أن دخول سعد باشا زغلول وقاسم بك فى المشروع يظهر لنا أنه كان لإبعاده عن السياسة بالمرة وهذه هى الحكمة فى أنهم ذكروا بعد الكلية عن السياسة فى المنشور الأول فلم يقبلوا فيه أحداً من أشخاص السياسة غير أن الظاهر من الحكومة أنها لم تقنع ببعد المشروع عن السياسة فلذا لم تشجع عليه كما ينبغى، بل قال كثير من رجالها أنه لم يحن وقته وسعد باشا زغلول خاف من عدم تشجيع الحكومة أن يفهم أنها تثبط فقال أن الحكومة لا تتعرض للمشروع والبروجريه بما أنها تريد أن تحسن عمل الحكومة كيف كان ألبست قاسم بك لباساً جديداً فصلته له على ما قام فى مخيلة الكاتب من الصبغة التى لا حقيقة لها فى العمل، بزعم أنها صبغة لا ترضى عنها الحكومة. وهذا يؤيد ما ذكرنا فى «الجريدة» من «أن الإرشاد مضر إذا شابه التحيز».

ونقول ثانياً إن الكلية هى أمنية البلاد على الإطلاق والمقصود منها ارتقاء عقول الأمة . وإذا ارتقت العقول يرجى منها السلام أكثر مما يخشى منها الخصام، كما تظن البروجريه ولما كانت أمنية البلاد على الإطلاق، كانت الجرائد كلها على الإطلاق داعية إليها فالمؤيد والمقطم والأهرام كتبت كثيراً فى الدعوة إليها، كما كان قد كتب اللواء قبل ذلك بعهد بعيد غير أننا نرجو الآن من اللواء كما رجاه المؤيد أن يترك مشروع الكلية فى مؤتمر التربية، لأن التعرض إليها فى هذا المشروع الثانى مع الظروف التى هى فيها، وإغضاء الحكومة عين المساعدة عنها، قد يوسع المجال لمخيلات غير العالمين بالحقائق.

وغير الجرائد دعا إليها العقلاء أيضاً وكان الأستاذ الحكيم المرحوم الشيخ محمد عبده من أكبر دعاتها كما هو معلوم لكل أحد ولولا أن المنية عجلت بمفاجأة القطر به لكانت الكلية الآن مشيدة بهمته.

وأما ما قالته البروجريه من أن الكلية غير لازمة للبلاد لوجود مدرسة الطب ومدرسة الحقوق ومدرسة الهندسة وهى فروع من الكلية، وأنه لم يبق إلا الفلسفة، وأن البلاد لا حاجة لها بالفلسفة لضررها بالدين ،فذلك كلام لم نكن ننتظر أن نسمع مثله من جريدة أوروبية ولسنا بعارفين سره. أما الفلسفة فإنها بحد ذاتها لا تضر ديناً ما، وإنما تضر الديانات الفلسفة الناقصة وهذا الضرر موجود الآن لوجود الفلسفة الناقصة فنحن نرجو من الكلية أن تضىء لنا بنور فلسفة حكيمة ننتفع بها فى ديننا ودنيانا، خلافاً لما تشاءم به لنا البروجرية وبعد فإن كنا أصبنا بالظن وكانت فيه البروجريه سليمة، ففيما قدمنا كفاية، وإلا فإننا نقول الآن «ما للسياسة والعلم»؟.

ـ ٤ ـ

أيحكم أحدكم باستمرار الشركة بين شريكين استحكم بينهما سوء الظن، أم يقول بأن عدم الثقة المتبادل صائر لا محالة إلى ما لا تحمد عقباه؟ [1] وما الأمة وحكومتها مهما كان شكلها إلا شريكان أساس عملهما الثقة المتبادلة وموضوعه المال والطاعة للقانون من جانب الأمة وحسن إدارة الأعمال من جانب الحكومة، وثمرته سعادة الأمة نشعر كما يشعر الناس أجمعون بأن الجفاء والتحرز اللذين كانا دائمى الوجود بين الأمة المصرية وبين الحكومات التى وليت أمرها تباعاً فى القرنين الماضيين، كانا قد تقلص ظلهما أو كاد فى ربع القرن الماضى بسبب اقتراب الطرفين وتفاهمهما بفضل بعض الوزراء السابقين الذين كان يكثر ترداد رجال الأمة عليهم فيفاوضونهم فى كثير من المصالح العامة بل كان هؤلاء إذا أحسوا بأن الحكومة تشرع أمراً غير نافع خافوا عليها من الزلل فسارعوا إلى عابدين أو إلى سراى رئيس الحكومة يتظلمون أو يكاشفون بما بدا لهم من الملاحظات، وكان يتقبل منهم سمو الأمير أو وزراؤه بقبول حسن ما شاءوا أن يقولوه لمصلحة البلاد .

---

(١) نشر بالعدد ١٩ من الجريدة المؤرخ فى ٣٠ من مارس سنة ١٩٠٧ بعنوان «ماذا يجب».

أما الآن فإن الوزراء قد احتجبوا عن الناس وانصرف هؤلاء عن الاهتمام بالشئون العمومية اكتفى الوزراء بقسطهم من النفوذ القليل ورضوا بما ترميهم به الصحف من عدم الاشتغال بشىء فى نظاراتهم، ويظهر أنهم تركوا كل مسئولية على المستشارين .

من الصعب جداً على المستشارين مهما طالت إقامتهم فى مصر، ومهما عرفوا لغة البلاد وعاداتها وأخلاقها، أن يحلوا محل الوزراء المصريين بأن يكونوا صلة حقيقة بين الجناب العالى وعميد الاحتلال وبين الأمة فإن الوزراء المصريين بما يكون لهم فى الأمة من المعاملة والنسب والمصاهرة ومعرفة الناس فى أدوار حياتهم الأولى، أسهل على رجال الأمة مزاراً وأقرب إليهم مخالطة، وأبعد عن تهيب الناس مقابلتهم ليكاشفوهم بأفكارهم من المستشارين الإنكليز تحجب الوزراء مهما كان سببه فإنه على كل حال قد حل عرى تلك الوصلة بين الحاكم والمحكوم وأفضى إلى الجفاء أخذت الحكومة تعمل فى إدارتها على ما ترى من غير أن تجعل للناس شيئاً معها فى الأمر ولو على طريق الاستشارة إلا فى النزر اليسير وما يوجب القانون أخذ رأى مجلس الشورى فيه استيفاءً لشكل النظام جهلت الأمة بفقدان الصلة المذكورة أسباب تصرفات الحكومة ولا شك فى أن هذا النوع من الجهل يولد عادة شيئاً من سوء الظن وليس رجال الأمة بريئين بالمرة من تبعة هذه النتيجة لأنهم لم يهموا بعرض أفكارهم فى كل مشروع للحكومة على من يقوم به من رجالها حباً فى العمل بالاشتراك وإظهاراً لاهتمامهم بشئون الأمة، ومعاونة الحكومة على الخير وذلك من التقصير بموضع لا يخفى على أحد.

فلو أن سادتنا الوزراء يرفعون عنهم بعض الشىء من تلك الحجب وينزلون قليلاً من عرش الوزارة إلى مستوى الأمة يستبضعون منها حاجاتها من الإصلاح، ويبلغونها أسرار تصرفاتهم العالية فى أمورها بما لا تعلم له نحواً، ولو أن السلطتين، السلطة الشرعية وسلطة الإرشاد اتفقنا على أن يكون الوزير هو المسئول قانوناً وفعلاً وأن يكون المستشار هو المستشار.

ولو أن الأمة فطنت إلى آن الحكومة ليست أمة مستقلة عنها بمعزل، بل هى حكومتها الواجب عليها أن تقوم على منافعها وأن من شأن الحكومة فى الأمم غير الراقية أن تكون بمثابة الوصى وكلما ارتقت الأمة استحالت الوصاية شيئاً فشيئاً حتى تصبح وكالة صرفة وأن هذا التحول لا يكون إلا بأن تضيف الأمة إلى تقدمها المالى والعلمى تقدماً سياسياً أصله حب الوقوف على مجريات العمل فى الحكومة حتى تشارك فيه.

لو كان كل ذلك لما وجد سوء الظن سبيلاً إلى التفريق بين الأمة وبين الحكومة، ولقام كلاهما بالواجب عليه .

ـ ٥ ـ

يعلمنا التاريخ أن الأمة المصرية فى أزمان بعيدة ما حكمت إلا بالقوة القاهرة . ولم يكن للحكم العلمى فى أمرها نصيب نريد بالحكم العلمى الحكم المنطبق على قواعد علم السياسة كما كان ذلك حاصلاً عند بعض الأمم المعاصرة لها كحكومات اليونان قبيل الميلاد. كانت قاعدة حكومة مصر هى الاستبداد من تلك الأعصر الخالية إلى الآن . فكان ما يشرعه الحاكم من القوانين وما يأتيه من الأعمال ملحوظاً فيه مصلحة الحاكم بالذات، وقد يكون منطبقاً على مصلحة الأمة بالعرض، أو من غير قصد –كانت الحكومة دائماً أجنبية تخالف الأمة فى الجنس أو فى الدين واللغة والعادات والأخلاق، أو فيها جميعاً ـ كانت الأمة بذلك فى غاية التحفظ والاحتراس من أن تخلص لحكومتها إخلاصاً حقيقياً، كما كانت الحكومة أبعد من أن تستحق ذلك الإخلاص غير أن الناس كانوا مضطرين لمصانعة الحاكم يستقبلونه ببشر كاذب وقلوبهم تلعنه، ويظهرون له الطاعة بأقوالهم وأفعالهم ولكن قلوبهم عاصية كارهة، يتحرون إرضاءه بالألفاظ ويمتدحونه فى وجهة فإذا انصرفوا عنه وخلوا إلى أنفسهم دعوا الله وتمنوا لو شالت نعامته وتقلص سلطانة بقيت هذه الإحساسات فى الأمة أزمانا طوالا متوارثة من الآباء إلى الأبناء، فأفسدت كثيراً من الأنفس وأضاعت الحرية

العقلية، والشجاعة الأدبية التى هى طبيعة فى النفوس، وولدت تلك الأسباب جميعاً سوء الظن بين الحاكم والمحكوم - تلك هى الطبائع التى يغرسها الاستبداد فى النفوس فيحتاج فى اقتلاعها منها إلى أمد طويل فى الحرية بجميع معانيها، وأخذ بالتربية الصحيحة ونظر فى البراهين التى يجب أن تقدمها الحكومة للأمة على إثبات حسن قصدها وأنها تخالف الحكومات السابقة فى مقاصدها من المشروعات(١) .

فلا يعجب أحد أن يرى العائلة المصرية رجالاً ونساءً تبكى إذا أصاب الاقتراع أحد أبنائها للخدمة العسكرية وليس مصدر ذلك الجبن، ولكنها عادة أصلها عدم ثقة الأمة بالحكومة، واعتقادها أن التجنيد هو فى مصلحة الحاكم دون المحكومين، ولو كان لهم قوة على الحكومة يمنعون بها بنيهم لفعلوا - ولئن سألت أحدهم لماذا يبكى على ابنه المجند لعبر لك عن شعور مبهم لا يعرف مصدره: هو فيقول: إنها لوعة الفراق وآلام البعد المنتظر هى التى تذرى عبراتى - كل ذلك نتيجة من نتائج الجفاء المؤدى إلى سوء الظن.

لا يعجب أحدكم أن يرى أكثر الناس فى القرى يجتهدون فى أن يحولوا بين متهم فى جريمة وبين إثبات التهمة عليه وليس كل السبب لهذا القيام ما تمليه العصبية القريبة أو تفضيل الظلم على إقامة العدل بل هو اعتبار أن الحكومة وأعوانها لا يسعون لمصلحة الأمة فيقف الناس خفية فى طريق أحكامها ولو تبين لهم أن ما فيه العدل وتلك أيضاً نتيجة من نتائج الجفاء - نرى الناس يسهل عليهم جداً أن يدلوا بأموالهم إلى الحكام رشوة أو عطية ولو كان الحاكم مشهوراً بالعفة وما سبب هذا الكرم فى غير موضع، ولا المحبة ولكن فى نفوسهم اعتقاداً أصيلاً أن الحاكم لا ينتصر للحق إلا إذا أفاد مقابلاً فليس ما يسمع الناس من حوادث الرشوة آت كله من عدم استقامة الحكام بل يشاركهم فيه إحساس الفلاحين بأن غالبهم لا يصدقون أن الحاكم يقوم بالعدل لمصلحة المحكومين من غير أن يكون له هو أيضاً نصيب من الكسب تلك نتيجة أيضاً من نتائج الجفاء ترى الناس

---

(١) نشر بالعدد ٢٢ من الجريدة فى ٢ من شهر أبريل ١٩٠٧ بعنوان «الجفاء بين الأمة والحكومة أسبابه ونتائجه».

يستاءون من أن تشرع الحكومة بعض المشروعات النافعة التى يمكن أن تئول عن سوء الظن بضرر خفى محتمل ويرجحون الضرر المحتمل البعيد التحقق أو المستحيل على النفع الظاهر القريب فكنت ترى كثيراً من الناس يستقبل مشروع بناء الخزان كما كان يستقبل الأعرابى البشرى بالأنثى كاسف البال، يتوقع من وراء هذا نتائج غير محتملة الوقوع وليس كل السبب فى ذلك القلة فى الفهم أو الخطأ فى التقدير، وإنما أكبر السبب هو أثر فى النفس من آثار سوء الظن حسبنا ما ذكرنا من الأسباب العتيقة، أسباب الجفاء بين الأمة وبين الحكومة ونتائج هذه الأسباب التى لا يزال بعضها بين ظهرانينا إلى اليوم.

كان من الواجب علينا من يوم أن وجد للأمة حرية نوعية وإرادة جزئية قبيل الاحتلال الإنكليزى، أن نعمل عمل المجد الدائب لإزالة أسباب الجفاء ومحو نتائِجه وآثارها التى فعلت بأخلاق الناس ما لا ينكره أحد ولكن جاءت الثورة العسكرية فى غير وقتها وتبعتها على أصحابها ثم جاء الاحتلال فغير مجرد حصوله آمال الناس فى التقدم، وحول بارقة الفكرة التى كانت نشأت لحب الاستقلال إلى اعتقاد عام فى الأمة بأن هذه الحكومة أو السلطة الجديدة، هى أشبه بالحكومات الغربية القديمة، لا تعمل إلا لامتهان الرعية واستعبادها.

استفادت البلاد على يد الاحتلال بمعونة الحكومة الشرعية شيئاً كثيراً من الإصلاحات المالية ومن الحرية الشخصية والمساواة بين الأفراد والعدل ـ ولكن ذلك لم يمح كثيـراً من سوء الظن وتبعة ذلك على الحكومة وعلى الأمة ومرشديها فإن الحكومة تختلف كثيراً على نفسها وذلك مما يجعل الأمة فى ريب من مقاصدها فى مشروعاتها ويظهر أنها ظنت أن تكثير عدد الموظفين من الإنكليز، سواء كانوا مفتشين أو غيرهم، قد يزيل هذا الجفاء ذا الأسباب العريقة فى القدم بمجرد إقامة العدل أو شىء من المجاملة المتكلفة فى المعاملة ـ ولكن ذلك أنتج استقامة فى الموظفين الوطنيين، إلا أنه جعلها استقامة انفعالية أو بعبارة أخرى استقامة مقيدة بالمراقبة الضيقة الدائرة المستحكمة الحلقات التى هى أولى بأن تفسد على الموظف حريته واستقلاله العقلى، من أن تكسبه إياهما فجعل الناس يظنون أن إنكلترا تريد أن تبتلع مصر لا أن ترقيها وتقوى مدنيتها

لتكسب محبتها ولتكون هى أولى جميع الدول بالامتياز فى بلادها، كما يقول ساستها وكما كان يؤخذ من قول السير درومند وولف فى مشروع المعاهدة سنة١٨٨٧ . حسنت حال أعمال الرى والمالية فقالوا: إن ذلك لإرضاء أصحاب القراطيس المالية فى أوروبا . حسن حال العدل فقالوا إن العدل أساس الملك وبغيره لا يستتب أمر السلطان .

وما كان ذلك من شأنه أن يهيج الإنكليز ويجعلهم يظنون أننا ننكر الجميل لأن هذا الجفاء القديم لا يزول بالأعمال التى يمكن تأويلها كما ذكرنا ولو عن طريق بعيد لغير مصلحة الأمة لذاتها ـ وأن بيد الإنكليز إزالة هذا الجفاء بمعونة الجناب العالى والأمة أما علاجه فهو إقناع الأمة بالحس بإصلاح حالتها التعليمية والسياسية بنفس الهمة التى أصلحت بها الأحوال المالية أمر التربية واجب على الأمة تقوم به من جانبها هى ومرشدوها كإصلاح العائلة المصرية. ولكن صلاح الحالة السياسية والإدارية يتعلق بالسلطتين معاً ـ وذلك بأن يكون للوزراء نفوذ وصلة بالأمة وأن يتدرج ذلك من النظار إلى الموظفين فى الأقاليم، وأن تكون المراقبة قاصرة على معناها وأن تسمح السلطتان باشتراك الأمة فى عمل الحكومة بالتدريج حتى تصل إلى المرتبة التى تقصد الحكومة الإنكليزية منحها أياها وبذلك يحصل التعارف الكامل بين الأمة وبين حكومتها ولا تعود إحداهما تجهل مقاصد الأخرى فإن من جهل شيئاً عاداه .

ـ ٦ ـ

يقول ابن البلاد كلمة تخالف هوى بعض أصحاب الجرائد فيرمى بما اعتادوا أن يرموا به مخالفيهم(١) ويقول الأجنبى الكلمة نفسها بالتمام فى وقت يناسب هواهم فيعدها كلمة «ذهبية» وينسى أنها كانت بالأمس «نحاسية» أو أقل فما السر فى هذا؟

كنا قلنا ما معناه: إن الأمانى فى المسألة المصرية ليست بسيطة يمكن تحقيقها حالاً، وإنه من العبث الاستنجاد بالدول الأجنبية وأن التماس مداخلتها لا يفيد، وأن الهياج يضر، وأنه لا شىء أنفع للمصريين من اعتمادهم على أنفسهم لتحصيل الكفاءة بالمجموع وكل هذا ثابت فى كتاباتنا المتعددة والمتنوعة فقام بعضهم يتخرصون فى شأننا ويرموننا ويظنون أن هذا يحزننا كلاً وإنما يحزننا أمران: الأول ـ أن يضيع الرأى العام فى ضوضاء هذه الأهواء: والثانى ـ أن تكون المناقشة فوضى إلى درجة أن أحدهم يذم منك الشىء ويمدحه من غيرك.

إن الشواهد لهذا كثيرة . وآخر شاهد منها مقالة مسيو «فلورنس» وزير خارجية فرنسا سابقاً فإنه جاء فيها نصائح للمصريين هى عين ما كنا نقول

(١) نشر بالعدد ٢٣ من الجريدة فى ٢ من شهر أبريل سنة ١٩٠٧ بعنوان «الفرق بيننا وبين الغريب».

فلقبت هذه «ذهبية». ويعلم القارئون ما كانت أعطيت كلماتنا قبل من الألقاب.

يقول صاحب هذه المقالة: «إن الواجب على الشعوب كلها أن تضم أصواتها إلى أصوات المصريين فى النداء بتحرير وادى النيل والسعى جميعاً إلى هذا الغرض الشريف».

ونحن لم نقل هذا القول لأننا نعرف تلك الشعوب التى أوجب عليها الكاتب ما أوجب، ونعرف كما يقول هو فى المقالة نفسها أنه «لا توجد الآن دولة من الدول مطلقاً تريد أخذ هذا العمل على نفسها أو تقدر عليه» ويقول الكاتب «لكن لا يسعنا كتمان ما فى تحقيق هذه الأمانى من الصعوبات، فإن من الحمق والجنون اعتبار المسألة بسيطة يمكن تحقيقها حالا كما أنه من العبث التغرير بالمصريين بمثل هذه الأمانى الباطلة» فإلى من يوجه هذا الكلام يا ترى؟ إن هذا الكلام لو صدر منا ونحن أبناء البلاد لرمانا إخواننا (فى الطين والدين) وقالوا إنهم يريدون إخماد شعلة الوطنية وتنويمها ولقالوا إننا إنما نقصد فلاناً وفلاناً: فياللعجب! وألف مرة ياللعجب ! إن الذين يظن أن يوجه إليهم هذا الكلام (لو قلناه نحن) هم الذين نشروه وأطروه فما فرق بيننا وبين الغريب ؟ .

***

يقول الكاتب «المصريون يعتمدون على أنفسهم» وقد غلط بهذا التعبير. ولعله قصد أن يقول فلا ينبغى للمصريين أن يعتمدوا على أحد إلا على أنفسهم نقول غلط لأننا لما قلنا يجب أن نعتمد على أنفسنا قامت القيامة وقالوا إننا لا نريد لهؤلاء النفر من قومنا أن يستغيثوا «بروبرتسون» فقلنا لهم افعلوا ما بدا لكم، واستغيثوا ما شئتم، ولكننا لسنا معكم من المستغيثين.

يبحث هذا الكاتب فى الوسائط التى يجب على الأمة اتباعها لتحرير نفسها فذكر أولاً الاستنجاد بالدول فقال إنها واسطة يرتاب فى نجاحها وقد غلط بالتعبير إذ قال «يرتاب» والصواب أن يقال «يقطع بعدم نجاحها، إلا أن تكون الجزء الأخير من العلة المركبة»، وهذا يؤخذ من كلامه نفسه لأنه قال : «فأنت إن

حاولت الاستنجاد بدولة وأنجدتك، فما يكون شانك إلا الخلاص من سيد، والوقوع فى ربقة سيد آخر. وليس هذا مما يستحق التعب والجهاد».

وذكر ثانياً الثورة وهو لا يصوب الرأى فيها يقول: «لأن الثورة إن خابت فما يكون شأن الأمة بعدها إلا زيادة القهر والاستعباد وإبعاد الأمل فى الوصول إلى الغرض، وإن نجحت فماذا يكون حظ الناس بعدها وهى تقطر دما والأهواء والشهوات جميعاً هائجة ثائرة يكون حظهم الفوضى، والفوضى تؤدى إلى السقوط التام ثم ذكر ثالثاً واسطة أخرى فقال : «بقيت واسطة واحدة وهى أبطأ فى الوصول إلى الغرض ولكن آكد نجاحاً وهذه الواسطة هى تكوين رأى عام وطنى وتغذيته غذاءً مستديماً حتى يقدر أن يؤثر فى إخراج العنصر الأجنبى شيئاً فشيئاً من وظائف العمل والحكم وإحلال العنصر الوطنى محله». ونحن نرى هذا الرأى ونذهب هذا المذهب ولكن هل الطريقة فى تكوين الراى العام أن يقوم واحد أو اثنان برأى حتى إذا قام مئات من الأمة برأى يخالفه بعض المخالفة، عدوا مارقين من الوطنية أفهكذا يتكون الرأى العام؟

أهذه كل البلاغة؟ وهل هذه كل الحجج؟

يقول مسيو «فلورنس» إن المسألة المهمة فى الموضوع هى إنشاء روح وطنية لا روح عناد ولا اضطراب، بل روح تحترم أولياء الأمر إذا لم يتجاوزوا حدود وظائفهم، إنه لقول نفيس «ذهبى» ولكن مثل هذا القول بالتمام قلناه نحن فى مستهل جريدتنا فكيف قويل؟ إننا نحن قلنا «إن أسهل سبل الإقناع وآكدها فى الوصول إلى الغرض هو سبيل المحاسنة التى لا تجر إلى ترك حق أو تزيين باطل" فما كان من بعض الجرائد «الوطنية» إلا إعدام هذا القيد (التى لا تجر إلى ترك حق أو تزيين باطل) وتسمية المحاسنة التى تكلمنا عنها محاسنة مطلقة وبنت على ذلك سؤالاً طويلاً لا يرد فى مثله جواب، ولم يكن من لزوم لإعادة هذا الماضى، لولا ما أحزننا من هذه الفوضى فى المناقشات والدعاوى، وما آلمنا من نفوذ الأجنبى فى كل شىء حتى فى رأى بسيط يبديه، وحتى صاروا يذمون الكلام إن صدر من ابن البلاد ويمدحونه نفسه إن صدر من الأجنبى.

فهل بلغ الفرق بيننا وبينهم إلى هذا الحد، وهل نثبت هذه الفروق يوماً وننفيها يوماً فإلى متى هذه الحال ؟ وماذا عسى أن تكون نتيجة هذه المقدمات؟ إن الاستقلال الفكرى هو من جملة أمانينا، فكم يألم أحدنا إذا لم يجد للاستقلال الفكرى أثراً حين يرى قادة الأفكار منا يستحسنون ويستهجنون أقوالاً واحدة بعينها بالنظر لقائليها لا بالنظر إليها نفسها فبالله كيف نرقى إذا كان استقلالنا الفكرى هذه درجته أمام العيان إلا فليتق إخواننا الحساب، فإنه خير لهم ولهذا الوطن العزيز نحن لا ندعى علماً كعلم «فلورنس» ولا مقاماً فى الوجود كمقامه، ولكن يحزننا أن يتجسم الفرق بيننا وبينه إلى درجة نحار معها فى تأويل ذم قولنا ومدح قوله وهما سواء. ويحزننا أن لا نرى للاستقلال الفكرى أثراً فى عالمنا، على حين أن أمامنا مطالب عالية.

إن الاستقلال الفكرى فوق كل شىء، فيؤسفنا أن نراه مقضياً عليه إلى هذا الحد وعسى أن نراه يوماً ما حياً يتجلى فتعرف به الأشياء كما هى، ولا ينظر للغريب بعين ولابن البلاد بعين غيرها .

إن الجريدة لم تنشأ لأن تحابى السلطة الشرعية أو الفعلية[1] ولا لأن تعادى واحدة منهما ولا لأن تنتصر لإحداهما على الأخرى . بل أنشئت لأمر أرفع من ذلك وأسمى أنشئت لتنتصر الحق الذى خذله كثير من الكتاب خدمة لأغراضهم الذاتية، ولتبين للناس الحقيقة التى يجتهد أغلبهم فى سترها عن الأمة طمعاً فى نعمة تتدلى إليهم، أو تهيباً من قوة يتوهمونها أو جرياً على عادة رسخت فيهم ولكى توضح أن هناك مصلحة يجب أن تضحى فى سبيلها كل المصالح، ومقاماً يلزم أن يكون أرفع المقامات وأقدسها وهما مصلحة الأمة ومقامها وأن فيها قوماً يألمون لكل تصرف يضر بهذه المصلحة أو يحط من ذلك المقام ويعملون على منعه والانتقام له مهما كان مصدره بكل الوسائل الشريفة التى أباحها القانون ومؤسسو الجريدة يعلمون قبل إنشائها أن هذا العمل من أصعب الأمور وأدقها وأشدها خطراً عليهم ولكنهم وطنوا أنفسهم على ملاقاة هذا الخطر من غير مبالاة. لأنه

(١) نشر بالعدد ٢٥ من الجريدة فى ٦ من شهر إبريل ١٩٠٧ تحت عنوان «عودة على بدء مذهبنا ومذهبهم».

لا يمكن أن تخدم البلاد خدمة حقيقة إلا إذا لم يبال أهل الرأى فيها بالصعوبات التى تصادفهم فى سبيل الجهر بالحق وإعلاء كلمته .

ولقد يجد الظالمون أنفسهم فى هذه الخطة ما يروج بضاعتهم ولكن الجريدة لا تحفل بسعيهم، ولا تعول فى أداء مأموريتها على التلميح، بل على التصريح، لأنها تعد التورية فى مقام البيان مواربة لا تليق بشأن الأحرار ولا يصح الاعتماد عليها فى كشف الحقيقة وتنوير الأفهام.

وبعد هذا يقول المؤيد بأن بعض الشركاء شافهه بعدم الرضا عن خطة الجريدة فما كان أغناه عن هذا السعى العقيم النتيجة الذى لا يضر الجريدة فى شىء ولو أن المؤيد وقف عند هذا الحد من التذرع للإيقاع بالجريدة لما سمع منا قولاً ولكنه سامحه الله يدعى أنا أشرنا بقولنا «الإرادات المستترة» إلى أن الجمعية العمومية كانت فى قراراتها متأثرة بسلطة سمو الأمير ـ على إنا قلنا فى كل موطن من مواطن ذكر الجمعية العمومية وفى التعليق على أقوال بعض الجرائد قولا صريحاً بأنا نعرف شخصياً أن رجال الجمعية العمومية الذين نعرفهم لم يكونوا متأثرين بأية سلطة مطلقاً.

نقول للمؤيد إن لكل مصرى حق الرأى على ما يصدر من رجال المعية السنية من الأعمال فيقوم يهدد ويوعد، ويقول إن هؤلاء الموظفين لا إرادة لهم وإنما يعملون كل شىء بإرادة سمو الأمير يريد بذلك أن يستدرجنا إلى أن يثبت علينا ما يظنه تهمة وهى القول بالرأى فى عمل الأمير ـ له ما طلب ـ كأنا به يقول إن الملوك والأمراء معصومون وأن تابعيهم من البطانة متى حلت فيهم هذه الإرادات أصبحوا كذلك، فلا يحل لأحد أن يتكلم عن الأمراء إلا بالإطراء والثناء.

مذهب جديد فى الإسلام! يظن به المؤيد أنه يرضى سمو الأمير، ولو أغضب ذلك العقل والدين والطبائع والناس أجمعين.

رويدك فإنه لا يستطيع أحد أن يحط بكرامة المعية بحق أو باطل بمقدار ما فعل المؤيد من إضافة التقديس والعصمة لها، وجعل رجالها مجردين عن الإرادة كما لا يستطيع أحد أن يجهم وجه خدمة الإنسانية بستر ما يجب فى حق الأمراء من حب الحق والعدل والانتصاف من أنفسهم بمثل ما يقول المؤيد .

هل يليق بورثة ابن عباس وأبى حنيفة الذى جلس ليتولى القضاء فأبى، أن يأبوا على أنفسهم وعلى الناس الاجتهاد بالرأى فى عمل الأمير وبطانته رغبة أو رهبة ؟ أم يليق بورثة روسو فى الإرشاد إلى الحرية والاستقلال أن يحدوا من استقلال الأفراد فى الرأى بالتهديد والوعيد، وأن يستبيحوا الغرض الذاتى فى خدمة الأمة، وأن يتصدر أحدهم للاستجواب عن المسئول عن التحرير وغير المسؤول كأنه أقام فى خياله محكمة الآراء ليصدر الأحكام على من يخالفه فى الرأى - لا نشك بعد ذلك فى أن من يقول هذا القول يستهين بأفكار الأمة بأسرها، ويظن أنها من السذاجة بموضع يسمح له بأن يقول ما شاء من الإيهام.

على أن الأمة المصرية يجب أن تكون أرشد من ذلك بكثير ويظهر أن هذا الأسبوع هو أسبوع جبروت الجرائد فما أشبه التيمس فى وعيدها بالمؤيد فى تهديده جرحت التيمس المصريين فى شخص أميرهم فما أبعد هذا عن غرض الإنكليز فى كسب صداقة المصريين ودافع المؤيد عن سمو الأمير بما يقتضى أنه لا يميل إلى أن تكون أعمال بطانته موضع انتقاد بإخلاص وما أبعد هذا عن ميل سمو الأمير وتصريحاته .

إن أميراً شريفاً مسلماً كأميرنا حفظه الله يدين بكثير من عرشه إلى الإسلام وخلافة المسلمين لجدير بأن يقول كما قال عمر: «من رأى منكم فى إعوجاجا فليقومه» ويغتبط بأن يبيح لكل مصرى القول بالحق ورفع النصحية بالإخلاص.

إن أميراً عالياً كأميرناً تربى تربية عالية عصرية سداها الحكمة، ولحمتها الحرية، يكره الاستبداد وطبائعة ويحب مشاركة أمته إياه فى العمل كما صرح للملأ ويقبل تحت رعايته الجامعة المصرية التى تخرج الفلاسفة وعلماء الاجتماع، لجدير بأن لا يقبل أن تكون أفراد حاشيته مسلوبى الإرادة كما وصفهم المؤيد.

فمتى بطل مبدأ المؤيد من هذا التقديس القديم، نقدم للقارئ المبدأ القويم وهو الذى نعتقده ونقول به إن الأمير صاحب السلطة الشرعية مصدر القوانين يجب على كل فرد ومجموع أن يحترمه احتراماً تاماً ويطيع قوانينه سراً وعلانية، كما يجب أن يذيع الكتاب عنه أعماله المبنية على الحق والعدل ليأمن الناس فى

حكمه وتزداد طاعتهم للقوانين وثقتهم بمصدرها . وأن يرفع إليه كل منهم النصيحة ومواطن ألم الناس (إن كان) نصيحة لا يخالطها رغب فى تقريب، ولا رهب فى إقصاء بذلك يؤسس الحكم على الحرية، وتنفذ قوانينه بالرغبة دون الرهبة وفى ذلك سعادة الحكام والمحكومين .

ومن الناس رجال قلدوا بعض الكتاب فأصبحوا يقولون أن الحق لا يصح أن يقال منا على أنفسنا ويظنون أن هذا ضرب من ضروب السياسة كما أنهم يظنون أنه يجب على كل فرد منا أن يكون سياسياً يستر عيب نفسه وذوية وأمته والإدارات الوطنية ويكشف الستر عن عيوب الغير وإدارات المملكة للإنكليز ـ ولا يعلمون أن الحق المتعلق بالمبادئ والأعمال العامة يجب أن يقال دائماً، سيما إذا كان وجهه غير خاف على المطلعين كما لا يعلمون أن السياسة ليست من أخلاق الأمم، وأنها مع ذلك لا تخالف قول الحق فى شىء إن إتباع ما يذهبون إليه هو الذى يفضى بالأخلاق الصحيحة إلى البوار وأن فى العمل به تحقيقاً للتهمة الموجهة علينا كل يوم من الإنكليز والأجانب ورمينا بعدم الكفاءة.

فالواجب علينا عمله تلقاء هذه الآراء أن نصرح بالنقد تصريحًا، سواء فى ذلك أعمال المحتلين أو أعمالنا فإنه آن للعقول أن تفك من قيود الوهم فقد أضناها القيد، وأن تعرض ما عندها على سوق الأفكار، حتى يبين الصالح من الفاسد فإن بقاء الباطل فى غفلة الحق عنه.

- ٨ -

عقدت الجمعية العمومية(١) جلستها أمس الساعة الثالثة بعد الظهر تحت رئاسة صاحب السعادة محمود سليمان باشا رئيس الشركة وبحضور أصحاب السعادة والعزة الآتية أسماؤهم :

على شعراوى باشا. إبراهيم سعيد باشا إبراهيم مراد باشا طلبة سعودى باشا مقار عبد الشهيد باشا إبراهيم بك الهلباوى السيد بك أبو على، السيد على بك الرفاعى، السيد بك خشبة، أحمد لطفى السيد، أحمد بك الهلالى، أحمد بك فتحى أحمد بك محمود، الخواجة اندراوس بشارة، حمد بك الباسل، حسين بك عابدين حسن بك جمجوم، حفنى بك الطرزى، حسن بك عبد الرازق، قطب بك قرشى عبد العزيز بك فهمى. سلطان بك محمود بهنسى، صالح أفندى زكى، عبد المجيد بك أبو نصير، عبد الستار أفندى الباسل صادق بك أباظة، محمد بك محفوظ محمد بك محمود خليل، محمود بك أبو النصر . محمود بك عبد الغفار، محمد بك عثمان أباظة، يوسف بك جعفر، محمد بك متولى، إبراهيم بك رمزى، سليمان بك أحمد أباظة، محمد بك الشريف، حسن بك الطوبى.

---

(١) نشر بالعدد ٢٦٧ من الجريدة فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٠٨ بعنوان : «الجمعية العمومية لشركة (الجريدة) المصرية».

واعتذر عن الحضور بعض الأعضاء وأناب بعض الأعضاء غيرهم عنهم فى الاجتماع وقام مدير الجريدة وألقى على الحاضرين هذه الخطبة الآتية.

يا سعادة الرئيس ويا حضرات الأعضاء .

اسمحوا لى أن أشكر لكم تفضلكم بالحضور إلى غرض عام ليس لأحد منكم فيه منفعة ذاتية مباشرة بل المنفعة عائدة منه مباشرة على مجموع الأمة المصرية وإن كان لمجموعكم هذا ولكل فرد من أفراده أن يغتبط بالنتائج العظيمة التى أدتها جمعيتنا، وتؤديها لأمتنا، التى تنتظر منكم - يا أكبر أبنائها - أن تحققوا لها مطالبها من السعادة القومية .

ثم اسمحوا لى بعد ذلك أن أقول كلمتين إحداهما عن حالتنا السياسية والاجتماعية، والثانية عن حالة شركتنا وحزبنا.

حالتنا السياسية والاجتماعية

ليس من السهل ـ أيها السادة ـ أن يفرق المرء فى مثل الظروف التى نحن فيها بين حالتنا الاجتماعية، وحالتنا السياسية فى موقف كهذا فإنهما وكلتاهما فى طور التكون مختلطتان تمام الاختلاط ولا يمكن رسم الطريق لكلتيهما منفردة عن الأخرى إلا فى وقت طويل لا يسعه المقام الآن وبجهد شديد لحضرتكم أن تقيلونى منه.

فالواقع أن النظام الاجتماعى لأمة يقتضى توفير الأمور الآتية:

١ ـ كون الفرد جزءًا من الأمة والشعور بذلك.

٢ ـ وجود التضامن بين الفرد وبين الأمة والشعور بهذا التضامن.

٣ ـ التوفيق بين مصلحة الفرد وبين مصلحة الأمة والشعور بهذا التوفيق.

تلك هى العناصر الأولى للمنسوج الاجتماعى فى كل أمة متماسكة الأجزاء متحدة المقاصد قادرة على بلوغ كمالها الوجودى الممكن فى طريق المدنية.

ولما كان الشعور بالتضامن والتوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الأمة قد نبتا فى مصر ولكنهما لا يزالان فى طور التكون وجب أن يعتبرهما المشتغلون بالسياسة فى مصر غرضين مهمين ويعملوا لنمائهما وتعهدهما دائماً لأنهما يدور

عليهما نجاح كل عمل من الأعمال السياسية. وهذا معنى قولى أن الحالة الاجتماعية والسياسية لا تزالان مختلطتين أشد الاختلاط.

***

كانت حالتنا السياسية قبل العام الماضى بعيدة عن أن تكون فيها حركة حقيقة تؤذن بالتقدم إلى الأمام فإن الأمة لم يكن بيدها من سياستها شىء بل كان ينظر عقلاؤها لمجريات الأحوال السياسية تمر بهم نظر المتفرج الذى لا يعنيه محاولة تغيير الأحوال الضارة بأمته ويكتفى دائمًا بأن يرجو المستقبل فى أن يزيل هذا الخمول والجمود عن الأمة حتى تشتغل بسياستها وتدبير نفسها، نعم كان يوجد أفراد قلائل جداً يشتغلون بالسياسة من الصحافيين وغيرهم وقد أفادوا كثيراً فى تنبيه الشعور الأمى وأخص منهم بالذكر سعادة زميلى مصطفى كامل باشا ـ شفاه الله ـ فإن كتاباته الحماسية قد أفادت كثيراً فى تنبيه هذا الشعور . ولكن أين عمل الأفراد مما تستدعى سياسة الأمة من القوى الكبيرة التى لا يتحقق وجودها إلا بأن تحل الجمعيات السياسية محل الأفراد ـ ولا شك فى ذلك ـ أيها السادة ـ فإن كل عمل سياسى لا يأخذ نماؤه ولا يبلغ كماله الممكن إلا فى يد الجماعات التى هى الأحزاب السياسية كما أن الأعمال التجارية والمالية والصناعية لم تأخذ نماءها وانتشارها التى هى عليه اليوم إلا فى يد الجماعات التى هى الشركات المالية والتجارية إلخ.

خلقت الحاجة فى مصر فكرة إيجاد الجمعيات السياسية أو شركات الجرائد السياسية أو الأحزاب السياسية أو ما شئتم من الأسماء فإن مؤداها جميعاً واحد فقال بهذه الفكرة المرحوم سلطان باشا وأستاذنا الإمام المرحوم الشيخ محمد عبده وغيرهما وبقيت الفكرة تتنقل فى الرءوس حتى نضجت على أيديكم فى العام الأسبق ودعا لها جماعة منكم فلبيتم الدعوة تلبية الكرام وعهدتم وقتئذ بوضع قانون الشركة شركة «الجريدة» المصرية لبعض الفضلاء من علماء القانون وأخص منهم بالذكر سعادة فتحى باشا وسعادة عفيفى باشا وحضرات عبد العزيز بك فهمى ومحمود بك أبى النصر ومحمد بك محمود خليل فسنوا القانون ووقعتم عليه فى جلسة ٢٣ يولية سنة ١٩٠٦ ونظراً إلى أن هذا العمل هو أول

عمل سياسى قام به كبراء المصريين رأى بعض حضراتكم أن يطلعوا رجال الحكومة الخديوية وقنصل الدولة المحتلة على جلية الأمر حتى لا يعتور عملهم الظنون والريب فاتخذ هذا العمل المملوء بالروية والاحتياط بوقاً ينفخ فيه خصومنا السياسيون كلما بدت لهم فرصة الإيقاع بالجريدة وكلما تنبه فى نفوسهم مبدأ تنازع البقاء ولكن صدوركم أرحب من أن تضيق بتهمة لا أصل لها ونفوسكم أقوى من أن تنصرف عن خدمة بلادكم بسبب قول الله يعلم أنه من الباطل فى قرار مكين .

***

شجع عملكم هذا فريقًا من الناس على تأليف شركة الايتاندار، و الاجيسيان استيندارد، كما شجع جماعة لا يزال أمرهم لم يخرج إلى الفعل على تأليف شركة لجريدة أخرى وإنا نرجو لكلتا الشركتين السياسيتين النجاح والفلاح.

ثم كان من تدرج شركتكم فى مراقى التقدم أن أعلنت بلسان فقيدنا المرحوم حسن عبد الرازق باشا تسمية جمعيتنا السياسية بحزب الأمة ونشر برنامجه ففرحت به الأمة ودخل فيه الأعيان والكبراء أفواجاً حتى بلغ عدد أعضائه إلى الآن حوالى٧٥٠عضواً .

فكنتم بذلك خير قدوة أيضاً . فقد قام بعدكم الحزب الوطنى بنشر برنامجه ويدعو الناس إلى الانضمام إليه فدخله أناس كثيرون.

ثم قام بعد ذلك المؤيد الذى لم يكن حديث العهد بالسياسة وألف حزباً سمى حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ودخل فيه بعض الناس أيضاً.

وبذلك سرت فى مصر روح الأحزاب السياسية وقامت الجمعيات مقام الأفراد فى المطالبة للأمة بحقوقها ونرجو أن لا تقصر الأحزاب همها على المطالبة، بل تسعى فى إنماء فكرة التضامن بين أفراد الأمة وترقية حالها الاجتماعية وتقوية مبدأ اعتمادها على نفسها فى كل أمر من الأمور على هذا يسرنى أن أقول لكم أن الأمة يجب أن تستقبل تأليف هذه الأحزاب بالسرور وأن

تعتمد عليها فى كل الشئون وأن الذين يقولون أن تعدد الأحزاب مضر أو غير نافع لا يزالون يجهلون إلى الآن طريق ترقى الأمم بل لا يزالون ينكرون قاعدة بديهية من قواعد العمل وهى أن الفرد أقل أثراً فى عمله من الجماعة وإنى أشعر أنكم جميعاً مغتبطون بتأليف هذه الأحزاب وبدئها فى العمل وإن أردتم أن تزدادوا سروراً بها فاذكروا أنكم أنتم البادئون فيها المشجعون على إيجادها ولكم عليها فضل التقدم .

***

أيها السادة:

ترون من ذلك أن حالتنا السياسية والاجتماعية أو بعبارة أخرى حالة الأمة المصرية من الاشتغال بتدبير نفسها سياسياً واجتماعياً قد انتقلت من حال السكون الذى قد جعل بعض المفكرين يقنطون من تقدمنا إلى حال الحركة بفضل هذه الأحزاب التى تألفت فأصبح باب العمل فى السياسة مفتوحاً لكل من يرغب فيه ولا عذر لليائسين وأصبح الفلاح مرجواً متى صحت عزائم العاملين وتوجهت الأحزاب بمجموعها للدعوة إلى تفهيم الأمة بأركان حياتها الاجتماعية وبث التعاليم السياسية الابتدائية التى تجمعها هذه القاعدة البسيطة التى هى «أن السلطة للأمة» وما يتفرع عنها من وجوب إقناعها بالحاجة إلى مشاركة الحكومة فى الأعمال العامة ؟ إلخ إلخ .

وإنى أعتقد أيها السادة أنه لا يمضى عقد من السنين على شغل الأحزاب بهذه السياسة المعقولة المتعدلة المناسبة لحال الأمة المصرية إلا ويتغير فيها مجرى الأحوال وتصبح الأمة فى ظل سمو أميرها محترمة الرأى لدى الحكومة، نافذة القول وهذا هو أس السعادة القومية من الوجهة السياسية.

شركة الجريدة وحزب الأمة

اسمحوا لى أيها السادة أن أوقفكم بكلمة على مجريات الحال فيما يتعلق بنا نحن أعضاء شركة الجريدة وأعضاء حزب الأمة وماهية هذه الحركة الجديدة ضدهما .

ليس فى البلد من لا يعلم بأن بعض إخواننا أعضاء شركة الجريدة قد انشقوا عليها بمؤثرات حديثة بعضها ظاهر وبعضها خفى ولكنها كلها ترمى فى ظاهرها إلى غرض واحد وهو تصفية شركة الجريدة وانحلالها ولا شك فى أن ذلك يؤثر أفضل تأثير على حزب الأمة وأعماله .

وأن الأعضاء الذين صرحوا برغبتهم فى الخروج من الشركة تدور شكواهم على نقطتين: إحداهما: أن مدير الجريدة ومجلس إدارتها مستبدون بأعمالها وبذلك سارت الجريدة فى طريق غير المرسوم لها بمقتضى قانونها. الثانى : أن الشركة لم يبق لها من رأس المال ما تستمر به الجريدة والمطبعة.

أما استقلال مدير الجريدة ومجلس الإدارة بأعمال الشركة فهو الواقع وأنى لا أتأخر عن الاعتراف به لأن قانون الشركة أو العقد الذى أمضيناه جميعاً حصر السلطة فى مجلس الإدارة وأن العقد الذى قبل به مدير الجريدة وظيفته يعطيه الحرية الكاملة فيما يكتب إلا أن يحتج عليه مجلس الإدارة وهنا لك يرفع الخلاف للجمعية العمومية.

وها هى محاضر مجلس الإدارة بين أيديكم هل تجدون فيها أثراً لاحتجاج من هذا النوع. ويسوءنى أن أخبركم بأن أغلب إخواننا الذين صرحوا بالخروج هم من مجلس الإدارة فهل حضروا مرة فيه واعترضوا على خطة الجريدة ؟ كل ذلك لم يكن وبهذه المناسبة قد قال الناس إذا كان مؤسسو الجريدة عاجزين عن تقويم عوجهم فإنهم عن تقويم الأمة أعجز فانظروا كيف رمونا بالضعف مع أن قانوننا يكفل لكل شريك لديه شكوى من الجريدة أن يجمع مجلس الإدارة ويبثه شكواه ولم يحصل من ذلك شىء فالظاهر أن هذا لا يصلح سبباً لخروج الشركة، بل هناك سبب آخر غير ما يقال.

أفلح خصوم الجريدة فى أن يفهموا بعض الشركاء أن الجريدة تعادى السلطة ولكنهم لم يأتوا على هذا القول بدليل وقد دافعت الجريدة عن نفسها فى هذه النقطة ولم تجد حتى من خصومها من يدفع قولها بالدليل.

أما الأمر الثانى : وهو الحال المالى فها هو الحساب الختامى للسنة الماضية وميزانية السنة الحالية وجملة رأس المال وحساب الإيرادات بين أيديكم تجدون منه أنه لم يصرف من رأس المال فى سبيل المصاريف العمومية إلا نيف وسبعة آلاف جنيه، ورأس المال نحو العشرين ألف جنيه والمقدر لإيرادات العام المقبل فوق خمسة آلاف جنيه، فيكون الاحتياطى الذى لن يدخل ميزانية المصروفات هو كل إيراد السنة المقبلة، فكيف يقال بعد نظر هذه الأرقام بأن حال الشركة المالية سيئة .

كل ذلك يظهر لكم بالأرقام أنه لا بأس على شركة الجريدة بالمرة، ولكن أتعرفون فيماذا نحارب؟

إنا لا نحارب فى أشخاصنا فيكون الأمر هينا ولا فى أموالنا فيكون الأمر أهون، ولكن خصومنا يحاربوننا فى أعز شىء لدينا جميعاً وهو شرف الأمة.

أنهم يريدون أن يثبتوا ـ إذا انتصروا فى حربهم وأفلحوا على تفريقنا ـ أن أعيان الأمة لا يثبتون على مبدأ وأنهم أقل كفاءة من أن يقوموا بعمل سياسى، وأن إرادتهم أضعف من أن تحتمل مقاومة لمبادئهم أفليس ذلك ماسا عن قرب بشرف الأمة؟

دونكم ما قال سعادة رئيس حزب الإصلاح فى المأدبة التى أقامها حزبه للضيف الأجنبى النائب الإنكليزى:

«ولذلك شرعت الحكومة فى وضع مشروع لذلك وبلغنا أنها قد أنجزت المشروع وهى الآن تأخذ فيه آراء المديرين تنفيذاً لاقتراح اللورد كرومر».

«وليس هذا بغريب على هيئة وزارة مضى عليها نحو ثلاث عشرة سنة وهى تأتمر بأوامر اللورد وتنصاع لإشارته ولكن الغريب أن نقرأ من أعيان البلاد قد نشطوا للأعمال السياسية فى أخريات الأيام قد خدعوا، أو كما يقول العامة سرقتهم سكين اللورد، فهم لا يزالون مسروقين بها».

«هؤلاء ولو أنهم يحاولون أن ينفضوا أيديهم من سياسة اللورد قولاً، هم يتبعون سياسته فعلاً».

«هؤلاء الذين أظهروا شجاعة لم يعتادوها فى السياسة من قبل بإصدار جريدة يقولون أنها تعبر عن آرائهم، قد جروا فى تيار الحكومة ووضعوا مشروعاً كذلك خاصاً بتوسيع اختصاص مجالس المديريات وهم لم يضعوه إلا بعد أن قرءوا اقتراح اللورد كرومر، وبعد أن علموا بمشروع الحكومة، فكأنهم يقولون مثلها تبعاً لقول اللورد كرومر أنه لم يحن الوقت لأن يوسع اختصاص مجلس الشورى والجمعية العمومية».

تعلمون من ذلك مقدار ما يسره لكم المؤيد من إعلان التهكم والسخرية بأعيان أمته وليس هذا بغريب، بل الغريب أن بعض الأعيان ينشقون عن إخوانهم بغير سبب مقبول ليعينوه على أن يقول فيهم أكثر من هذا القول.

غير أنى لست فى مقام الرد عليه ولا مقابلة سخريته منها بمثلها، فإن لذلك وقتاً أحر يصفى فيه الحساب ولكن إذا أردتم أن أقول لكم كلمة من الظروف التى قضت على حزب الأمة أن يعجل بتقديم مشروع مجالس المديريات دون غيره من مشاريع توسيع اختصاص الهيئات النيابية الأخرى فلكم ذلك فأباحوا له الكلمة فيه فقال:

تعلمون أن حزب الأمة انتخب فى جلسته المنعقدة يوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٠٧ (قبل تأليف حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية) لجنة للنظر فى مشروع تعديل القانون النظامى وتوسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة والعمل لذلك بكل الوسائل المشروعة ونظراً إلى أن اللجنة علمت بأن الحكومة كادت تفرغ من وضع مشروع لتعديل القانون فيما يتعلق بمجالس المديريات وأن الفرصة مناسبة للدخول معها فى مناقشة من هذا النوع يرجى من ورائها إقناع الحكومة ببعض ما تطلبه الأمة من هذا النوع إن لم يكن به كله. وضعت اللجنة المشروع ووضعت مذكرة بأسباب التعديل وقدمها كل من أصحاب السعادة رئيسنا محمود سليمان باشا وعلى شعراوى باشا وإبراهيم سعيد باشا وإبراهيم مراد باشا ومحمود سليمان باشا وعلى شعراوى باشا وإبراهيم سعيد باشا وإبراهيم مراد باشا ومحمود بك عبد الغفار قدموها باسم حزب الأمة إلى صاحب العطوفة رئيس مجلس النظار فوعدهم خيراً. وأنهم ليدأبون فى السعى لدى الحكومة

لإعطاء مجالس المديريات ما يمكن من السلطة. ومن أين يعلم أنا لا نشتغل بمشروع توسيع اختصاصات الهيئات الأخرى؟

لم ننشر هذا الأمر ولم نشأ أن ننادى به كغيرنا ممن لا يزالون ينادون بما سيفعلون لأنه لا مصلحة لنا فى أن ننشر عن أنفسنا ولا أن نعلن عن حزبنا بل مصلحتنا تنحصر فى أن ننال حق الأمة بالفعل لا بالقول والوعود.

***

ليس من الصعب - أيها السادة - أن يوضع أى مشروع ويقدم للحكومة، بل الصعب هو انتهاز الفرصة المناسبة وتحسين الوقت اللازم والدخول إلى النجاح من بابه ومحاولة إقناع الحكومة بالرضا عن الطلب وتنفيذه - فأمرنا كله قاصر على الإقناع ولا إكراه فيه وإلا فإن مجلس النظار تحت رئاسة سمو الجناب العالى قد رفض طلب الجمعية العمومية للمجلس النيابى فماذا يعمل حزب الإصلاح تلقاء هذا الرفض الصريح .

أظن أن الطريقة التى اتبعتها لجنة حزب الأمة هى طريقة رشيدة مفيدة، وأكرر لكم أيضاً بأنا لا نتجر فيما نعمل لأمتنا وليست الطنطنة والشنشنة التى يستعملها غيرنا مناسبة لمركز احترامنا من الأمة ولا هى ضرورية لنا كما هى ضرورية لغيرنا، لأنا إن عملنا خيراً لأمتنا فإنما نعمل لنفسنا وكل منا إذا أراد قضاء غرض خصوصى له ليس من مصلحته أن يشهره على الناس خصوصاً قبل الحصول عليه بل قد يكون إعلان المشروع والتفاخر به موجباً لعدم قبوله فى بعض الأحيان - وليس المراد هو الطلب، فكم طلبنا وطلب غيرنا؟ ولكن المطلوب هو الحصول على الحقوق .

فانظروا كيف اتخذ حرصنا على مصلحة الأمة الآن مطعناً من المطاعن التى توجه لنا ربنا إنك أعلم بما يسرون وما يعلنون.

***

نرجع الآن إلى ما كنا فيه:

إن التهمة التى تتهم الجريدة بها غير صحيحة، وإن الشركة ما لها موفور، وهأنتم أولاء أصحاب الجريدة فإن كان فى قانونها نقص فكملوه أو عدلوه وإن كان لمدير الجريدة هوى خاص أو به خروج عن القانون أو كان هو المراد شخصاً من كل هذه الحركة فلنستبدله بغيره وأنه فى غاية الاستعداد الأن لان يستبدل بغيره من غير قيد ولا شرط كل ذلك بشرط أن لا نفشل فى عملنا العام، فإن ذلك كما ذكرت لكم ماس عن قرب بشرف الأمة الذى يجب أن نفتديه بكل مرتخص وغال وأنى شديد الرجاء فى أن هذه الفتنة القائمة ستنقضى وأنه سينكشف للناس جميعاً أن الجريدة لم ترد بشىء مما تكتب أن تمس شيئاً يتعلق بالسلطة الشرعية عن قرب أو عن بعد، ولكنها تريد تعويد الأمة على فهم الأشياء بحقيقتها، وأنه لا تنافى مطلقاً بين طلب الحق والإخلاص، وأنه لن يمضى قليل من الوقت حتى يكف الذين يسعون بها لدى الأمة ولدى السلطة عن سعيهم متى عرفوا أن ذلك لا يجديهم نفعاً وأن السلطة الشرعية ترى الجريدة كغيرها من جرائد رعاياها متناهية فى الإخلاص لها، عاملة على المطالبة بحقوق الأمة فإن الحق لا بد أن يظهر ولو أبطأ ظهوره وأن الله مع المخلصين.

وبعد أن فرغ الخطيب من خطبته وافقت عليها الجمعية ونظرت فى أعمالها واقترع على إسقاط ستة أعضاء من مجلس الإدارة وانتخاب غيرهم حسب القانون فكانت نتيجة الانتخاب هى أن الذين نالوا الأغلبية هم حضرات أصحاب السعادة والعزة إبراهيم باشا سعيد، وعمر بك سلطان وإبراهيم بك الهلباوى، ومحمود بك أبو النصر، والسيد على بك الرفاعى، وعلوى بك الجزار. وانتخب حضرة الفاضل حسن بك عبد الرازق المحامى فى مجلس الإدارة.

وكان مؤدى قرارات الجمعية ما يأتى:

انتداب لجنة للمداولة مع حضرات الشركاء الذين صرحوا بالخروج من الشركة فى أسباب ذلك .

أن الجريدة لم تتعد قانونها فإن التهمة التى اتهمت بها غير صحيحة.

إن التصديق على الحساب الختامى لسنة ١٩٠٧وعلى ميزانية سنة ١٩٠٨ .

وقد تناقش حضرة حسن بك جمجوم فيما كان يأخذه على الجريدة، ولما أقنعه إخوانه سحب خطابه الذى صرح فيه بالخروج فنشكره على الرجوع إلى الحق لأن ذلك من أكبر الفضائل .

وانفضت الجمعية على ما يرام من الوفاق.

المجالس النيابية

- ١ -

ليس من العبث أن نبدى طرفاً من ملاحظاتنا على هذا المشروع مشروع المجلس التشريعى[١] فإن واضعه جناب اللورد كرومر قد دعا أهل مصر من الوطنيين ونزلائها الأجانب إلى الخوض فيه. ولا بدع أن يخوض المصرى فيه مقدرا نتائجه من جهة كونه يفيد مصر فى تقدمها الاجتماعى والسياسى أو هو كما يقول بعضهم مملوء بمقاصد سياسية مخيفة.

لا خلاف فى أن الامتيازات الأوروبية التى كسبها الغربيون فى الممالك اللانصرانية كممالك تركيا وفارس والصين واليابان إلخ إلخ كان سببها اختلاف قوانين الشرق عن قوانين الأوروبيين. فأيما أمة سنت لنفسها قوانين تشابه القوانين الأوروبية أو اعتنق أهلها مذاهب التمدن الحديث أصبحت الامتيازات الأجنبية لا محل لها فيها. ومصداق ذلك أن اليابان فى سنة ١٨٩٤قد اتفقت مع الدول الأوروبية على أن تلغى الامتيازات فى بلادها ابتداء من سنة ١٨٩٩وقد كان ذلك.

---

(١) نشر بالعدد ٥٥ من الجريدة فى ١٤ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان «مجلس التشريع الدولى».

إما الامتيازات فى الدولة العلية فلم تكن علتها مجرد مخالفة القوانين بل أنه يؤخذ من روح أقوالهم أن الامتيازات تدوم فيها مادام الدين الإسلامى. فقد همت الدولة العلية فى ١١ أكتوبر سنة ١٨٨١ أن تلغى بعض المزايا التى كسبها القناصل بالعادات دون نصوص المعاهدات فأجابتها الدول على ذلك بالرفض اعتمادا على أن الباب العالى ليس له بمحض إرادته أن يبطل تلك العادات القديمة. ويكاد الأوروبيون يكونون مجمعين على ما قيل: «أن تركيا لا يمكنها أن تقدم برهاناً على أنها تعامل المسيحيين بالعدل فلا يصح أن يترك المسيحيون لتصرف الباشاوات والمحاكم الإسلامية لأن ذلك يقضى على النزالة الأوروبية فى بلاد الشرق».

وأقرب شاهد على أن أوروبا تقول بوجوب وجود الامتيازات مادام الإسلام إن تلك الامتيازات قد ألغيت من الولايات العثمانية التى استقلت بمقتضى معاهدة برلين وهى رومانيا والصرب. كذلك كان الأمر فى البلغار على أنها لا تزال تابعة لتركيا تبعية اسمية كما ألغيت الامتيازات بالضرورة من البوسنة والهرسك اللتين لا تزالان تحت السيادة الاسمية للباب العالى وإن كانتا فى الواقع ملحقتين بالنمسا بالفعل إلحاقا كاملاً إذ أن النمسا تجند أهل هاتين الولايتين فى الجيش النمساوى. وكما ألغيت من قبرص مادامت إدارتها إنكليزية. على أن علة بقاء الامتيازات فى بقية ولايات الدولة العلية لا يمكن أن تبقى إلى الأبد لأن السياسية أوجدتها فالسياسة تعدمها متى تغيرت وجهتها.

وعلى كل حال فإن الامتيازات الأجنبية هى فى أصل وضعها مزايا أعطيت للأوروبيين لتيسر لهم الإقامة فى الشرق فى تلك القرون الماضية إقامة طيبة كأنهم فى بلادهم.

ومن هذه الحوادث التى ألمعنا إليها يعلم القارئ أن قوانين الامتيازات هى قوانين ضرورة تزول متى زالت الضرورة. بهذه المثابة رأى الخديو الأسبق أنه يصعب انتظار الوقت الذى تثق فيه أوروبا بالقوانين المصرية والمحاكم الأهلية فأراد أن يخفف الأضرار التى تنجم عن المحاكم القنصلية فسعى بواسطة وزيره نوبار باشا فى إنشاء نظام قضائى مؤقت يقلل شيئا من أضرار هذه الامتيازات المؤقتة أيضا، وهذا النظام القضائى هو المحاكم المختلطة التى يؤخذ من روح تشريعها ومن مدد اشتغالها أنها مؤقتة كالنظام الذى خلفت معظمه.

وإن كان لا يغيب عن الذهن أيضا أن ذلك التوقيت كان من أسبابه أن أوروبا كان عندها بعض الشك فى حسن سير تلك المحاكم على محور النظام والعدل فإذا لم تقم تلك المحاكم بالمطلوب منها عادت حال الامتيازات إلى ما كانت عليه قبلها.

كان ينتظر المصريون أن يرقوا بالعلوم والآداب ويظهروا لأوروبا بالمظهر الذى يقنعها بأنه لا خوف على مصالح رعاياها من أن تشرع لهم الأمة المصرية كما تشرع لهم رومانيا ولا من أن يتقاضوا أمام المحاكم المصرية كما يتقاضون أمام محاكم الصرب. وكانوا يظنون بحق أن رقيهم السريع وحسن علاقتهم الحالية مع الأوروبيين الذين يقطنون مصر ستسهل فى المستقبل على الحكومة المصرية أن تنجح لدى الدول فى إلغاء الامتيازات الأجنبية. ولابد أن تكون فكرة نوبار باشا فى إنشاء المحاكم المختلطة هى التى ذكرناها بدليل كون المحاكم المذكورة مؤقتة وبدليل ما ذكرنا عن اليابان.

قلنا إن الامتيازات الأجنبية تضر بما للسلطة المحلية من الحقوق ولكنها تشريع ضرورة لا يماثل التشريع المحلى لأن الأول يبيد عند انقطاع الحاجة إليه أو زوال العلة التى أوجدته ولكن التشريع المحلى يشرع ليدوم إلى الأبد وأن جرت عليه التغييرات التى تقضى بها ظروف الأحوال. لذلك لا نرى من الصواب ما حاوله جناب اللورد كرومر من إقناع المصريين والأوروبيين بإنشاء مجلس تشريع دولى يجدد الحقوق الاستثنائية بحقوق عامة أصلية لا يكون من السهل على حكومة مصر إقناع أوروبا بالتنازل عنها مهما ترقى المصريون.

نعم أنه لا يمكن أحداً أن ينكر أن هذا النظام الحالى فيه من الصعوبات التى تحمل على النظر فيه بالعناية والتفكير لأن الحكومة لا تستطيع كل يوم أن تقنع الدول بلزوم ضرب ضرائب على دخل الأوروبيين القاطنين فى المدن مثلا فهى أمام هذه الصعوبة تستسهل أن تنفق كثيرا مما تجبيه من ضرائب الأطيان وغيرها على تصليح الشوارع وإقامة المتنزهات والأبنية الفخمة التى ربما ينفرد الأوروبيون بالتمتع بها دون المصريين. وفى ذلك من الظلم فى توزيع الضرائب ما لا يخفى. وأضف إلى ذلك أن كثيراً من صغار الأوروبيين يعتدون على الوطنيين

ويقال بعد ذلك أنه سيق المعتدى إلى القنصلاتو التابع هو له ولا يعلم الناس على أى قانون يعاقب ولا كيف ينفذ عليه الحكم. وفى ذلك ضرر بين لا يخفى.

ولكن مع ذلك يجب البحث فيما إذا كانت الصعوبات أو الإضرار الناتجة عن هذا النظام الحالى الذى هو بطبيعته غير مستحق البقاء كما قدمنا هى أكثر من الضرر الذى يحيق بالمصريين إذا صح إنشاء مجلس التشريع الدولى المذكور.

إن المجلس المذكور سيكون مجلساً أجنبياً عن المصريين من جميع وجوهه ومع ذلك تكون القوانين التى يسنها نافذة على المصريين تقوم بتنفيذها محاكم أجنبية أيضا وينفذ أحكام هذه المحاكم بوليس أجنبى أيضاً. كل ذلك من طبيعته أن يرفع بالحس مركز ضيوفنا الذين هم عندنا على الرحب والسعة على مركزنا فى بلادنا وحسبك هذا جرحا للشعور الوطنى سيما إذا لوحظ أن مجلس شورى القوانين يبقى على حاله من الحرمان من كل سلطة تشريعية ويكون التشريع للوطنيين إما خاصًا بسلطة الحكومة من غير قيد وإما خاصًا بسلطة ذلك المجلس الأجنبى. ولا نستطيع أن ننكر أننا متأخرون عن أوروبا ولكننا لا نستطيع أيضا كما لا يستطيع منصف أن يقول بأن جماعة الأوروبيين الذين غادروا بلادهم طلبًا للتوسع فى التجارة كرعايا بعض الأمم وطلبا للرزق من حيث هو كرعايا البعض الآخر والذين سيشكل المجلس منهم يعتبرون أفضل بكثير من كبراء المصريين المنتخبين حتى يمكن للمنصف أن يسمح بأن هؤلاء التجار يكون لهم حق التشريع لنا فى حين أنه ليس لنا حق التشريع لأنفسنا. ومن ذا الذى سيدافع عن مصالحنا فى ذلك المجلس ـ لا شك فى أن مثل هذا المجلس يخالف فى ذاته القاعدة العامة للمجالس النيابية فى التشريع كما يخالف بوضعه مصلحة المصريين وربما خالف مصلحة الأوروبيين النازلين فى مصر أيضا كما يقول كثير من عقلائهم.

قد زيد على هذه الفكرة أن المجلس متى شبَّ وترعرع وتقدم المصريون إذا قدر لهم التقدم انقلب إلى برلمان مختلط يكون من شأنه بالضرورة أن يثبت بالحس إثباتا جديداً أن الأوروبى فى مصر هو أهلها الحقيقى وأن المصرى فيها فضلة لا قيمة له على طريق الاستعمار الأمريكانى القديم ولا ندرى هل يكون

الأمر وقتئذ فى هذا البلد ـ بلد العجائب ـ أن يسوَّى بين المصرى والأوروبى فى الحقوق أو تنقلب الامتيازات من كونها امتيازات للأوروبيين إلى أن تكون امتيازات للمصريين البيض على المصريين السمر؟ تلك هى نتيجة لازمة لهذا المجلس التشريعى الذى يجعل الأجانب بالزمان تتأصل فى نفوسهم عادة التقنين والحكم على المصريين كما تتأصل فى نفوس هؤلاء عادة الرضا بهذه القوانين المقول بأنها محلية ولا يسنها إلا الأجانب.

كل ذلك كان يتسنى بحق للمصلح إذا كان يسير فى إصلاحه على قاعدة «نكلزة الأمة أو غربنتها أى جعلها إنكليزية أو غربية» ولكن هذه الأمة المصرية أكثر عدداً وأشرف تاريخاً وماضياً من أن تفنى وتتنازل عن مشخصاتها. أما إذا كان المصلح يريد أن يبقى مصر حافظة لأميتها وجنسيتها ولغتها ومشخصاتها ويصلحها على ذلك بالطرق المعروفة للإصلاح كالتربية والتعليم والتمرين على حكم نفسها بنفسها كما وعد ويعد بذلك ساسة إنكليز فيكون مشروع المجلس الدولى ليس من طرق الإصلاح السياسى بل هو من طرق التأخير السياسى وإن أفاد المالية المصرية شيئاً لا يذكر فى جانب أضراره. لأن العمدة فى الإصلاح السياسى على السكان دون المكان إذ ما فائدة المصرى من أنه يوجد فى بلده مجلس تشريع ذو رأى نهائى قطعى فى القوانين التى تنفذ فى بلده ولا يكون له فيه صوت يسمع عن قرب أو عن بعد؟

الفصل فى مسألة المجلس الدولى يتعلق بإنكلترا والمصريين من طرف وبالدول التى لها امتيازات ورعايا فى مصر من طرف آخر. ولكن يرى النزلاء فى مصر بل أحاسنهم أن هذا المجلس ليس لمصلحتهم بدليل ما كتبوا عنه فى بعض الجرائد وما قدموه من المذكرات لجناب اللورد كرومر. وهذا يفيد تفضيلهم الحال الحاضرة على نظام من هذا القبيل.

ويرى المصريون جميعا أن يفسحوا إلى الأجانب فى مصر على الرحب والسعة دفعوا ضرائب أو لم يدفعوا كل ذلك أهون من هذا المجلس المحفوف بالمخاطر على حال مصر السياسية ولا شك فى أن السير غورست سيحل ملاحظات المصريين وملاحظات الأوروبيين محل القبول فى هذا المشروع الخطر النتائج على مصر اجتماعياً وسياسيا لأنه هو المسئول عن إصلاحها من الوجهين المذكورين.

- ٢ -

كل حزب سياسى إنما يتكون من مجموعة أفراد يعرف بعضهم بعضاً فى حال التكوين على الأقل ثم يتبادلون أفكارهم ويتفاوضون فيها ثم يكون من ذلك الاتفاق على مبدأ معين ترسم غايته والوسائل الواجب استخدامها لبلوغ تلك الغاية أى الاتفاق على اللائحة التى يسير عليها عمل ذلك الحزب(١). وليس فى مصر على ما نعلم شىء من هذا القبيل فلم يكن من جماعة أنهم افتكروا فى شأن ترقى بلادهم وتفاوضوا فى الوسائل الممكنة التى تؤدى إلى هذا الرقى ووضعوا لها لائحة معروفة. نعم أنه يوجد فى مصر طبقة مستنيرة من بين الموظفين فى الحكومة والمشتغلين بالأشغال الحرة والأعيان يشعرون بحاجة البلاد إلى رأى عام يتكون من الأفكار الصحيحة. وهؤلاء يزيد عددهم يوما فيوم ومعظم ما يريدون أن تكون للأمة حياة حقيقية مستقلة ذات وجود ذاتى لا أن تكون كما هى الآن تتراوح بين أن تفنى شخصيتها فى عبادة السلطتين عند اتفاقهما وبين أن تتفرق شيعا عند اختلافهما. وأن هذا الشعور قد يكون عامًا فى أفراد هذه الطبقة الراقية وإن لم تكن هذبته مفاوضة ولا لمت شعثه رابطة مما تربط رجال الحزب

(١) نشر بالعدد ٥٨ من الجريدة المؤرخ فى ١٨ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان «المجالس النيابية: مطالب الأمة من مساعدة السير غورست».

الواحد فى الأمم المتمدنة- هؤلاء هم الذى يصح أن يكون لهم من خدمة بلادهم النصيب الأوفر لأنهم يمتازون كثيراً عن غيرهم بأن الموظفين منهم يغلب أن يكون جل ما يقصدون من الوظائف أن يخدموا بلادهم وأمتهم لا إن حاجة الارتزاق هى التى تحملهم على البقاء فى تلك الوظائف ومن كان منهم فى شغل من الأشغال الحرة يلحظ دائماً فى القيام بواجبه العملى مصلحة الأمة فيما يقول وفيما يفعل.

يرون أن التحلل من ربقة الوهم والمجاهرة بالرأى هو أول ما يجب عليهم نحو بلادهم ويرون النفاق ومحاباة السلطات أكبر عار وأفعل عامل فى التأخر الظاهر الأثر بيننا. ولذلك قل أن يكون أحدهم محبوباً عند السلطة أو مقرباً منها.

يشارك هذه الفئة فى الرأى عدد غير قليل من كبراء البلاد ويدينون برأيهم ألا وهو السعى بالمسالمة والاعتدال فى نيل الأمة حياة سياسية بالتدريج الممكن. ولما كان الاعتدال فى الطلب قل أن ينبذه عاقل مجرب كان لا غرابة فى أن نسمى مطالب الطائفة المعتدلة هى مطالب الأمة التى تطلبها من السلطة وتلتمس فى تحقيقها مساعدة جناب السير إلدون غورست عميد الاحتلال. خصوصاً متى كانت هذه الطلبات ليست من الأمانى المجردة التى يعز تحقيقها.

قلنا إن طلباتنا هذه من الطلبات المتواضعة المعقولة المشروعة لأنها ليست شيئاً آخر إلا الاعتراف للأمة بالوجود الذاتى. ولا نظن أحداً يعد مبالغا فى الطلب إذا كان كل ما يطلب هو الاعتراف بوجود خاص له.

إن الأمة من حيث هى أمة لا يمكن الاعتراف لها بوجود ذاتى أو حياة حقيقية إلا إذا كان لها من إدارة أعمالها الحظ الملائم لدرجتها فى الرقى الاجتماعى. تلك الإدارة التى مظهرها فى الوجود الأمى تنحصر فى تخويلها شيئا من السلطة التشريعية وتمكين أبنائها من وظائف الحكومة. وهذا كل ما تطلبه الأمة وتراها مغبونة إذا لم تجب إليه.

وإنا فى هذا المقام نفصل هذه الطلبات تفصيلاً بيانا لفكرة الجمعية العمومية فى طلبها المعجل من توسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة. وإجابة على ما

طلبه جناب اللورد كرومر فى تقريره من أنه يراد معرفة ما يطلبه المصريون من حيث المجلس النيابى وقاعدته ليرى جناب المعتمد الجديد أن طلباتنا من التقدم السياسى لم تكن مبنية على الطفرة بل سالكة الطريق الطبيعى لها.

السلطة التشريعية

لسنا نقول مع القائلين بطلب غير الممكن لنعطى الذى يمكن. كما إنا لا نوافق الذين يقولون إن المصريين لم يبلغوا من الرقى الأدبى شيئاً يؤهلهم إلى درجة من درجات التقدم السياسى فإن هؤلاء وهؤلاء لنا ظالمون.

يطلب الفريق الأول الاستقلال العاجل وما أعددنا له من عدة كاملة تحمى بقاءه، وهم يعترفون بعدم الاستعداد الكامل لذلك الاستقلال العاجل فكأنهم من حيث لا يشعرون يعترفون بوجوب التدرج فى الحالة السياسية لتكون هى والرقى الاجتماعى سائرين فى مستوى واحد. وينكر الفريق الثانى استعدادنا بالمرة لهذا الرقى السياسى فى حين أنه يعترف لنا بالترقى الأدبى فهو من حيث لا يشعر يكاد يقول بأنا واقفون عند حد لن نتخطاه بعد أن من علينا بتخطيه. وهب أننا على رأى هذا الفريق. فإنا لم ندع أنا نريد التقنين لغيرنا بل نريد أن تقتصر سلطتنا التشريعية على القوانين التى تختص بنا مباشرة ولا يضار بها أحد غيرنا سواء كان من النزلاء الأوروبيين أو من المحتلين. ولا تصل هذه القوانين إلى مسّ مصالحهم بأية صورة من الصور كما سنبينه. ولقد يعجبنا فى الرد على منكرى تقدمنا تذرعا لحرماننا من السلطة التشريعية بالمرة ما قاله «تين» فى سنة ١٨٥٢ «إن كان فى فرنسا سبعة ملايين من الخيل فإن لهذه الخيل الحق فى التصرف فيما تملك. ومثل هذه الأمة مهما كان مقدار الانحطاط منها» نروى ذلك مقيدا بقوله «إن خير نظام للحكومة هو النظام الذى يناسب درجة الأمة من التمدين».

وضع اللورد دوفرين قواعد القانون النظامى فى مصر على الصورة التى هو عليها الآن لا ليبقى كذلك بل لنعدل نصوصه تبعا للترقى الأدبى فى مصر. ولكن هذا القانون قد مر به كل ذلك الزمان وهو على حاله، وليته بقى على حاله بل اختزل منه إحدى هيئاته الأربع. (مجلس شورى الحكومة) على أن البلاد خطت

فى سلم الترقى الأدبى خطوات قد اعترفنا بها لجناب اللورد كرومر كما أنه هو أيضا قد صرح بها فى خطبته الأخيرة بما لا يجعل للشك محلاً فى أن الوقت قد حان لترقيه شأن هذا القانون وتقريبه من القوانين النظامية فى البلاد المتمدنة وجعله فى مستوى واحد مع مقدار الرقى العصرى لأهل مصر بل نقول أن هذه أنسب الفرص لرفع هذا القانون إلى أفق المطلب الشريف الذى تمنى المصريين به إنكلترا وهو حكم أنفسهم بأنفسهم.

تلك هى القاعدة التى تدور عليها طلبات المصريين المعجلة. وأنا نرى أن تعديل هذا القانون ينحصر فى ثلاثة أمور. الأول ـ تعديل طريقة الانتخاب والثانى ـ تجديد مجلس شورى الحكومة. والثالث ـ توسيع اختصاص المجالس الحاضرة.

(١) تعديل طريقة الانتخاب

طريقة الانتخاب عندنا فى مصر يمكن اعتبارها طريقة وسطا بين طريقة الديمقراطية وطريقة الأرسطوقراطية وهى على رأينا خير الطرق وأكثرها ضمانة لمصلحة الأمة وأقربها إلى التطبيق العملى. ألا وهى إباحة الانتخاب من غير قيد جدى لجميع المنتخبين (بالكسر) وحصر المنتخبين (بالفتح) فى طبقة ليست ضيقة جدا كما فى الأرسطوقراطية ولا واسعة جدا كما فى الديمقراطية إذ لا يشترط عندنا فى المنتخب (بالفتح) إلا معرفة القراءة والكتابة وأن يكون من المولين الذين يدفعون ضريبة قدرها خمسون جنيها مصريا فى السنة إن كان منتخباً لمجلس المديرية أو لمجلس شورى القوانين وعشرون جنيها فى السنة أن كانت منتخباً للجمعية العمومية- ولا شك فى أن الحكومة كانت تلاحظ وقت من هذا القانون بأن الذين يدفعون هذه الضرائب هم طبقة خاصة محصورة العدد بدليل أن القانون يعبر عنهم بالأعيان. وعلى ذلك يجب القول بأن الحكومة كانت تؤسس هذا القانون على قواعد أرسطوقراطية صرفة أى أنها بالغت فى مقدار النصاب الذى اشترطته لانتخاب أعضاء الهيئات النيابية ـ أما الآن وقد تقدمت الحالة الاقتصادية للأهالى فإن الطبقة التى فيها حصر الانتخاب قد زاد عددها عن المدلول العرفى لكلمة «أعيان» لأن الطبقة الوسطى أصبح أغلبها يدفع للحكومة سنويا مثل هذه المبالغ ومن هذا يرى القارئ أن فكرة حصر الانتخاب فى

الأعيان أو طريقة الأرسطوقراطية التى لاحظها واضع القانون قد سقطت وصارت الطريقة الآن وسطا بين الديمقراطية القليلة اشتراط النصاب أو العديمة. وبين الأرسطوقراطية التى تشترط المبالغة فى النصاب اللازم للانتخاب.

وللناس فى هذا النصاب الانتخابى آراء متباينة فمنهم من يريد إلغاءه بالمرة ومنهم من يريد إبقاءه وزيادته إلى ضعفين أو أكثر من ذلك. كل حسبما يظنه صالحا. فأما رأينا فهو بقاء النصاب. الانتخابى على ما هو عليه الآن. ولا يعفى منه إلا العلماء المشتغلون بالمهن الحرة كالمحاماة وصناعة الطب والهندسة إذا كونوا لهم طوائف مرتبة وقبلت الحكومة أن تنتخب كل طائفة من ينوب عنها فى مجلس شورى القوانين.

***

من علماء القانون هنا من يرون أنه يجب حصر المنتخبين (بالكسر) أيضا فى طبقة من الناس يكونون من صغار الملاك لا يدفعون من الأموال إلا شيئاً يسيراً ـ وهذا المذهب رغما عن كونه قد يطابق روح التشريع المصرى من بعض الوجوه كما قد يأتى بالفوائد التى تنجم عن معرفة المنتخبين (بالكسر) أشخاص المنتخبين (بالفتح) ومناقشتهم إياهم فى آرائهم وبذلك يتحقق معنى النيابة- غير أن هذه الفوائد المنتظرة من تطبيق هذا المذهب هى فى بلدنا نظرية صرفة فالعمل به لا يؤدى إلى نتيجة فعلية مهمة بل ينقص من معنى النيابة عن الأمة إذ يحرم طوائف العمال والفقراء الذين هم أكثر الأمة عدداً من حقهم الطبيعى من الانتخاب على غير جدوى. وخلاصة القول أن أولى طريقة بالاتباع فيما يتعلق بعمومية الانتخاب هى الطريقة الحالية مع أنها لا تخلو من بعض الأضرار العملية.

أظهر العمل عيوباً فى طريقة انتخاب أعضاء مجلس شورى القوانين. منها أن انتخاب عضو المجلس المذكور قاصر على رغبة زملائه فى مجلس المديرية الذين لا يزيد عددهم فى أكبر المديريات على ثمانية. ولا شك فى أن عدداً قليلاً كهذا يمكن كسب آرائه من غير عناء خصوصا إذا آنس الأعضاء المذكورون من المدير

أنه يرغب فى انتخاب واحد معين بالذات. ولسنا نستطيع أن ننكر أن للمدير تأثيراً فى نفوس أعضاء مجلس المديرية القليلى العدد الذين هم فى علاقة دائمة معه فى لجان المديرية بل يكاد يكون ترددهم عليه يوميا بسبب أشغالهم الكثيرة لديه. فإذا أراد المدير محاباة أحدهم حاباه الباقوق وأعطوه أصواتهم حياء أو خوفا أو مجاملة مع انه قد يكون فى الواقع أقلهم استحقاقاً ـ على أن ما أثبتته النظريات السياسية أن دائرة المنتخبين كلما كانت ضيقة كان الخطأ فيها أعظم كما ذكر مونتسكيو- ومن أهون الأشياء أن يجعل انتخاب عضو مجلس شورى القوانين بمعرفة المندوبين كما ينتخب أعضاء مجلس المديرية لأن كثرة عدد المندوبين المنتخبين (بالكسر) مانعة من إمكان كسب آرائهم بسهولة. كما أنها مانعة أيضاً من سهولة مداخلة الحاكم الإدارى. فمن الحسن أن تعدل هذه الطريقة الحالية ويستعاض عنها بالطريقة التى ذكرناها وهى طريقة أن الانتخاب يكون كانتخاب أعضاء الجمعية العمومية.

ومن اللازم أيضا أن يضاف إلى هذه الطريقة الحالية طريقة الانتخاب من العلماء الذين يشتغلون بالأشغال الحرة كالمحاماة والأطباء والمهندسين كما ذكرنا. لأن اهتمام أمثال هؤلاء بالانتخاب يعود على البلاد بفوائد جليلة ـ منها ـ أن سعى هذه الطوائف فى إيجاد جسم مرتب كامل لطوائفهم من شأنه أن يقوى مادة المنسوج الاجتماعى للأمة ويظهر آثار فعلية لروح التضامن فيها- ومنها أن النظر يمنع من جواز حرمان علماء البلد وشبيبتهما الصالحة من المشاركة فى أعمالها العامة. واعتبارهم كمية عاطلة ليس لهم من الرأى شىء بعلة أنهم يدخلون مع بقية الناس تحت نصوص القانون العام للانتخاب ـ ومنها ـ أن وجود أمثال المنتخبين (بالفتح) من هؤلاء فى مجلس الشورى يرقى فيه مستوى المناقشات ويوقف أعضاءه من الأعيان على ما يجهلونه أحيانا من المسائل الفنية الصُرفة خصوصا متى لوحظ فى ذلك أن آمال الأمة معقودة بتوسيع اختصاص هذا المجلس كما سنبينه فى محله غداً.

- ٣ -

٢ ـ مجلس شورى الحكومة

طريقة التقنين فى مصر الآن غير موحدة ولا مطابقة لقواعد التشريع[١]. فإن كل نظارة أو إدارة تضع القوانين التى ترى لزوم وضعها أى يضعه لها بعض موظفيها من غير أن يكون من أهل العلم بالقانون ثم يعرض بعد ذلك على اللجنة التشريعية ويمر منها سريعاً ويصبح قانونا.

ففى كل حين قانون جديد يقصد منه استتباب الأمن العام ولا يأتى بالمقصود منه فيعدل عنه إلى غيره. كما تجد بين تطبيق القوانين الخاصة والقوانين العامة مشكلات عملية تشف عن عدم العناية بالتوفيق بين النصوص القديمة والنصوص الجديدة عند سنها. كذلك ترى قوانين العقوبات وتحقيق الجنايات قد خرجت عن أصولها الأولى فلوحظ فيها السرعة فى الفصل فى القضايا أكثر مما لوحظ فيها إحاطة المتهم بكل ضروب الحرية اللازمة له للدفاع عن نفسه خصوصاً قبيل إنشاء المحاكم الجنائية الجديدة. فمن يقرأ القوانين المدنية ويقرأ القوانين الجنائية المصرية يشعر بمقدار الفرق بين روحى التشريعين حتى يكاد يظن أنهما ليسا من عمل شارع واحد فى بلد واحد.

(١) نشر بالعدد٥٩ من الجريدة فى ١٩ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان: «مطالب الأمة من مساعدة السير غورست: مجلس شورى الحكومة».

فإن لم يكن ذلك كافياً فى التمثيل فإنا نذكر أمثلة عملية تدل على التضاد بين قوانينا بحكم التباين بين جهات الحكومة التى وضعتها.

لدينا قانون القرعة يعاقب كل من سهل لغيره الفرار من الخدمة بعقاب جنحة ولو كان ذلك التسهيل بكتابة غير الحقيقة فى ورقة رسمية على أن القانون العام يعتبر تغيير الحقيقة فى ورقة رسمية بقصد سيئ جناية لا جنحة. فأى القوانين أولى بالتطبيق؟ لا شك أنه متى تعارض النصان كان ترجيح أحدهما على الآخر موكولاً لنظر القضاة. فمنهم من يحكم بأن العمل يعد جنحة ولا يكون مقصراً، ومنهم من يحكم بأن العمل يعد جناية ولا يكون مسرفاً. وسوء النتيجة واقع على المتهم. وفى ذلك من ضعف التشريع مالا يخفى.

خذ مثلاً آخر من التناقض البين بين لائحة العمد والمشايخ وبين قانون العقوبات تجد أن هذا الأخير يقضى بأن أقل مدة الحبس عن الغرامات هى ثلاثة أيام. وقانون العمد لا يبيح للعمدة أن يحكم بالحبس إلا يوما واحدا وبالغرامة إلا بخمسة عشر قرشا فإذا حكم العمدة بالغرامة ولم يدفع المحكوم عليه وجب أن ينفذ الحكم بالحبس. فيحبس المحكوم عليه عن ١٥ قرشًا مدة ثلاثة أيام. فتكون النتيجة أن العمدة يحبس ثلاثة أيام وليس له أن يحبس بنص القانون إلا يوماً واحداً. وسوء النتيجة واقع على المحكوم عليه المعدم الذى ليس لديه خمسة عشر قرشاً. وفى ذلك من الضرر ما لا يخفى.

خذ لائحة المحاكمة الشرعية الجديدة التى صدرت حديثاً تجد خلط السلطات ظاهراً فيها بأجلى مظهر. تجد فيها أن بيع العقار تنفيذاً للحكم يحصل على يد المأمورين الإداريين ويتوقف نفوذه على تصديق ناظر الداخلية. ولكن القانون العام يقضى بأن بيع العقار أى تجريد المحكوم عليه من ملكيته المحترمة يجب أن يكون بحكم القاضى. وعلى هذا يترتب أن الدين الذى تحكم به المحاكم الأهلية يكون تنفيذه بنزع ملكية العقار على طريقة أكثر ضمانة من تنفيذ الدين المحكوم به من المحاكم الشرعية. وأن رجال الإدارة فى هذه الخصوصية يصبحون قضاة. وفى هذا من خلط السلطات ما لا يخفى. كما أن هذه المخالفة فى طريقة التنفيذ تقضى بأن حظ المدين مرتبط بالدائن. فإذا أراد الدائن أن ينزع ملكه

بسهولة رفع عليه الدعوى أمام المحاكم الشرعية، وأن حاباه وأشفق عليه رفع دعواه أمام المحاكم الأهلية وفى ذلك من العيب التشريعى والضرر بالناس مالا يخفى - وليس يوجد مانع كان يمنع الشارع من أن ينص بأن كل حكم من هذا النوع عليه صيغة التنفيذ من المحكمة الشرعية ينفذ بنزع الملكية بالطرق القانونية أو على الأقل أن بيع العقار يكون أمام قاضى البيوع فى المحكمة الأهلية.

وبالجملة فإنا لا نريد الاستطراد لذكر هذه المشكلات القانونية والعملية الحاصلة كل يوم بين القوانين المختلفة للحكومة، إذ قلما يوضع قانون يمكن تنفيذه من غير تفسير بقانون جديد يصدر عقبه أو بمنشورات تحل فيها النظارات صاحبة الشأن العقدة التى عقدتها بعدم مراعاة جميع نصوص القوانين وقت أن كانت تضع قانونها.

وإن هناك أمرا آخراً أدق وأعلى مما ذكرنا وهو أن القوانين بناء يشاد ليبقى على ممر الزمان يجب أن تختلط مقاصدها ونصوصها بأخلاق الناس وعاداتهم فتتوحد فيهم جهات النظر إلى الأشياء. وتكثر فيهم المشابهات وتقل الفروق وبالجملة فإن لبقاء القوانين مدداً طويلة فى الأمة أثراً حسنا جداً فى تقوية منسوجها الاجتماعى. والحال غير ذلك فى مصر إذ كل نظارة تتضرر من شىء من نصوص القانون تعمل على هدمه ولا تجد فى سبيل ذلك من العناء إلا أن تكلف أحد رجالها بوضع قانون جديد يهدم القانون القديم.

ولقد يحضرنا ما سمعناه من ثقة حكاية عن المسيو «دويلوف» الذى كان سكرتيراً للسير سكوت لما كلف بتعديل قانون تحقيق الجنايات ذلك التعديل المهم الذى جرى فى سنة ١٨٩٥وحّول سلطة قاضى التحقيق إلى النيابة العمومية فأدخل التعديل المراد على القانون المذكور فى ليلة واحدة وقدمه للمستشار وبعد ذلك لم يلبث إلا قليلاً حتى صدر عليه الأمر العالى فاندهش ذلك السكرتير البلجيقى وقال لصاحبى: «ما أسهل هدم القوانين فى بلدكم. فإنى ما كنت أظن أن قانوناً يضعه شخصى الضعيف فى ٢٤ ساعة يصدر عليه الأمر العالى بنصه وفصه بهذه السرعة من غير مراجعة حقيقية جدية».

لا شك فى أن نظارة الحقانية تقاسمنا هذا الشعور، وهو وجوب العناية بوضع القوانين لأنها قد أحست بهذا النقص فى تشريع البلاد فأخذت تستشير فى مشروعات قوانينها قضاة الاستئناف. ونعم ما فعلت. كما كان ذلك حين أرادت أن تعدل نصا من نصوص قانون العقوبات لتجعل الإعدام عقاباً للضارب ضرباً أفضى إلى الموت. ويظهر أن العلة القريبة لإدخال هذا التعديل هو تعدد الجرائم التى من هذا القبيل أخذا بفكرة أن صرامة العقاب خصوصا الإعدام داعية إلى تقليل الجرائم - وربما أثبت العلم والعمل غير ذلك لأن أسباب الجرائم كثيرة من أهمها النظامات الإدارية ونظامات التحقيق ولا تكون صرامة العقوبة أو خفتها إلا سببا ثانوياً. وليس هنا محل البحث التفصيلى فى هذا النوع من النظر. ولكن كل ما نقصد منه التمثيل على الضرر الذى يتوقع من تعدد جهات وضع القوانين فى البلد الواحد.

على أن وضع القوانين هو من أعقد المسائل وأشدها استدعاء لمعلومات قانونية واجتماعية وفلسفية واسعة وتجربة طويلة وخبرة بأحوال الأهالى كما قدمنا. على ذلك نقول أن اللورد دوفرين لم يشر بتشكيل مجلس شورى الحكومة عبثاً، ولكن ليجعل فى البلاد جهة مختصة بوضع جميع القوانين العامة والخاصة بعد عناية وطول تدقيق فى التوفيق بين النصوص المطلوب وضعها وبين النصوص القديمة وبعد تطبيق القوانين المراد سنها على حالة البلاد وأخلاق أهلها تفادياً من الأغلاط التى يأتيها الموظفون الأوروبيون فى النظارات الذى لا يعلمون من أخلاق البلاد وأحوالها شيئا ولكنهم مع ذلك يضعون لها جميع القوانين.

لذلك نرى أن الحكومة تكون أحسنت كل الإحسان إذا شرعت فى إعادة تأليف مجلس شورى الحكومة باختصاصاته الموجودة فى القانون النظامى. ومن الحسن أن يكون بين أعضائه بعض قضاة الاستئناف لما لهم من الدراية علما وعملاً وبعض مديرى الأقاليم المحالين على المعاش لأن طول إقامة هؤلاء مع الأهلين واختلاطهم بهم يجعل لديهم من الدراية بأخلاقهم ما يمكن المجلس من الوقوف عليها لملاحظتها فى التقنين.

- ٤ -

٣ ـ توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة

ذكرنا أول أمس ضرورة توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة وأبنا[١] بالتفصيل الكافى أن اختصاص المجالس الحالية لم يصبح متناسبا مع حالة الأمة من الرقى وأثبتنا بالدليل أن القانون النظامى الحالى أضيق من أن يسع إرضاء الشعور الوطنى المصرى.

كل هذا بعد أن أبنا فى مقالاتنا السالفات أن الحكومة الإنكليزية أو الأمة الإنكليزية لن تكسب صداقة المصريين ولن تأمن تبرمهم بودها إلا إذا أثبتت لهم بالعمل أنها تعمل لترقيهم وتأهيلهم لحكم نفسهم بنفسهم. كما أنه ليس من الطبيعى فى شىء أن تخلص الأمة لأميرها مهما كان محبوباً إلا إذا سعى سعياً جدياً لأن يبرهن على حسن ميله لها بمساعدته إياها على نيل وجودها الذاتى أو بعبارة أصرح تخويلها حق التشريع لنفسها.

لا يصح أن يفهم من قولنا هذا أنا نشعر بوجود قلق مستمر فى حركة الأفكار فى الأمة. الواقع أنه كما يفهم من تقرير اللورد كرومر أن الحوادث هى التى

(١) نشر فى العدد ٦٠ من الجريدة المؤرخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان «مطالب الأمة من مساعدة السير غورست: توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة».

أظهرت ذلك القلق الذى أخذ أسماء مختلفة بحسب الظروف، فكان اسمه فى العام الماضى تعصبا دينيا، وكان اسمه قبل ذلك وبعده إنكاراً للجميل. ومهما يكن من صحة انطباق هذه الأسماء عليه أو عدم انطباقها فإنا ما أردنا بهذه المقدمة الصغيرة إلا أن نظهر جليا هذه الفكرة الآتية وهى:

«إن إعطاء الأمة سلطة فى التقنين الأهلى والإدارة المصرية البحتة أصبح ضروريا تدعو إليه مصلحة إنكلترا من كسب صداقة المصريين ويدعو إليه رقى المصريين الأدبى وشعورهم بالحاجة إلى هذه السلطة. وتدعو إليه أيضا مصلحة سمو الخديوى من اقتناع الأمة بأنه يساعدها بالفعل على نموها السياسى ـ فهو أى إعطاء السلطة التشريعية بالقيود التى ذكرناها ونذكرها أصبح من كل وجهة ضروريا لكل طرف من الأطراف الثلاثة: الخديوية المصرية، والاحتلال الإنكليزى، والأمة المصرية».

قلنا ونقول أن هذه الطلبات ليس مبالغاً فيها حتى تخشى منها السلطتان أو إحداهما أو أن يخشى أمرها أحد من النزلاء الأوروبيين أو أولى المنافع المالية فى مصر ـ فلو خولنا ما نطلب لبقيت بعد ذلك الإدارة الإنكليزية هى الإدارة الإنكليزية بكل معانيها والامتيازات الأجنبية هى الامتيازات الأجنبية بكل مزاياها. وسكون الأمة ولينها هو المعروف عنها ولا يتغير وجه الحالة فى مصر إلا بأن رأى الأمة يكون معمولاً به فى بعض القوانين التى تطبق عليها دون سواها.

على ذلك يكون المؤمل من الجناب العالى ومن جناب معتمد الدولة البريطانية فى مصر أن يمنحا الأمة ما تطلبه بتعقل من السلطة التشريعية لتحقيق تلك المصلحة الثلاثية التى ذكرناها.

لا يظن أننا نقصد بالسلطة التشريعية جميع معانيها ومنها حق وضع القوانين من بادئ رأينا وهو ما يسمونة بالفرنسية (الاينيسياتيف). فإن ذلك الجزء من السلطة التشريعية قد لا يراد منحنا إياه وقد لا يكون ضروريا لنا الآن- فكل ما تطلبه الأمة من هذه السلطة هو أن يكون رأى نوابها معمولاً به فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بها التى تعرضها الحكومة عليهم وذلك بتوسيع اختصاص مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين على نحو القواعد الآتية.

(١) مجالس المديريات

كانت الفكرة فى تأليف مجلس المديرية أن يقوم لمديريته بطرق الإصلاح التى تمكنه منها اختصاصاته كإنشاء الطرق العمومية فى المديرية والعناية بحالة الرى فيها بتقرير ما يلزم تطهيره من الترع وما لا يلزم وأن يكون عونا للمدير أو حاكماً مع المدير يهتم بجميع الشئون الأخرى الخاصة بأهل المديرية كالتعليم العام ونحوه وأن يكون واسطة خير بين أمة المديرية وبين الحكومة فى أنه يبدى أمانيها ورغباتها فى الإصلاح ويعرضها على الحكومة.

بقى هذا المجلس من ذلك الزمان إلى هذا الآن لا يعقد إلا مرة واحدة فى السنة ولا يكون ذلك إلا بأمرٍ عالٍ، بل أن من يراجع نصوص اختصاصه وكيفية اجتماعه وانفضاضه، يحكم أنه كان لا يوجد بين الحكومة وبين الأمة ثقة متبادلة أو بالأحرى أن الحكومة ما كان لها ثقة فى الأمة ـ ولم تحصل البلاد على نتيجة عملية مطلقا من هذه المجالس، بل يقصر أمر كل مجلس على أن مفتش الرى يذكر المكعبات اللازم رفعها من الترع فيصادق عليها وينفض إلى الملتقى أى إلى العام المقبل وما قراراته إلا حوليات كلها أرقام لا تختلف إلا فى الكميات. ولئن أرضى الأمة هذا النوع من العمل، بل هذا النوع من التقنين الذى يظل ربع قرن لا يأتى بفائدة أصلاً. فإن الإدارة الإنكليزية لا يرضيها أن يكون ذلك التشريع المضحك النتائج هو كل ما تعطيه لأمة من الحقوق. وهى تلك الحكومة العاقلة العاملة على تأهيل الأمة للمداخلة فى شئونها ثم حكم نفسها بنفسها. بل هل يرضى سمو الأمير أن تكون مجالس المديريات ليست إلا انعقاداً يتبعه انفضاض؟ بل هل يرضى الأمة أن يكون كل ما لها من الحق أن يجتمع نوابها يقرئ بعضهم بعضاً السلام ثم ينصرفون؟ كلاً لأن هذا الاختصاص لا يرضى أحداً وعدمه خير من بقائه إلا أن تريد حكومة الجناب العالى بمساعدة السير غورست إن تحول نظرها إلى هذا الاختصاص العديم الفائدة فتوسعه أى تستبدله باختصاص جدى يعلم أولئك الأعيان كيف يخدمون بلادهم لأن الوظيفة توجد العضو وتنميه إلى كماله الممكن. وتعطيل الوظيفة مميت مبيد.

فأما القواعد التى على نحوها تطلب الأمة تعديل نصوص القانون النظامى الخاصة بتلك المجالس فهى ما نرى أربع: عدد الأعضاء ونصاب الانتخاب. ومدة الانتخاب وطبيعة الاختصاصات.

(١) عدد الأعضاء ـ بديهى أن كثرة أعضاء المجلس الواحد مظنة لكثرة أخيارهم الذين يحبون العمل ولا يتخذون الشئون العامة هزؤاً أو يقصرون فكرتهم فيها على المنافع الخصوصية التى ينالونها من نفوذ مراكزهم. ولهذا يرى الناس بالبداهة أن رأى ثلاثة خير من رأى واحد وهكذا على نسبة الكثرة يكون الاعتداد بالرأى متى تساوت الأعضاء أو تقاربت فى الصفات –ومن جهة أخرى يمكننا أن نقول بحق أن المنتخب (بالكسر) إذا عرض عليه كثيرون لينتخبهم انصرفت عنه حيرة الاختيار ووجد متسعاً فى عدد المنتخبين (بالفتح) فينتخب زيداً لعلمه، وعمراً لكرم خلقه، وخالداً لوطنيته، فإن الناس متفاوتون فى الصفات والمزايا يكمل بعضهم بعضاً فيتكون فى مجموعهم جسم عالم عاقل فاضل إلخ الصفات التى قد يستحيل اجتماعها فى فرد واحد. فكثرة عدد المنتخبين تجعل غالبا معنى حقيقياً جامعاً لرغائب المنتخبين ـ ومن جهة ثالثة نقول أنه متى وسع اختصاص مجلس المديرية لزم أن يستغنى عن لجنة تأديب العمد والمشايخ واللجنة الإدارية التى تحكم فى مخالفات قوانين الرى إن لم تحل أعمالها على المحاكم العادية. وبقية اللجان الأخرى التى تدعو إليها ضرورات الأعمال فى المديرية. يستغنى عن هذه اللجان بأعضاء مجلس المديرية الذين يمكن أن تتألف منهم تلك اللجان زيادة على اللجان التى يرى المجلس تأليفها من أعضائه للبحث فى المشروعات التى تكون من اختصاصه.

على هذا يمكن القول بأن يتألف كل مجلس من اثنى عشر عضواً منتخبين فى أصغر المديريات أى أن يكون على كل مركز من المراكز أربعة أعضاء. وبهذه المناسبة لا نرى مانعا من أن يكون انتخاب هؤلاء الأعضاء مركزيًا أى من مندوبى كل مركز ينتخبون عنهم أربعة أعضاء لمجلس المديرية. وعلى كل حال لا يصح المبالغة فى تكثير العدد إلى حد يجعل المجلس صعب النظام أو يدعو بالأعضاء إلى تواكل بعضهم على بعض. بل يراعى الحد الوسط.

(٢) نصاب الانتخاب

إن صح أن مبلغ الضريبة الذى هو خمسون جنيهاً يعتبر لمجلس شورى القوانين نصاباً وسطاً بين النصاب الأرسطوقراطى والنصاب الديمقراطى فإن من الحسن أن لا يشترط للمنتخب (بالفتح) فى مجلس المديرية مثل هذا النصاب بل يقرب أمره إلى الديمقراطية حتى يوجد التعادل فى النظام فلا يحرم الذين تقل ثروتهم عن هذا الحد من أن ينتخبوا فى هذه المجالس. وأضف إلى ذلك أنه متى كثر عددهم إلى الحد الذى وصفناه قد يتعسر وجود المنتخبين (بالفتح) الذين يرضاهم الناس ويكون متوفراً فيهم هذا الشرط من الثروة فربما يحمل ذلك المنتخبين (بالكسر) عن أن ينتخبوا من لا يريدون لعله أنه لا يوجد غيره ممن توفر لهم ذلك النصاب الانتخابى ولهذه الملاحظات يحسن أن يكون النصاب عشرين جنيهاً من الضريبة كالنصاب المشترط الآن للجمعية العمومية.

(٣) مدة الانتخاب

إذا كانت مدة العضوية فى مجلس المديرية أو ما يشابهه قليلة كان ذلك صارفا لرغبات المرشحين للانتخاب عن كثرة الاهتمام به الاهتمام اللازم وكان من أضرار قلة المدة أن العضو المنتخب يمضى أغلب مدته فى التدريب على أعمال المجلس فمتى صار عارفاً بها لا يبتدئ يشتغل شغلاً مفيداً حتى يباغته الانتخاب الجديد فلا يتمكن الأعضاء من أن يروا شيئاً من نتائج أعمالهم. فلا يحصل لهم ذلك الاغتباط الذى تولده رؤية نتائج الأعمال والذى هو أكبر مكافأة طبيعية ينتظرها العامل من عمله.

فإذا كانت مدة العضوية كثيرة جداً كان من أضرار ذلك أن تفتر عزائم الأعضاء ويملون أعمالهم غالباً ويكثر حسادهم وخصومهم من زملائهم الذين فشلوا فى الانتخاب. ومن أضراره أيضا أن فيه مخالفة لروح النيابة والانتخاب واستمرار الضرر الذى يسببه خطأ الناس فى انتخاب من ليس كفؤا للعضوية أو من ليس مستقيم السير فى الأعمال العامة ـ وأن بعض نصراء هذا المذهب قد يرون أنه ليس من المصلحة كثرة تعريض الأمة للحركات الانتخابية حينا بعد حين.

ولكنا إذا وافقناهم على أنه يجب تجنب حدوث الحركات الانتخابية فى أوقات متقاربة فى الأمم الراقية لما فى ذلك من العطلة والقلاقل التى تحدث بمناسبة الانتخاب فأنا نرى من المفيد للأمم التى فى حال التكون أن تتيقظ فيها من حين إلى آخر أعصاب الاهتمام بالشئون العامة. خصوصاً فى أمة كالأمة المصرية ينقصها مثل هذه الحركات التى من شأنها أن تزيد منسوجها الاجتماعى متانة وأعصابها الوطنية تنبهاً.

وعلى كل حال فخير الأمرين ألا تكون المدة مبالغاً فى طولها ولا فى قصرها، بل تكون وسطاً بين الطرفين ونقدر لهذا الوسط أن يكون أربع سنين أو نحو ذلك.

(٤) اختصاصات مجلس المديرية

يمكن حصر هذه الاختصاصات المطلوب منحها لمجلس المديرية فى ثلاثة أنواع:

النوع الأول ـ ما يتعلق بتقرير رسوم غير اعتيادية لتصرف فى منافع عمومية كما أشارت إليه المادة الثانية من القانون النظامى التى نصت بأن قرارات المجلس من هذا النوع لا تنفذ إلا بعد تصديق الحكومة عليها- لم يستعمل مجلس من مجالس المديريات هذا الحق على ما نعلم إلا مجلس مديرية المنوفية الذى قرر رسماً لإنفاقه على التعليم العام ولم تصدق عليه الحكومة.

ورأينا أن يوسع اختصاص مجلس المديرية فى هذا النوع بأن تكون قراراته فيه نافذة إذا لم تتجاوز الرسوم التى يقررها مبلغاً معينا يمكن تقدير قيمته إلى ٥٠٠ جنيه فى السنة. فإن تجاوزت هذا المبلغ إلى ضعفه مثلاً ولم ترفض الحكومة التصديق عليه فى مدة شهر كان حكمه حكم الأول فإن زاد على ذلك لا ينفذ إلا بتصديق الحكومة. ولا بأس من جعل قيمة الضريبة التى يكون حكمه نهائياً فيها متناسبة مع عدد السكان أو عدد الأفدنة الموجودة فى دائرة مديريته. ولمجلس المديرية فى البلاد الأخرى حق الاستدانة. ولكنا لا يمكننا أن نقول إذا كان تخويل مجلس المديرية فى بلدنا هذا الحق نافعاً أو غير نافع.

النوع الثانى ـ يتعلق بالمبانى والأملاك المخصصة للمنفعة العمومية فى دائرة اختصاصه وكذلك تقرير طرق الملاحة والأسواق والموالد إلخ. وضروب هذه الاختصاصات ليس من تخويله النظر فيها على هذه الصورة العقيمة الموجودة الآن فائدة مطلقاً، فإذا نيط به الإشراف على الكتاتيب والمدارس الحرة والمستشفيات العمومية. والكتبخانات وأبنية المنافع العمومية الأخرى. والإشراف على المجالس البلدية الداخلة فى اختصاصه كل ذلك بصورة تجعل لهذا الإشراف تأثيراً حقيقياً لمجلس المديرية فى سير تلك المصالح كان ذلك أولى.

النوع الثالث ـ وهو ما يتعلق بالأمن العام كترتيب جهات البوليس ونقطة من غير أن يتعرض المجلس لسلطة البوليس ولا لعلاقته بالداخلية وبالنيابة العمومية بل يكون له رأى معمول به مع المدير فيما يتعلق بترتيب نقط البوليس فى الجهات ـ كما يكون مختصا بالمسائل المتعلقة بالخفر وأجرة الخفر وتخصيصها على البلاد وتعيين مقدار الخفرة اللازم لكل بلد إلى غير ذاك من التفصيلات التى لا محل للدخول فيها.

كل ذلك زيادة على اختصاصه بتنصيب العمد والمشايخ وتأديبهم وإصدار أحكام مخالفات الرى إلخ....

***

وبالجملة يجب أن تكون سلطة المدير فى الزمن السابق هى سلطة مجلس المديرية فيما لا يقيده فى القانون بأوضاع مخصوصه ـ ولا شك فى أن هذه الاختصاصات من شأنها أن تجعل مجلس المديرية ينعقد من غير أمر عال بل يكون انعقادة دورياً كالمجالس الأخرى حسبما تقتضيه أعماله.

***

ونختم هذا القول بأنا لا ننكر أنه سيقع بعض الشطط والخطأ فى أعمال مجالس المديريات التى لم يدرب أعضاؤها على الحكم بهذه الطريقة إلا أن ذلك الدور من الخبط هو دور طبى لازم للانتقال من حالة إلى حالة أرقى منها. وهذا الضرر البسيط يحتمل فى جانب المنفعة المنتظرة. فلو انتظرت الحكومة بالأمة

مهما انتظرت من الزمان لما كان هذا الانتظار بمانع من التخبط الذى يحصل من الانتقال كما قدمنا ـ نعم إن للانتقال السريع نتائج لا تحمد مغبتها ولكنا قد أثبتنا كافيًا بأن هذا الانتقال الذى نطلبه لا يمكن أن يسمى بحال من الأحوال انتقالاً سريعاً، بل هو الانتقال التدريجى المحمود النتائج دائماً.

ـ ٥ ـ

ب ـ مجلس شورى القوانين

ذكرنا فى المقالات السابقة حاجة البلاد من إصلاح القانون النظامى وأن أهم ما نعنى بالإصلاح دائما من هذه الوجهة هو توسيع اختصاص مجلس شورى القوانين(١) الذى هو المظهر الوحيد المستمر للشعب أمام الحكومة بل هو الأمة بأفكارها وآرائها. فكل تقدم للأمة فى الحياة السياسية معناه تقدم مجلس شورى القوانين فى أن تحترم الحكومة آراءه وتعمل بها.

قلنا أمس وقبله أن ما نطلبه من السلطة التشريعية لا يضار به أحد لأن القانون الذى تطلب الأمة أن يكون رأى مجلس الشورى فيه قطعياً هو كل قانون يقصر انطباقه على الأهالى الذين أنابوا هؤلاء الأعضاء عنهم ولا يتعدى إلى غيرهم.

ولكن البحث فى جعل رأى هذا المجلس نهائياً قد يستدعى البحث فى فكرة تتقدمه عامة بل ترد على خاطر كل من يقول بإعطاء الأمة شيئاً من السلطة التشريعية، وهل يرضى سمو الأمير بذلك أو لا يرضى؟

(١) نشر بالعدد ٦١ من الجريدة فى ٢١ من شهر مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان «مطالب الأمة من مساعدة السير غورست: توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة: مجلس شورى القوانين».

إن حكومة مصر حكومة استبدادية إلى الآن والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فيها هما حق لسمو الخديو، وأن ما يوجد فى البلد الآن من شبه الدستور أو رائحة الدستور إنما هو محض هبة قابلة قانوناً للرجوع فيها. نعنى بذلك القانون النظامى الذى هو خيال الدستور ومعنى أنه يجوز قانوناً العدول عنه أنه لم يقيد السلطة التشريعية التى يملكها سمو الخديو إلا تقييداً واهياً إذ ليس فيه ما يدل على أن الخديو الذى وضعه قد تنازل عن جزء من سلطته التشريعية لأنه حفظ الحق لحكومته فى إصدار كل قانون ويدخل فى هذا ضمناً القانون الذى يلغى القانون النظامى. نعم أن سمو الخديو وحكومته أعدل من ذلك إلا أن هذا لا يمنع من أنه يلزم لتوسيع اختصاص مجلس الشورى ضمانة البقاء قانوناً. نقول قانوناً لأن الدستور قلما يبنى حفظه وبقاؤه إلا على القوة —ولكن ضمانة البقاء قانوناً لازمة دائماً لمثل هذا القانون وأمامنا مثل أحدث عهداً بل لا يزال أمره فى أذهان الناس إلى الآن ومشروعه عند الحكومة لم يتم بعد وهو تعديل المادة (٢٦) من القانون النظامى، وهى الخاصة بمواعيد انعقاد مجلس شورى القوانين، وقد أفاضت جرائدنا اليومية القول فى هذا المبحث فى حينه وكان الرأى الراجح أن للحكومة حق تعديل المادة وغيرها من القانون. ومن ثم يود الناس أن لو كان للقانون النظامى ضمانة قانونية فى البقاء. فإذا كان العقلاء يطلبون ذلك ويحرصون على بقاء هذا القانون فى حين أنه لا يعطى الأمة حقا ذا نتيجة عملية مفيدة فما عساهم يطلبون من الضمانات لبقاء ذلك القانون إذا خولنا حق الرأى القطعى فى سن القوانين؟ أظن أن ضمانة البقاء له تكون ألزم وأولى بالطلب.

وفى الواقع فإن القانون الدستورى الذى يمكن للملك كل يوم أن يهدمه بطريقة قانونية لا يعد إلا عارية. ومتى كان الدستور عارية فأولى به ألا يكون. فالذى تريده الأمة الآن هو أن تعطى جزءاً من السلطة التشريعية أى أن سمو الخديو يتنازل لها عن ذلك الجزء. ولا طريق لذلك إلا أن ينص فى التعديل المطلوب على أنه لا يجوز تعديل هذا القانون النظامى إلا بمعرفة مجلس الشورى، أو مجلس الشورى والجمعية العمومية إن كان لبقائها محل بعد ذلك وبهذا تكون للأمة ضمانة بقاء الدستور النصفى أو جزء الدستور الذى هو القانون النظامى.

من الناس من سيقول أن السلطة التشريعية لا تقبل التجزئة اقتداء ببعض الكتاب السالفين. ولكنا نقول بأن هذه القاعدة هى قاعدة مغالطة يتحدى بها كتاب الحرية الأقدمون ليجعلوا الأمة لا ترضى بالتنازل عن شىء من سلطاتها إلى الملوك المستبدين. ولا نرى فى طبيعة السلطة التشريعية ما يمنع من تجزئتها لأن السلطة التشريعية هى ملكية التشريع ولكل ملكية موضوع تضاف إليه فموضوعها هو القوانين المختلفة الأنواع التى تصدر عنها ـ ومتى أمكن تقسيم القوانين التى هى موضوع السلطة التشريعية إلى أنواع أمكن قسمتها فتكون القسمة واردة على الموضوع الذى هو قابل للقسمة بطبيعته. كأن يقال أن أنواع القوانين التى تسن للحرية وقوانين أو عقود المعاهدات الدولية وقوانين المالية تبقى السلطة التشريعية فيها لصاحب السلطة الشرعية وهو الملك أو الأمير. وأما قوانين الحقانية والرى والضرائب مثلا فتعطى للأمة كما يمكن أن يقال بأن وضع كل قانون أو ابتكاره (انيسياتيف) تبقى لصاحب السطلة التشريعية وعلى هذا يسقط المعنى العملى لقولهم أن هذه السلطة لا تقبل التجزئة.

وهناك فكرة أخرى لابد من إيرادها لهذه المناسبة وهى: على أى نحو تريد الأمة أن يكون لها هذا الجزء من السلطة التشريعية؟ هل يراد بذلك أن يكون للمصريين مجلس كمجلس العموم الإنكليزى؟ وهل يكون للمصريين حق التشريع لكل من يسكن مصر أو للمصريين خاصة؟ تلك هى الأسئلة التى وضعها جناب اللورد كرومر فى تقريره- وهذا قد يحدو بنا إلى أن نجعل القارئ يلم بطرف بسيط من الدستور الإنكليزى. ولا يؤاخذنا أن نشق عليه بالدخول به فى شىء من النظريات العلمية أو التاريخية التى ليست فى العادة خفيفة على آذان كثير من الناس إلا أنه ما دامت الأمة تطلب جزءا من السلطة التشريعية وما دام أن الإنكليز يريدون معرفة قاعدة هذا الطلب فنرجو القارئ أن يصبر بعض الشىء لهذه الملاحظة التاريخية البسيطة للدستور الإنكليزى ليبين الفرق بين قاعدة مطلبنا وبين قاعدة ذلك الدستور.

فى القرن الثالث عشر فى سنة ١٢١٥ أتى يوحنا ملك الإنكليز أعمالاً من العسف فتألب عليه البارونات واجتمعوا فى والنجفور وتحللوا من عهدهم للملك

فاضطر إلى استرضائهم وأمضى لهم دستوراً يسمى «الشرط الكبير» وهذا الدستور يشمل استرداد الحرية الشخصية ووضع قواعد لاتهام الأهالى ومحاكمتهم وإلغاء العونة المطلقة وتقييدها برأى مجلس شورى الدولة ولضمانة بقاء هذه النظامات قد نص فيه على انعقاد المجلس المذكور والشروط اللازمة لصحة مداولاته، وتأليف لجنة مستديمة من خمسة وعشرين بارونًا لها الحق الخالص فى انتخاب بدل من ينقص من أعضائها. وكان اختصاصها الإشراف على إدارة المملكة الإنكليزية- وهذا أساس الدستور الإنكليزى وضع. والأمة الإنكليزية فى حال التكون أو فى مهد الطفولية. وإن شئت قل فى وسط الالتزامات والعيشة البربرية.

بقى هذا الدستور إلى القرن السابع عشر أى إلى سنة ١٦٨٨ إذا اتهم الملك جاك الثانى بإعادة البابوية إلى إنكلترا فكرهة الإنكليز وثاروا ثورتهم وانتهى الأمر بأنهم انتخبوا غليوم وزوجته مارى أخت البرنس دى جال وقلدوهما الملك الإنكليزى بشرط أن يقبلا ما فى الصحيفة. وما كانت الصحيفة إلا دستوراً جديداً يشمل تقرير حقوق الملك وكلها تقييد لحقوقه فإنهم منعوه حق إيقاف القوانين، والإعفاء من التقييد وترتيب محاكم استثنائية، وتقييد حقوق الأهالى فى الشكوى أو تقييد حرية الكلام فى البرلمان، وحق ضرب الضرائب، وحق إبقاء جيش مستديم إلا بقرار البرلمان -وكانت الضمانة القانونية لتلك الحقوق التى اكتسبت هى وجوب انعقاد البرلمان غالب الأحيان.

فلما كان سنة ١٧٠١من مدة حكم الملك غليوم الثالث قلت ثقة البرلمان به وانتهى ذلك بوضع دستور جديد جرى العمل به من حكم الملك جورج أول عائلة برتشويك هنوفر: يجب على من يقبل الملك أن يصدق عليه وفيه أن الملك يجب أن يكون من أبناء الكنيسة الإنكليزية وبعض زيادات أخرى تتعلق بالوزاراة الإنكليزية التى أصبحت من نحو ذلك العهد لا سند لها إلا الأغلبية فى البرلمان.

تلك هى الأصول الثلاثة المكتوبة للدستور الإنكليزى الذى قد أرسخه فى نفوس الإنكليز شدة إخلاصهم وحبهم للحرية حتى تهذب بالعمل وأصبح أحسن نظام ملكى فهل نحن نطلب توسيع اختصاص هيئاتنا النيابية على هذا النحو كما

سأل عنه اللورد كرومر على طريق التعريض بأنا نطلب مالا يمكن. كلا. إنما نطلب الجزء الذى تمس حاجتنا إليه من السلطة التشريعية أى أن يكون رأى مجلس الشورى قطعياً فى القوانين التى تطبق على المصريين دون سواهم على قاعدة أن الحكومة هى التى تسن القانون وتعرضه على المجلس ولا يبتكر المجلس شيئاً إلا على سبيل إبداء الرغبة كما هو الآن.

لا شك فى أن البحث فى نظام المجلس المذكور من الوجهة العملية يقتضى البحث فى طريقة الانتخاب وقد ذكرنا رأينا فيها فى مقال أول أمس. ولم نذكر شيئاً عن حقوق السيدات المصريات فى الانتخاب لأنا وإن كنا لا نعرف بوجود نص شرعى فى نصوص الشريعة الإسلامية يحرمهن هذا الحق كما حرمه إخواتهن الغربيات بنصوص القوانين إلا أن السيدات المصريات لا يظهر أنهن يردن الاعتراف لأنفسهن بهذا الحق المدنى لأنهن لم يظهرن إلى الآن رغبتهن فى أن يتحللن من ربقة الاستعباد العملى إلى الحرية المخولة لهن شرعا بنصوص الشريعة الإسلامية ولم يبرهن إلى الآن على حبهن للاستقلال الذاتى فى القول والعمل فلنتركهن وشأنهن الآن ونتبع القول فى أن طريقة الانتخاب التى ذكرناها ضرورية الاتباع هى أو نحوها حينما يراد توسيع نطاق مجلس شورى القوانين.

فأما عدد أعضاء المجلس المذكور فيجب أن يكون على الأقل ضعف العدد الموجود وذلك بأن تؤخذ أصغر المديريات وهى القليوبية وحدة. فمتى انتخب منها عضوان للمجلس لزم أن ينتخب من الغربية ستة أعضاء وهكذا على هذه النسبة أى أن يكون كل عضو من المجلس عن مائتى ألف من السكان ويزداد على عدد هؤلاء الأعضاء عدد الأعضاء الذين ينتخبون عن المحامين والأطباء والمهندسين المشتغلين بالأشغال الحرة متى كونت كل طائفة لها جسماً معروفا معترفا به.

ومن الحسن جداً أن يبطل تعيين الأعضاء الدائمين بمعرفة الحكومة ويستعاض عنهم بأن ينص فى القانون أن كل ناظر من النظار أو وكيل نظارة اعتزل الخدمة أصبح بنص القانون عضواً فى مجلس شورى القوانين. ولا يخفى ما فى ذلك من الفائدة.

فأما جلسات المجلس فيجب دائماً أن تكون علنية لما فى ذلك من ترقية المناقشات والمداولات واستمرار اهتمام الأعضاء بدرس المشروعات درساً جدياً وبذلك يعرف الجمهور العضو الذى أصاب فى انتخابه والعضو الذى أخطأ فى انتخابه كما أن فيه إيقاف الأمة على مجريات الحال فى مجلسها ولا ينكر أحد مقدار النتائج الحسنة التى تعود من تلك العلنية.

أما اختصاصه فيجب أن يرجع بها إلى نوعين اثنين أحدهما أن يكون رأية قطعياً فى قوانين المحاكم الأهلية وقوانين الرى ولوائح الأمن العام وقوانين الضرائب واللوائح الوقتية كقوانين الدودة والطاعون البقرى........إلخ.... والثانى أن يكون رأيه استشارياً فيما عدا ذلك من القوانين. فإذا لم تقبل الحكومة مشورته يجب عليها أن تذكر له الأسباب وتبيح له المناقشة فيها مرة واحدة فى زمن معين فإن لم تقنع الحكومة بمناقشة المجلس تمضى القانون على الوجه الذى تراه.

من العقلاء من يرى أن المجلس يجب أن يكون له رأى نهائى قطعى فى الميزانية خصوصاً الجزء المتعلق منها بالإدارات الأهلية ولا يرى بأسا على الحكومة من تخويل المجلس هذا الحق. ومنهم من يرى أن الحكومة لا يرضيها هذا التدخل عن قرب فى ميزانيتها الآن ـ وأنا مع عدم إنكارنا للرأى الأول بل مع موافقتنا عليه واعتباره حقا شرعيا للأمة نرى أن إجابتنا إليه أقل أهمية بكثير من إجابتنا إلى الطلب الأول وهو أن يكون رأى المجلس نهائياً فى القوانين التى تطبق علينا نصوصها.

تلك هى مطالبنا والقواعد التى أسست عليها لا يرى القارئ فيها شيئا من الغموض والالتباس التشريعى وأنا لم ننح بها النحو الذى سلكه الانكليز أنفسهم فى كسب مطالبهم لا من حيث القاعدة وتجريد صاحب السلطة عن كل سلطة وأمر حيث الطرق التى استعملت لنيل تلك المطالب. فمتى كان سمو الخديو راضيا بالتنازل للأمة عن جزء من سلطته الشرعية كما صرح بذلك للملأ فما علينا إلا أن نطلب من سموه تحقيق التنازل وأن نطلب من جناب معتمد الدولة البريطانية أن ينصح بذلك ويرضاه.

وعلى ذلك فإنا ننصح للأمة أن تدأب بطريق السلم لتحقيق شخصيتها ولا تتحقق هذه الشخصية إلا بأن يكون لها من السلطة التشريعية شىء كما نرفع النصيحة لسمو الأمير بأن من مصلحة الخديوية المصرية أن يكون محكوموها أحراراً لا عبيداً وأن تكون الأمة التى يحكمها لها ذاتية شخصية منفصلة عن الحكومة. وبذلك يكسب حب الأحرار العقلاء وتأييدهم كما نقدم النصيحة لجناب عميد الاحتلال بأن كسب قلوب المصريين وصداقتهم للإنكليز موقوف على أن يكون لهم من السلطة التشريعية شىء يدل على الاعتراف بوجودهم وتقدمهم السياسى. ومتى تحقق ما نطلبه من إجابة هذه الطلبات المتواضعة المعقولة انصرف القلق المصرى الذى وصفناه ولا يبقى إلا نتائج الاعتراف بالجميل وهى المصافاة والصداقة.

- ٦ -

أحق المسائل الحاضرة بهذا الاسم هى مسألة توسيع اختصاص مجالس المديريات[١] وترى أنديتنا السياسية التى تشتغل بإنماء سلطة الأمة وطلب الدستور تعتبر أن توسيع اختصاص مجالس المديريات توسيعاً جوهرياً يندرج فى مطالبهم بالجملة. وهم بذلك يرون أن وضع هذا المشروع هو تحقيق لبعض آمالهم فى الدستور. وترى الذين يشتغلون بالتعليم العام ويجعلونه ركنا من أركان السعادة يقدرون أن وضع هذا المشروع الذى تعطى فيه المجالس حق إدارة التعليم الأهلى بأنواعه الأولى والابتدائى والثانوى هو ظفر للأمة وتقدم نحو الاستقلال وإن الذين يشتغلون بمسائلنا الاجتماعية من حيث ارتباطها بالسياسة يعلقون على تحقيق هذا المشروع أهمية عظيمة الأثر فى أخلاق الأمة. لأن إعطاء السلطة لهذه المجالس يجعل مندوبى الأمة فيها يحسون بمقدار المسئولية عليهم كما يشعرون برفعه فى نفوسهم وخروج عن الإحساس القديم إحساس الاتكال على الحكومة فى كل شىء.

---

(١) نشر بالعدد ٣٧١ من الجريدة فى ٢٨ من شهر مايو سنة ١٩٠٨ بعنوان «مسألة اليوم».

وأنه ليندر أن توجد مسألة من المسائل يمكن أن تكون موضوع اتفاق جميع الناس على منفعتها مثل هذه المسألة الكبرى التى فى تحقيقها إرضاء لجميع طبقات الأمة من غير فرق.

لذلك لا نجد فى مصر من لا ينتظر تحقيق هذا المشروع بفارغ الصبر إلى الحكومة فإنها أظهرت فى هذا المشروع أناة لم نعتدها منها فى أى مشروع كان ولا مشروع الخزان الذى يكلف خزينتها نفقات قد تكون خطرة عليها. ولكن استئناف المفاوضة مع لجنة شورى القوانين كان من شأنه أن يبشرنا بأن الحكومة تنوى أن تجعل حدا لهذا الإبطاء من جهة ويفيد من جهة أخرى أنها تتذرع باستئناف المفاوضة لإرضاء الرأى العام شأن كل حكومة رشيدة معتدلة.

غير أنا نسمع من طريق آخر أن الحكومة تحمل اللجنة على موافقتها على هذا المشروع خلياً من التوسيع الجوهرى المطلوب. ويقول بعض رجالها أن مثل هذا المشروع ليس كغيره من المشروعات الأخرى التى يجوز للحكومة التى تمضيها رغم معارضة مجلس الشورى. فإن لم تتفق معه اضطرت إلى أبعاد المشروع بالمرة وإبقاء الحال على ما كانت عليه قبل الآن. ولقد يؤكد هذا القول ما يراه القارئ بمحليات الجريدة من مقابلة أعضاء اللجنة لجناب السير إلدون غورست. وليتنا ندرى هل تشتغل الحكومة فى هذا المشروع لمصلحتها هى أم لمصلحة الأمة؟

إنا نفهم بسهولة أن الحكومة تنتفع من هذا المشروع نفعا غير مباشر ولكن المصلحة المباشرة، المصلحة العظمى فى وضعه هى للأمة. فماذا يكون وجه تعسر الحكومة فى إجابة رغبة الرأى العام، مع أن هذا المشروع لا يفقدها شيئاً من قوتها ولا يمس سلطتها الاستبدادية ولا يغير شيئاً من مجرى اختصاصاتها بصفتها حكومة لأن وجهته العظمى هى توسيع نطاق التعليم الأهلى إلى درجة تكفل تعليم الأمة؟

للحكومة كلمة ناعمة الملمس مقبولة الطعم نوعًا خصوصاً فى الأزمنة القديمة، كلمة تستخدمها جواباً على كل طلب من طلبات الأمة فتعقل بها الألسن المطلقة. وكانت تجنى دائماً من ورائها رضى بعض طبقات الأمة وهى الطبقة التى

يسمونها الطبقة الراقية أو أصحاب المصالح. كلمة طالما جالت فى تقارير اللورد كرومر ورددها المستشارون وبعض كبار الموظفين الوطنيين الذين يعتقدون أن قواعد الحكمة تهبط عليهم من أفواه المستشارين، تلك الكلمة هى: أن جرى الحكومة وراء إرادة الرأى العام فى مصر مجلبة للفشل ومدعاة للفوضى والإفلاس!

وكأنى بهم يقولونها أيضاً فيما يتعلق بطلب الأمة توسيع اختصاص مجالس المديريات توسيعا جوهرياً. ويدعون وهم خمسة سنة فى مصر وفى إنكلترا أنهم يعلمون مصلحة الأمة أكثر مما تعلمها هى.

على أننا إذا فرضنا أن توسيع الاختصاص لا يوافق فلسفة الحكومة وعلمها بطرائق الحكم الموصل إلى النظام والرخاء، فإنا نلفت نظرها العالى إلى أن القوانين لا تبنى على آراء أقلية مهما كان علمها. وإن كانت تريد أن تسير فى التقنين لنا على قواعد العلم بالعدل والمنفعة فنلفت نظرها إلى قول سبنسر فى هذا المعنى:

«كل منا يعرف جيداً ما يلزمه. وكل منا هو وحده الذى يعلم حق العلم وجوه منفعته».

فليس للحكومة أن تدعى أنها تعرف منفعتنا أكثر منا خصوصاً متى لوحظ أنه ليس للمنفعة حدود مرسومة تلمس باليد ولكنها كما يتصور فيها صاحبها أنها منفعة لكل مجموع من المجاميع السياسية أو الأحزاب السياسية رأى فى التقنين يظنه هو الصواب. وكل رأى من تلك الآراء له حقه من الوجود. ولكن الرأى الذى يؤخذ به فى التقنين هو ذلك الرأى الذى يشتمل على تلك الآراء ويوفق بينها وهو الرأى العام.

فمهما كان علم حكومتنا بمصلحتنا ومهما اعتقدت بأن توسيع نطاق التعليم الأهلى يضرنا ويجر علينا الفوضى والإفلاس. مهما كان ذلك كله فلا مندوحة لها من الاعتراف لنا بأننا نعرف مصالحنا على قدر تصورنا أكثر منها. وأن هذا المشروع هو لمصلحتنا لا لمصلحتها وأنه يجب عليها فى التقنين ان لا تستبد برأيها

دون الرأى العام مهما كان مبلغ رأيها من الصحة ومبلغ رأينا العام من الفساد. قال أحد الكتاب:

«من الخطر أن تسن القوانين على غير ما يقتضيه العقل». ولكن من الجناية أن تسن قوانين على غير ما يريده الرأى العام، ذلك لأن الأولى تضر بسعادة الأفراد وتقدمهم» «ولكن الثانية تتكر الحرية وتخنقها بل تذهب بفكرتها التى هى الأصل الأول لكل رقى وسعادة».

على أنه يستحيل أن يتطرق الفساد إلى رأى الأمة إذا كان مؤداه أنها تطلب أن تعطى الحرية فى تعليم نفسها. ولا يكون ذلك كما قلنا مراراً إلا بإعطاء مجالس المديريات حق انفاق الضرائب الإضافية على التعليم الأهلى بأنواعه الثلاثة: الأولى، والابتدائى، والثانوى.

فأولى بحكومتنا الرشيدة أن تحسن الظن بالأمة وأن تضع المشروع النهائى شاملاً لما طلبته منها لجنة الشورى قبل أن تقدمه إلى المجلس. وإلا فماذا يكون جواب الإدارة الإنكليزية فى مصر أمام الرأى العام الأوروبى إذا اتهمت بأنها تمنع الأمة من تعليم نفسها على مصاريفها؟؟.

- ٧ -

يعلم الجمهور أن مطالب لجنة الشورى فى توسيع اختصاص مجالس المديريات[1] لا تتعدى أمرين رئيسيين. أولهما: أن تكون قرارات المجلس فيما يتعلق بضرب الضريبة الإضافية قطعية أو موقوفة على تصديق الجمعية العمومية. والثانى: أن يكون له إدارة التعليم الأهلى الأولى، والابتدائى، والثانوى ينفق عليه من تلك الضرائب الإضافية.

أجمع الرأى العام على أن تقدم مصر متوقف على انتشار التعليم ولا يكون ذلك إلا بأن يكون التعليم أهلياً تديره مجالس المديريات وتنفق عليه من مال الأمة ولكن الحكومة تتذرع بكل الحجج لعدم إجابة هذا الطلب بجميع أجزائه، بل تقول لا بأس من أن ينفق من الضريبة الإضافية على التعليم الأولى أى تعليم الكتاتيب لأنه هو الضرورى للأمة. وأما التعليم الابتدائى والثانوى فإنهما إن لم يكونا من الزخرف فليس أحدهما ولا كلاهما من حق الفقراء. وعلى ذلك ترى أن يكون لمجلس المديريات حق إدارة التعليم الأهلى الابتدائى والثانوى بشرط أن لا يصرف عليهما شىء من الضريبة الإضافية.

---

(١) نشر بالعدد ٢٧٢ من الجريدة فى ٣٠ من مايو سنة ١٩٠٨ بعنوان «مسألة اليوم».

وتقول اللجنة إن التعليم الأولى يجب أن يكون مجانياً لجميع الناس. وأما التعليم الابتدائى والثانوى فلا بأس أن تكون القاعدة فيه أنه مأجور والمجانية الاستثناء ولكن هذا لا يمنع من أن يعطى مجلس المديرية حق صرف جزء معين من الضريبة الإضافية كالثلث أو الربع على هذا التعليم لتنشيطه ونشره.

تلك هى القضية التى قامت بين الحكومة وبين لجنة الشورى على ما علمنا نرفعها إلى الرأى العام بجملتها من غير أن نتعرض إلى فروعها.

أمة تطلب من حكومتها نظاماً يكفل لها أن تتعلم على مصاريفها فتأبى عليها الحكومة ذلك فلا هى تقوم بالتعليم حق القيام ولا هى تسهل السبل للأمة لتعمل لنفسها ما لا تريد الحكومة أن تعمله لها. فهل نحن فى هذا أيضا ظالمون متطرفون أو فى طلباتنا متواضعون معتدلون.

يخيل للقارئ بعد هذا أن الحكومة تريد أن تحتكر التعليم لنفسها كأنه إدارة البوليس أو إدارة الدعوى العمومية أو تصريف الماء وقسمته بين المنتفعين أو إقامة العدل بين المتقاضين أو عقد معاهدات تجارية أو تعبئة الجيوش للقيام بأعمال حربية.

لا شىء من هذا كله وإنى لأخشى أن تتهم الحكومة - إذا وقفت وقفتها الحاضرة أمام رغبة الأمة من التعليم- بأنها لا تريد بالأمة خيراً لا سمح الله.

وإلا فهل قامت الحكومة بواجباتها بصفتها حكومة فى كل فروعها حتى تريد أن يكون تعليم الأمة بيدها وعلى قدر ما تريد. ولقد جربناها فى ذلك فى عهد محمد على باشا إلى اليوم فلم تأت مجهوداتها التى تدعيها بالرقى المطلوب.

هل قامت الحكومة بالأمن العام حق القيام حتى ندرت الوقائع الجنائية أو قلت عما كانت عليه.

هل أفرغت الجهد فى انتقاء الموظفين الأكفاء الذين يقومون للأمة بالخدمة الصحيحة.

هل رقت الجيش حتى رضى الضابط المصرى عن بخته واقتنعت هى بأن جيش الاحتلال حينما يغادر مصر سيترك جيشاً مصرياً صرفًا منظمًا على القواعد الحديثة.

هل نجحت فى ترتيب القضاء على نمط يكفل حرية الدفاع واستقلال القاضى مهما كانت درجته؟

ألم يبق فى البلد من يشكو من مصلحة الرى؟

إذا كانت الحكومة لا تزال تعترف بأن مصالحها الحكومية البحتة لم تصل إلى التقدم المطلوب. أليس الأولى بها أن تترك الأمة تساعدها فى التعليم العام على نفقاتها الخاصة من غير أن تكلفها شيئاً غير المراقبة العامة إن أرادت على أنها لا يسعها إلا أن تعترف بأن وظائفها تستغرق غالباً من تعلمهم ولا يبقى منهم للأمة أحد ينشر حوله الأفكار الصحيحة والآراء العلمية ويكون فى مركز من عمد الرأى العام.

لا يبعد أن تقول الحكومة إن من أخص واجباتها حماية الفقراء من تصرف الأغنياء وأنها تخشى أن الأغنياء الذين هم أعضاء المجالس يثقلون كاهل الفقراء بالضرائب للتعليم الابتدائى والثانوى اللذين لا يستفيد الفقير منهما شيئاً كثيراً.

***

نقول إن هذا الاعتراض وجيه ولكنه يسقط أمام ما تقول اللجنة من أن القاعدة فى التعليم الابتدائى والثانوى هى غير المجانية، فالغنى لا يستفيد من ذلك غير النتيجة العامة نتيجة انتشار التعليم التى هو والفقير فيها سواء.

فأما توقف الحكومة عن موافقة الرأى العام على إعطاء مجلس المديرية حق تقرير الضريبة الإضافية بصفة قطعية أو جعلها قراره فى ذلك خاضعاً لتصديق الجمعية العمومية فذلك ما لا نعرف له سبباً جدياً. وربما قالت الحكومة أنها تخشى سوء تصرف تلك المجالس بهذا الحق وتخشى أيضاً أن تكون الأغلبية فى الجمعية العمومية فى جانب الرأى المضاد لرأى الحكومة رأى الرشاد والحكمة!. وقد سبق بنا أن أبنا فى العدد الماضى نظرية الرأى العام وما يجب له من الاحترام فى تقنين القوانين مهما بلغ أمره من الخطأ.

على هذا نشكر لجنة شورى القوانين على تشددها فى الطلب ونطلب إليها أن تستمر على ذلك والرأى العام كله يعضده فإنه خير لنا أن لا توسع الاختصاصات

بالمرة من أن توسع توسيعاً قسرياً لا يأتى بالمصلحة المقصودة من التوسيع ويكون حسب الحكومة وقتئذ من تلك النتيجة السوأى أنها أخلفت وعدها التى وعدت به فى مجلس النظار ووعد به السير إلدون غورست وساسة الإنكليز.

ولكن رجاءنا فى كرامة حكومتنا ووفائها بالوعود أنها ستحل إرادة الأمة منها محل الاعتبار، ولا تحيل القانون على مجلس الشورى إلا تاما وافياً بالغرضين اللذين وقع عليهما الخلاف.

- ٨ -

لا بأس أن نبدى ونعيد فى مسألة مجالس المديريات(١) التى قد أخذ مشروعها لدى الحكومة ولدى الأمة الأهمية اللائقة بمشروع سيكون من ورائه نقل الأمة من الظلمات إلى النور، من الاستبداد إلى الحرية، من السكون إلى الحركة والعمل لسعادة مصر.

علمنا اليوم أن نظارة الداخلية كانت تشتغل أمس بوضع أول مسودة لآخر تعديل فى المشروع لعرضه على مجلس النظار فشورى القوانين، ونرجو أن تكون الداخلية قد لاحظت فى هذا المشروع الملاحظات الرشيدة التى لاحظتها لجنة شورى القوانين ولقد حادثنا فى هذا المشروع بعض كبار الموظفين من رجال الحكومة فمنهم من هو متفق معنا فى أن طلب لجنة الشورى حق وعدل من حيث جعل الجمعية العمومية هى صاحبة التصديق على قرارات مجالس المديريات فيما يتعلق بضرب الضرائب الإضافية. ومن حيث إن مجلس المديرية يكون بيده إدارة التعليم الأهلى: الأولى، والابتدائى، والثانوى، وأن ينفق عليها جميعًا من الضريبة الإضافية باعتبار أن الأول مجانى وأن الآخرين تكون القاعدة فيهما غير المجانية ولكن يصرف عليهما من الضريبة الإضافية شىء معين يكفل بقاءهما.

(١) نشر بالعدد ٢٧٣ من الجريدة المؤرخ فى ٢١ من مايو سنة ١٩٠٨، بعنوان «مسألة اليوم».

ولكن من موظفينا من لا يزال يرى الأمة بالعين التى كان يراها من عشرين عاما فلا يلبث أمام توسيع الاختصاصات أن يبتسم طوراً ويتردد فى القول تارة، ثم لا يكون منه بعد هذه الحركات، حركات من يتوجس الفشل إلا أن يقول كل ذلك حسن إذا كانت مجالسنا من الكفاءة بحيث تدير التعليم الأهلى حقيقة ولا يكون أعضاؤها آلة فى يد المدير يسيرها إلى حيث يشاء.

هذه الطائفة من موظفينا المتعلمين الذى يحبون بلادهم ويتقدون عليها غيرة وبهم تتعلق آمال كبار إلا أنهم مع الأسف قد تربوا على عدم التسامح وتغذوا بلبان الاحتقار لكل شخص لم يتعلم علمهم فلا يرون تحت عمامة الشيخ الجليل من مشايخ الأمة إلا مجموع أغراض صغيرة ترمى بأسرها إلى المنفعة الشخصية ولا يظنون أن أولئك العمد والمشايخ يأتون بمصلحة عامة إلا مسوقين لها بشىء كثير من حب الظهور والمبارات وقليل من الإخلاص وحب المصلحة العامة.

لا يبعد على مثل هؤلاء إذا جلس مع أصحاب الحل والعقد من الإنكليز ودار بينهم الحديث على توسيع الاختصاص أن يقولوا برزانة الحكيم ولسان الرجل الصريح أنهم يخشون على الأمة فى طور تكونها من رد الفعل إذا هى سلمت أمر التعليم الأهلى مضافاً إليه اختصاصات أخرى فى نظامات الأمن العام ونحوه.

لا أنكر على هؤلاء حريتهم فى القول ولا حسن إخلاصهم لوطنهم ولكنى أنكر عليهم شديد الإنكار أنهم يعرفون أمتهم وأنهم يعلمون كيف يكون الرقى التدريجى للأمم. وهم بصراحتهم المحبوبة لدينا ولديهم وبتبصرهم الذى يدعونه نراهم كأنهم يعادون التقدم الذى هم أنفسهم يتبعونه، ويجعلون الإنكليز الذين لا يعرفون من حالنا إلا طرفاً واحداً يزيدون اعتقاداً بأن الأمة لم تستعد بعد للاشتغال بشئونها. ولو جادلتهم فى ذلك لأتوا إليك بمثل واقعة بين عمدة ومأمور أو بين أحد الأعيان والمدير أو قصوا عليك فكرة أحد الكبراء فى تعليم البنات. أمثال أفرادية يأخذ منها حضرته أو سعادته ذلك الرأى الأسود ويتمذهب منه بمذهب التشاؤم بالمستقبل.

ألا فلينظر هؤلاء لنظام التعليم فى الجمعية الخيرية وجمعية التوفيق وجمعية المساعى المشكورة وجمعية العروة الوثقى وجمعية الأعمال المبرورة وليحكم بعد

ذلك إذا كان لمجالس المديريات من الكفاءة ما يجعلها تدير حركة التعليم الأهلى على ما تقتضيه مصلحة البلاد.

نقول لهؤلاء السليمى الصدور الذين يضعون أصابعهم فى أعينهم غراماً بالصراحة التى لا سند لها من العلم التام بأحوال أمتهم ولا مصدر لها من المعرفة بطرائق الرقى الاجتماعى. نقول لهم إن الأدلة الحسية قد قامت ـ لمن يكلف نفسه بحثها- على أن الأمة الآن خير كفء لتعليم نفسها متى سهلت لها الحكومة سبيل ذلك. فإن كانت الأمة غير كفء لذلك على تقديركم وأن مجالس المديريات ستتخبط فى القيام بواجب التعليم فإن كل مبتدئ يتخبط حتما فى العمل الذى يبتدئ به ويرتكب غلطات تكون نتيجتها تعليمه طرق النجاح وتمرينه على وضع كل شىء فى محله. وإنكم إذا انتظرتم بالأمة عشرات من السنين لا تزيد كفاءتها فى أعينكم شيئا ما دامت بعيدة عن الأعمال التى تظهر الكفاءة لمن لا يقنعه إلا الحس.

وأنه ليجمل بهؤلاء الذين يعتد بآرائهم أن يكفوا أمتهم شر حريتهم فى القول حتى يكونوا عونا لها لا عونا عليها وحتى لا يذهب ما لهم من فضيلة الإخلاص والحرية أسوأ مذهب تظهر فيه هاتان الفضيلتان.

ومن رجال الحكومة من يريد أن يكون فكره فى هذا المشروع منتجاً متفقاً مع نظام الحكومة الحالى. فيقول إذا أعطى مجلس المديرية حق إدارة التعليم الابتدائى والثانوى والإنفاق عليهما من الضريبة التى يقررها المجلس بصفة نهائية فيكون معنى ذلك إيجاد برلمان صغير فى كل مديرية وإنشاء نظارات للمعارف العمومية بعدد الأقاليم المصرية فى حين أن مجلس شورى القوانين لا يملك مع الحكومة رأيا نافذا ولا قرارا قطعياً. وهذا ينافى النظام الذى يجب أن يكون هو قوام كل حكومة من الحكومات.

كلام سائغ ظاهره ولكن باطنه خطأ فاحش تسرب إلى فكر هؤلاء من يأسهم من حكومة دستورية واعتبارهم هذه الحكومة الحالية الاستبدادية مستحقة للبقاء، لا يريد الرأى العام من المشروع أن يكون مجلس المديرية أعظم أثراً وأوسع

اختصاصاً من مجلس الشورى، كما لا يرمى المشروع إلى تنقيص سلطة نظارة المعارف صاحبة المراقبة العامة ومرجع تحضير قوانين التعليم ومحل الاختصاص بتشجيع تعليم العلوم المختلفة فى المدارس الأميرية والحرة على السواء. ألا ترى أن أهم اختصاص نظارة المعارف الإنكليزية هو مراقبة التعليم وتقوية الفروع العلمية المعنية بتوزيع الجوائز عليها على الطريقة التى تسير فيها معارفنا فيما يتعلق بإعانات الكتاتيب.

على أن الأمة قد ملت الحكومة الشخصية الاستبدادية ومالت إلى الدستور أى إلى شكل حكومة خديوية مقيدة. وقد أقرها الجناب العالى على ذلك عام أول وأقرتها الإدارة الإنكليزية بوعودها فى التدرج بها من هذه الحال السيئة إلى حال الدستور التى كلها سعد ورخاء وإن التدرج يقتضى البدء بمخالفة التنسيق المصلحى الذى يعشقه هذا الفريق من الموظفين كما يعشق الفريق الآخر الصراحة من غير روية. فإعطاء مجلس المديرية حقوقاً ليس لمجلس الشورى نظرها إنما هو ابتداء لتغيير صورة الحكم يستتبع حتماً توسيع اختصاص مجلس الشورى.... إلخ إلخ. وعلى ذلك لا يعد هذا المشروع فى ذاته معيباً بل هو أول تغيير مقيد لهذه الحال.

***

وأنا على الرغم من كل الصعوبات التى خلقها الوهم فى سبيل هذا المشروع لا نزال نرجو أن تنظر الحكومة له بعين جدية وأن تعتبره الترضية الوحيدة التى ترضى بها الرأى العام من يوم الثورة العسكرية إلى اليوم.

- ٩ -

الحكومة الاستبدادية الصريحة العداء للدستور[1] تستمد قوتها دائماً من ضعف الرأى العام ومن نتائج مجهوداتنا الذاتية التى تستعملها كل يوم لخنق حرية الأفراد وإبعادهم عن العلم بما لهم من الحقوق السياسية. وهى بذلك لا تتفق مع الرأى العام إلا فى أمة لا يعرف الفرد فيها لوجوده معنى ولا لحياته قيمة إلا بالإضافة إلى شخص الحاكم المستبد.

الحكومة من هذا النوع تكون منتجة موفقة بين عملها وقولها، صريحة فى خطتها، قوية فى إرادتها.

أما مثل حكومتنا التى تنادى كل يوم بأنها تميل إلى الدستور وتتبرأ من حب الاستبداد فإنها لا يمكنها أن تكون قوية مطلقاً إلا إذا اتفق الرأى العام معها فى كليات المسائل. فإذا انحرفت عن إرضاء الرأى العام فلابد من فشلها.

لا يستطيع الناس أن يصدقوا كل قول تقوله الحكومة عن حسن نيتها كما كانوا يصدقونها بادئ الأمر إلا إذا اقترن ذلك القول بعمل يؤيده. وعلى هذا النحو

(١) نشر بالعدد ٣٧٤ من الجريدة فى ١ من شهر يونيو ١٩٠٨ تحت عنوان «الرأى العام فى مسألة اليوم».

أخذ الناس الآن يظنون الظنون بالحكومة عندما شاع على ألسن الجرائد أن الحكومة إنما تضع مشروع مجالس المديريات لا لترقية القانون النظامى ولا لتسهيل سبل التعليم للأمة ولا لتحقيق وعودها إياهم من السير بهم إلى الدستور ولكن على ما يقولون تذر الرماد فى العيون. وتجعل هذا الرأى العام الذى يظن به الحمق والبله يهدأ غليانه وتخف مطالبته ويقنع من الغنيمة بالإياب.

إشاعة سيئة النتيجة ولكنها مع الأسف قريبة من الحقيقة إذا تحقق ما نسمعه كل يوم من أن الحكومة تضن على مجالس المديريات بإجابة الطلبات المعقولة التى طلبها حزب الأمة وطلبتها لجنة مجلس الشورى.

غير أننا أمام هذه الإشاعة وتقدير نتائجها وتلقاء تعسر الحكومة فى الأمر وظهورها مظهر الظان بأنه لا يزال يوجد بين طبقات المصريين من لا يرضى بمنح الأمة حقوقاً كثيرة أو بعبارة أخرى من لا يرضون بالتوسيع فى الحكم الذاتى، تلقاء ذلك كله يجب علينا أن نتساءل هل رضى الرأى العام من طلباته بحملة الجرائد فى وقت من الأوقات ثم خلودها بعد ذلك إلى السكون أو الاشتغال بأمر آخر كأنما يوجد فى البلد أمر يهم المصريين بمقدار ما يهمهم مثل هذا المشروع. أو كأن طبقة الأعيان قد رضوا فى أن يوصفوا بالرضا عن الحال الحاضرة وعدم التوسع فى الحكم الذاتى حتى قنعوا من السعى بإبداء آرائهم مرة بلسان الجمعية العمومية ومرة أخرى حين عرضت الداخلية هذا المشروع على كثير منهم ليقول فيه رأيه.

على أن السعى لمشروع مهم مثل هذا لا يصح أن يقف عند حد إبداء الرأى مجرداً عن الحجج والأدلة أو عرض الأمانى مجردة عن الإلحاح فى تحقيقها وتدبير جميع الوسائل السلمية التى هى مظان الوصول إلى الغرض المنشود.

كل ذلك قد كان وإن غرضنا لم يتعهد بوسائل السعى إليه من غير انقطاع حقه أن لا ينجح.

***

ولقد سبق لنا أن أبنا المشروع من كل وجوهه وما يعترضه من العوائق، فاليوم نرفع لأولى الرأى فى هذا البلد شكوانا من اكتفائهم بالطلب والسكوت بعد ذلك. ذلك السكوت الذى قد يفسر خطأ بأن أولى الرأى فى مصر لا يعطون هذا المشروع ما يستحق من الاهتمام.

وإن تنازل الحكومة للأمة عن حق من حقوق الحكم هو أصعب عليها من خلع الأضراس، لأن آخر ما يخرج من النفوس من الرذائل إنما هى رذيلة الاستبداد فتنازل الحكومة للأمة عن حق من الحقوق فى هذا المشروع الجديد لا يمكن إلا إذا اقتنعت الحكومة اقتناعا حسيسا بأن الرأى العام سيتبرم بها ويخليها من تعضيده الذى هو أصل مهم من أصول قوتها. ولا سبيل إلى ذلك إلا بأن يظهر الناس فى هذا الوقت وقت وضع المشروع بصورة نهائية أنهم يعضدون بكل ما فى وسعهم طلبات لجنة شورى القوانين بزيارة رجال الحكومة وتبين فوائد المشروع وإقناعهم بأن وضعه على ما تريد اللجنة يحقق أكبر أمنية يتمناها المصريون من حيث انتشار التعليم. بل ننصح لأولى الرأى أن يتخذوا طريق الإقناع الشريف لا الضراعة كما توهم بعض الكتاب. وإن لا يكفوا إلا إذا فازوا بإنجاح المشروع، سواء علينا رضى بعض كتابنا بهذه الطريقة أم لم يرض مادام أن غير الراضين لم يوجدوا لنا طريقة لتعليم أبناء مصر غير هذه الطريقة. وعلى كل حال فإنا نعتقد أنه لابد للحكومة من إرضاء الرأى العام.

ـ ١٠ ـ

كان أمس أول يوم ظهرت فيه فكرة سلطة الأمة بمظهر نقى خال عن الشكوك والريب[(١)] بعيد عن كل اعتبار من الاعتبارات الواطئة التى مصدرها خنوع الأمة أو نواب الأمة إلى السلطة المطلقة.

ذلك بأن نوابنا المحترمين قد قرروا بإجماع الآراء فى مجلس الشورى طلب المجلس النيابى الذى عليه مدار كل نجاح أخلاقى واقتصادى وسياسى.

رأى نوابنا ألا يقيموا تحت نير الحكومة الشخصية والأمم حواليهم تفر منه بكل وسيلة والشعوب التى ليست أكثر حضارة من مصر تأنف أن تحكم بشكل من أشكال الحكومات الاستبدادية التى فى بقائها الهوان، وفى تغيير شكلها الرفعة والنجاح. رأوا ذلك كله لجيراننا فى الصيف الماضى فأجمعوا أمرهم على طلب المجلس النيابى المعقول الذى يوافق ما نحن فيه من الظروف السياسية. فكان عملهم هذا احتجاجاً على الحكومة التى رفضت طلب الجمعية العمومية للمجلس النيابى من ناحية ومن ناحية أخرى احتجاجًا على السلطتين معاً. لأن السلطة الشرعية والسلطة الفعلية قد صرحتا بعدم إجابة هذا الطلب.

---

(١) نشر فى العدد ٥٢٩ من الجريدة المؤرخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان «أول ديسمبر».

الآن وجد فى مصر رأى رشيد وصوت عالٍ مسموع يعبر عن شعور الأمة ولو خالف ذلك السلطة الشرعية والسلطة الفعلية جميعاً ذلك الصوت هو صوت مجلس شورى القوانين ينادى ألا لتقل كل سلطة ما شاءت من القول، ولتمنعنا ما شاءت من حقوقنا الطبيعية. ولكنا نحتج على هذه التصريحات، تصريحات شوقى بك، وتصريحات السير إلدون غورست بأن نطلب ما تمنعه إيانا السلطتان وهو المجلس النيابى الذى طالما طلبناه.

إن الذى يقرأ أخبار مظاهرات الشبان لطلب الدستور ويسمع مناداة الفلاحين بطلب الدستور ثم يرى بعد ذلك تقرير النواب لطلب الدستور يوشك أن يقول إن فى مصر رأياً عاماً متناولا لجميع أجزاء الأمة، قوته يجب أن تكون فوق كل قوة وسلطته فوق كل سلطة وإن لم يكن ذلك فأين هى الطبقة التى لا تميل إلى التوسع فى الحكم الذاتى كما صرح بذلك السير إلدون غورست فى تقريره الأخير. الآن رسمت خطة السياسة المصرية على أوضح ما يكون من الصور.

علمتنا التصريحات الرسمية والتصرفات اليومية فى إدارة الحكومة المصرية أن السلطة الشرعية متفقة مع السلطة الفعلية فى جميع التصرفات جليلها ودقيقها حتى فى التصريح بعدم أهلية الأمة للدستور أو بعدها عن الدستور. وعلمتنا الجرائد اليومية التى هى مرآة الرأى العام والمظاهرات الأمية التى حصلت فى الاحتفالات. وقرار مجلس شورى القوانين أمس أن الأمة مجمعة على غير ما صرحت به السلطتان. مجمعة على طلب الدستور. ينتج من ذلك أن الأمة صورت لذاتها شخصية سياسية تخالف شخصية هذه الحكومة المطلقة ـ ورسمت لنفسها خطة سياسية تخالف خطة هذه الحكومة المطلقة التى تتكون من السلطتين المتفقتين، فهل لأحد بعد اليوم أن يقول: «بأن الشعب المصرى كبقية الشعوب الشرقية لا يقدر إلا الحكم الشخصى»؟ أم يجب القول بأن الشعب المصرى كالشعوب الشرقية المحترمة ينفر من الحكم الشخصى ولا يقدر إلا الحكم النيابى الذى هو الصورة المعقولة للحكم؟.

الأمة فى تقدمها تتبع القانون العام لتقدم الفرد ـ تبقى غير أهل لبلوغ رشدها كلما كانت متوكلة فى تحقيق مطامعها على السلطة أو على الحاكم. من علامات

رشد الأمة أن ترى بعينها لا بعين السلطة وتنطق بلسانها هى لا بلسان السلطة. تلك هى الإمارة الأولى لبلوغ الرشد وقد ظهرت هذه الإمارة من قرار الشورى أمس ذلك القرار الذى فيه مخالفة صريحة لتصريحات السلطتين.

لهذا نقول بأن أول ديسمبر كان الحد الفاصل بين فناء الأمة فى شخص حكومتها وبين عصر جديد هو عصر الارتقاء السياسى الحقيقى الذى فيه تتكل الأمة على نفسها وتعمل لنفسها وتعتبر أن لها وجوداً ذاتياً مستقلاً تمام الاستقلال.

البرلمان أو المجلس النيابى ليس هو استقلال الأمم بل هو شكل من أشكال تنظيم الاستقلال. فإذا أعوزنا البرلمان بالفعل لا ينقصنا الاستقلال الذاتى الذى عبر عنه مجلس شورانا أمس بأجلى بيان.

لا يستطيع أحد أن يمدح أعضاء الشورى على ما جاءوا به أمس من مظاهر الاستقلال وخدمة البلاد لأنهم هم نواب البلاد وهم أصحابها وهم رءوس الرأى العام فيه فإن كانوا من الشجاعة الأدبية على ما قد رأينا فإنهم إنما يدافعون بذلك عن الشرف المصرى الذى هم عنوانه وإذا وصلت على أيديهم منفعة لمصر فإنهم إنما يخدمون الأمة التى هم رؤساؤها خصوصاً إذا لوحظ أنهم لم يعملوا شيئاً إلا ترديد الرأى العام الذى هم وكلاؤه فى المجلس. وغاية ما يقال أن عملهم هذا يدل على أن فى مصر رجالاً يقفون أمام السلطتين موقف الذى لا يهاب فى الحق شيئًا.

- ١١ -

تقاس حالة الأمة من القوة والضعف والشرف والانحطاط بمقياس مطالبها التى تدل على مبلغ أطماعها فى حياتها الأمية[١]. فإذا كانت الأمة منحطة الأخلاق رضيت ببؤس العيش وتمرغت فى أحضان الذلة وإن كانت أشرف من ذلك قل اقتناعها بالعيشة المادية فى ظل حكومة الفرد وطمعت فى نيل الدستور.

كانت الجمعية العمومية للعام الأسبق دليلاً على أن أمتنا ملت من شكل حكومة الفرد ورغبت فى نيل الدستور إذ طلبت الدستور الكامل ومن باب الاحتياط الدستور الناقص لكيلا يبن عليها سوء الظن بحكومتها وليطمئن أولو المصالح الأوروبية بأن مقصد المصريين هو مجرد الخروج من حكم الفرد نوعاً لا مضارة غيرهم.

غير أن الظروف وقتئذ ظروف سياسة الخلاف قد وصمت الجمعية العمومية بوصمة من العار، غسلها عنها مجلس شورى القوانين فى الشهر الفائت. ولا شك فى أن الجمعية العمومية حين انعقادها يوم أول فبراير ستغسل البقية الباقية من تلك الوصمة التى هى براء منها.

***

(١) نشر بالعدد ٥٧١ من الجريدة فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٠٩ بعنوان: «الجمعية العمومية».

طلبت الجمعية العمومية الدستور فأرغت السياسة الإنكليزية وأزبدت وقالت التيمس وبعض الألسن الرسمية أن أعضاءها يساقون إلى تلك المطالب كالخراف بيد قوية خفية هى يد السراى كيداً للإنكليز وانتقاما منهم على ما أخذوا من سلطتها بح صوتنا إذ ننكر كل علاقة للمعية بأعضاء الجمعية العمومية وإذ نثبت بجميع الأدلة أن أولئك الأعضاء يقدرون مطالبهم قدرها وأنهم يصدرونها من قلوبهم وعن إرادتهم الخاصة من غير أن يكونوا فيها متأثرين بأى أثر خفى. ولم ننجح بهذا الدفاع فى إقناع الصحف والسياسة الإنكليزية بأننا نريد الحكم الذاتى للحكم الذاتى لا أننا سوط فى يد إحدى السلطتين تضرب به الأخرى نريد الحكم الذاتى لأننا نراه الوسيلة الوحيدة لتقدمنا فى المدنية لا ليكون مجلسنا النيابى آله تديرها أيدى الحكام المطلقين.

اتفقت السلطتان وتقطعت حبائل الكيد الموهوم وأعلنت السلطتان جميعا أنهما لا تريدان منح الدستور، فقام رجالنا أعضاء مجلس شورى القوانين يطلبون الدستور. وقرروه فعلاً وبعثوا بقرارهم إلى الحكومة.

لم يجرأ أحد أن يتهم مجلس شورى القوانين بما اتهمت به الجمعية العمومية. لأن تلك التهمة كان لها مرشح هو الخلاف بين السلطتين. أما الآن ولا خلاف فليس ثمة من شبهة ترشح للذهن أن إحدى السلطتين تنفخ فى أعضاء الشورى فينطقون، بل العكس من ذلك أكبرت الحكومة مطلبهم وهابته وأخذت كل الاحتياجات الممكنة لمنع الأمة أن تهب لتعضيد تلك الطلبات.

***

أجل غسل مجلس الشورى بهذا الطلب الذى صادف محله وجاء فى الفرصة المناسبة تلك الوصمة التى كانت لحقت الجمعية العمومية فى العام الأسبق. وصمة التأثير بالمؤثرات الخفية. غسلها فلم يبق منها إلا أثر ضعيف جدا يجب أن يزول. وإنه لا يزول إلا بأمر واحد تأتيه الجمعية العمومية وقد سمعنا مع السرور أن بعض أعضائها سيقترحه يوم انعقادها:

هو أن تحتج الجمعية العمومية على رفض الحكومة لطلبها الدستور رفضاً خالياً عن المجاملة وأن تجدد طلبها الماضى بتعضيد مجلس شورى القوانين فيما طلبه سعادة محمود بك عبد الغفار تفصيلاً أو ما قرره المجلس إجمالاً.

وإنا سنتابع القول من الغد فيما يتعلق بردود الحكومة على مطالب الجمعية العمومية السابقة.

- ١٢ -

لم يبق فى يد الشركات الإنكليزية أعمال مهمة بعد فراغ الخزان(١). وإن سكوت الحكومة برهة من الزمان عن صرف الأموال المصرية بكرم وسخاء يعتبر انصرافا عن أعمال الإصلاح . لذلك جدت الحكومة فى تحقيق مشروعها القديم مشروع مجارى العاصمة الذى لابد له من نفقات طائلة تؤخذ من زيادة عوائد الأملاك فى القاهرة تلك الزيادة التى تتقرر بضريبة جديدة على جميع الأملاك فى المحروسة. ولا يعلم إلا الله وحده هل ينتفع بها سكان الحارات الظليلة الضيقة الرطبة بهذه المجارى كما ينتفع بها سكان شارع كامل وما حواليه. ومهما يكن من الضرورة إلى هذه المجارى أو عدم ضرورتها فإن الحكومة عز عليها أن لاتجيب هذا الطلب فأجابته وحده دون سائر المطالب النافعة حقيقة. وأرادت أن تجد فى تنفيذه هذا العام فعقدت الجمعية العمومية بهذه الصورة من السرعة العظيمة لكى تأخذ رأيها فى هذه الضريبة الإضافية حتى لا ينام المشروع بعد ذلك وتتوفر الملايين التى ستصرف فى سبيله فتنفق فى ترقية التعليم أو تحسين

---

(١) نشر بالعدد ٥٧٢ من الجريدة فى ٢٧ من شهر يناير ١٩٠٩ بعنوان «الجمعية العمومية أيضًا».

الرى. لذلك طلب انعقاد الجمعية العمومية التى ستنعقد فى الأسبوع القادم. بهذا يهمس الناس فى الآذان والظاهر أنه همس جدير بالتصديق.

يتناقل الناس هذا الخبر لا بإظهار البشر من تنفيذ مشروع المجارى ولكنهم على نقيض ذلك يظهرون امتعاضهم من اهتمام الحكومة بهذا المشروع وعقد الجمعية العمومية له ولا يهتمون من أمره إلا بأن الحكومة تريد إغداق نعمة جديدة على شركة إنكليزية. وإلا فما وجه اهتمامها بإجابة طلب لم يكن ولا فى الدرجة الرابعة من الأهمية بالنسبة لما طلبته الجمعية العمومية من النظامات الحيوية التى تتوقف عليها حياة البلاد وسعادتها.

طلبت الجمعية العمومية الدستور مراراً وكانت مظاهرات الأمة فى هذا العام تدل كلها على أن الأمة فكرة واحدة فى التشبث بالحكومة الدستورية فأعارته الحكومة آذاناً صماء وألقت بجواب الرفض فى وجه الأمة. على أن هذا النظام الدستورى لا يكلف الحكومة ملايين ولا كثيراً ولا قليلاً إلا إصدار قانون.

ويسرنا أن رجال الأمة وخدامها الأمناء أعضاء الجمعية العمومية لن يقفوا عند حد طلب الدستور وتعضيد مجلس الشورى والرأى العام، بل الذى نسمعه أنهم يعتبرون الدستور هو كل شىء. يرون الدستور كفيلا بإنشاء مجلس بلدى للعاصمة كفيلا بتأليف نظارة للزراعة كفيلا بتغيير السقى من الآبار الارتوازية. كفيلا بصيانة الآداب العمومية. كفيلا بعدم إلزام الحجاج بالسفر فى بواخر شركة معينة. وبإعادة محافظة دمياط. وبمنع ذبح الفصيلة البقرية. وبإنجاز مشروع النظام الذى أعد للخفر. وبتسهيل إعطاء الرخص عن السواقى. وبتعديل طرق المناوبات. وبوضع قانون للآلات الرافعة.... إلخ إلخ. يرون أن الدستور هو الضامن لإعادة التعليم المجانى وتعليم العلوم فى مدارس الحكومة باللغة العربية. وتخفيف شروط الامتحان للطلبة. وإكثار عدد المدارس الابتدائية والثانوية. وانتقاء الأساتذة الأكفاء. ضامن لإلغاء مال النخيل ورفع مال الأطيان التالفة. وإعادة زراعة الدخان وإعطاء زيادة المساحة للأهالى بالممارسة واستيفاء عجز أطيان الأهالى من أطيان الميرى المجاورة لها وإعطاء الأهالى أطيان الحكومة المتروكة بالأثمان المناسبة بدلا من إعطائها للشركات. وبيع أطيان الجزائر

للأهالى. وإعطاء الأراضى الموجودة بالحواجز للأهالى. ومنع غش الموازين والمكاييل والمصوغات. وتخصيص قيم تركات المسلمين المتوفين عن غير وارث لتعليم أولاد الفقراء. يرون أن الدستور يكفل تشكيل محكمة استئناف أهلية بأسيوط وسن نظام للبورصة وجعل مراقبة الضبطية القضائية للمحكوم عليهم من غير بلادهم. وإن الدستور فوق ذلك كله يضمن تنفيذ مجارى العاصمة المشروع الشهير الذى لم يعلم به مجلس شورى القوانين إلى الآن.

ترى الجمعية العمومية أن طلب الدستور هو كل الطلبات. وإن إجابة الحكومة للدستور هى إجابة لكل الطلبات. يرون ذلك - على ما سمعناه - فلا يرون وضع أى مشروع يعرض عليهم تحت البحث إلا بعد إجابة طلب الدستور. ولئن صنعوا ذلك فنعم ما يصنعون.

- ١٣ -

دعت الحكومة الجمعية العمومية[1] لا ليظهر فيها الاشتراك الموعود به بين الأمة وبين الحكومة فى الأعمال العامة. ولكن لتظفر منها بطلبتها المنشودة وهى التصديق على زيادة الضريبة على مساكن القاهرة لعمل مجارى المياه. وعلى ذلك لم تكن الحكومة لتريد بقاء الجمعية إلا ريثما تظفر منها بذلك التصديق، ثم تتلو عليها بعد ذلك أمر الانفضاض. كأن المشاركة الموعود بها يجب أن تكون بالنسبة للأمة مشاركة سلبية، مشاركة طاعة، ومشاركة الحكومة مشاركة إيجابية فقط أى مشاركة سلطة، فبالسلطة من جانب الحكومة وبالطاعة من جانب الجمعية العمومية يتحقق اشتراك الأمة مع الحكومة اشتراكاً فعلياً برأى تقريرى!

***

تلك هى نية الحكومة وتفسرها أعمالها فى الجمعية العمومية أما أعضاء الجمعية العمومية فإنهم جاءوا من بلادهم بعد هذه الحركة الدستورية العظيمة التى زاد فى طنبورها نغمة بعث الدستور العثمانى، جاءوا يطلبون لأمتهم الدستور

(١) نشر بالعدد ٥٨٧ من الجريدة فى ١٤ من فبراير ١٩٠٩ بعنوان «الأمة والحكومة فى الجمعية العمومية».

الذى بدونه لا تتم للأمة حياة، جاءوا يثبتون شخصية الأمة التى لا تريد السلطتان الاعتراف بها، جاءوا يحققون أمل الأمة فيهم ويقفون للحكومة المطلقة موقف الذى لا يرضى من اشتراك الأمة مع الحكومة أن تكون الحكومة آمرة على الإطلاق، والأمة طائعة على الإطلاق. وبقيت جماهير الناس على ذلك ينظرون ماذا سيحصل فى ذلك المحل السرى الذى هو قاعة الجمعية العمومية ذلك المعزل الذى فيه يتصرف الوزراء والنواب فى حقوق الأمة على غير مرأى منها ولا مسمع. يثبتون وينقضون ويختلفون ويتفقون وأصحاب المصالح على الأبواب لا ينظرون ولا يسمعون، وقفت الأمة على هذه الحال تنتظر لمن تكون الغلبة من طرفى المتناظرين إن كانت الغلبة للحكومة أرخى كل امرئ يديه إلى جانبه وانصرف كاسف البال خجلان من انهزام نواب الأمة أمام رجال الحكومة. وإن كان الغلب لنواب الأمة هللوا وفرحوا وصفقوا لفشل الحكومة ونصرة الأمة ورجع كل منهم يحمد سراه ويغذى رجاءه ويقول: «ألا إن الحكومة غالبة على أمرها هكذا فليكن الرجال الأحرار. هكذا يشرف النواب أمتهم فى ميدان البحث والجدال، الآن ثبتت شخصية الأمة وغلبتها. وليس لنا إلا أن نرجو بحق نيل الدستور» إن الدستور ليس هو النظام المكتوب ولكن الدستور نواب شجعان، من خطيب مصقع، ومدلل ذكى، وناهب اختصاص الحكومة نهباً للأمة.

وقف الناس كذلك ينتظرون على أى شىء تتم مناظرة الحكومة والأمة فى الحقوق. وماذا يكون مظهر الحكومة ومظهر الأمة فى هذا الاجتماع الذى لا تجود به الحكومة إلا كل عامين.

***

طرحت مسألة الضريبة على الجمعية العمومية فصدقت على زيادة الضريبة كما تريد الحكومة فتكون الحكومة قد كسبت من هذه الجهة ولكن يجب علينا أن نلاحظ بأن مشروع المجارى هو من مقترحات الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين فى السنين الماضية ومن يرد الغاية يرد الواسطة. ولا واسطة لتنفيذ هذا المشروع إلا ضرب الضريبة على هذا النحو فإذا كانت الحكومة قد كسبت من

الجمعية هذا المشروع فإنما كسبته لأنه من آمال الأمة وأحد طلباتها فيكون الظفر فيه فى الحقيقة راجعاً إلى الأمة لا إلى الحكومة.

***

طرح الاقتراح الخاص باشتراك الأمة مع الحكومة اشتراكاً فعلياً. فقررته الجمعية فى هذا الزمن زمن سياسة الوفاق الذى يستحيل معه افتراض أن الجمعية العمومية متأثرة بأية سلطة من السلطتين –أقرته الجمعية وأجابت عليه الحكومة بذلك الجواب الذى مع كونه أكثر مجاملة وألين لفظاً من جوابها عليها فى العام الأسبق، إلا أنه يساويه فى المعنى تماماً. ولكن الجمعية قد ظهر عليها الاستياء من هذا الجواب وهذا أمر جديد لم يسبق له نظير فى الأعوام الماضية - أبدى أحمد يحيى باشا الاستياء فاستحسنه إخوانه وصفقوا له فكان ذلك بمثابة قرار من الجمعية العمومية باستيائها من جواب الحكومة. ومهما يكن ما ثبت من هذا الأمر فى محضر الجلسة فإن أعضاء الجمعية قد استاءوا حقيقة ولا يزالون مستائين لهذا الجواب إلى اليوم. على هذا يمكننا أن نقول بأن الأمة كسبت فى هذا الموطن كسباً أدبياً هو اشتهار نوابها بالجرأة على الحكومة وعدم الخوف منها كما كان ذلك قبلاً - وهذا الإحساس وهذه الشهرة هما الآلتان الموصلتان للدستور الناقص فالكامل حتماً. ولسنا ننبو عن حسن التقدير إذا قلنا إن الحكومة قد فشلت فى هذا الصدد وفى غيره مما عرض فى الجمعية العمومية فجنحت للقوة وهى إقفال الجمعية العمومية قبل أن يقتنع أعضاؤها بأنهم أدوا الواجب عليهم للأمة فى هذا الانعقاد.

***

طرحت مسألة تشكيل اللجان لفحص المشروعات فخسرها النواب وكسبتها الحكومة. ولكن ذلك لم يفوت على النواب أنهم كسبوا نظيرتها التى تؤدى فائدتها وهى المناقشة فى الاقتراحات بالجلسة وتقريرها أو رفضها، وكسبوا فوق ذلك من الحكومة أنهم انتقدوا عليها إبطاءها فى عقد الجمعية العمومية وإنها تعقدها كلما كان لها مصلحة فى ذلك أو كلما خشيت فوات الوقت القانونى لانعقادها.

وكان هذا الانتقاد داعيًا إلى تقرير الجمعية أن يكون انعقادها سنوياً. ولسنا ندرى كيف يمكن للحكومة أن تتخلص من تحقيق هذه الرغبة التى يبيحها القانون النظامى ولا يخالفها أى مصلحة لأحد إلا كراهة الحكومة أن يجتمع نواب الأمة فيحاسبوها حساباً شديداً كما كان فى هذه الجمعية.

***

تناقشت الحكومة والنواب فى تقدير قيم الاقتراحات فغلبها النواب فى المناقشة وفشلت الحكومة وكان الرأى النهائى أن اقتراحات الجمعية العمومية شىء والعرائض شىء آخر.

والذى يقرأ محاضر جلسات الجمعية العمومية التى نشرتها الجرائد وحرية النواب فى القول ومتانتهم فى التدليل وجرأتهم على إحراج الحكومة لا يلبث أن يعترف بأن الجمعية العمومية هذا العام لم يكن لها مثيل فى الأعوام الأخرى بفضل الروح الدستورية التى انتشرت فى النفوس بسرعة. وذلك بفضل الحوادث وظهرت السياسية الإنكليزية فى مصر بمظهر جديد يشف عن التبرم بوعودها السابقة وعن الرغبة فى كسب الوقت للخروج بسكون من مطالب الأمة. واعتبارها ذلك قاعدة جديدة جرت عليها فى سياسة الوفاق مع السلطة الشرعية. وقد زاد الشعور بالدستور تقدماً إلى غرضه حوادث الصيف الماضى فى البلاد العثمانية.

الأمة والحكومة فى هذا الظرف طرفان يتنازعان سلطة الحكم فضعف أحدهما قوة للآخر وفشل هذا نصرة لذاك. على هذا يمكننا أن نقول إن الجمعية العمومية كانت هذا العام مرسحًا لهذا التنازع ظهرت فيه الأمة بالقوة والحق معاً، وظهرت فيه الحكومة بالضعف والفشل معاً. وتلك أول بوادر الدستور.

الوزارة

- ١ -

علينا نحن الأمة أن نتفق رأياً فى أمهات المسائل فيكون حكمنا واحداً على الحوادث اليومية. وليكن ميزان الحكم بين أيدينا هو الاستقلال(١). نظهر رضانا وارتياحنا لكل قانون أو لائحة أو عمل من الأعمال العامة إذا كان من شأنه أن يقربنا من غرضنا الذى نسعى إليه وهو الدستور ونظهر غضبنا واستياءنا واحتجاجنا على كل عمل من شأنه أن يطيل بقاء الحكومة الشخصية أو يوسع سلطاتها علينا أى لا يكون من شأنه خطوة فى طريق الدستور. علينا أن لا نترك أعمال هذه الحكومة الشخصية تمر بنا مطلوة بالرواء الحسن ودواعى الاطمئنان وفى جوهرها البعد بنا عن الدستور. بل نبحثها من جميع أطرافها بحث الذى قد علم بنتائج سياسة الوفاق وسياسة الخلاف ورأى أن عمل المحتلين فى السياستين عمل استعمارى قد طلى بطلاء المنفعة المصرية والتقدم العصرى والتمدن الجديد إلى آخر ما يقولون.

علينا أن نعتبر كل عامل فى هذا البلد إنما يعمل للأمة وباسم الأمة محاسبا على عمله أمامها. وأن نعضد من العمال من كان مظهراً للشرف المصرى، رافعاً

(١) نشر بالعدد ٤٥١ من الجريدة فى ٣٠ من شهر أغسطس سنة ١٩٠٨ بعنوان «علينا وعلى الوزارة».

رأسه أن يطأه غيره. وأن نخذل من يخذل الشرف المصرى باستهانته. ويتهاون فى المصلحة العامة حبا لذاته أو إرضاء لغيره. فإن الدستور لا يخلق للأمة نظاماً ديمقراطياً من العدم. ولا يهبها قدرة على مراقبة حكومتها. ولكن الدستور هو تدوين الواقع من قدرة الأمة على أمرها، وأخذها بزمام مصالحها. الدستور لا يخلق فى نفوس الأفراد والموظفين صفات الحرية والاستقلال ولكن الدستور يحمى كل الصفات وينميها ولا يجعل بعد ذلك للاستبداد عليها سبيلاً. الدستور لا يخلق حق مراقبة الأمة على حكومتها لأن هذا الحق طبيعى صرف موجود فى طبائع الأمم وفى طبائع الحكومات. ولكن الدستور يقر هذا الحق ويجعل الحكومة تعترف به اعترافاً صريحاً. إذا صح ذلك كان الدستور المكتوب هو صورة الدستور الطبيعى الذى يجرى نظامه فى رءوس الأمة وأعصابها وينظم علاقاتها مع الحكومة قبيل الدستور المكتوب. ذلك بأن الحكومة عرض من أعراض الأمة فكما تكون الأمة تكون حكومتها.

علينا إذن أن نفهم بأنه إذا أعوزنا الدستور المكتوب لا يعوزنا العمل على قواعد الدستور. وإذا نقصنا أن يكون لنا نواب يسألون الوزراء عن تصرفهم فى نظاراتهم فلا نعدم أن نسألهم على صفحات جرائدنا. وكما تكون الوزارة رهينة ثقة النواب بها كذلك نسعى أن تكون الوزارة رهينة ثقة الرأى العام بها. ويكفى فى ذلك أن يحترم وزراؤنا أمتهم ويطأطئون رءوسهم أمام إرادتها. إنا إذا سرنا على هذا النحو من العمل اختصرنا الطريق إلى الدستور وكان أخذه من أقرب ما يكون.

علينا أن نقنع الحكومة الشخصية بفساد نظريتها التى تكررها بلسان التقارير السنوية وتعيدها كل يوم بأعمالها الاستبدادية التى تقع تحت أنظارنا صباح مساء. تكررها بأن تسقط الوزارة بمحض إرادتها كما يقولون بذلك فى الخريف القادم بأن ترفض مطالب الأمة بمحض إرادتها كما كان ذلك فى الماضى. تكررها وتعيدها علينا حتى بعد إعلان الدستور العثمانى. وما نظريتها إلا أنها هى الحكومة اللازمة لمثل هذه الأمة. علينا أن نحارب هذه الفكرة المسمومة ونلزم الحكومة باتباع إرادة الرأى العام. وإنه لابد لها من إرضائه متى وجدت فيه الصلابة الكافية لكسر عنادها. إن الإنكليز لا يرون من مصلحتهم ـ مهما كانت نيتهم من البقاء فى مصر ـ أن تكون أعمالهم مخالفة دائماً لإرادة الرأى العام

وإنهم ككل حكومة متمدنة لا يجدون محيصاً من إرضاء الأمة متى جدت فى طلبها. فعلينا أن يكون الرأى العام عندنا واقفا للحوادث بالمرصاد يصدر عليها حكمه ولا يتوانى ولا يتواكل فإنه إن لم تكن إرادته تحترم بالأمس فإنها لابد أن تحترم اليوم وغداً. وإن اعتياد الرأى العام على مقاومة الحكومة مقاومة سلمية فى كل مشروع مناقض لمصلحة البلاد يجعله فى قليل من الزمان قادراً على أن يضطر هذه الحكومة الشخصية للجرى وراءه فى كل ما يريد. وإن ضعف حكومتنا الذى أصبح ظاهراً للعيان على الرغم من سياسة الوفاق سيكون فألاً حسناً على قرب انقلابها من حكومة شخصية إلى حكومة دستورية. لأن حكومة الفرد لا تعى إلا بالقوة فكلما ذهبت قوتها قل رجاؤها فى طول البقاء.

أما الوزارة المصرية فإن تأليفها لم يكن إلا لتخفيف مضار الحكم الشخصى، لا لأن تكون طوع إرادة السلطة تسيرها كيف تشاء. ولقد أظهرت وزارة شريف باشا هذا المبدأ بالحس عند عرض مسألة ترك السودان. فإن السلطة الفعلية أو سلطة الاحتلال عرضت التخلى عن السودان والسلطة الشرعية أو الخديو السابق رضى بترك السودان. وأما الوزارة المصرية وعلى رأسها ذلك الرجل الكبير الذى كان يحتقر كل شىء فى سبيل منفعة الأمة فإنها وقفت ذلك الموقف المشهور وأغضبت السلطتين معاً وفضلت الاستقالة على أن تكون شريكة فى مسئولية ترك السودان. وكان عملها هذا يجب أن تتوارثه الوزارة المصرية حين لا يتفق رأى السلطتين مع مصلحة الأمة. ولو أن الوزارات المصرية مشت على هذا المبدأ تماما لما أمكن أن تمكث هذه الوزارة الحالية بضعة عشر عاماً لم تهم يوما بالاستقالة واكتفت بأنها معضدة من الوكالة البريطانية. وما كانت الوزارة ليكفيها أن تعضد من سمو الأمير، ولا أن تعضد من المعتمد البريطانى حتى تعتبر بقاءها مشروعاً تماماً، بل على الوزارة أن تجعل مقياس ضعفها وقوتها هو تعضيد الأمة إياها. لأن تأليفها لم يكن إلا لتحد من نفوذ الحكومة الشخصية وتجعل هيئة الحكومة وسطاً متناسباً بين الاستبدادية الصرفة بين الحكومة النيابية المعقولة فهى بذلك تدلى إلى الأمة أكثر من اتصالها بالسلطة التى عينتها.

يقولون إن الصورة المشوهة التى ارتسمت فى أذهان الإنكليز من الرأى العام المصرى لا ينسب تشوهها كله إلى أن الحركة الوطنية كانت فى زمن ما غير مرتبة أو خاضعة حركاتها إلى إحدى السلطتين، بل من أكبر أسباب تشوه صورة الرأى العام أن الوزارة كانت تنقلها كذلك للمحتلين إما بإظهار الاستهانة بتلك الحركة إرضاء لخواطر الإنكليز، وأما بنسبتها إلى غير الأمة لتعتذر بذلك عن عجز الوزارة كما حصل فى مطالب الجمعية العمومية عام أول. فقد كنا نسمع وقتئذ أن الوزراء يكادون يقولون إن أعضاء الجمعية العمومية مدفوعون إلى هذه المطالب بعامل آخر غير عامل الوطنية. ومهما يكن منُ بعد ذلك عن الحقيقة فإنه يصادف دائماً هوى فى أفئدة المحتلين وتصديقاً من كتابهم وجرائدهم. وذلك من أضر ما يكون على الحركة الوطنية والرأى العام. مع أنه يجب على الوزارة بمجموعها وبأفرادها الذين هم من خيرة بنى مصر أن يعملوا لتقوية الحركة الوطنية لا لتخديرها وتبريد نارها.

نسوق هذا القول لهذه المناسبة الجديدة لمناسبة الإشاعة التى تتجسم كل يوم فى الأندية العالية بل تكاد آثارها تتحقق على وجوه الذين وعدوا بالوزارة الجديدة. نسوق هذا الحديث لنبين أن هذا الحرج الذى وقعت فيه وزارتنا الطويلة المدة هو النتيجة الطبيعية لمبدأ الاستسلام والرضا بكل شىء حتى بهذه الإشاعة إشاعة سقوطها من غير سبب جديد إلا ما اقتضاه الوفاق بين عابدين وقصر الدبارة. وإننا مع احترامنا لوزرائنا غاية الاحترام لا نستطيع أن نخفى استياءنا من هذه الإشاعة التى كادت تكون رسمية وكادت تفصح على أشخاص الوزراء الجدد. لا لأن الوزارة الحالية يجب أن تبقى إلى الأبد، ولكن لأنها بعد علمها بنية إسقاطها بقيت شاغلة لمركزها كأنها لا تعلم شيئاً.

وإذا كان من الواجب علينا أن ننصح للوزارة بالاستقالة إن كانت هذه الإشاعة صحيحة فإن من الواجب علينا أن نضاعف النصيحة للوزارة الجديدة بأن تنظر من اليوم إلى نتائج سياسة الاستسلام.

- ٢ -

إذا كان الدستور لا يتوقف نيله إلا على إحساس الأمة بالحاجة إليه فإنا الآن على قيد شبر من الدستور(١).

بالأمس كانت الأمة المصرية متهمة بالرضا عن الحالة الحاضرة. وكان الرأى العام المصرى متهماً بأنه كاذب وإن حركة المصريين قاصرة على بعض الأفراد. ولكن الذى كان يستطيع أن يتخذ سكون الأمة دليلاً على صحة هذه التهم لا يستطيع اليوم أن يتخذ عملها إلا دليلاً على عكس قضيته وبرهاناً على أن الحكومة الشخصية فى مصر قد فقدت جميع أنصارها من الأمة. وأصبحت من الضعف على ما يهوى طلاب الدستور.

فرحت الأمة المصرية بالدستور العثمانى وشمل الفرح أمراءها فى قصورهم وعلماءها فى مكتباتهم وسراتها فى ضياعهم وفلاحيها فى غيطانهم. فرح به الرجال والنساء والشيوخ والأطفال وما أعلم أن حركة قوبلت بالفرح الشامل بمثل ما قوبل به الدستور العثمانى فى البلاد المصرية. ولا يمكن لأحد مهما تحكم أن يفسر هذا الغبط إلا بأن الأمة المصرية مجمعة على أنها تريد لنفسها ما كسبه

---

(١) نشر بالعدد ٤٥٢ من الجريدة فى ٣١ من أغسطس ١٩٠٨ بعنوان «أين نحن الآن من الدستور».

العثمانيون لأنفسهم. وإنها لا نصير منها للحكومة الحالية من أى طبقة من الطبقات. ألا يعتبر غبط الأمة العثمانية على الدستور احتجاجاً عاماً من الأمة المصرية على حكومة الفرد وإظهاراً للشعور الكامل بالحاجة إلى الدستور؟

أظهرت الأحزاب المصرية والجمعيات العلمية والأدبية سرورها بالرسائل البرقية تهنئة للأمة العثمانية الكبيرة. وكان من تصريحات حزب الأمة يومئذ فى رسالته البرقية أنه يعتبر الدستور هو الدواء الوحيد لأمراض الأمم الشرقية.أليس هذا يعتبر بمثابة إظهار الألم من شكل الحكومة الحالى وتعبيراً عن الشعور الكامل بالحاجة إلى الدستور؟

سافر كثير من أعيان البلاد إلى الأستانة والى سوريا يظهرون سرورهم بالدستور العثمانى وأن أقل البواعث التى حملت كل امرئ منهم على السفر إلى تلك الأقطار إنما هى الثقة بالحكومة الدستورية. أليس ذلك كافياً فى الدلالة على الشعور الكامل بالحاجة للدستور؟

اقرأ أخبار الجرائد فى هذا الأسبوع تجدها مستفيضة بأنباء الاحتفالات التى ستقام لمناسبة عيد جلالة السلطان على خلاف العادة. تجد أن الأمر غير قاصر على الذوات الذين تتشكل منهم لجنة الاحتفال بل يتناول تجار تحت الربع أيضاً. وليس قاصراً على مصر بل يتناول الأرياف أيضاً. أليس هذا يعد احتجاجاً صريحًا على هذه الحكومة الشخصية وبرهاناً على شعور الأمة بالحاجة إلى الدستور.

أوفدت كل جريدة من الجرائد الكبرى رسولاً لها من أكبر عمالها إلى الأستانة وبيروت ذلك لتنقل للناس آناً فآناً أخبار الدستور، وأن الجرائد لا تفعل ذلك إلا إرضاء لقرائها المختلفين الذين هم بمجموعهم يكونون الرأى العام المصرى فلولا اهتمام الرأى العام المصرى بأمر الدستور اهتماماً لا مثيل له لما تكلفت الجرائد أن ترسل بعثات لا مثيل لها فى تاريخ الجرائد المصرية.

كل هذه الملاحظات تدل على تحقق نظريتنا التى صدرنا بها هذا المقال. تدل على أنه إن صح أن الحكومة عرض من أعراض الأمة. وأن الدستور يتوقف نيله دائماً على إحساس الأمة بالحاجة إليه. وإذا صح ما أدعيه ـ وهو الواقع ـ من أن

أعمال الأمة تقدم لنا أدلة حسية على استعدادها للدستور. إذا صح كل ذلك وجب علينا أن نقول أنا الآن من الدستور على قيد شبر أو ذراع.

دع ما يقوله لك بعض الموظفين العصبى المزاج الذى قد شملهم الملل من مقالات الجرائد وأقوال الخطباء واعتورهم اليأس من صلاح هذه الأمة. دعهم وما يقولون من أنا نخشى على بلادنا رد الفعل. دعهم فإنهم من حيث لا يشعرون يقلدون المحتلين فى حجتهم اليومية علينا التى مللنا سماعها نحن أيضاً تلك الحجة المنقوضة التى هى أن الأمة ليست الآن أهلاً للدستور ولن تمنحه إلا بعد أن تكون له أهلاً.

دع أيضاً بعض الوجهاء سياسى الصدفة الذين يمضون فى أعمالهم أو فى لهوهم طول النهار وشطرا من الليل ولا يفكرون فى حالة بلادهم فإذا ضم أحدهم مجلس طرح فيه مستقبل مصر والمجلس النيابى والوزارة والتعليم انبرى يقول رأياً لم يردده على ذهنه. فإذا رأى مجالسيه يقولون بالدستور عن عليه أن يقرهم على ما يقولون وتأفف وتألم وتذكر حادثة من الحوادث اليومية التى جرت له أو لجيرانه بعضهم مع بعض، أو مع أحد المأمورين فى الحكومة حادثة يأخذ منها أن المصرى لا ينصر أخاه بالحق بل هو يسعى فى الحط من كرامته والتهوين من أمره والإيقاع به. ويستنتج من هذه الحادثة الفردية أننا غير أهل للدستور. يقول هذا القول ويسترسل فى مقدماته الطويلة المملة إلى نتيجته السوأى وكلامه لم يتخط حلقومه ولم يصل إلى مصدر من قلبه. وليس بينه وبين عقله أدنى نسب. بل هو يقول ويغضب ويحقد لا يعبر عن ضميره تماماً ولكن ليقال أنه قال.

دع هؤلاء الذين يظنون أن ما يقولونه عن حال استعداد أمتهم هو كلام طائح رائح. ولا يظنون أنهم بهذا التساهل والجرى بالهذيان فى مقام الجد والحرص على النكتة إنما يطعنون الأمة بطعنات قاسية وأنهم عليها أشد وطأة من أعدائها.

دع هؤلاء وما يقولون وانظر إلى الأمثلة الحسية التى تخرج أمام الأعين من جوف الأمة وتدلك على أنها نتيجة صادقة لما اختمر فى فؤادها من حب الحرية قد نفهم الذى يقول بطلبات متواضعة لو كانت أجيبت من السنة الماضية أى من

يوم طلب الجمعية العمومية إياها لكان يجب الآن أن ينتقل منها إلى الدستور التام. ولكنا لا يمكننا أن نفهم حجة الذين يقولون بأن الأمة غير أهل الآن إلى الدستور. لأن كل عبد أهل للعتق دائماً وكل أمة لها نظام اجتماعى أهل دائماً للاستقلال.

ـ ٣ ـ

أمام الأمثلة الحسية التى تقدمها الأمة المصرية كل يوم على حبها للدستور[1] وطلبها إياه واستبشارها بقرب نيله أظن أنه لم يبق للسلطتين علينا حجة فى عدم أهليتنا للحكم النيابى إلا تلك الفكرة القديمة الخداعة التى لا نسمعها اليوم لأول مرة بل هى من أسماعنا عادية كلفظتى التصديق والنفى نعم ولا. تلك هى أقوالهم:

إن طالبى الدستور المصرى لا يمثلون الرأى العام فى البلاد المصرية- أو أن الأمة لا تقدر إلا الحكم الشخصى- أو أن طبقة أصحاب المصالح فى مصر لا يريدون التوسع فى الحكم الذاتى -كلمات ألفاظها مختلفة ومعناها واحد هو أن مصر غير أهل للدستور!!

إذا كانت السلطتان ليس لديهما إلا هذه الحجة فيمكننا من الآن أن نبشر المصريين بقرب خلاصهم من حكومة الاستبداد إلى حكومة الدستور لأن هذه الحجة كانت بالأمس منقوضة بالقضايا العلمية ولكنها أصبحت اليوم منقوضة بالأمثلة الحسية أيضاً.

---

(١) نشر بالعدد ٤٥٣ من الجريدة فى ١ سبتمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان «الحركة الدستورية فى مصر».

كان من سمو أميرنا حفظه الله أن صرح تصريحين أحدهما فى زمن سياسة الخلاف والثانى حين ظهور طلائع سياسة الوفاق. آولهما: أن سموه يرى الحكومة الشخصية حملاً ثقيلاً على كتفيه ويرى أن الأمة المصرية مستعدة لقبول رقيها المعنوى الذى أوله بالضرورة أن تكون دستورية. وأما الثانى: الذى نقله المستر ديسى فمعناه أن سموه يرى الوقت لم يحن بعد لجعل حكومة مصر حكومة نيابية. ولقد كذبت المعية هذا الحديث الأخير تكذيباً غير صريح إلا أن هذا التكذيب كان من شأنه أن يثبت الحديث الأول فى الأذهان ويجعل المصريين جميعاً يقتنعون بأن من مقاصد أميرهم أن يوافقهم على جعل الخديوية المطلقة خديوية مقيدة بإرادة الأمة. كل ذلك كان. ولكن تصريف الأعمال الحكومية فى العام المنصرم ورفض الحكومة لطلبات الجمعية العمومية مدة سياسة الوفاق وبعض الحوادث الأخرى كحادثه العلماء فى عابدين. كل ذلك كان من شأنه أن يجعل المفكرين منا يرجون أن تطمئن قلوبهم للاعتقاد بأن سمو عباس الثانى يخالف رأى الإنكليز ويرى ما يراه المصريون من أنهم أهل للحكومة النيابية: أو بعبارة أصرح من ذلك أن سموه يعطينا الدستور ذلك حقًا من حقوقه لا من حقوق الاحتلال.

لا يفوت القارئ فى هذا المقام أن يتذكر أنه لما اشتد طلب الأمة للدستور فى أواخر الشتاء الماضى سأل بعض أحرار الإنكليز ـ الذين تلقوا سياسة الوفاق بالبشر ـ عما إذا كان سمو الخديوى يستطيع أن يعطى قومه الدستور فأجابه وزير الخارجية بأنه لابد لذلك من رضا الحكومة الإنكليزية. وكأن السائل أراد بهذا السؤال أن يكشف الغطاء عن حقيقة الحال فيما يتعلق بمنح الدستور للأمة المصرية. ولكن مهما يكن من تأثير هذا السؤال ـ الذى لم يكن له محل ـ فى نفوس الوطنيين المصريين فإنه يجب علينا أن نقول بصراحة أن الاحتلال الإنكليزى لم يكسب علينا حقاً من الحقوق بل هو احتلال فعلى صرف ليس له صوت قانونى فيما يتعلق بالسيادة الداخلية للبلد. تلك السيادة التى هى طبعاً للأمة ولكنها الآن فى يد سمو الأمير سيتنازل عنها لها قريباً أو بعيداً: على أننا نحن المصريين مقتنعون تمام الاقتناع بأن سمو أميرنا أبقاه الله بعد زيارته الاستانة وإعجابه بأعمال حزب الاتحاد والتقدم ومشاركته أصدقاءه العثمانيين،

بل الأمة العثمانية فى أفراحها الدستورية سيعود إلينا بالسلامة مرتاحاً تمام الارتياح لتحقيق مبادئه الحرة وتصديق رجاء المصريين فيه فيمنح أمته الدستور خصوصاً متى قابله كبارنا وصغارنا فرحين مستبشرين بمقدمه يطلبون من سموه أن يهبهم حريتهم لأنه ليس أقل كرماً من غيره من الملوك والأمراء الذين عانوا الصعاب فى إبلاغ أمتهم سعادتها القومية وأنه بذلك جدير.

إذا كانت القوة الفعلية قوة الاحتلال يجب أن تلزمنا بأن يكون لها صوت فى كسبنا للدستور ـ خلافاً لطبيعة الاحتلال الفعلى ـ فإنه يجب علينا أن نبين لها أنها مخطئة فى الحكم على استعدادنا كما أخطأ الساسة الإنكليز جميعاً فى الحكم على استعداد تركيا للحكومة النيابية.

قال المستر غلادستون: «إن دستور مدحت باشا من أوقح الخدمات التى حاول الأتراك أن يخدعوا أوروبا بها».

وكان اللورد سالسبورى ينظر إلى ذلك الدستور بنظر الاحتقار والاستهانة.

معنى ذلك كله أن ساسة الإنكليز كانوا يرون بغطرستهم الإنكليزية المشهورة أن الشرقى لا يقدر إلا الحكم الشخصى ولا يفهم من معانى الحكومة إلا شكل حكومة الاستبداد وأن قيام مدحت باشا وأنصاره بالحصول على الدستور لعبة سياسية وأن نفيه لعبة سياسية وأن أعمال حزب تركيا الفتاة أعمال تقليدية. وآمال فتيانية كما قالت الدايلى تلغراف فى الأسبوع الماضى:

«وإذا أنعمنا النظر فى التقديرات السالفة التى كانوا يؤكدون تحققها رأينا أنهم كانوا يشيرون إلى حركة تركيا الفتاة بعبارات عرضية دون أن يحسب لها أحد حساباً كبيراً. ولم يكن الكتاب ليروا أمامهم إلا بعض الأفراد المنفيين فى باريز وجنيف فلم يعتدوا بهم وأنكروا مقدرتهم وكفاءتهم وسخروا من سيرهم فكانوا كلما ذكروا مدحت باشا وطلبوا إعادة الدستور قيل بأنهم أفراد متفرنجون لايمثلون الرأى العام فى البلاد العثمانية.... ولقد وجدنا أن رجال تركيا الفتاة لايجاريهم فى حزمهم أحد. وها نحن أولاء قد عرفنا الآن بالحس والفعل أنهم كانوا يقومون بعمل خطير هائل كالذى أتاه رجالنا السالفون».

ولم يغب عن ذهن القارئ أن هذه الجريدة الكبرى التى ننقل عنها هذه العبارات هى بعينها الديلى تلغراف التى نشرت فى الشهر الماضى مقالة ضافية طير البرق نبأها إلينا ثم ترجمتها الجرائد العربية وكان من أهم ما يفهم منها أن الحركة الوطنية قائمة بجماعة لا يمثلون الرأى العام، فلسنا بعد ذلك نستبعد على عدالة الديلى تلغراف أن تغير حكمها على الشرقيين وأن تتبين أن الإنكليزى وهو لا يعرف لغتهم ولا يخالط عقلاءهم ولا يرى منهم إلا أرباب الحاجات إليه وعباد الرتب والمظاهر- لا يستطيع أن يحكم على مقدرة المصريين وأهليتهم إلا حكماً ملؤه الخطأ فى المقدمات والنتائج. وإن المستر غلادستون لم يكن فى نظره للأمة العثمانية بأكثر بعداً عن الصواب من اللورد كرومر واللورد ملنر فى حكمهما على الأمة المصرية وما كان اللورد سالسبورى أكثر مجازفة فى تقديره لحركة الدستور العثمانى من السير إلدن غورست والسير إدوارد جراى فى تقدير الحركة الوطنية المصرية واستحقاق مصر للدستور.

على ذلك نطمع من الجرائد الإنكليزية والرأى العام الإنكليزى أن تقول كما قالت مجلة المجلات الإنكليزية (وهى إحدى جرائدهم المحترمة)!

"وها نحن نرى من الآن نتيجة ذلك الانقلاب فى شكل تنبه الحركة الوطنية فى مصر تنبهاً شديداً فإذا كان السلطان قد سلم بالدستور للسلطنة العثمانية فبأى عين يصر الإنكليز على حرماننا من الدستور؟ وإن مصر لأكثر تجانساً من تركيا فيكون تجربة إنشاء مجلس نيابى فى القاهرة أسلم عاقبة جداً من تجربة المجلس النيابى فى الآستانة".

بعد هذا لا يشك أحد فى أن مركز السلطتين أمام مطالب الأمة أصبح واضحاً تمام الوضوح فإن السلطة الشرعية قد وعدت وهى مطالبة بوعدها والسلطة الفعلية ـ مع كوننا ننكر حقها فى أن تأبى علينا الدستور ـ فإننا ننصح لها بأن لا توجد فى سبيله عقبات جديدة فإن الرأى العام مُصر عليه ولابد للحكومة من إرضاء الرأى العام.

ـ ٤ ـ

مجلس النظار هو نظام الغرض منه تقييد السلطة المطلقة وتقليل أضرارها على الأمة[١] .

النظار يختارون من قبل السلطة كما ترى اليوم إلا أنهم مع ذلك جمع من أبناء الأمة مناصبهم غير وراثية بل تقليدية صرفة ومن شأنهم أن يغاروا على مصلحة الأمة كبقية أبنائها الآخرين فوجودهم ضمانة لا يستهان بها إذا وضعوا نصب أعينهم مصالح الأمة لأنهم يعتبرون من بعض الوجوه نوابا عنها ومحاسبين على أعمالهم العمومية أمام الرأى العام .

مجلس النظار جزء من الحكومة ولكنه من الحكومة المطلقة هو الممثل لسلطة الأمة وإن كان تمثيله لتلك السلطة ضعيفا جدا إلا أن النظار إذا رشدوا استخدموا هذا المركز الوقتى للقيام للأمة بما يقوم به المجلس النيابى فى كثير من الأمور نرجع بالقارئ فى هذا المعنى إلى المرحوم شريف باشا الذى لا تزال مصر تألم فقده كلما ذكر ذاكر مسألة السودان:

(١) نشر بالعدد ٥١٢ من الجريدة فى ١٢ من شهر نوفمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان «مسئولية الوزارة».

أرادت السلطة الفعلية ترك السودان ورضيت السلطة الشرعية بترك السودان ولكن شريف لم يرض بترك السودان بل رضى بترك الوزارة رجل كل الرجل لم يكن له نصير من السلطة الشرعية ولا من السلطة الفعلية لم يكن له نصير من الأمة المنصرفة عن شئونها العامة وقتئذ ولكنه اتخذ من قلبه قوة من إخلاصه معضدا ومن الحق سلاحا فأخذ يناضل وحده من مصلحة الأمة فإن لم ينجح فى نضاله فما عدم النجاح بضار له شيئا بل رفع مقامه فوق المقامات ونقش اسمه وذكراه فى قلوبنا يتمثل لنا كتابا نقرأه كلما أعوزنا الوزير المقدام أو كلما افتقدنا من يضحى مركزا لا يساوى شيئا لكسب مصلحة هى كل شىء هى مصلحة الأمة قلنا قبل اليوم إن الوزارة الفهمية قد جرت على خطة مخصوصة من بضعة عشر عاما ربما كانت لمصلحة البلد ولكنها خطة جامدة وقفت فلم تلن أمام تغير الأحوال ولم تتقدم مع تقدم أطماع الأمة فى طريق الاستقلال وإن جاذبيتنا للوزارة المستقيلة ليس من شأنها أن تمنعنا من القول بأن الرأى العام المصرى قد مل منها الوقوف عند خطة ثابتة وانتظر من الزمان وزارة أخرى لم تكن قد ارتبطت بهذه الخطة فيصعب عليها تغييرها بعد مصاحبتها زمنا ما.

كثرة انتقاد الرأى العام فى هذه السنين الأخيرة على الوزراء أنهم لا يعملون شيئا مع مستشاريهم ولكن كيف يعملون ـ أيراد من أحدهم أن يصبح فيقول لمستشاره من غير سبب جديد كنت بالأمس أتركك تتصرف واليوم هذا لى وهذا لك؟ لك أن تشير ولى أن أعمل ما أختار؟ ألا أن مثل هذا القول من ناظر ترك مستشارة يعمل بيده عقدا من السنين لا يكون بل تكون الاستقالة أسهل منه كثيرا وما أسهل الاستقالة على رجل يقصد الخدمة الحقيقية كنا نحب تغيير الوزارة لا تغيير أشخاص بأشخاص ولكن لتغيير سياسة بسياسة فهل لنا أن نؤمل سياسة جديدة فى هذه الوزارة الجديدة؟ وهل لنا أن نظن صحة ما شاع فى الصيف الماضى من ترتيب وزارة مسئولة؟ وهل للرأى العام المصرى أن يغتبط بوزارة حقيقية يقدم الرجل منها استقالته بين يدى كل عمل يعمل فى نظارته أو فى سياسة البلد على غير ما يختار؟

لا نجد من الإشاعات عن الوزارة الجديدة ما يشجعنا على القول بأن الوزارة الجديدة هى الوزارة المسئولة المنتظرة ولا نجد من أعمال السير إلدن غورست

وأقوله ما يبشر بأن الإنكليز يريدون أن يعطوا لوزارة المصرية حرية العمل حقيقة فإذا كان نظام الحكومة الأوتوقراطى هو هو والسلطة الشرعية هى هى والسير إلدون غورست ليس أدخل فى باب الليبراليزم من اللورد كرومر وأشخاص الوزارة الجدد يكادون يكونون هم الوزراء الأولين فحق علينا أن نقول وزارة سقطت ثم أعيدت يتساءل الناس ما فكرة هذا التغيير إذا كانت روح الخطة الأولى ستلبس جسم الوزارة الجديدة من يوم تنصيبها ؟ تقول إن الوزارة القديمة دخلت العمل فى زمن سياسة الخلاف بين السلطتين واستغرفت مدة الخلاف كل زمنها الأول تقريبا إلا شدوذا من الاتفاق كانت تسببه حوادث وقتية يذهب الاتفاق بذهابها فلما جاءت سياسة الوفاق مع مجىء السير إلدون غورست أصبح فى مركز الوزارة شىء من الحرج لا بالنسبة لجوهر الأعمال الوزارية ولكن بالنسبة لشكلها ولقد نعلم أن بعض المسائل كان يتفق عليها بين عابدين وقصر الدبارة ولا تعلم الوزارة بذلك إلا متى أريد أن يكسب المتفق عليه الصيغة الرسمية كان هذا التصرف وأمثاله من شأنه أن يجعل مركز الوزارة فى بعض الأحيان غير ثابت ولقد نعلم أيضا من مصادر تكاد تكون حجة أن صاحب العطوفة مصطفى فهمى باشا هم بالاستقالة قبل الآن فطلب إليه أن يؤجل ذلك حتى لا يفهم من استقالته تغيير فى مجرى السياسة

نضيف إلى هذا الاعتبار أن صحته تستدعى العناية والراحة وأنه يرى من الواجب عليه التخلى عن الأعمال لهذا الغرض أيضا وأن أمر استقالته كان موكولا له فى أى وقت يرى ذلك ضروريا لصحته كل هذه الظروف من شأنها أن تفهمنا أن تغيير الوزارة القديمة بل هو قاصر على جعل الوزارة الجديدة متوافقة الشكل مع سياسة الوفاق وأن سياسة الوفاق وسياسة الخلاف كليهما لا ترميان إلا لغرض واحد هو تحصين مركز إنكلترا فى مصر ولا تتبع إلا خطة واحدة للوصول إلى هذا الغرض وهى الخطة القديمة غير أنا مع كل ما ذكرنا لا نقطع الأمل من هذه الوزارة الجديدة ونستقبلها بالرضا ونرجو لها التوفيق .

- ٥ -

يستحيل أن توجد وزارة مسئولة مسئولية حقيقية فى حكومة شخصية محتلة احتلالا عسكريا وإداريا كحكومتنا[١] هذا إذا كنا نعنى بالمسئولية حرية العمل لمصلحة البلاد حرية لا يقيدها مقيد إلا الحدود المرسومة بالقوانين وإرادة الأمة فإذا قلنا بوزارة مصرية مسئولة كان معناه واردًا على أشخاص الوزارة لا على نظام الوزارة وكان غرضنا من تلك الأمنية انتقاء أشخاص للوزارة يأخذون كل حقوقهم القانونية ولا يمكنون أحدا من العبث بها أيا كان وزراء مستقلون استقلالا ذاتيا وهيهات أن يخلق النظام فى نفس الوزير استقلالا لم يكن له من قبل.

نظام وزارة شريف باشا لم يتغير إلى الآن، بل هو بعينه نظام الوزارة المصرية إلى اليوم ولم يزد عليه إلا وجود مستشارين بجانب النظار ليس لهم فى القانون أدنى حق من حقوق العمل وحقهم فيه لا يتجاوز ما يفهم من أسمائهم فإذا كان نظام الوزارتين واحدا فكيف كان شريف باشا غير محتاج لتعضيد من قبل أية سلطة بل كان مستقلاً استقلالاً ذاتياً كأنه رئيس وزارة فرنساوية وكان قانون

(١) نشر بالعدد ٥١٢ من الجريدة فى ١٤ من شهر نوفمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان «حوالى الوزارة».

الوزارة هو قانون الوزارة والسلطة هى السلطة، والاحتلال هو الاحتلال والأمة هى الأمة بل كانت الأمة يومئذ أقل منها اهتماما بالشئون السياسية وأكثر بعدا مما هى اليوم عن التشبث بكسب حقوقها الطبيعية

نحن لا نريد من الوزارة إلا أن تكون كوزارة شريف فقط لا أن تكون كوزارة اسكويت تريد الأمة من الوزارة الجديدة أن تجعل استقلالها أمام السلطة أكبر رائد لها ومصلحة الأمة أعظم أمانة فى يدها ائتمنت عليها ومثل وزرائنا الأمناء من يقدر حياة أمة بأسرها وكل إليهم التصرف فى أمرها، فإما إلى السعادة وإما إلى الشقاء هذا هو الفكر العام فى البلد فيما يتعلق بمسئولية الوزارة لذلك شاع فى المجالس أمس حوالى تعيين الوزارة الجديدة إشاعات هى : شاع أن الوزراء سيكونون أحراراً فى العمل حسب نصوص القانون ولا يكون المستشارون إلا مستشارين ولا شك فى أن تحقيق هذه الإشاعة لا يتعلق بشىء آخر إلا بمقدار نصيب كل وزير من الاستقلال الذاتى والكرامة الشخصية وحب القيام بالخدمة العمومية على ما يرى هو لا على ما يرى غيره فإن قام وزراؤنا بتحقيق هذه الإشاعة حققوا فيهم آمال أمتهم وإنا تلقاء ذلك لا نظهر رأينا فى أشخاصهم ولا فى صفاتهم ولا فيما نتنبأ من انطباق سياستهم على مصلحة البلد أو عدم انطباقها بل نترك الخوض فى كل ذلك للمستقبل فإنه هو الكفيل الوحيد ببيان الخفايا شاع أيضا أن سعادة رئيس النظار سيحضر جلسات مجلس شورى القوانين وربما يحضر أيضا الناظر الذى من عنده يقدم المشروع الجارى البحث فيه فى المجلس

وشاع أيضا أن الوزارة ربما سحبت مشروع مجالس المديريات من مجلس الشورى حتى تزيد على اختصاصه زيادة تذكر

وشاع أيضا أن الوزارة الجديدة ستسعى فى إعطاء مجلس شورى القوانين بعض الحقوق ولكن لم يشع إلى الآن أن الوزارة (ستمنحنا) مجلسا نيابيا تام السلطة ... وإلخ. وإلخ

تلك إشاعات لا نعرف مصدرها الثابت الموثوق بها فإن كان مصدرها رجال الوزارة فإنا نرحب ببرنامجهم الإصلاحى ونقول لهم من اليوم إن هذا العمل

حسن ولكنه ليس من شأنه أن يلطف حدة الأمة فى طلب الاشتراك مع الحكومة اشتراكا حقيقيا فى جميع الأعمال الداخلية ولا يعرف الذين يطالبون بهذا الحق والذين يرون فى المطالبة به بعد تصريح السلطتين آكبر الأدلة على أن للأمة المصرية شخصية سياسية ثابتة لا يصرف هؤلاء ولا هؤلاء عن العمل لتحقيق سلطة الأمة بل هو يشجعهم جميعا على أن يرجوا من وزارتنا المصرية الصرفة مساعدتهم على نيل ما يبتغون .

- ٦ -

اختلفت الآراء فى هذه الوزارة الجديدة[١] والناس لا يزالون مختلفين إلا أن هذا الخلاف أوسع من أن يرجى فيه تقريب أحد الطرفين من الآخر.

تفاءل بعض الكُتَّاب بها وعدها فاتحة سير جديد للحكومة لمصلحة الأمة يناقض الماضى الذى لم يكن لمصلحتها قال إن الوزراء سيكونون عاملين فى نظاراتهم بالذات فإن سمو الأمير الذى اختارهم وأن سموه قد حكم لأشخاصهم بالمقدرة ولمجموعهم بالنجاح فى الخدمة وحكمه أسمى من أن يعارض بحكم واحد من خلق الله. بل يجب أن نطأطئ الرءوس أمام فكرته وبالجملة فإن هذا الفريق يريد أن يقول إن سياسة هذا العام ليست هى سياسة عام أول، وأن هذه الوزارة الجديدة قد عكست دورة الفلك فانتظروا منها ما لم تكونوا به تحلمون.

أما الفريق الآخر فقد تطيَّر بها وعدَّ الظروف السياسية التى تقدمتها واقترنت بها ظروفًا سيئة تجعلنا نشيع الحرية فى نعشها، واتخذها دليلا على أن الحال قد تغيرت إلى شر عديم الاسم والمنال.

وعندنا أن الفريق الأول يغلو فى أن الوزارة شكلت بمحض إرادة السلطة الشرعية، وفى أنها ستكون قادرة على أن تفى للأمة بمطالبها من النجاح ويغلو الفريق الثانى فى تقدير سياسة الوفاق ويعطيها من صفات الشر أكثر مما تستحق

---

(١) نشر بالعدد ٥٠٨ من الجريدة فى ١٩ من شهر نوفمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان «الوزارة الجديدة».

إن البحث فى تقدير الحكومة الجديدة أو الوزارة الجديدة هو بحث ذو طرفين طرف عال هو شكل سياسة السلطتين وطرف أدنى منه وهو تصرف الوزارة فى الجزئيات اليومية وحرية الوزراء فى العمل فى نظاراتهم.

حكومتنا حكومة أوتوقراطية مستأثرة بالسلطة دوننا متجافية عن السكون إلى مطالبنا من الرقى السياسى، معرضة عن آرائنا فى حكم بلادنا فهى بذلك مثل كل حكومة أوتوقراطية إنما تلحظ فيها مصلحة الحكام لا مصلحة المحكومين. هذه السلطة الأوتوقراطية قد زاد عليها القدر سلطة فعلية هى سلطة الاحتلال الإنكليزى جاءت لمصلحة الإنكليز، لا لمصلحة المصريين، ودامت إلى الآن باسم مصلحة الأجانب، وباسم إصلاح المصريين، ولكن الماضى يعلمنا أن الإنكليز يخدمون أنفسهم فى مصر، لا أنهم يخدمون مصر كما يقولون.

من شأن هاتين السلطتين أن تختلفا لأن كلتيهما تبغى أن تكون صاحبة الأمر دون الأخرى على هذه الأمة التي لا تنازعهما حقها الطبيعى، ولا تحاسب كلتيهما على ما فى يدها من مصالحها الحيوية. كان ذلك الخلاف وكان من شأنه أن يلقى عقبات لا يستهان بها فى مجرى الأعمال اليومية. غير أنه لم يكن كله شرًا، بل كان فيه جهة خير أو جهة منفعة وهى قعود كلتا السلطتين للأخرى بالمرصاد فكان لنا من كل واحدة منهما على الأخرى رقيب عتيد. لم نكن سعداء بسياسة الخلاف مع هذا التوازن الذى أوجده حب كلتيهما للاستئثار بالسلطة لا للعقبات التى كان يلقيها ذلك الخلاف فى سبيل تقدمنا فقط. بل لأمر أعلى من ذلك بكثير. هو أننا نحن الأمة كنَّا غرضًا مغلوبين على أمرنا لا نستطيع أن نؤلف كلاً واحدًا ينادى بصوت واحد، ألا أنه لا سلطة إلاَّ للأمة، وأنها يجب أن تكون مرجع الأمر فيما يتعلق بشئونها الداخلية؛ لأن السلطتين كانتا تقسمان الناس بما لهما من الحول والطول والتشريف والتوظيف، فلا بدع أن قلنا إننا فى سياسة الخلاف لم نكسب تضامنًا قوميًّا كاملاً، ولم نجن من ورائها إلاَّ فقرًا فى الرجال وسعةً فى المال ربما ذهبت بها أيضًا هذه الضائقة الحالية، ذهبت سياسة الخلاف بين السلطتين الشخصيتين، وجاءت سياسة الوفاق بين السلطتين الشخصيتين أيضًا.

صرَّحت السلطتان جميعًا بأنه لا مطمع لنا فى الحكم الدستورى الآن، فقالت السلطة الشرعية إنه رهن إشارة السلطة الفعلية. وقالت هذه إن الحكم الدستورى فى يدنا ـ ولكنا لا نعطيه ـ كأن هذا الحكم عطية أو مكافأة نعطاها، لا حق نتقاضاه.

فماذا يكون لب هذا الوفاق الجديد؟ إن كان هذا الوفاق يدور على مصلحة الأمة فما مصلحتها إلاّ النهوض بها إلى النجاح. ولن يكون ذلك ما دامت الحكومة لمصلحة الحكام لا لمصلحة المحكومين ـ أعنى ما دامت الحكومة أوتوقراطية ذات سلطة واحدة أو سلطتين اثنتين. فأما وقد رفضتا السلوك بنا فى طريق الدستور الذى ينقى أخلاقنا من الضعف.

ويخلص منافعنا من العبث بها فإنا يستحيل علينا أن نفهم لسياسة الوفاق معنى إلا مصلحة الحكومة أو مصلحة السلطتين شريكان فى عبد اختلفا أو اتفقا فليس اتفاقهما بمعتق ذلك العبد ولا اختلافهما بموقع له فى العودة بأكثر مما يكون فى زمن الوفاق.

على هذا يمكن أن نصرح تصريحا بأن سياسة الوفاق ليست بأقل ضررا من سياسة الخلاف إن لم تكن تفوقها فى الضغط على حرية الأمة وتشتيت كلمتها وإبعادها عن نيل الدستور الذى هو السعادة كل السعادة إن من ينظر لهذا الطرف العالى من السياسة المصرية بهذا النظر الذى نقرره تهون على نفسه كل التصرفات الجزئية ويرى معها أنه لا شىء أحق باهتمام الأمة من أمر واحد هو تقييد السلطتين هو اشتراكنا مع الحكومة اشتراكا فعليا بالقانون هو الدستور وزارة ذهبت ووزارة جاءت ذلك لا يغير مجرى سياسة البلد ولا يقرب الأمة من النجاح المتوقف على الدستور قبل كل شىء فأما كون سمو الخديو لم يلاق صعوبة ما فى تأليف الوزارة الجديدة وإن أمر الاختيار فيها كان لمحض إرادته فذلك أمر لم تبعد عنه المبالغة لأن حكومة إنكلترا متفقة من زمان مع سمو الأمير على أن يكون انتخاب رئيس الوزارة بتصديقها هذا مقرر لا جدال فيه ولقد نسمع همسا إن لإنكلترا أو لوزارة الخارجية الإنكليزية يدا فى أمر بعض الوزراء الآخرين ولئن صح هذا الخبر أو لم يصح فإنه من طبيعة سياسة الوفاق العملى ومهما يكن من حرية السلطة الشرعية فى انتخاب الوزراء فذلك ليس معناه أن الحكومة الأوتوقراطية قد تغير شكلها بعض الشىء أو قربت خطوة واحدة من الصورة المعقولة للحكومات وهى الحكومة النيابية فما هو الذى يبعث فى الأمة الرجاء ما دام الوزراء غير مسئولين أمامها وأنهم يعتبرون أنفسهم هم أيضا أجنحة السلطة وسواعدها العاملين على بقاء النظام الأوتوقراطى ما أرادت السلطة بقاءه.

بقيت لى كلمه على السياسة الدنيا أو حرية الوزراء فى أعمالهم. النظام المعمول به فى حكومتنا الشخصية هو أن الوزراء أحرار فى عملهم ما رضيت عنهم السلطة ففى سياسة الخلاف كانت الوزارة المصرية معضدة مرة بالسلطة

الشرعية ومرة بالسلطة الفعلية آيهما يكون لها الغلب على الأخرى تكون الوزارة فى قبضة يدها كانت وزارة رياض باشا معضدة بالسلطة الشرعية فلما قلت ثقتها بها استقالت وكانت وزارة مصطفى باشا معضدة بالسلطة الفعلية فلما تغيرت سياستها وفضل الرئيس الراحة استقالت والظاهر أن هذه الوزارة الجديدة معضدة بسياسة الوفاق أى بالسلطتين معا مادامتا متفقتين فإن اختلفتا فالله وحده هو الذى يعلم إلى أية الناحيتين تنحاز الوزارة.

أما حرية الوزراء فى أعمالهم فذلك أمر شخصى صرف يتعلق بكرامة كل منهم وتقديره لمعنى المنصب الذى وضع فيه ونيته من قبوله فإن كان الوزير يقصد بمنصبه فائدة شخصية أو مجدا باطلا فإنه سيحصل على ما قصد ويستحيل عليه أن يأتى لبلده بخدمة حقيقية وإن كان الوزير يقبل الوزارة ليحتال بهذا المنصب على نشر مبادئه وتقديم أمته بالعمل لها فى الدائرة التى يعمل فيها ومتى رأى أن العمل مستحيل أو رأى أن مستشاره يتسلط عليه بأكثر مما هو منصوص فى القانون استقال من الوزارة فذلك الوزير هو الرجل السياسى والخادم الأمين.

إن رجال هذه الوزارة الجديدة هم من خيرة رجالنا المتعلمين وهم على ذلك من صميم الأمة ومن أحشائها ولقد وجد لكثير منهم ظروف جربوا فيها فعرف عنهم الاستقلال فى الرأى لذلك لا يجازف الذى يظن بأن كل واحد منهم صحيح التقدير لمعنى منصبه ومن صح تقديره لمنصبه كان حرًا فى عمله وأن حرية الوزراء فى عملهم تقوى بعض الشىء قلب العنصر الوطنى وتخلص الشرف المصرى من كثير من المسبات التى تلحقه بعملنا ولكنها لا تؤثر مباشرة فى مركز السياسة العالية إلا بواسطة الأمة.

على هذه الاعتبارات المتقدمة اعتبارات نتائج سياسة الوفاق وسياسة الخلاف ونتائج حرية الوزراء أو تقيدهم بالمستشارين على كل هذه الاعتبارات التى يجب علينا أن نبنى عليها الحكم على الوزارة الجديدة نقول إن التطير بها غلو فى تقدير حالتنا السياسية وأن التفاؤل بها تفاؤل مطلق غلو أيضا فى الاعتماد على وزارة فى حكومة شخصية لاسند لها فى تعضيد مصالح الأمة إلا ذمم أشخاصها وصوت الرأى العام الذى تصم حكومتنا أذنها عنه كلما نادى بالحق وبين هذين أمر وسط هو أن نتطير بسياسة الوفاق لذاتها لا لظرف تأليف الوزارة وأن نقف أمام هذه الوزارة ساكتين حتى يبين عملها ولكنا نطلب من رجالها أن يثبتوا حريتهم فى العمل كما نطلب إلى الله أن يوفقهم لخير أمتهم الذى يقدرون عليه.

- ٧ -

الوزارة فى الحكومة المطلقة هى تقييد من بعض الوجوه لسلطة الملك أو الأمير هى قيد يحد من أطماعه ويخفف بعض الشىء ويلات الحكم المطلق على الرعية هى رابطة خير تقرب مسافة الخلف بين الحاكم والمحكومين هى لسان الحاكم تبين للأمة مقاصده وحسن رغباته فى إصلاحها(١) وهى من الجهة الأخرى مستودع صدى الرأى العام فإذا كان الوزراء على حظ من الاستقلال الذاتى مقدرين مسئوليتهم قدرها كانوا دائما أعوانا للأمة وحماة لها من قوة الحكم المطلق لا أعوانا للملك عليها لأن الملك فى الحكومة المطلقة هو صاحب القوة لا يحتاج فى التعضيد إلى الوزراء ولكن الأمة التى لا حول لها ولا قوة فى الحكومة المطلقة هى دائما موضوع تعدى السلطة الحاكمة محتاجة لأن يدفع عنها أبناؤها الذين تمكنهم مراكزهم ـ من ذلك الدفاع وهم الوزراء يدفع الوزراء عن الأمة تلك البلايا الأخلاقية التى تجرها عليها السلطة باستعمال شهوات الناس فيما يضرهم كالتشريف بغير استحقاق والتوظيف بغير كفاءة وكالبلايا السياسية التى يرمى الحكم المطلق بها الأمة من الدأب على إمساكها فى فكرة واحدة كما يمسك الوحش على الحبس فى قفص واحد تلك الفكرة هى أن الحاكم المطلق هو منصب بأمر الله تجب طاعته على الناس طاعة عمياء وأن الأمة أو الرعية ليست

---

(١) نشر بالعدد ٥٣٠ من الجريدة فى ٣ من شهر ديسمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان «الدستور والوزراة».

إلا قطيعا برعاه فهو يعلم من أين يكون صلاحه وهو دون غيره المرجو فى كشف الضرعنه تلك الفكرة فكرة اتكال الأمة فى ترقيها على حاكمها المطلق هى التى أودت بأخلاق الحكم فى الشعوب الشرقية دهورًا طوالاً تلك الفكرة التى يجب أن تجارب فى نفوس الأفراد حتى تتحلل من قيود الاستعباد وتنشط إلى الحرية الفسيحة ثم تشهد بأن لاسلطة إلا سلطة الأمة الوزارة فى الحكم المطلق بقاؤها موقوف على رضا السلطة عنها ونجاحها موقوف على رضا الأمة عنها أن وزارة فضلت البقاء فى كراسيها على النجاح فى أعمالها واكتفت برضا السلطة عن رضا الأمة لا تستحق اسمها ولكن وزارة وفقت بين رضا الفريقين وعملت لمصلحة الطرفين حتى إذا رأت أن التوفيق بين رضا الأمة وبين السلطة أصبح مستحيلاً.

عليها مالت إلى أصلها ونزلت عن دست حكومتها وانضمت إلى أمتها تلك هى الوزارة التى من شانها أن تخفف ويلات الحكم المطلق وأن تأتى بالمنافع الممكنة من الحكومة المطلقة التى قل أن تنفع الأمة نفعا يعتد به.

***

ها نحن أولاء أمام وزارة وصفناها بالوطنية والحكمة وتشععت حوالى تنصيبها أشعة آمال الأمة ورجاء الناس من الإصلاح على يدها ولم يختلفوا إلا فى كمية الرجاء وما تقدر عليه من الأعمال وما تقدر عليها منها ولكنهم جميعا متفقون على كفاءة أشخاصها وحسن مقاصدهم نحن أمام وزارة على هذا الوصف وأمام قرار من مجلس شورى القوانين بطلب الدستور الحقيقى لا الدستور اللفظى الذى عندنا الآن فما هى صانعة وزارتنا بهذا القرار؟

ذلك ما يتساءل الناس عنه الآن يتساءلون بينهم عما إذا كانت الوزارة سترفض هذا الطلب كما رفضته الوزارة التى قد خلت من قبل فتنال بذلك رضا السلطتين غير مبالية باستياء الأمة ولا عانيةبقضاء حقوق الوطن على أبنائه الذين يعدون الوزراء من خيرتهم قائعة من العمل بإدارة دولاب الحكومة الذى هو يدور دائما مهما كانت كفاءة الوزراء أم أن الوزارة البطرسية ستنشط أمام هذا القرار وإرادة

الرأى العام من عقال المجد الباطل إلى أن تحقق آمال الأمة فيها فتروض السلطتين على الانحناء أمام قوة الرأى العام أو على الأقل تقف موقف المصالح بين الطرفين المختلفين فتجعل السلطة تنزل عن شىء مما فى يدها من حقوق الأمة وتجعل الأمة تتساهل بقبول ذلك المتنازل عنه قبولا مؤقتا أو بعبارة أخرى تسعى الوزارة فى تأليف مجلس النواب باختصاصات متواضعة هى أن يكون ذا رأى تقريرى نافذ فى المسائل المصرية البحتة ذلك ما يرجوه الذين يعرفون أشخاص وزرائنا الكرام قبل تقلدهم هذا المنصب البراق الذى من شأنه أن يغير فى بلادنا أفكار من يرتقى إليه إلا من عصم الله.

من المتطيرين من يكاد يقول أن هذه الوزارة وجلها من رجال القانون والجدل سيتوكؤون على بالغ حجتهم وقدرتهم الجدلية فيطرحون على بساط البحث ماذا كان من اختصاص مجلس شورى القوانين أن يطلب مثل هذا الطلب ليعتبر مقبولا (شكلاً) حتى ينظر فيه (موضوعًا) أو يطرحون مسألة كفاءة الأمة للحكم الدستورى المطلوب لتنتقل المسألة من وجهها البسيط إلى وجه معقد يستحيل الحكم عليه حكما صحيحا بل يكون الحل موكولاً إلى (تقدير) القاضى أو إلى (اقتناع) ذمم الوزراء نجل وزرائنا عن أن يكون مبلغهم من الوطنية تذرعهم بالأعذار اللفظية ومروقهم من مواقف الصراحة والجد إلى القضايا الجدلية التى إن ساغ لها أن تطرح بين طلبة العلم وعشاق المنطق لا يسوغ لها أن تكون قواعد لسياسة الأمم ولا قرارات لمجالس الوزراء.

إذا كان نوابنا مختصين فى طلب المجلس النيابى أو غير مختصين فإن ذلك لا يمنع من أنهم نواب الأمة ولسانها قد كرروا ما قاله الرأى العام قبل ذلك وأن محكمة الرأى العام لأسلم ذوقا من تلك المحكمة التى تقف عند القشر ونترك اللب وتجعل للشكل تأثيرًا فى الموضوع على أن مجلس الشورى مختص بنص القانون

***

أما مسألة استحقاق الأمة للمجلس النيابى فتلك فكرة اخترعها الإنكليز فى الهند من زمن بعيد ثم نقلوها إلى مصر بحكم الحرص على التقاليد السياسية

فى كسب الوقت وتخدير الأعصاب المنبهة وتعليق الآمال بالوعود الطويلة التى لا يعلم إلا الله أوان تحقيقها سرت هذه الفكرة مع الأسف فى نفوس كثير من الناس عندنا حتى رضينا بأن ندخل معهم فى مناقشتها ونجعل أمة تاريخية لها قوانين اجتماعية كأمتنا محلا للبحث فيما إذا كانت هى أمة حقيقة بالمعنى الاجتماعى أم هى لفيف من الناس لا قانون لهم إلا الفوضى ولا رابطة بينهم إلا تعدى بعضهم على بعض.

كل أمة ـ أو مجتمع من الناس متحدون فى الجنس أو متقاربون متحدون فى اللغة متحدون فى المنافع لهم قوانين اجتماعية أى نظامات عائلية سماوية أو وضعية ـ حقيقة بالحكومة النيابية من غير بحث لا تنفعهم إلا هى وتضرهم جدا حكومة الفرد أو الحكومة المطلقة التى لا يصح ان تفلح إلا فى جماعة لم تربطهم أربطة قومية ولا نظامات اجتماعية بذلك يقول «سبنسر» بذلك قال من قبله أغلب علماء الاجتماع والسياسة مما لا يدع محلا لنا أن تأتى فى القرن العشرين ونجادل فى كفاءة الأمم تبعًا للأهواء السياسية

إن وزارتنا لأرشد من أن تعرض شرفها لذلك الخطر خطر الأعذار التى لا يقبلها العلم ولا يقبلها الرأى العام وكأننا بها تكذب رأى المتطيرين بتنصيبها وتحقق ثقة الأمة بها فتميل إلى رضا الأمة كما هو الواجب عليها لها لا أن تمحو ذاتها وتفنى ذاتها وتفنى فى إرادة السلطتين فما لهذا ادخرنا وزراءنا الأفاضل ولكن ليحققوا آمال الرأى العام.

- ٨ -

إذا فات الأمة أن تسائل الحكومة أى الوزارة فى مجلس النواب عما بين يديها من التصرف فى الشئون العامة لا يفوتها أن تحاسبها بلسان الجرائد على ما فرطت فى حق من حقوق الأمة وتلجئها بحرمتها عليها إلى التقرب من الحكم الدستورى كلما بعدت فى أعمالها عن سننه المعقول(١).

وإن وزارتنا قد سميت من قبل تنصيبها بالوزارة المسئولة، وبقيت تمنى بها الأمة على أنها سلم يرقى به المصرى إلى حكم نفسه بنفسه. فلما أخذت مقاليد الحكم استبشر الرأى العام بها خيراً لما لأشخاصها من الجاذبية فى قلوب الناس. فما من وزير منهم إلا له أصدقاء كثيرون بعضهم أقرانه فى المدرسة، وبعضهم زملاؤه فى العمل، والبعض الآخر يعد منهم القريب والصهر والمجاور والصاحب. لأنهم كما ذكرنا من صميم الأمة ومن خيرة أبنائها.

لم يكن اعتماد الرأى العام على هذه الوزارة سبباً على أن نظام الحكومة الأوتوقراطية قد تبدل إلى غيره، ولكن الاعتماد كل الاعتماد إنما كان على أشخاص الوزراء واستقلالهم فى الرأى وشهرتهم بالعلم وتفانيهم فى الوطنية التى

---

(١) نشر بالعدد ٥٦٣ من الجريدة فى ١٧ من يناير سنة ١٩٠٩ بعنوان «الوزارة فى شهرين».

كانت تظهر على أقوالهم وأعمالهم قبل تولى الوزارة. ولا شك فى أن هذه الصفات هى ضمانات كبرى للأمة وإن ثقة الأمة بهم على هذا النحو كان من شأنها أن تسلح الوزراء ليعملوا لخيرها بنسبة ما هم عليه من العلم والاستقلال.

صار من المتعين تلقاء هذه الثقة وبعد ذلك التعضيد من جانب الأمة أن تحاسب الوزارة على أعمالها مدة الشهرين الفائتين من يوم تنصيبها.

تلك مدة قليلة لا تتمكن الوزارة فيها عادة فى البلاد الأخرى من تطبيق خطتها السياسية المرسومة على الأعمال اليومية. ولكن وزارتنا بحمد الله ليس لها شغل بالسياسة الخارجية وليست كذلك مشغولة بهذا الطرف من السياسة الداخلية حتى تقضى فيه الوزارة فى البلاد الدستورية شطراً من وقتها وتصرف فيه جزءاً من جهدها لا يستهان به. أريد بذلك الطرف سياسة الوزارة لحزبها وتقويته فى المجلس وفى الرأى العام حتى تضمن البقاء وقتاً كافياً لنشر مبادئها وخدمة أمتها على مذهبها. كل هذه المشاغل حطها عن وزارتنا نظامنا العتيق وظروف الحالة السياسية عندنا. فلم يبق لوزارتنا ما تشتغل به إلا أن يقوم كل وزير بتصريف الأمور فى ديوانه تصريفاً ميكانيكياً - كما يقال - حسب نصوص القوانين وقواعد العدالة. وهذا الواجب ليس صعباً على أحد بل هو فى كثير من البلاد الأخرى متروك غالباً لوكيل النظارة، أو أى مدير من مديرى الأقلام، وأما من الجهة السياسية أى سياسة القطر الداخلية فليس على الوزارة المصرية إلا أن تعمل بمبدأين اثنين. أحدهما: أن تحقق المبادئ الدستورية بالوقوف بين الأمة وبين السلطتين لتحجب أغراضهما المطلقة عن الوصول إلى الأمة التى لا تزال إلى اليوم غرضاً للحكم المطلق ينال منها كثيرا مما يشاء. تغضب الوزارة للتعدى على الحرية الشخصية وتأنف من أن تكون عوناً على الأفكار الدستورية تسعى فى أمانتها، وتستقيل من منصبها كلما رأت أن الحكومة العالية لا تعمل بمشورتهما فيما يتعلق بالحرص على المبادئ الدستورية. أما الأمر الثانى: فهو أن تشتغل الوزارة بوضع الطرائق التى تنشر العلم فى الأمة، وتنمى الثروة فيها، وتحقق الأمن والطمأنينة لكل ساكن فى البلد، وتدفع عنها أذى الآفات المالية والمفاسد الأخلاقية والأمراض الاجتماعية.

لئن قيل أن الوزارة فى الحكومة المطلقة هى عون الملك والمنفذة لإرادته قلنا ولكن الوزراء هم جزء من الأمة المحكومة وبعض من أبنائها ولن يكون الابن عوناً على أبيه، فما الوزارة بهذا النظر إلا قيد من قيود الحكم الشخصى، وأن الأمر بتشكيل وزارتنا الأولى فى زمن إسماعيل يفيد صراحة أن الغرض من تشكيلها أن يحكم الأمير مع وزرائه لا مستقلا بالحكم ولا متأثراً بالرأى إتباعا لسنن التمدن الحديث ونحن لم نقرر لوزارتنا واجبات لا يطاق حملها، بل هى الواجبات التى يتحدث وزراؤنا أنفسهم بها، ولم تخرج تلك الواجبات فى الواقع عن العمل لتحقيق المبدأين المتقدمين.

فهل قام وزراؤنا بتحقيقها فى فترة الشهرين، أم أن أعمال الحكومة فى هذه المدة دلت على نقيض ذلك؟ نحب جداً ألا ننشر عن الوزارة إلا ما يزيد ثقة الأمة بها لتكون عند الحكومة العالية عظيمة الجاه محترمة الرأى نافذة الكلمة. نحب جداً ألا نضعف ثقة الأمة بالوزراء لكيلا يتهموها هم أيضاً بنكران الجميل، وتكون هذه التهمة محللة لهم بعض الشىء من الواجبات المعلقة فى أعناقهم لخدمة الأمة. نود بكل شىء أن يكون وزراؤنا مظهراً للاستقلال فى الرأى وحب الحق والعدل وشدة الاقتناع بآرائهم إلى درجة ألا ينزلوا عنها مهما كانت النتائج لأن ظهورهم بهذا المظهر هو العنوان الواضح والدليل القاطع على أن المصرى متصف بصفات الحكم التى ينكرها علينا أولو المصلحة فى أن نبقى بعيدين عن حكم أنفسنا بأنفسنا، نحب ذلك كله ولكن إيقاف الأمة كل يوم على تصرف الحكومة ونتائج هذا التصرف هو من أخص واجباتنا. فإذا ذكرنا عن عمل الوزارة ضعفاً فإنما نذكره لا حبا فى ذكره ولكن نكتبه قياماً بالواجب وتنبيهاً على الخطأ!

نذكر للقراء تصرف الوزارة فيما يتعلق بواجبها الأول من الميل بالحكومة فى العمل إلى المبادئ الدستورية وما ظهر من نقيض ذلك فى حادثة السيد البكرى، والتعدى على حرية الناس فى الاحتفالات، وفى الميزانية، ولوائح التعليم، والأمر العالى الصادر بتأليف محكمة مخصوصة فى طور سينا حتى يبين للوزارة نفسها، أنها خير لها أن تبر بوعودها للأمة، وتحقق آمالها، فيها من أن تحافظ على بقائها فى منصبها.

غضب سمو الخديو على سماحة السيد توفيق البكرى فى حفلة نقل الكسوة فآوجعه بالكلام الذى يحط من المقام، ويؤلم من النفس على مسمع الوزارة وبقية العلماء والذوات. وبعد انفضاض الحفلة لم يظهر من الوزارة أى تأثير بما لحق هذا السيد الكبير ذا المقام الرفيع. بل الذى نمى إلينا إنها صدقت بنوع ما على ما جرى له، ولم يجد السيد نصيراً له أو نصيرًا للحق والحرية الشخصية ولا لمركزه العالى بصفته ممثلا لمعنى عظيم من معانى الحكم ورئيسًا من الرؤساء الذين كان لمركزهم الحل والعقد فى أكبر الأمور خطارة لم يجد السيد له نصيراً إلا إباءه البقاء فى منصب سبب له مثل تلك الإهانة فرفع استعفاءه للجناب العالى ولكنه استرده بعد أن استرضى بالضرورة. فلو أن الوزارة تقوم بواجبها الأول لسوت الأمر على طريقة أفضل من هذه الطريقة. ولم نعلم إلى الآن أن أحد الوزراء اعتذر للسيد البكرى بعذرٍ ما عن سكوته على الحرية الشخصية وهو أحد حراسها.

ثم جرى بعد ذلك ما تناقلته الجرائد من إقفال القهاوى فى بعض الاحتفالات ومضايقة الناس فى حريتهم فى غير الحدود القانونية فلم تعمل الوزارة شيئاً فإذا لم تكن هى المعتدية على الحرية فعلى الأقل هى المسئولة عن هذا التعدى ولو أن الوزارة قامت بواجبها الأول لما حصل من ذلك شىء.

أصدر مجلس النظار قانوناً بتأليف محكمة مخصوصة فى طور سينا من غير أن يأخذ رأى مجلس شورى القوانين ووزراؤنا وهم علماء فى القانون ويدعون أنهم محبون للدستور لم يكن منهم إلا التصديق على ذلك القانون الذى لم يكن من أمره إلا أن قدمته نظارة الحربية للمجلس (لا لجنة تحضير القوانين) فوقعوا عليه. هذا القانون هو استثناء من القانون العام هو تقييد نص من نصوص القانون العام وعندنا أنه لا يجوز إصدار قانون إلا بعد أن يمر بمجلس شورى القوانين فما بال هذا القانون الجديد لا يوضع تحت نظر المجلس كغيره. لا عذر إلا أن وزراءتنا هى أيضاً تستهين بالأمة، وتستهين بشوراها، بل هى تستهين بالمبادئ الدستورية التى تقول بأنها تحب أن تتقرب منها وتتمشى عليها، وتريد أن

تثبت للأمة ذلك بالعمل بأن تحضر مجلس شورى القوانين دلالة على احترامها له ولآرائه فلماذا هى لا تحترمه فى حقوقه ولماذا لا تحترم هذا الدستور الناقص الذى منه قوتها وعليه اتكالها فى جميع أعمالها؟

حدثنى أحد العقلاء فى أمر الوزارة فقال كيف تظن أن وزارتنا لا مبدأ لها إلا الإرضاء على أنى قد اكتشفت لها مبدءًا مستقيماً مطرداً فى جميع أعمالها ؟ قلت هات لى ما استنتجت . قال إنى أرى من أعمال الوزارة أنها تسير فيها على مبدأ الإبهام صحت فراسة محدثى فإن الذى يرى دخول الوزارة كل جلسة فى مجلس الشورى وأوبتها منه ثم يرى أنها تغفل حقه وتصدر القوانين من غير أن تأخذ رأيه فيها وهى تعلم حق العلم إنها فى ذلك متجاوزة حدودها يقول إن مذهب الوزارة هو حقيقة مذهب الإبهام والتعمية، لا مذهب الصراحة المستقيم.

- ٩ -

تفضل النظار بالحضور فى جلسات مجلس الشورى[١] لا ليتمكن أعضاء المجلس من سؤال كل منهم عما يقع فى نظارته من الحوادث وما ينقص المجلس من العلم بتصرف الحكومة فى المسائل العمومية ولكن ليجروا أعضاء مجلس الشورى إلى موافقة الحكومة على كل ما تنوى وما تفعل، أعنى ليسحروا النواب بمراكزهم وبلاغتهم وليقفوا على أميالهم ومناقشتهم للوصول إلى نتيجة ربما كانت مفيدة للحكومة الأوتوقراطية ولكنها مضرة جداً بالأمة.

ننتزع هذه الفكرة من الخلف الواقع بين أقوال النظار وأعمالهم فإنهم يتركوننا نفهم أن حضورهم مجلس الشورى معناه شدة احترامهم للمجلس وآرائه ويصرحون بذلك فى مناقشاتهم مع النواب ولكنهم فى مجلس النظار يصادرون ذلك المجلس المحترم فى حقوقه إذا أصدرت الوزارات قانون المحكمة المخصوصة فى طور سينا من غير أن تأخذ رأيه؟

لم يقف أمر هذه الوزارة الدستورية عند هذا الحد بل تخطته إلى سواه من نظائره مما يفهمنا صراحة أن مبدأ الوزارة قتل فكرة الشورى فى البلد مبدأ

(١) نشر بالعدد ٥٦٤ من الجريدة المؤرخ فى ١٨ من يناير سنة ١٩٠٩ بعنوان «الوزارة فى شهرين».

تجرى عليه جرياً مطرداً حتى يخيل أنه هو قاعدة أعمالها بل يخيل للذى لا يعرف أشخاص الوزراء ولم يشرب الثقة بهم من قبل مثلنا يخيل له أن الوزارة إنما ألفت لتخنق فكرة الدستور فى مهدها وتخدر أعصاب الرأى العام المتوترة بما لها من الصلة به والتأثير فيه .

قرر مجلس شورى القوانين بأن لوائح التعليم هى من اللوائح التى يجب عرضها عليه وبلغ قراره للحكومة فانظر ماذا عملت الوزارة الوطنية المسئولة؟ عوضاً عن أنها تحترم رغبة المجلس بل تحترم رغبات الأمة فى شخصه، وبدلاً من أن تفكر بأن تربية أبناء الأمة يجب أن يؤخذ فيها رأى الأمة بدل ذلك كله جرت على مبدئها المطرد مبدأ الإبهام وصرف المجلس عن التشدد فى الحق فأرسلت إليه بأنه غير محق فى طلب تلك اللوائح . ولكن الحكومة تعرض عليه اللوائح مؤقتا مع حفظ الحق فى أنها صاحبة السلطة المطلقة فى عرضها عليه أو عدم عرضها مرة أخرى ضحك على المجلس وعلى الأمة!! وبيان أن الوزارة تريد مؤقتاً أن تجارى الرأى العام حتى تسكن حركته ثم ترجع المياه إلى مجاريها فلا تعرض على المجلس لوائح التعليم حتى لا يكون من قرارات مجلس الشورى فيها ما يقف أمام مبدأ الإنكليز من القضاء على التعليم النافع فى نظارة المعارف أعطت الوزارة هذا المسكن الوقتى لتستفيد من نتيجته، ثم ترجع إلى الخطة الأولى فتقاطع المجلس ولا تحضر جلسة من جلساته بعد!!

طلب مجلس الشورى أن يبين الاحتياطى فى الميزانية وألا يصرف منه شىء إلا باطلاع المجلس عليه لأن التصرف من هذا النوع هو جزء من الميزانية فقبلت الوزارة ذلك ولعلها وعدت به، ولكنها قد نقضت وعدها ولم تحترم رأى مجلس الشورى، فتصرفت فى أكثر من مليونين بقرار من مجلس النظار بعد تصديق مجلس الشورى على الميزانية، وبعد اعتقاده أن الحكومة لن تفعل إلا ما وعدت به وغاية ما اتخذت الحكومة من الذرائع لستر هذا التصرف غير القانونى والمجحف بحقوق الأمة من الرقابة على أموالها، إنها لم تبلغ هذا القرار مع غيره من القرارات الأخرى للجرائد ـ سياسة حكيمة !!

لا أحب أن أصف عمل الحكومة هذا بوصف خاص، بل أترك للرأى العام أن يصفه هو ويقدر وزارتنا المحبوبة حق قدرها.

قرر مجلس الشورى أن ما ينفق على السودان من الخزينة المصرية يجب أن يحتسب ديناً على السودان وتعلى فوائده عليه، ويبين كل ذلك فى الميزانية وكل الذى نعرفه عن هذا القرار أن الوزارة لم تتبع فيه رغبات المجلس، ولم تحتسب فوائد على المبالغ التى ترسل إلى السودان .

بماذا نصف هذا العمل أيضاً؟؟

طلب مجلس الشورى من الحكومة أن تشترك الأمة معها فى العمل اشتراكاً فعلياً حقيقياً لا اسميا كما هو الآن فى هيئاتنا النيابية وعضد المجلس فى ذلك الطلب الرأى العام ولم يبق ولا أحد من المصريين أصحاب المصالح فى مصر إلا وعضد مجلس الشورى فى ذلك الطلب، سعت الوزارة كثيراً فى أن تحقق هذا الطلب عربوناً على إخلاصها للسلطتين معاً وبرهاناً لهما على قدرته فلم تفلح فلما أن قرره المجلس وبعث به للوزارة ماذا صنعت ؟ ها نحن أولاء ننتظر كل يوم جواب الوزارة فإذا الوزارة لا تحير جوابًا. ألأن الوزراء مقتنعون بأن الأمة المصرية الذين هم أبناؤها لا تستحق نعمة الدستور؟ كلاً بل لأن الوزارة فى حيرة بين الأمة التى تطلب الدستور وبين السلطتين اللتين لا تريدان الدستور . إنها تكسب وقتاً ـ على ما نظن ـ وتصبر فى الجواب حتى يأتى موعد انعقاد الجمعية العمومية فتدخل المسألة فى أعمال العام المقبل .

يبين من هذه الحوادث العملية التى ذكرناها ونحن واثقون من صحتها والوزراء واثقون منها أيضاً لأنها رسمية تقررت بين أيديهم يبين منها أن وزارتنا تضحى مبدأ الحرية الشخصية إرضاءً للسلطة الشرعية وتضحى المالية والتعليم إرضاءً للسلطة الفعلية وتضحى فكرة الدستور إرضاءً للسلطتين معاً فماذا تضحى الوزارة إرضاءً للأمة؟

إلى هذا الحد نقف ونترك الآن تفصيل تصرف الوزارة فى أمر المديرين والموظفين وما إذا كان تصرفها فى ذلك أيضاً منطبقاً على ما ترضاه ذمم الوزراء

الطاهرة، وما يقدرونه مع نفع الأمة وطريق هذا النفع وننتظر من الوزارة أن تعتبر نفسها من الأمة كما رجت فيها الأمة وإن ما كانت من إرضاء السلطتين على حساب الأمة خطأ هى راجعة عنه فى مستقبل أعمالها لتعيد ثقة الرأى العام بها، وتحقق آماله فيها وعندها الفرصة سانحة لهذه الثقة وهى العمل على إجابة طلب مجلس شورى القوانين الذى لم تجبه إلى الآن وهو منح الدستور.

فأما إن كان غرض الوزراء من ذلك الخطأ السابق المطرد هو أن يبقوا فى مناصبهم لمجرد البقاء فيها واستدرار نعمة السلطتين عليهم، فما لذلك ادخرتهم الأمة ولكنها ادخرتهم وهم من خيرة أبنائها ليكون منهم مثل شريف باشا الذى استقال حتى لا يتخلى عن السودان. ادخرتهم الأمة ليقفوا فى وجه السلطة لا ليكونوا أعواناً لها على قومهم فإن كانوا يطلبون من مراكزهم المجد الصحيح فما المجد إلا أن ينصروا الحق، ويرضوا الأمة وأنهم إن شاء الله لفاعلون.

- ١٠ -

يتناقل الناس عن بعض الوزراء أحاديث ويروون عنهم أخبار حركات وحوادث ترمى كلها إلى الرغبة فى التضييق على الحركة الوطنية وحصر الأفكار الدستورية فى دائرة يسهل عليهم مراقبتها عن قرب[1] .

ليس ذلك ما نعهده فى رجال وزارتنا من "الليبير اليسم" المتناهى، وترك كل امرئ يكتب ويخطب حيث شاء ومتى شاء ما دام أن ما يدعو إليه من المقاصد ليس محرماً شرعاً ولا قانوناً وما دام أنه لا يخرج فى أعماله عن حدود القانون العام .

حسب الوزراء إخلاصا للسلطة أنهم يتعدون رغباتها فيما ولوا عليه من الأعمال . ولم يولهم أحد مقاليد ضمائر الناس ولا أزمة ألسنتهم ولا يمكن أن تطلب إليهم السلطة أن يديروا أدمغة الكتاب ولا مقاصد الخطباء إلى حيث تريد .

يقول المتصلون بهم أن ما يظهر على الوزراء من معاكسة الحركة الدستورية ليس ناشئاً عن وحى يصدر لهم من السلطة، ولكنهم يشفقون من جراء هذه الحركة على مصالح الوطن الذين هم خدامه الأمناء لا نظن أمثال هذه الأعذار

(١) نشر بالعدد ٥٦٥ من الجريدة فى ١٩ من مايو سنة ١٩٠٩ بعنوان «الوزارة أيضًا».

إلا ضرباً من ضروب التعمية، فإن حركة الأمة إلى الدستور دليل على حياتها وسكونها إلى الحكومة الشخصية دليل على موتها وعدم إحساسها بالوجود وتأثرها بالحوادث وإنى أجل رؤساءنا عن أن يريدوا لأمتهم التى أخرجتهم وربتهم وأهلتهم إلى هذه المراكز التى هم فيها يأمرون فنطيع وينهون فنزدجر، نجل رؤساءنا عن أن يظنوا أن الحركة الدستورية إذا سير فيها بتوسع ربما أضرت بمقدار الحرية الشخصية التى تتمتع بها الأمة الآن اعتماداً على أخبار الصيف الماضى التى كانت تأتينا بوجوب التضييق على حرية الصحافة... إلى آخر ما يريد الاستعماريون من مظاهر استعباد الأمم.

كلا أنه لا خوف على الأمة من الرغبة فى تحرير نفسها، بل الأمر على النقيض من ذلك، وكل حركة من جانب الأمة نحو استجماع كمالها الخاص سعد وسلام عليها فى حريتها وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية أيضاً كما قال بحق «ماكيافيل»:

«من البعيد أن تكون رغبة الأمة فى تحرير نفسها مضرة بها فى حريتها لأن هذه» الرغبة إنما تتولد عن الاضطهاد أو الخوف من الاضطهاد فإذا اتفق أنها تضل فى طريقها فإن الخطب العلنية تصلح خطأها فى الفكرة وأنه يكفى أن يقوم رجل طيب فيبين لها بخطاباته أنها ضالة حتى ترجع إلى الصواب»

فليطب وزراؤنا نفساً ويطمئنوا قلباً على مصلحة أمتهم فإن مصلحتها لا تزال فى أيديهم وأنهم أولى الناس بأن يكونوا أئمتها إلى الدستور وهدايتها إلى السعادة فليثبوا بها إلى مصاف جيرانها الذين سعدوا بنعمة الدستور فإن أمتنا مهما كانت جاهلة ـ كما يقولون ـ تفهم ما ينفعها وما يضرها متى أرشدها إلى ذلك وزراؤنا الذين هم من خيرة أبنائها والذين كانوا حائزين لثقتها فقد قال بحق سيسيرون:

«مهما كانت الأمة فى أعماق الجهل فهى قابلة لفهم الحقيقة وراجعة إليها بسهولة إذا كشف لها الغطاء عن الحقيقة، رجل أهل لثقتها».

وإن رجال وزارتنا لديهم فرصة يحوزون بها ثقة الأمة تماماً وهى أن يجيبوا طلب الدستور الذى قدمه لهم مجلس شورى القوانين فيصبحوا بذلك هداة الأمة وخدامها الأمناء كما كانت تعهد فيهم من قبل فهل هم لذلك يعملون؟

- ١١ -

الطريقة المعقولة العادية فى تأليف الوزارات (١) هى أن يسمى أولاً رئيس الوزارة فيضع خطة سيره فإذا قبلت هذه الخطة أخذ فى انتخاب زملائه الوزراء فيذهب إلى أحدهم يعرض عليه محفظة إحدى النظارات ويعرض عليه كذلك خطة السير فإذا قبل خطة السير سأل الرئيس عن بقية الوزراء فإذا وجدهم جميعاً من مشربه ومن أهل ثقته بحيث يمكنه أن يكون متضامناً مع كل منهم فى العمل قبل الوزارة وإذا وجد فى الأسماء المعروضة اسم وزير لا يظن أنه يتفق معه أو لا يظنه يدين بمبادئه اعتذر عن قبول النظارة المعروضة عليه. وقتئذ يقع الرئيس فى حيرة الترجيح بين استبقاء هذا الناظر المعتذر وقبول شروطه وبين أن يقبل عذره ليستبقى الناظر الآخر غير المقبول فى نظر المعتذر وهكذا يمر الرئيس على من ينتخبهم لتأليف الوزارة على هذه الطريقة فمتى رضى الجميع بالخطة التى رسمها الرئيس كما هى، أو بعد تعديل اشتراط الوزراء إدخاله فيها ومتى رضى الوزراء بعضهم عن بعض ـ متى تم ذلك تألفت الوزارة المتضامنة بمعناها السياسى والعرفى.

نعلم هذا ونعلم كيف تألفت هذه الوزارة الحالية فهل هى جرت على هذه الطريقة فى تأليفها، نحن على يقين من أن تعيين النظار فى مراكزهم كان محض

---

(١) نشر بالعدد ٥٩٩ من الجريدة فى ١ من شهر مارس ١٩٠٩ بعنوان: «وزراؤنا كيف يشتغلون».

تعيين كما يعين الموظفون المعروفة اختصاصات وظائفهم فى القانون كالقضاة والمديرين وغيرهم. على أن وظائف النظار حتى فى حكومتنا هى من الوجهة السياسية ليس لها قانون بل قانون السياسة الوزارية هو ذلك البرنامج الذى أشرنا إليه. فإذا كنا متحققين من أن هذا البرنامج لم يوجد أى لم يضعه عطوفة الرئيس ولم يعرضه على زملائه قبل قبولهم، ومتحققين من أن القانون يستحيل أن يلحظ الخطة السياسية للوزارة فيجعلها ضمن مواده، إذا كنا متحققين من ذلك كله وجب علينا مع الأسف أن نصرح بأن وزراءنا قبلوا مراكزهم ليشتغلوا فى السياسة على غير قانون . وهل هم بعد أن جمعتهم الصدفة، ومن غير أن يرضى بعضهم عن بعض قد اجتمعوا بالقصد ووضعوا خطة مكتوبة اتفقوا عليها ليسير كل منهم فى نظارته على ما يطابق تلك الخطة العامة من جميع الوجوه حتى إذا تعذر عليه تنفيذها تخلى عن منصبه، ذلك لم يكن أيضًا. إذًا على العقل أن يحكم بأن كل ناظر فى نظارته لا يلحظ فى أعماله تصرف زميله فى النظارة الأخرى وليس من الممكن أن الصدفة التى جمعتهم يمكنها أن تسير أعمال كل منهم على القواعد والمرامى التى تسير أعمال الآخر. لأن الصدفة ليست عقداً ولا قانوناً وحسبها أنها الصدفة.

لا ننكر أن سياسة البلد تتمشى على قاعدة مرسومة معروفة هى قاعدة الوفاق بين السلطتين الشرعية والفعلية، فكل مسألة من المسائل يقضى فيها باتفاقهما معًا من غير مداخلة الوزارة، ولئن تداخلت فإنما يكون تداخلها كما يتداخل الرجل الواسطة بين اثنين، لا أنها تمضى الأمر وتحتمل مسئوليته بالمعنى الكامل لاحتمال المسئولية، وإن الوزراء حين قبلوا الوزارة ملحوظ أنهم قبلوها عالمين بهذه السياسة الوفاقية راضين بأنها تكون هى خطة السير بين السلطتين، غير أن قاعدة الوفاق هذه أعم جدًا من أن تعتبر خطة تفصيلية للوزارة تسير عليها فى حياتها السياسية وتطبق عليها جميع الأعمال الداخلية فى النظارات .

ولا ننكر أيضًا أننا فى حكومة مطلقة السلطتين فيها هما عضد الوزارة، وهما اللتان اتفقتا على تنصيبها وهما اللتان يمكنهما إظهار عدم الثقة بها فتستقيل بل هما اللتان تستطيعان إسقاطها غير أننا مع هذا يجب أن نلحظ أن فى البلد رأياً

عاماً تكفى قوته لتعضيد الوزارة فى أعمالها كما تكفى لإظهار عدم ثقة الأمة بالوزارة عند اللزوم ويجب أن نلحظ أيضًا أن وزراءنا الحاليين هم من أخلص أبناء الأمة لمصلحتها ويستحيل عليهم إذا —آنسوا من الأمة عدم الثقة بهم —أن يبقوا فى دست الوزارة يومًا واحدًا . هذا ما نظنه بشهامة كل منهم بعد الحوادث الأخيرة وما نحن فى هذا الظن الحسن بغالين .

***

إذا كان تأليف وزارتنا قد تم على النمط الذى شرحناه، وكانت أخلاق وزرائنا الشخصية على النهج الذى بيناه من اعتقادهم بأنهم يخدمون الأمة لا يخدمون السلطة وإذا كانت ظروف الحال قد اضطرتهم مكرهين بعض الشىء إلى رفض طلب الدستور. فهل يسمحون لنا أن نسائلهم مع الاحترام كيف يشتغلون؟

إن رفضهم للدستور مع شدة إخلاصهم للأمة لا ينفى عنهم التقصير فى حقها، ولكنه يدل من جهة أخرى على أنهم يقيمون أنفسهم مقام نواب الأمة المسئولين عن الأغلاط التى تقع فى التشريع، والهفوات التى ترتكب فى التنفيذ، فهل هم لذلك يعملون.

هل هم يولون اجتماعاتهم الرسمية وغير الرسمية فيدرسون المسائل التشريعية والتنفيذية جليلها ودقيقها قبل أن يجتمعوا للتصديق عليها فى المجلس الرسمى، أم هم يتناقشون فيها حين انعقاد المجلس الذى لا يلبث إلا ساعة من النهار ويصدق فيه على كثير من المشروعات التى تبعث بها إليه النظارات كل يوم. وهل كل ناظر منهم يوزع على زملائه صورة المشروع الذى ينوى تقديمه إلى مجلس النظار ويناقشهم فيها منفردين ومجتمعين حتى تنضج فكرته بالبحث فيتمحص فيه وجه الحق والمنفعة، ويأتلف مع بقية النظامات الحكومية فى النظارات الأخرى؟ وهل هم يدرسون كل مشروع من المشاريع القانونية قبل إرساله إلى مجلس الشورى. هل هم يعملون كل ذلك أم يكون الواقع هو ما نخشاه من أن كثيرًا من قرارات مجلس النظار يمر بها عليهم فى نظارتهم فيختمها كل منهم كأنها قد سبقت فيها المناقشة وقر عليها بينهم الرأى السابق. أو أن كل نظارة

تشرع كيف شاءت وترسل بمشروعها إلى المجلس ومتى حضروا فما هى إلا كلمة أو كلمتان، ثم تكون المجاملة بين الزملاء بعضهم مع بعض، أو مجاملتهم لإرادة السلطة الشرعية، أو إجماع السلطة الفعلية تكون هذه المجاملة كافية لإقناع ضمائرهم بأن المشروع هو نص العدل، وعنوان المنفعة، فيصدقون عليه من غير بحث ولا تغليب؟

إن وزراءنا هم أدق الناس علمًا بما إذا كانوا يتعبون حقيقة ويصلون الليل بالنهار للاقتناع بوجوه المنفعة فى كل مشروع أو ما إذا كانوا يتركون ذلك لإرادة السلطة أو محض الصدفة. وأن الأمة تحب كثيرًا ـ وهم أبناؤها ـ أن تقتنع أنهم يتعبون لمصلحتها فلا يملون ولا يجاملون.

حقيقة أن وزراء مخلصين يحملون مسئولية رفض الدستور لا يسعهم إلا أن يضعوا أنفسهم من الأمة موضع النواب الحقيقيين. فهل وزراؤنا على ذلك يعملون؟

النظام السياسى

ـ ١ ـ

لسنا مع الذين يعلقون أهمية كبرى على تكثير عدد الموظفين المصريين وتقليل عدد الموظفين من الأجانب[١] بل نرى أن هذا الأمر لا يأتى إلا فى الدرجة الثانية من مطلب أعلى من ذلك بكثير وهو السلطة الأهلية ونعنى بها سلطة الحكومة المحلية سلطة الوزارة.

فإنه فى الواقع إذا كان للوزارة سلطة حقيقية فعلية كانت الحكومة أهلية صرفة مهما كثر عدد الأجانب الموظفين فيها لأن سلطتهم تكون وقتئذ مستمدة منها ويكونون مسئولين أمامها عما يفعلون .

غير أن من ينظر إلى حركة الأعمال فى الحكومة لا يلبث أن يقتنع بالحس بأن الرؤساء المصريين رغماً عما لهم بالقانون من الحقوق وما عليهم من الواجبات ـ ليس لهم من الأولى إلا مظهرها وليس عليهم مسئولية عن الثانية إلا أمام من لا يعرف الواقع ـ وذلك الواقع أن هذه الحكومة فى الحقيقة هى حكومتان! إحداهما رسمية اسمية وهى الحكومة الوطنية، والآخرى وراءها مدبرة عاملة غير مسئولة

(١) نشر بالعدد ٦٤ من الجريدة فى ٢٥ من شهر مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان «مطالب الأمة» من جناب السير إلدون غورست ـ الوزارة المسئولة.

قانوناً وإن كانت مسئولة عملاً فى كثير من الأحيان وهى حكومة الاحتلال وليس يوجد لهذه الحالة الفعلية سند مكتوب تستمد منه مشروعيتها إلا ما كان فى تقارير اللورد كرومر من هذا المعنى وأظهر عبارة قالها فى هذا السبيل هى أن الموظف الإنكليزى فى أية مصلحة من المصالح يجب أن يكون له الرأى الأعلى فيها ولو كان مرءوسا ـ فأما قوانين البلاد فكل ما فيها أن الوزارة هى صاحبة الحق التنفيذى بل التشريعى أيضاً مع الأمير، وأنها بذلك المسئولة الوحيدة عن كل سوء فى إدارة البلاد على اختلاف صورها. وأن الأوامر العالية الصادرة بتعيين المستشارين لا تعطيهم حقا من حقوق الإدارة ولا أمراً من أمور التنفيذ، بل كل حقهم هو الإرشاد أو النصيحة أو الشورى. وقد ساروا على ذلك بادئ الأمر ونظن أن أغلب مذكراتهم أو أوامرهم المتعلقة بالمسائل المهمة لا يزال نصها إلى الآن لابساً ثوب التحفظ فى الألفاظ تابعاً التوفيق بين اختصاصهم القانونى وبين سلطتهم الفعلية كما كان يصنع السير غورست إذ كان مستشارًا للداخلية فإنه كان دائماً يعبر فى مذكراته بالتعبير الذى يفهم منه صريحاً أن سلطته قاصرة على مجرد إبداء الرأى ـ وعلى كل حال فإن هذا النفوذ قد كبر تدريجاً حتى حجب ما عداه من النفوذ القانونى أو أباده. وتنزل هذا النوع من الاستئثار بالسلطة من الحكومة العالية إلى أطرافها الدنيا فى جميع الإدارات الوطنية فللمدير مفتش قد يستأثر بالسلطة الفعلية دونه وإن كان تعيين المفتش هو للمراقبة لا للعمل .

كانت الوزارة المصرية من عهد تأليفها فى مدة الخديو الأسبق متأثرة دائماً بميل الخديو إلا فى أحوال استثنائية محضة كانت تتغلب على رأيه شيئاً قليلاً حتى جاء الاحتلال الإنكليزى، فوقعت الوزارة بين عاملين يتنازعان التسلط عليها لا نقول سلطة الخديو وسلطة الأمة كما هو الحال فى البلاد المتمدنة، بل سلطة الخديو وسلطة الاحتلال ـ لأن الأمة كانت معتبرة لدى الطرفين كمية عاطلة، لايفكر أحدهما فى سلطتها بل هى نفسها ما كانت تفكر تماماً فى أنها هى بالطبيعة صاحبة الحق الواقع عليه النزاع .

ومن البديهى أن الوزارة التى شأنها ذلك تكون مضطرة لبقاء استقلالها أن

تعتمد على إحدى السلطتين عند اختلافهما وهذا القول ليس نظرياً محضاً، بل قام عليه الدليل من العمل فإن وزارة رياض باشا الأخيرة قلت الثقة بها من عابدين لأسباب غير معروفة تماماً ولم ترد أن يعضدها الاحتلال فاستقالت ولو أرادت أن يعضدها لبقيت كما كان العكس فى وزارة فخرى باشا ثم اشتد التنازع بين السلطتين الشرعية والفعلية فانقسم الناس شيعًا وفرقاً ومن جراء هذه الحال التى يغلب فيها تجاوز الحد من الفريقين انتهت الوزارة بأن يكون عضدها الاحتلال ولا ندرى أكانت مكرهة فى ذلك أم مختارة كما لا ندرى ماذا الذى يكون قد أكرهها على التسليم بحقها وما الذى كان يمنع الأمة من تعضيد كل وزارة فى الاستقلال المفيد بالسعى فى ذلك لدى السلطتين ؟ إلا أنه مهما يكن من سبب اتكائها على الاحتلال فإن ذلك قد أفضى بالتدريج السريع إلى تلك الحال التى وصفناها فى صدر هذا المقال.

ونجم عن ذلك أضرار شتى - منها - سوء ظن الأمة بمقاصد الاحتلال وكان هذا من الأسباب الكبرى للقلق الذى أظهرته الأمة بمناسبة الحوادث ونسب إلى التعصب الدينى تارة ولسوء الفهم فى تقدير أعمال الاحتلال تارة أخرى - ومنها - الجفاء الحاصل بين الأمة وبين الحكومة ومظاهر هذا الجفاء جلية فى كل عمل هما فيه معاً سواء كان ذلك فى الجمعية العمومية أو فى شورى القوانين، بل فى أصغر الأشياء كما يوجد فى ضبط الوقائع الجنائية من أن الناس يضللون التحقيق دائماً بفكرة أن الحكومة خصم . وكما يوجد فى القرعة العسكرية إلخ . ولا شك أحد فى أن هذا مفسد على الحكومة عملها، مفسد على الأمة خلقها، وفى ذلك الضرر المبين نعم أن كل من يحب الأمة وبقاءها ونقدمها يحب لها أن تعتقد دائماً أنها شىء، وأن الحكومة شىء آخر إلا أنه يجب كذلك أن تكون الاثنتان صاحبتين لا خصمين متحابتين لا متباغضتين، وإن كانتا دائماً منفصلتى الشخصيتين - ومنها أن الحكام من الإنكليز لا يمكنهم فهم مقاصد الناس ولا معرفة طباعهم وأخلاقهم، كما لا يمكن للعامة أن يأنسوا إليهم فلا يستطيعون بذلك أن يقوموا بما يريدون من الخدمات ومنها أن تجريد أى رئيس من السلطة

وجعل مرؤوسه مسلطاً عليه مميت لعواطف المصرى مفقد لحرية العمل فيه، بل مبيد للانتفاع منه، مناقض لتأهيله للحكم .

***

وقبل أن نأتى إلى المطلب يجب ألا نغفل بيان فكرة أساسية للموضوع لا مندوحة عن إيرادها .

من مبادئ الاحتلال المتفق عليها عند الإنكليز، والتى صرحوا ويصرحون بها كل حين أن الغرض منه تأهيل مصر لحكم نفسها بنفسها وتقوية أمتها وحكومتها حتى لا يطمع فيها طامع ليأمن الإنكليز على مصالحهم فيها وطريقهم إلى الهند وهم بذلك يقولون إن الاحتلال مسئول عن الإدارة المصرية ولا تتحقق المسئولية إلا بالسلطة ولا تكون السلطة إلا بالمداخلة فى الأعمال المصرية –على أنه من المعلوم أيضًا أن المداخلة عن قرب على هذه الصورة التى وصفها فى الشئون المصرية كلية وجزئية من شأنها أن تقف عقبة كؤوداً فى سبيل حرية العمل التى لا يمكن بدونها تمرين المصرى على الحكم وتعويده الاستقلال فى الرأى وهذان هما الحجران الأساسيان للحكم الذاتى وعلى ذلك يبين بادئ الأمر أن التأهيل للحكم الذاتى والمسئولية عن الإدارة المصرية أمران لا يجتمعان ولا يمكن التوفيق بينهما .

وأنا لا نرى مطلقاً شيئاً من التناقض الحقيقى بين هذين المقصدين لأن الذى يريد بناء البيت بناء متيناً ويرى شيئاً من الصعوبة أو الإبطاء فى نقل الأحجار الكبيرة إليه لا يسوغ له فى سبيل الحصول على سرعة إتمامه أن يطحن تلك الأحجار فيحيلها إلى رمل يسهل نقله لأنه بعد ذلك لا يمكنه أن يبنى بناء متيناً بتلك الأحجار المطحونة ومثل هذا البانى مثل الاحتلال الذى يستسهل إماتة عاطفة الحكم فى المصريين فى سبيل إصلاح بلادهم وتأهيلهم للحكم الذاتى. لأنه متى أصلح مصر أى أصلح أرضها وحالها الاقتصادى والمالى والحربى والتفت إلى أشخاص يسلمهم المصالح لم يجد بعد أحداً إلا غير الأكفاء المدربين الذين تجردوا بعمله عن الصلاحية للاستقلال.

نقول إنه لا تناقض بين تحقيق المقصدين متى قصر الاحتلال سلطته فى الإدارة المصرية على الإشراف دون العمل بالذات مباشرة. وما لنا ومحاولة التوفيق بين مقصدين قد اعتبرهما اللورد كرومر متوافقين غير متناقضين، وأن العمل بهما معاً لا يكلف الاحتلال شيئاً من العناء. فإنه قبل استقالته أراد أن يترك للوزراء حرية فى العمل ليكونوا مسئولين عن الإدارة، وابتدأ فعلاً بتنفيذ هذا المبدأ بأن أدخل فى الوزارة رجلاً معروفاً بالقدرة على العمل وشدة المعارضة فى الحق معروفاً بالحرية فى إبداء الرأى معضداً من الأمة وهو سعد زغلول باشا ناظر المعارف العمومية وقال فى تقريره أنه جعل هذا الاختيار تجربة لإعطاء المصريين حرية العمل فى إدارة بلادهم .

ولولا أن هذا التصريح وهو ترك الإدارة المصرية على مسئولية الوزارة المصرية يوافق أيضاً كل الموافقة مصلحة الاحتلال الإنكليزى لما صرح به اللورد كرومر.

على هذا لا تكون الأمة مبالغة فى الطلب ولا متجاوزة حد الممكن ولا يكون طلبها يضر بالاحتلال إذا طلبت منه أن يترك للوزارة سلطتها القانونية ويجعلها هى صاحبة الحق فى الأمر وعليها المسئولية عن الواجب فإن لم ترض الوزارة تحمل مسئولية الإدارة أو رأى الاحتلال فيها ضعفاً، فإن بلاداً فى هذا الطول والعرض وكثرة العدد لا تعدم أفراداً عدد أصابع اليد يمكنهم تحمل المسئولية خصوصاً بعد ربع قرن من الاحتلال الإنكليزى بذلك تدفع الأضرار التى أشرنا إليها وتحقق وجوه المصلحة للطرفين، أى لطرف الاحتلال فى أن يكسب صداقة المصريين ويقوم بالواجب عليه نحو ما رسمه لنفسه من الخطة التى قدمناها، ولطرف هذه الأمة من نيل حقها الطبيعى فى أن يقوم أبناؤها بخدمتها ويؤهلون إلى حكمها حكمًا دستوريًا ولنا أمل فى السير غورست أن يحقق هذه الطريقة الجديدة المفيدة التى بدأ فيها سلفه حتى يصبح الوزير هو الوزير والمستشار هو المستشار.

ولنا فى الموظفين كلمة أخرى إلى غد.

- ٢ -

يختلف الناس كثيراً فى تقدير الحرية التى يجب أن تكون للموظفين المصريين[(١)] ولكن الذين يقولون بوجوب تحديد هذه الحرية لا يراعون فى قولهم مصلحة الأمة، بل يحكون هذا الحكم بناءً على وقائع شخصية كانت لهم مع مهندس المركز أو الباشمهندس أو المدير. فيكتبون العرائض إلى الوكالة البريطانية أو الجهة المختصة يطلبون فيها تعيين رجل إنكليزى ليقيم العدل الذى خذله الوطنى على رأيهم فإذا سألتهم أحق ما يزعمون من أن الوطنى حقه أن تغل يده عن التصرف، قال بعضهم تلك طريقة مدح نتقدم بها إلى الحكام الإنكليز لنستحضر إصغاءهم لما نقول ونستفز همتهم لإمضاء ما نطلب ولم نقل إلا فازعا من القول إن لم ينفع لا يضر - وذلك مظهر من طبائع الاستبداد - ولئن سألت البعض الآخر ليقولن - إذا خلوا إليك - إن حكامنا كثير منهم الذى يظلم أو الذى ليس كفؤاً لعمله، فلا يقوى على مراجعة زميله الإنكليزى، أو رئيسه المخطئ خطأ مقصوداً أو غير مقصود يقولون ذلك وهم لا يريدون أن يظهروا بهذا القول - إلا فى عرائضهم - خشية أن يرموا بعدم الوطنية أو خشية أن يكون ما يقولونه

(١) نشر بالعدد ٦٥ من الجريدة فى ٢٦ من شهر مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان «مطالب الأمة» من جناب السير إلدون غورست - حرية العمل للموظفين.

من هذا النوع مضراً بسمعة المصرى ولكن مصلحتهم عندهم فوق كل مصلحة ـ وذلك أيضاً مظهر من طبائع الاستبداد ـ وعسى أولئك أن يكون منهم الذين أشار إليهم اللورد كرومر فى تقريره فى عرض قوله إن المصرى عقيم النظر غير منتج ـ ومهما أصاب القائلون بكفاءة موظفينا ومهما أخطأ مخالفوهم فى الرأى فإنا لا ننكر حقيقة مرة هى أن فى موظفينا عيوباً كثيرة راجعاً أغلبها إلى الأخلاق أكثر من انتسابها إلى عدم الكفاءة العلمية وتلك العيوب لها علل بعضها قديم وبعضها حديث كلها قابلة للشفاء وتبعتها واقعة على الحكومة القديمة وعلى الحكومة الحديثة نبينها حتى يظهر علاجها وهو المطلب الذى نطلبه اليوم .

مذهب التوظيف القديم ـ الحكومات الاستبدادية الظالمة التى هى أسوأ أنواع الحكومات تتميز عادةً عن غيرها بمذهب التوظيف أو بعبارة أخرى بالشروط اللازم توافرها فى الفرد ليكون حاكمًا.

فى تلك الحكومات الاستبدادية يكون الحكم دائماً لمصلحة الحاكم الأكبر دون المحكومين فإن عدل ذلك الحاكم فلكى يعمر البلاد، وما عمر البلاد إلا ليجىء الخراج الذى هو المال ينفقه على شهواته وعلى ذويه وعلى بطانته المقربين ثم على الجيش الذى يحفظ له ملكه وينتقم له من عدوه إذا غضب وبالجملة فإن كل ما يقصد من نظام الحكومة هو شخص الحاكم الأكبر فإذا نالت الأمة رخاء فى المعيشة أو تقدماً فى العلم والصناعة كان ذلك غير مقصود من جانبه بل جاء بطريقه العرض إلا أن تكون الصناعة ونحوها مقصودة لتكمل له شهوة من شهوات المجد أو الزخرف –يتطرق ذلك عادة من الحاكم الأكبر إلى من دونه من الحكام أو الموظفين فإنه إذا اصطفى فرداً أغدق عليه نعمه ومنها أن يرفعه إلى أن يكون حاكماً فالتوظيف على هذه الصورة مزية يخص بها الحاكم من يشاء ممن لهم عليه صلة رحم أو دالة بما يظهرون من شعائر الإخلاص والعبودية لشخصه الكريم المقدس فتدخل الوظيفة فى عداد الإقطاعات والإنعامات من العروض والخلع السنية والوصائف والسرارى والدواب والأنعام.

كما أن الحكومة العامة ما كانت إلا لمصلحة الحاكم الأكبر أو الملك كذلك الوظيفة ما كانت إلا لمصلحة الموظف لا يراعى فى أدائها كفاءة ولا ذمة ولا

مصلحة للمحكومين بل يخدم بها لذاته ومطامعه ـ وكما أنه لا يشترط فى الحاكم الأكبر غير الوراثة ودوام القوة، كذلك لا يشترط فى الموظف إلا اتصاله هو أو آباؤه بالسلطان ودوام حيازته لرضاه لذلك كان يرغب جميع الناس فى التقرب من الحاكم الأكبر المطلق التصرف ليكونوا حكاماً يبتزون أموال المحكومين بالباطل فتأصل حب الاستخدام فى الأفراد وتراموا عليه وعدوه من أكبر موارد الرزق وضربوا فيه الأمثال المحفوظة إلى اليوم إذ يقولون «المنصب روح» و «إن فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه» وصار غير الموظف لا يحترم فى قومه مهما علت ملكاته وقدر على رزقه .

لا يغلو الذى يقول إن الرشوة فى هذه الحكومات التى كانت منها حكومة مصر هى شعار الموظفين حتى إن من الناس من لا يستحى أن يقول إلى الآن مفتخراً بأبيه كان أبى مدير إقليم كذا أو ناظر قلم قضايا الإقليم فكان يدخل لحضرته بما شاء الله من الهدايا النفيسة والخيل المسومة والأنعام ليقوم للناس بالعدل!!

نتج عن هذا المذهب فى التوظيف طبائع تحدو بالمحكومين إلى أن لا يفهموا إلا بصعوبة أن الحاكم يصح أن يقوم بالعدل من غير مقابل فطمع فيه طالب العدل وطالب الظلم على السواء ولا يزال بعض الناس من الطبقة القديمة يودون لو يجدون سبيلاً لأن يبذلوا بأموالهم إلى الحكام لينفعوهم وقت الشدة كما أن بعض العائلات لا تزال تنزل باللائمة على أحد أفرادها إذا ظهر استقلاله برأيه وأدى ذلك الاستقلال إلى استقالته بدلاً من أن يحمدوه على حسن خلقه، ويشكروه على جميل صنعه نتج عن هذا المذهب القديم أيضاً خنوع الناس لإرادة الحاكم من غير تعقل، وظهرت هذه المفسدة إلى الآن فى نفوس بعض الموظفين الذين هم فى غنى عن الارتزاق من الوظيفة ولكنهم مع ذلك متى نزلت إليهم إرادة رئيسهم سجدت نفوسهم لها وخافوا أن يناقشوها وقاموا بتنفيذها ولو كان فى تنفيذها البلاء. وبالجملة فإن هذا المذهب المشوه مذهب التوظيف القديم قد أورث طباع الموظفين جزءاً كبيراً من الأمراض الأخلاقية التى ذكرناها.

المذهب الجديد ـ ونعنى به المذهب الذى سارت عليه الحكومة المصرية من يوم أن وضع للتوظيف فيها نظام مكتوب يشترط الكفاءة ويجعل لها النصيب الأول فى

نيل الوظائف فتحول الحكم من أن يكون لمصلحة الحاكم فقط إلى أن يكون لمصلحة الحاكم والمصلحة المحكوم معًا.

نعم إن خير الحكومات هى ما لا يكون فيها للحاكم مصلحة من الحكم مطلقاً وإن كل خير الحكم ومصلحته راجع بجميع أجزائه إلى المحكومين من غير أن يكون للحكام أو الموظفين أدنى منفعة منها ففى مثل هذه الحكومات ينقلب التوظف من كونه مزية (كما فى الحكومات الاستبدادية إلى أن يكون واجباً أو فرضاً على كل شخص كفء له وقادر عليه وفى التشريع الإسلامى شىء من ذلك.

ولكن حكومتنا لم تصل إلى هذه الدرجة من الرقى لأنها لا تزال إلى اليوم فى عداد الحكومات الاستبدادية وكل ما جرى فيها من حيث التوظيف أن وضع له قانون كما ذكرنا وظهرت آثاره فى الوظائف وفى الأفراد آثار تجعلنا نحكم بأن التوظيف فيها لمصلحة الحاكمين والمحكومين كما أن حكومتها العالية يبين من سيرها إنها لمصلحة الاثنين معًا إذ لم ينفرد الحاكم أو السلطان بكل نتائج النظام دون المحكومين ولقد يصدق الذى يقول إنها متى سارت بهذا السير وجب أن تنتقل إلى مصاف الحكومات الدستورية العادلة - غير أن هذا القانون قانون الاستخدام لم يكد يبدأ فى معالجة الأمراض التى أورثها القانون القديم غير المكتوب حتى افترقت السلطتان القابضتان على الحكومة بآراء الناس الذين لم تكن تتكون فيهم بعد قوة الرأى وحصل شقاق داخلى خفى غير ظاهر بين الحكومتين اللتين عرفناهما أمس: الحكومة الرسمية والحكومة الفعلية: فالموظف الذى تعرضه الحكومة الرسمية لا تقبله الأخرى وبالعكس - فنتج عن ذلك أن الموظفين اختار كل منهم الانتماء إلى السلطة التى يظن أنها تحميه من الأخرى وتبقى له وظيفته وتكفل له الترقى منها إلى ما فوقها ومن طبيعة هذه المنافسة أنها تؤدى بكل طرف من الطرفين أن لا يشترط فى الموظف أكثر من إخلاصه إليه فراجت سوق المخادعين والمتملقين لكلتا السلطتين وتقربوا منهما فنال كثير منهم بهذه الطريقة وظائف لو روعيت فيها الكفاءة لعادوا منها بصفقة المغبون وولدت هذه الطائفة أو أنمت فى بقية الموظفين روح الاعتماد على التمليق وإرضاء الرؤساء بالحق أو الباطل، بل لا نخشى أن نقول إن بعض كبار الموظفين

كان يأتى غير الأدب والشهامة ليرضى المفتش أو الرئيس أو ليرضى السلطة الرسمية وأن القارئ لا يزال يذكر إلى الآن أمثلة على صحة هذا القول لا نتعرض بذكرها مطلقاً.

انتهت هذه الحال التعيسة باستقلال السلطة الفعلية بأمر الموظفين وكثر المفتشون من الشبان الإنكليز فى النظارات جميعها فلم نستفد من تجربة شبانهم شيئاً كبيراً . تجاوز هؤلاء المفتشون حدود التفتيش إلى الدخول فى العمل بالذات فضربوا على أيدى الرؤساء الوطنيين على أن هؤلاء المفتشين لا يستطيعون الفرار فى الأرياف ليباشروا الأعمال، ولو استطاعوا ذلك لما قدروا لعدم تجربتهم وعدم معرفتهم عادات البلاد وأخلاق الأهالى ولاستكبارهم غالباً أن يرجعوا إلى الحق متى رأوه لأن العناد من عيوب الشباب، فأصبح المدير مثلاً مسئولاً عن الأمن العام فى مديريته وهو لا يجرأ أن يعمل عملا إلا بإرادة المفتش غير المسئول عن شىء - نتج عن ذلك انصراف الأكفاء من شباننا عن الخدمة وانصراف الموظفين الأكفاء عن التفكير فى المصلحة العمومية وأخذ كل موظف يفكر قبل كل شىء فى درء المسئولية عن نفسه فى كل ما ينقله المفتش إلى المستشار وبذلك أصبحت الحكومة حين يعوزها مدير أو موظف كبير تتلفت ذات اليمين وذات الشمال وتشكو قله الموظفين، وليس لها أن تشكو بعد ربع قرن من النظام والتنظيم وهذا مرض من أمراض المذهب الحديث للاستخدام.

زيد عدد الموظفين من الإنجليز فى كثير من الوظائف وهذا الأمر كما قلنا لايجب أن يؤلم العقلاء من المصريين إذا كان من يؤتى بهم من الموظفين يصلحون ليكونوا لنا أساتذة نأخذ عنهم العلم والحكم والعدل والاعتدال مثل السير سكوت والسير مونكريف والكولونل روس والسير جارستن وأضرابهم من العلماء والحكام - ولكن كثر الخطأ فى اختيار الموظفين من الإنكليز كما كثر الخطأ فى اختيار كثير من الموظفين المصريين فإن من القضاة الإنكليز ومن المفتشين ومن الموظفين فى المعارف وغيرها من الشبان من لم يظهر له فى عمله شىء من الكفاءة، ولم

يعلم زميله المصرى شيئاً، بل هو يتعلم منه، ومن يدقق النظر قليلاً يعتقد صدق هذه القضية.

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن هؤلاء الموظفين من الإنكليز أخذ كل مرؤوس منهم يقتات على سلطة رئيسه بحكم الجنسية، واتباعا لسير الحكومة العالية فإنك تجد القاضى فى أية محكمة يكون بينه وبين نظارة الحقانية رابطة تعلو رابطة رئيسه بها وربما اضطر الرئيس إن ضعفت نفسه كما يضطر الزملاء الذين يكون فيهم هذا الضعف أن يتوسلوا بزميلهم لدى النظارة لقضاء ما يطلبون ـ وللتفريق فى المعاملة بين القضاة من التأثير السيئ فى أخلاقهم واستقلالهم ما لا يخفى، وقد حصل هذا التأثير بالفعل وهذا أيضاً مرض من أمراض هذا المذهب الحديث .

تلك هى بعض العلل القديمة والحديثة، وتبعة كل علة الحكومة التى سببتها، ولكن هذه العلل التى سببت عيوب الموظفين عندنا هى كما ذكرنا كلها قابلة للشفاء وشفاؤها هو ما تطلبه الأمة من جناب السير غورست عميد الاحتلال.

ثبت بما ذكرنا أن هذه العلل سببها الاستبداد فى المذهبين، وإن كان أحدهما ألطف من الآخر. فشفاؤها ينحصر فى استئصال علتها أى فى حرية العمل أن الحرية فى العمل هى المربية الوحيدة للأخلاق الفاضلة عند المستعد هى الملزمة للنفس أن تأتى العدل طائعة لا مكرهة هى التى تؤهل إلى الحكم الذاتى –لا نريد بذلك أن نقول: اتركوا الموظفين المصريين يفعلون ما يريدون بل نقول كما أن الوزير يجب أن يكون هو الوزير، والمستشار هو المستشار، يجب كذلك أن يكون الرئيس هو الرئيس، والمرءوس هو المرءوس والمدير هو المدير، والمفتش هو المفتش، كل ذلك بشرط انتقاء الأكفاء من الطرفين ـ ولقد يسرنا أن نقول فى هذا المقام أن نظارة الداخلية كانت أول نظارة فكرت فى استعمال هذا الدواء الناجح فخففت المراقبة جداً عن بعض المديرين من الأذكياء ولا نعلم أن نظارة الحقانية قد كفت عن طريقتها فى جمع القضاة الإنكليز من المحاكم دون رؤسائهم للنظر

فى بعض المصالح على أنها أولى النظارات بملاحظة حرية القضاة والتفادى من عمل ما عساه أن يجرح شعورهم وأن تصرف الداخلية ليجعلنا نرجو أن جناب المعتمد الجديد يجعل للتوظيف مذهباً أحدث من الجديد، وهو الحرية فى العمل، والثقة بالعامل، لأنهما أساس الحكومة الصالحة.

الفهرس

منافذ بيع مكتبة الأسرة

الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق
مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة - ت : ٢٥٧٧٥٣٦٧

مكتبة ساقية
عبدالمنعم الصاوى

الزمالك - نهاية ش ٢٦ يوليو
من أبو الفدا - القاهرة

مكتبة مركز الكتاب الدولى

٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة
ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة المبتديان

١٣ش المبتديان - السيدة زينب
أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ٢٦ يوليو

١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة
ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز
ت : ٢٥٥٠٦٨٨٨

مكتبة شريف

٣٦ ش شريف - القاهرة
ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة الجيزة

١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة
ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة عرابى

٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة
ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة جامعة القاهرة

بجوار كلية الإعلام - بالحرم الجامعى - الجيزة

مكتبة الحسين

مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة
ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة رادوبيس

ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة
مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغانى من شارع

محطة المساحة - الهرم

مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة

ت : ٣٥٨٥٠٢٩١

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية

ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦

مدخل (أ) - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -

الجامعة الجديدة - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة

ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان

ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط

ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا

ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب -جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا

ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد

عمارة الضرائب سابقًا

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتبة المنصورة

٥ ش الثورة - المنصورة

ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية

جامعة منوف



ينعم الإنسان بشعور الألفة بينه وبين المجتمع الذي يحياه ويحيا فيه، حين يفتح أفقًا أمام الحاضر والمستقبل، باستيعابه المعلوم، وإدراكه المجهول، وحين يقرأ نفسه، ويقرأ الآخرين، فكل قراءة تجدد المعرفة تحررنا من العجز أمام المشكلات، وتمنحنا طاقة الإمكان على تحسين الحياة، بأن نوظف معارفنا لكل ما هو نافع ومفيد، فالمعرفة أهم وأغنى وأقوى ما يمكن أن نمتلكه في الحياة، ففي ظلها يزدهر عقل الإنسان، ووعيه المتجدد الحضور، فتتعدد لديه الإبداعات والإنجازات، وينتج الموارد والثروة، ويصنع القوة، وتتسع أمامه كل المجالات. إن الإحساس بالقراءة يحسن ممارسة الحياة. لذا، كانت وستظل دعوتي أن نقرأ للحاضر.. أن نقرأ للمستقبل.. أن نقرأ للحياة

سوزان مبارك



الهيئة المصرية العامة للكتاب



ISBN# 9789774205942

6 221149 009714

٣ جنيهات



مكتبة الأسرة ٢٠٠٨